



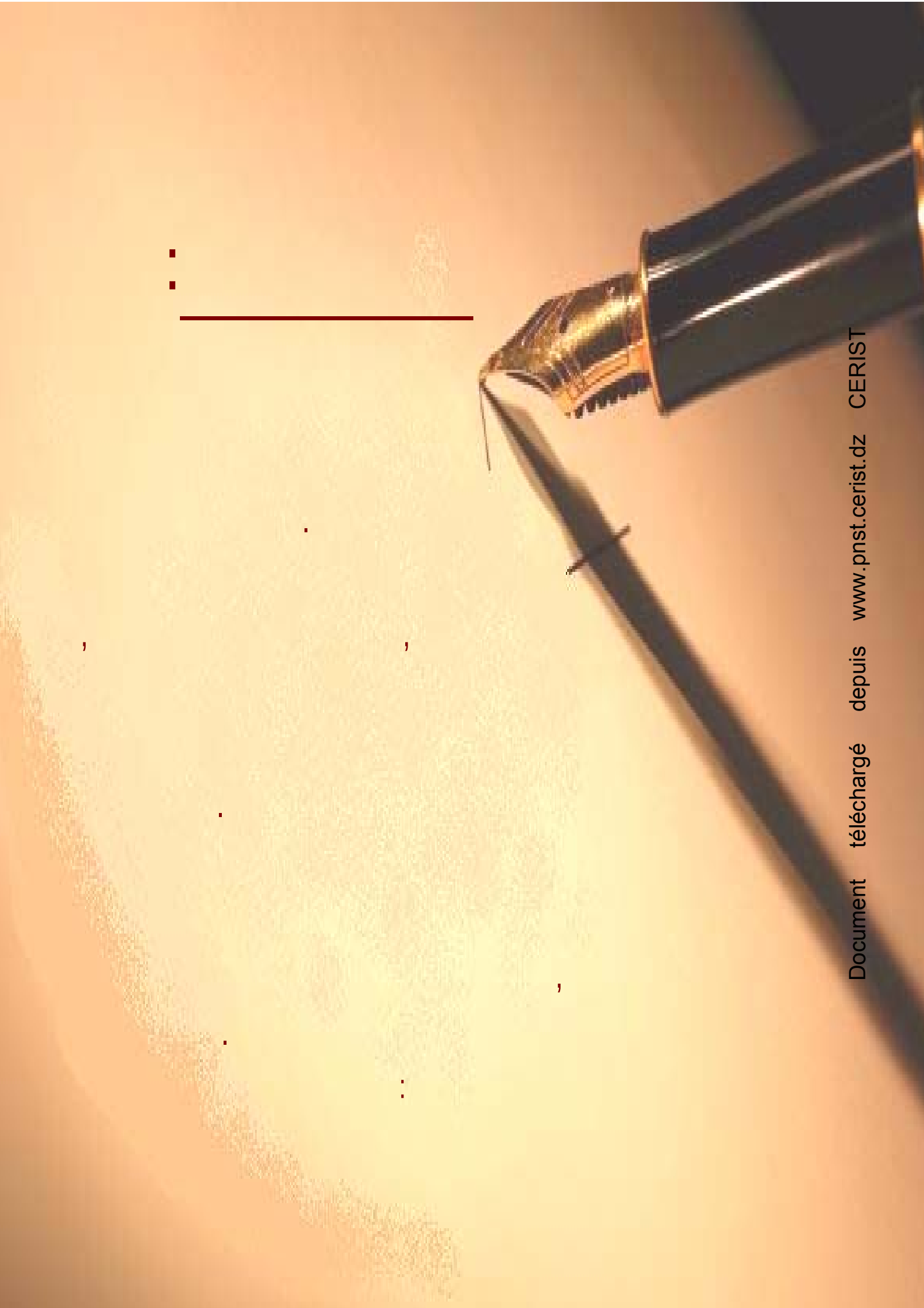
.(

)

:

:

الى مدرستي



فهرس المواضيع

المقدمة

الفصل الأول:

المقاربة المنهجية العامة

- أسباب إختيار الموضوع و أهدافه.....5
- الإشكالية.....6
- الفرضيات.....10
- المفاهيم.....11
- الاقتراب النظري العام:
- النظرية المسقطة على الدراسة.....21
- المناهج وتقنيات جمع البيانات.....24
- تقنيات علاج المعلومات.....29
- تحديد العينة ومجال الدراسة.....30
- سيرورة البحث.....33
- صعوبات البحث.....34

الباب الاول

الابعاد النظرية للدراسة

تمهيد

الفصل الثاني:

الاقتراب النظري الخاص:

- الدراسات السابقة.....37
- تمهيد .
- دراسة سعيد علي خطاب.....39
- دراسة محمد الجديدي.....42
- دراسة زناد بوشراة تراكي.....44
- دراسة قبيس مرزوق ورياشي.....47
- دراسة بلخثير بديع الزمان.....51

الفصل الثالث:

نماذج عالمية لظاهرة توسع الفضاء

المدني نحوالتخوم والضواحي المجاورة54

تمهيد .

المبحث الأول: نموذج إنجلترا.....56

المبحث الثاني: نموذج فرنسا62

المبحث الثالث: نموذج مصر66

المبحث الرابع: نموذج تونس72

الملخص .

الفصل الرابع:

التحولات الحضرية للمجال العاصمي

منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.....77

تمهيد .

المبحث الاول: الجذور التاريخية لتشكل

الضواحي الجزائرية79

المبحث الثاني : الآثار السوسيو- اقتصادية

للهمجرة الريفية83

المبحث الثالث: العلاقات القديمة و الجديدة بين

المدن و الارياض الجزائرية87

1. تغير النموذج ريف -مدينة الى مركز ضاحية.....88

2. الضاحية في خدمة المركز الحضري92

المبحث الرابع : قراءة إقتصادية للظاهرة :

تغير سعر الارض تبعا لتحول الوظائف الحضرية101

المبحث الخامس : البناء الاجتماعي و العلاقات

السوسيو -مجالية بمدينة الجزائر قبل وبعد الاستقلال105

الملخص .

خلاصة الباب .

الباب الثاني
تهيئة المجال العاصمي و سبل تطويره منذ
الإستقلال إلى يومنا هذا

تمهيد .

الفصل الخامس:

114..... **تهيئة المجال الريفي**

تمهيد :

115..... 1. الحد من النزوح الريفي حلا للأزمة

2. إندثار الاراضي الزراعية جراء إستغلالها لغير

117..... أغراضها الاقتصادية

122..... 3. سبل حماية الاراضي الزراعية من الاندثار

123..... أولا : الحماية القانونية

125..... ثانيا : الحماية الادارية

الملخص .

الفصل السادس:

132..... **تهيئة المجال الحضري العاصمي**

تمهيد .

133..... 1. ماهية التهيئة الحضرية و سبلها بالجزائر

2. أهم مخططات التحضر و التهيئة الموجهة

134..... لعاصمة البلاد بعد الاستقلال

144..... 3. سبل ووسائل التخطيط و التهيئة

الملخص.

الفصل السابع:

148..... **بطاقة منوغرافية للمصاحيتين**

149.....	أولاً: بطاقة منو غرافية لبلدية بئر توتة
156.....	ثانياً: بطاقة منو غرافية لبلدية تاسلة المراجعة
	خلاصة الباب

الباب الثالث تحليل نتائج البحث الميداني.

الفصل الثامن:

159.....	المميزات العامة لعينة الدراسة
	تمهيد .
160.....	1. تصنيف الفئات العمرية للمبحوثين
161.....	2. تحديد الاصل الجغرافي للمبحوثين
165.....	3. تحديد مكان الاقامة السابق للمبحوثين
166.....	4. معرفة مسكن المبحوثين السابق
168.....	5. الصفة القانونية للمسكن السابق
170.....	6. التباين بين الفئات الاجتماعية
	الملخص .

الفصل التاسع:

173.....	الضاحية تستقطب الانظار
	تمهيد .
175.....	1. الانتقال المباشر و غير المباشر الى الضاحية
178.....	2. أهمية منطقة السكن السابق في تحديد أهداف الوافدين
187.....	3. الاسباب الفعلية للانتقال الى الضاحية
190.....	4. عوامل إستقطاب الضاحية للانظار
192.....	5. ضاحية الضاحية في نظر سكان الضاحية المجاورة
	الملخص.

الفصل العاشر :

199.....	استراتيجية الانتقال الى الضاحية
	تمهيد .
	1. الشكل الخارجي للمسكن
200.....	كتعبير عن المستوى الاجتماعي
204.....	2. الميكانيزمات الاقتصادية للانتقال الى الضواحي

3. مراحل إتمام البناء يشرح إستراتيجية الإقامة بالضاحية.....207

4. الميكانيزمات المرتبطة بالصفة القانونية للمسكن السابق.....211

5. فرص التوسع التجاري ضمان لمستقبل الابناء.....213

6. مشاركة افراد الاسرة في النشاط التجاري.....215

الملخص .

الفصل الحادي عشر:

تأثير وظيفة الأرض و إستغلالها بالضاحية.....220
تمهيد.

1. الفئات الاجتماعية الوظيفية.....221

2. كيفية الاستقرار بالضواحي.....226

3. طبيعة قطعة ارض البناء بالضاحية.....230

4. دور ضاحية الضاحية بعد الضاحية.....232

5. ثمن العقار وطبيعة إستغلال الارض بالضاحية.....234

الملخص .

الفصل الثاني عشر:

البناء الإجتماعي و العلاقات السوسيو-مجالية.....240
تمهيد .

1. إكتساب الاصدقاء ودوره في التماثل الاجتماعي.....241

2. التعامل بين الجيران كنمط للعلاقات الاجتماعية.....244

3. الاتصال الاجتماعي كعامل للتألف.....250

4. تلبية الدعوات العامة ودورها في التكيف.....253

5. تكيف ربة البيت مع محيطها الجديد.....256

6. تردد المبحوثين على المرافق العامة

وأهميتها في الاحتكاك الاجتماعي.....259

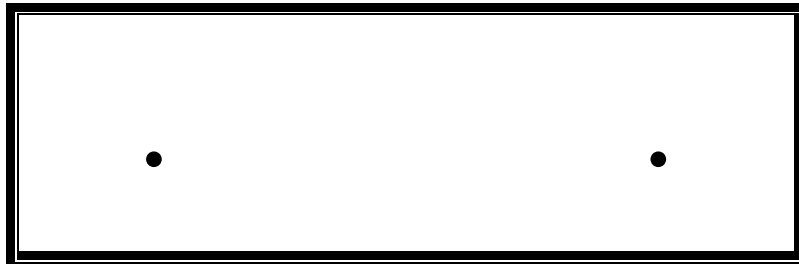
7. المواضيع المتداولة بين السكان.....261

الملخص.

الاستنتاج العام.....264

الخاتمة.....267

البليوغرافية التحليلية.....269



جداول النظرى

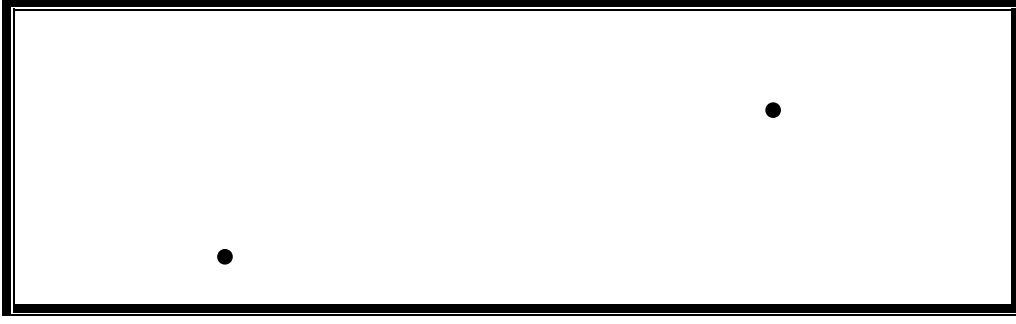
70.....	جدول (1) : يبين تموضع المدن الجديدة و المدن التابعة بمصر
103.....	جدول (2) : يبين سعر المتر المربع للأرض في السوق الحرة لسنة 1978
121.....	جدول (3) يبين مساحة الأراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية تيبازة لسنة 1995
121.....	جدول (4) . يبين مساحة الأراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية بومرداس لسنة 1995
122.....	جدول (5) . يبين مساحة الأراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية البليدة لسنة 1995

جداول الميدانى

160.....	جدول (1) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب السن
162	جدول (2) يبين توزيع المبحوثين حسب لإنحدارهم الجغرافي .
164.....	جدول (3) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب مكان إقامتهم السابق
166.....	جدول (4) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب نوع مساكنهم السابقة
168.....	جدول (5) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب الصفة القانونية لمساكنهم السابقة
169.....	جدول (6) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب الدخل الاجمالى لعائلاتهم
174.....	جدول (7) يبين توزيع المبحوثين حسب إنحدارهم الجغرافي ومكان إقامتهم السابقة

179	جدول (8) يبين توزيع المبحوثين حسب مسكنهم ومنطقة إقامتهم السابقين
181	جدول (9) يبين توزيع المبحوثين حسب مسكنهم ومنطقة إقامتهم السابقين
186	جدول (10) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب أسباب إنتقالهم الى هذه الاخيرة
190	جدول (11) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب كيفية إختارهم للاقامة بها
193	جدول (12) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب رأيهم في صاحية الضاحية
201	جدول (13) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب المدة المستغرقة في البناء وعلاقة ذلك بنسبة إنجاز المساكن وعدد الطوابق
204	جدول (14) يبين توزيع المبحوثين حسب وجود نشاط إقتصادي بمساكنهم
206	جدول (15) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب الدخل الاجمالي لعائلاتهم وعلاقة ذلك مع وجود نشاط إقتصادي بمساكنهم ونسبة إنجازهم
206	جدول (16) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب عدد طوابق المسكن ونسبة إنجازهم
210	جدول (17) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب وجود النشاط الاقتصادي وعلاقته بنوع المسكن والصفة القانونية له
213	جدول (18) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب السن وعلاقة ذلك مع إقامة نشاط إقتصادي بنفس المسكن
215	جدول (19) يبين مشاركة أفراد الاسرة في تسيير النشاط الاقتصادي
222	جدول (20) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب النشاطات الاقتصادية التي يمارسونها بالضاحية
225	جدول (21) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب وضعيتهم المهنية
227	جدول (22) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب الدخل الاجمالي لعائلاتهم وكيفية الاستقرار بالضاحية
229	جدول (23) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب الدخل وطبيعة الارض التي يقيمون عليها مساكنهم
232	جدول (24) يبين توزيع مبحوثين صاحيتين حسب سنة الالتحاق بالضاحية

234.....	جدول (25) يبين تغير سعر الارض للضاحية بئر التوتة وضواحيها
	جدول (26) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة إلتحاقهم
242.....	بهما وعلاقة ذلك بمدى لإكتساب الاصدقاء
	جدول (27) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة
245.....	إلتحاقهم بهما وعلاقة ذلك بنوع الجيران الذين يتعاملون معهم
	جدول (28) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة
249.....	الالتحاق بالضاحية ومدى تبادل الزيارات
	جدول (29) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة
252.....	الالتحاق بالضاحية ومدى تلبية الدعوات العامة
	جدول (30) يبين توزيع المبحوثات حسب سنة الالتحاق
255.....	بالضاحيتين ووطريق إقتنائها لحاجياتها
	جدول (31) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة
285.....	الالتحاق بالضاحيتين ومدى ترددهم على المرافق العامة
	جدول (32) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب
261.....	المواضيع المتناولة فيما بينهم



- الشكل البياني رقم (1): الحلقات الخمس لبورجس 19
- الشكل البياني رقم (2): توسع الإستيطان الحضري في مراحله المختلفة 19
- الشكل البياني رقم (3): مخطط تمفصل المجالات المغربية 50
- الشكل البياني رقم (4): الهجرة الريفية من المناطق الريفية القريبة
نحو المركز الحضري وإنعكاس ذلك على الضواحي الأخرى 96
- الشكل البياني رقم (5): إسقبال مدينة الجزائر للهجرة نحوها
من المدن الداخلية ؛ومن ثم إنتقال سكانها نحو ضواحيها 97
- الشكل البياني رقم (6): ظاهرة توافد سكان المدينة نحو الضاحية
و ضاحية الضاحية 97
- الخريطة رقم (1): تقسيم بلديات مدينة الجزائر إلى
حزام أول و حزام ثان من الضواحي 94
- الخريطة رقم (2): الإستغلالات المختلفة لأراضي
الضاحية (بئر توتة) 152

على غرار الدراسات السابقة التي تناولت دراسة الهجرة الريفية وعملية توظيف اليد العاملة الريفية بالمدينة والآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن ذلك , فان بحثنا هذا ينصب على دراسة شكلا جديدا من الهجرة إذ يسلط الضوء على عملية إعادة إنتشار سكان المدينة نحو التخوم و الضواحي المجاورة , ونركز من خلال ذلك على اثر الهجرة الريفية على نشأة الضواحي , وحاولنا إثـر ذلك أن نـظهر تلك الديالكتيكية بين نوعين من الهجرة الريفية و العكسية منها المجسدة في الجاذبية التي مارستها المدينة على سكان الريف و إعادة إنتشار سكان المدينة نحو التـخوم المجاورة , من خلال تتبع تطور هذه العلاقة عبر مراحل و حقبات زمنية مختلفة , للوصول الى الجذور التاريخية لتشكل الضواحي , ذلك أن إتجاه العالم نحو التحضر السريع جعل من المدن تضخم أحجامها ويتسع إنتشارها نحو ضواحيها , وهذا نظرا للدور المتزايد الذي تقوم به كبريات المدن , خاصة لما كان للصناعة من أهمية في نشأة هذه المدن ونموها نتيجة لقوة الجذب المستمرة التي تمارسها على الافراد , ومدينة الجزائر كاحدى المدن الكبرى بالوطن ليست في منأ عن هذه الظاهرة , ومحاولة منا التحكم الجيد و للإلمام أكثر بجوانب الدراسة , فإن طبيعة الموضوع أملت علينا التطرق الى المواضيع التالية من خلال الابواب الثلاث للدراسة :

ويتعلق الباب الاول بالابعاد النظرية للدراسة , كما يحتوي على ثلاثة فصول ويتفرع كل فصل الى عدد من المباحث .

و تحت عنوان تهيئة المجال العاصمي وسبل تطويره منذ الاستقلال الى يومنا هذا يحتوي الباب الثاني على ثلاثة فصول ويتفرع كل فصل الى مباحث .

في الباب الثالث نقوم بتحليل نتائج البحث الميداني من خلال خمسة فصول .

وللتدقيق أكثر نتطرق الى محتويات كل باب بالتفصيل :

فبعد تحديد البناء المنهجي للدراسة إعتمادا على اشكالية بحثنا و الفرضيات وأهم المفاهيم التي لها علاقة وطيدة بتفسير الظاهرة المدروسة , تطرقنا الى المناهج و

التقنيات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة للوصول الى النتائج المرجوة من خلال بحثنا هذا , ومن خلال الاقتراب النظري العام حددنا النظرية المسقطة على دراستنا وهذا في الفصل الاول .

واقتربنا في الفصل الثاني بالباب الاول نظريا من الدراسة من خلال الاقتراب النظري الخاص وهو يتعلق بالدراسات التي سبقت دراستنا والتي تطرقت الى نفس موضوعنا المدروس او من خلال تقارب الاشكالية من اشكالية بحثنا .

وبغرض إظهار مدى جود وانتشار الظاهرة المدروسة في دول اخرى ماعدى الجزائر تطرقنا في الفصل الثالث الى نماذج عالمية لتوسع الفضاء المدني نحو التخوم المجاورة و الضواحي , حيث توصلنا الى أن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على الدول المتطورة فحسب بل تعدتها الى الدول النامية لذلك إتخذنا نماذج عن كل هذه الدول المتمثلة في نموذج عن إنجلترا , فرنسا , إضافة الى مصر وتونس .

كما سلطنا الضوء في الفصل الرابع على أهم التحولات الحضرية للمجال العاصمي منذ الاستقلال الى يومنا هذا , من خلال إبراز تلك العلاقة التي كانت سائدة بين المدينة و الريف الجزائريين , لتفسير العلاقة الجديدة بين الثنائي مركز - ضاحية , وحاولنا التطرق إثر ذلك للاطر العامة لهذه الديناميكية عبر مراحل زمنية مختلفة , بدءا بالعهد الاستعماري و إمتدادا الى مابعد الاستقلال , بالرجوع الى الجذور التاريخية لتشكّل الضواحي و الآثار السوسيو - إقتصادية للهجرة الريفية , كما تطرقنا الى البناء الاجتماعي و العلاقات السوسيو- مجالية داخل المدينة إبان هذه الفترة الزمنية وبغرض تفسير هذه الظاهرة أكثر قمنا بقراءة لها من الناحية الاقتصادية .

من خلال الباب الثاني حاولنا التطرق الى سبل تطوير المجال العاصمي و اظهار عمليات التهيئة التي يعرفها هذا المجال منذ الاستقلال الى يومنا هذا , وتعرضنا في هذا الباب من خلال فصليه الى تهيئة المجالين الريفي منه و الحضري , ذلك أن عمليات تهيئة المجال الريفي لايمكن فصلها بأي شكل من الاشكال عن تهيئة المجال الحضري ذلك ان هذا الخير لايمكن أن ينجز دون تحسب للآثار التي قد تتجم إن لم يراعى المجال الريفي بما في ذلك اراضي فلاحية ومحيط إجتماعي .

كما تضمن هذا الباب في فصل آخر من فصوله الى منوغرافية الضاحيتين محل دراستنا الا وهما بلدية بئر التوتة وهي ضاحية مدينة الجزائر و ضاحية هذه الضاحية بلدية تاسلة المرجة , حيث تطرقنا الى هذه المنوغرافية من جميع جوانبها سواء

التاريخية أو الاقتصادية أو الديموغرافية ... الخ , محاولين تبين التغيرات التي طرأت على هذه الضواحي في مراحل زمنية مختلفة .

ولأن دراسة الظاهرة الاجتماعية لا تكون مكتملة المعالم إلا إذا قام الباحث بوضع علاقة دياكتيكية بين الإطار النظري و الدراسة الميدانية , لذلك خصصنا الباب الثالث و الاخير لعرض النتائج المتحصل عليها من خلال البحث الميداني وقمنا بتحليل معطياتها , وقسمنا هذا الباب الى فصول خمس بصفة تخدم موضوعنا , محاولين اثناء ذلك الكشف عن الاسباب الحقيقية للتوافد نحو الضواحي وعوامل الاستقطاب التي مارستها هذه الاخيرة , كما نحاول الكشف عن إستراتيجية المبحوثين من وراء الانتقال الى الضواحي و أهم الميكانيزمات المتبعة في هذا الحراك الاجتماعي , ولم نستثني من هذه الدراسة آثار هذا الحراك على وظيفة الارض بالضواحي , كما تعرضنا اثر ذلك الى الآثار السوسيو – مجالية التي أصبحت سائدة بالضواحي جراء توافد السكان الجدد إليها ومامدى تأثير ذلك على إقرار بناء إجتماعي معين داخل هذه الضواحي .

ونختم الرسالة باستنتاج عام يتضمن أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها , وخلصنا في الاخير الى الخاتمة التي تتضمن حوصلة شاملة للدراسة ككل .

ويمكن القول في الاخير انه لا يوجد عمل لا تشوبه نقائص فالطالب تعترضه احيانا عوائق وصعوبات تحول دون تحقيق ما يصبوا إليه من خلال أهداف بحثه , وارجوا أن أكون قد وفقت ولو بالقدر القليل في هذه الدراسة , عساها تكون قد أضافت أو حتى أثارت نقاط جديدة الى البحث العلمي .

أسباب اختيار الموضوع وأهدافه

يعتبر العلماء ان مرحلة اختيار موضوع البحث من اهم مراحل تصميم البحث الاجتماعي , اذ تساعد هذه المرحلة على تكوين لنا مشكلة البحث التي يقوم الباحث بدراستها محاولا اظهارها , ويرتكز اختيار الباحث موضوعا لبحثه على اسباب واضحة وهادفة في نفس الوقت , و اختيارنا لهذا الموضوع له دولفغ نلخصها فيما يلي :

اولا : لاسباب ذاتية :

كون صاحبة البحث , عايشة نمو المنطقة المراد دراستها الا وهي الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة) و مراحل تطورها , الشئ الذي ساعد على ملاحظة الظاهرة المدروسة عن كثب , وسيرورة تطورها منذ البدأ في دراستها ونحن بصدد التحضير لشهادة الليسانس , وتابعنا تطور الظاهرة المدروسة في شهادة المجستار , أين قمنا من خلال الدراسة المقدمة في شهادة الليسانس دراسة ظاهرة انتشار سكان العاصمة نحو الضواحي بدراسة ضاحية جديدة ألا وهي بلدية بئر التوتة , ثم لاحظنا فيما بعد التعمير هذه الضاحية بروز ضاحية ثانية وهي ضاحية الضاحية ألا وهي بلدية تسالة المرجة الواقعة في نفس الخط الجغرافي للبلدية و تحتوي على أراضي شاغرة لصالح البناء , وهذا ما كون لدينا فكرة موضوع هذه الرسالة

ثانيا : لاسباب موضوعية :

لقد آثرنا اختيار هذا الموضوع دون سواه كون هذا الموضوع جديد , لم يتناول بالدراسة من قبل في الجزائر و بالتحديد في علم اجتماع , حيث نحاول من خلال هذه الدراسة , التطرق الى شكل جديد من الهجرة المتمثلة في تحرك الافراد و انتشارهم و تدفقهم من المدن الكبرى نحو الضواحي المجاورة أين تناولنا بالدراسة عاصمة البلاد مدينة الجزائر و ضواحيها المجاورة وذلك من خلال العمل الميداني أين درسنا ضاحيتين للمدينة كما أسلفنا الذكر , وتطرقنا الى ضواحيها القديمة بالعودة الى التاريخ وهذا مقارنة مع الدراسات السابقة التي كانت في مجملها تحاول تفسير ظاهرة الهجرة الريفية و آثار ذلك بالخصوص على اليد العاملة الريفية .

اهداف الموضوع :

أن البحوث الاجتماعية في مجملها تهدف الى الكشف عن الظواهر الاجتماعية , لذلك يستهدف بحثنا هذا دراسة النتائج المصاحبة لعملية تدفق سكان المدينة(مدينة الجزائر) نحو ضواحيها المجاورة ,ونحاول ابراز اهم الآثار السوسيو- اقتصادية الناجمة عن ذلك , و اظهار التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها بهذه الضواحي .

الفصل الاول

المقاربة المنهجية العامة

- أسباب إختيار الموضوع.
- الإشكالية.
- الفرضيات.
- المفاهيم.
- الاقتراب النظري العام : النظرية المسقطة على الدراسة.
- المناهج و تقنيات جمع البيانات.
- تقنيات علاج المعلومات .
- تحديد العينة ومجال الدراسة .
- سيرورة البحث .
- صعوبات البحث .

الإشكالية

بعد الإستقلال عرفت معظم المدن الساحلية الكبرى بالجزائر , نموا ديموغرافيا ملحوظا وقد خص النمو هذه المناطق دون غيرها من المدن الجزائرية لتدخل عدة عوامل من بينها الزيادة الطبيعية , إلى جانب الهجرة الداخلية , هذه الأخيرة التي كانت عنصرا هاما وفعالا في تضخم المدن الجزائرية , و الهجرة التي أسهمت في هذا النمو كان أغلبها من الأرياف , حيث تحققت على أساس الطرد الريفي نتيجة عجز الإقتصاد بعد الإستقلال على توفير شروط العيش الملائم لسكان الريف , و تغذت بعوامل الجذب الإقتصادي التي تميزت بها المدن الجزائرية الكبرى في هذه الفترة , نتيجة لعدم إقرار التوازن الجهوي .

فبعد الإستقلال أخذت السلطة الجزائرية على عاتقها إنعاش و تطوير الجانب الإقتصادي و خاصة بعد الفراغ الذي أصبحت تعرفه منشآت المدن ككل نتيجة لإنجلاء المعمرين , وأول ما فكر فيه المسؤولين هو إقامة إستراتيجيات تنموية شاملة , من بينها الإهتمام بالقطاع الصناعي وتنميته وتطويره بإعتباره القطاع المحرك للتطور و عامل هام للتحرر الإقتصادي لذلك تم إقامة مشاريع صناعية و أختيرتوطينها في المدن الساحلية الجزائرية , هذه المشاريع التي تركزت في كل من : وهران , قسنطينة , عنابة , مدينة الجزائر , وهذا ما شكل عاملا هاما ساهم في إستقطاب السكان الريفيين نحوها , هذه الفئة التي كانت تنزح إلى المدينة بحثا عن الأجر المرتفع و طلبا للإرتقاء بالمستوى المعيشي لعائلاتهم , ذلك أن هذه المدن عملت كقطب جاذب , لما أصبحت تتمتع به من إمتيازات من توفرها على مناصب الشغل التي تضمن الدخل المنتظم والمرتفع مقارنة مع الريف .

لذلك استمرت هذه الهجرة في التزايد دائما , رغم السياسات الإنمائية التي إتبعتها السلطات المعنية و التي وجهتها إلى الريف أين هدفت للإنقاص أو الحد من نزوح سكان هذا الأخير , و أدى هذا التوافد المستمر للنازحين إلى تزايد سكان المدينة و إكتظاظهم و بالتالي إزدياد نموها العام و كان ذلك مصحوبا بالمشكلات الإقتصادية و الإجتماعية , و أصبحت المدينة البؤرة التي تتزايد فيها المشاكل و تتفاقم فيها الآفات الإجتماعية , لذلك قلت قدرتها على إقرار التوازن بين طلب هؤلاء على التجهيزات القاعدية و المنشآت الكبرى , و إمكانياتها المتاحة خاصة لتوفير المسكن و العمل الضروريين لهم والظروف الملائمة للعيش .

فبعدما كانت المدينة قوة جذب تمارسها على الافراد تحولت الى قطب طارد للسكان و هذا ما جعل السكان ينتشرون خارج المدينة , حيث بدأ الافراد و الجماعات يتجهون نحو التخوم المجاورة وهي الضواحي و المجالات الريفية الموجودة على مشارف هذه المدينة , وأصبحت ظاهرة الاقامة بالضواحي يسعى اليها الكثير من سكان المدن خاصة الميسورين و ذوى الدخل المرتفع , ذلك ان تعذر حصولهم على قطعة ارض داخل المدينة لندرتها جعل هؤلاء يبحثون عنها في ضواحيها الريفية و مدينة الجزائر ليست في منى عن هذه الظاهرة , فبفعل نموها السريع و ازدياد الضغط السكاني بها , عملت على التوسع نحو البلديات الريفية الموجودة على اطرافها , حيث تجاوزت حدودها المرسومة ضمن المخططات الحضرية السابقة .

وأصبحت المدينة تنتج في كل مرة ضواحي جديدة لحاجة توسع فضاءها المدني المستمر , و بعد التعمير الشامل للضواحي القديمة و التصاقها بالنسيج العمراني الحضري يتجه توسعها نحو الضواحي المماسية لتلك القديمة , وهذا ما أوجد سلسلة من الضواحي اذ كان لمدينة الجزائر حزام اول مكون من بعض الضواحي التي بدأت تتكون اiban الاستعمار ثم تحولت الى بلديات حضرية فيما بعد , لتخلق حزام ثاني من الضواحي بعد ذلك و آخر هذه الضواحي التي تعرف تزايدا في عدد سكانها هي تلك الموجودة ضمن التقسيم الاداري للولايات الثلاث المجاورة لمدينة الجزائر المتمثلة في كل من ولاية البليدة و تيبازة وبومراداس والتي إمتد إليها التوسع المستمر للفضاء المدني لمدينة الجزائر , حيث شهدت هذه الضواحي في السنوات القليلة الماضية قدوما مكثفا للسكان من المدن الكبرى خاصة العاصمة , اذ ان هؤلاء الوافدين يختارون الضواحي القريبة من العاصمة ليضمنون بذلك ازدواجية مكان الحياة فهم يخرجون من العاصمة لكنهم يبقون داخلها , بمعنى ان هؤلاء يضمنون سهولة تنقلهم بين مقر سكنهم بهذه الضواحي و بين مصالحهم المرتبطة معظمها بمركز العاصمة , و قربهم من التجهيزات القاعدية و المنشآت الكبرى الكائنة مقرها بهذا المركز .

الى جانب ذلك فان هؤلاء وجدوا بهذه الضواحي المجالات التي تسمح لهم بالبناء قصد السكن و من ثم استعمال السكن خلفية لتحقيق استراتيجيتهم من وراء ذلك المتمثلة في خلق منصب الشغل الدائم لافراد عائلاتهم , و ذلك باستغلال الطابق الارضي للمسكن لانشاء نشاط اقتصادي من خلال الاستخدامات الصناعية و التجارية و بذلك يتسنى لهم توظيف رؤوس اموالهم و اعادة انتاجها . فتعذر الحصول على مجال للبناء بمركز العاصمة , يجعل الافراد يتنافسون على امتلاكه في ضواحيها بشتى الطرق , فمنهم من

يستعمل نفوذه , و هناك من يلجأ الى علاقته مع الادارة , و ذلك في سبيل الحصول على قطعة ارض التي تخصصها البلديات للبناء , فاذا لم يتسنى لهم ذلك فهم يلجؤون الى الاراضي التابعة للخواص رغم ارتفاع ثمن عقارها مقارنة مع الاراضي التابعة للبلدية , و احيانا يستغلون الاراضي الزراعية لاستعمالها لغير اغراضها الاقتصادية .

و قد كان لكل الظروف السالفة الذكر تاثير على توسع و انتشار الاستخدام السكني بهذه المناطق , فالمدينة لم تتوسع عن طريق الامتداد العمراني فقط بل تحركت معها الخدمات و الانشطة المختلفة , و هذا ما ادى الى طغيان هذه الانشطة الاقتصادية على النشاط الذي كانت تمتاز به هذه الضواحي الا و هو النشاط الزراعي و اختفائه نسبيا , و تسبب ذلك ايضا في محدودية الارض الزراعية لان معظمها يوجه الى التوسع العمراني .

و قد اثارت هذه المشكلات اهتمام المسؤولين , و محاولة من السلطات العمومية السيطرة على هذا الخروج العفوي لافراد باتجاه الضواحي , و توجيه التوسع العمراني بها و نموه عملت على امتداد العاصمة الى ضواحيها و ذلك بازاحة الحدود الادارية لتشمل هذه الضواحي , و ذلك قصد استيعاب نموها و بهدف تخفيض الضغط عنها هذا من جهة , من جهة اخرى لاحتواء تلك المشاريع الفردية بالضواحي و الخروج العفوي الافراد من العاصمة نحو ضواحيها . و هذا ما دعاني الى طرح التساؤلات التالية :

- نتسائل عن الاسباب الحقيقية التي دفعت فئة من سكان الجزائر العاصمة للانتقال نحو الضواحيها ؟
- هل ازمة السكن هي السبب الحقيقي لهذا الانتقال ؟
- ام البحث عن الفضاء الواسع و عن الريف و الابتعاد عن ضوضاء المدينة من الاسباب الحقيقية لهذا الانتقال ؟
- و اذا كان كذلك لماذا لم يتم اختيار المناطق الريفية البعيدة عن العاصمة بدلا من المحيطة بها و القريبة منها ؟
- نتسائل ايضا عن ماهية فئات النازحين و ماهي شرائحهم الاجتماعية ؟
- هل السكان الاصيبين للعاصمة هم الدين انتقلوا الى الضواحي ام الحضريين الجدد ؟

- و ماهي طبيعة التغيرات التي تحدثها عملية انتقال هؤلاء , هل لها تأثير سلبي على هذه الضواحي ام هو تأثير ايجابي ؟
- ومامدى بروز التغيرات الاجتماعية وحجمها في كل من الضاحيتين المدروستين الضاحية القريبة من المركز الحضري "مدينة الجزائر" والضاحية البعيدة عنه أو ضاحية الضاحية , وهل لبعد او قرب المجال الجغرافي أثر على هذه التغيرات ؟

الفرضيات

الفرضية العامة :

تعاني مدينة الجزائر العاصمة اليوم من تضخم حجم سكانها العامل الذي أدى إلى عدم قدرتها الإستجابة لمتطلبات المقيمين بها , لا سيما السكن الملائم و العمل الضروري الذي يمكنه أن يضمن الدخل اللازم لتلبية الحاجات الإجتماعية للعائلة , فبعدما كانت المدينة سابقا قطبا جاذبا تحولت إلى قطبا طاردا مفرزا بذلك " شكلا جديدا من الهجرة " حيث أصبح الأفراد و الجماعات يخرجون من المدينة باتجاه المجالات الملامسة لها مباشرة و هي تلك الضواحي الريفية المجاورة لها , وبعد التعمير الشامل لهذه الأخيرة تظهر ضواحي جديدة تصبح لديها نفس الوظيفة التي كانت للضاحية القديمة , وهذا ما أوجد الضاحية وضاحية الضاحية , لكن إختيار السكان للضاحية يتركز على أساس قرب هذه الأخيرة من التجهيزات الكبرى و المنشآت القاعدية الموجودة بعاصمة البلاد , و هذا ما دعانا إلى صياغة الفرضيات الجزئية التالية :

الفرضية الأولى :

من العوامل التي دفعت فئة من السكان العاصمة إلى الإنتقال إلى ضواحيها هو قرب هذه الأخيرة من العاصمة .

الفرضية الثانية :

الحركية الاجتماعية الجديدة المتمثلة في الإنتقال إلى ضواحي المركز الحضري المتعلقة بإستراتيجية معينة و مرهونة بميكانيزمات اقتصادية يتبعها الوافدين .

الفرضية الثالثة :

توسع الفضاء المدني مكن الإنتشار الثقافي و إنتاج التمايز الإجتماعي بهذه الضواحي.

المفاهيم

تمهيد :

" يبين دور كايم أن العالم يجب أولاً أن يحدد الأشياء التي يعالجها لكي نعلم ويعلم جيداً حول ماذا يدور الموضوع ... و المفهوم الحقيقي لا يمكن أن يثبت إلا في نهاية البحث , عندما تعرف مميزات الظاهرة المدروسة , ولكن على الأقل يجب بداية إعطاء تحديد مؤقت ... الذي يسمح بوضع حدود لحقل الدراسة ويبين الظواهر " لذلك إرتأينا التطرق الى كل المفاهيم المتعلقة بالريف و المدينة هذه الأخيرة التي تعتبر متشعبة مرتبطة بعضها ببعض الآخر , ولا يمكن فهم أحدهما قبل التطرق و الفهم الجيد للآخر , ذلك ان المفاهيم التي كانت تجعل كمحركات للتمييز بين الريف و المدينة و التي اعتدنا دراستها لم تعد صالحة لتفسير العلاقة الجديدة بينهما , هذه العلاقة التي اوجد لها علماء الاجتماع الحضري تعريفات خاصة تفسر هذه الظاهرة الحضرية , وهذا ما أملى علينا التعرض الى هذه التعريفات من خلال مراحل تاريخية مختلفة , ذلك ان العلاقة ريف مدينة تطورت الى العلاقة مركز- محيط , رغم ان العلاقة الثانية جاءت وليدة ونتيجة للاولى , وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل .

1. السيرة التاريخية للعلاقة الديالكتيكية بين الثنائي ريف – مدينة :

لقد تباينت تعريفات المدينة و الريف عبر العصور و اختلفت باختلاف وجهة نظر العلماء لها , نظرا لدور كل من المجتمعين وتغير وظائفهما بتعاقب الازمان و اختلاف البلدان , و قد جلب اهتمام العلماء منذ القدم وجود هذين القطبين المختلفين وحاولوا دراستهما , و لتفهم طبيعة هذه العلاقة هذا ما أملى علينا التعرض الى هذه التعريفات من خلال مراحل تاريخية مختلفة , التي حاولنا من خلالها التعريف بالمجتمعين إعتقاداً على مختلف المعايير التي استخدمت لتحديد وفقا لها اذا كان الاستيطان ريفي ام حضري .

واول دراسة نبتدأ بها هي اقدم دراسة على الاطلاق الا و هي دراسة العلامة ابن خلدون في القرن الرابع عشر , فقد سبقت دراسته كل الدراسات , اذ ادرك وجود قطبين متناقضين و متضامنين و متجاورين في نفس الوقت داخل المجتمع الواحد , وابرز ذلك من خلال " المقدمة " في الباب الثاني الذي يهتم بالعمران البشري اين ميز بين العمران البدوي الذي قصد به مجتمع الريف و العمران الحضري الذي قصد به مجتمع المدينة وحاول توضيح الفروق بينهما من جميع الجوانب سواء تلك

الاقتصادية او الاجتماعية ""فالبداوة في نظره عبارة عن مرحلة اولية من الحياة الانسانية لا بد وان تمر بها و هي تعيش هذه المرحلة حياة التقشف و البساطة في وسائلها و نظمها و علاقات افرادها في مجتمعات صغيرة لا تكاد تتجاوز القبيلة "" (1) اما العمران الحضري فيعتبره ايضا انه مرحلة اخرى من الحياة للانسانية جاءت بعد المرحلة الاولى " وبعدها كان شغلها الشاغل هو الحصول على الضروريات اصبحت تهتم بالكماليات وتتفنن في اعماله و بالخصوص في الميدان العملي و الصناعي , واتسعت علاقات افرادها حيث اصبحت متشابكة و متفاعلة و متداخلة ". (2)

ويوضح لنا عبد الغني مغربي في كتابه "الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون " كيفية ادراك تلك العلاقة بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف في نظر ابن خلدون بقوله: " وجملة القول ان العمران عند ابن خلدون يعني مجموعة مركبات البنيات التحتية و الفوقية للمجتمع ...ويلاحظ ابن خلدون نوعين من العمران اذ يقول : ومن هذا العمران مايكون بدويا , وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال و في الحلال المنتجة في القفار و اطراف الرمال و منه ما يكون حضريا , وهو الذي بالامصار و القرى و المدن للاعتصام بها والتحصن بجدرانها , وبوضح ابن خلدون فكرته مضيفا الى ما سبق , ان هذين النوعين يشكلان " طبيعة العمران " و يعني بذلك دون موارد كل ما له علاقة بالاحوال الموضوعية أي مستقلة عن ارادة الانسان , و المتعارض مع الوقائع النيو طبيعية او السحرية او الدينية , فكل مجتمع يعيش في محيط جغرافي معين و هذه البنية المادية تؤثر في طريقة عيش الناس ...". (3)

ولا يدرس ابن خلدون هذين الكيانين كمجرد مجالين ماديين متضادين بل يتعرض اليهما كثقافتين متباينتين ومجتمعين متكاملين في نفس الوقت , اين لا يمكن فهم احدهما بمعزل عن الآخر و بهذا الصدد يضيف عبد الغني مغربي بقوله: " لقد نوه ابن خلدون بالفوارق الثقافية القائمة بين الاعراب و الحضرة ولم يدرس من هذين الكيانين الاجتماعيين في وضعهما الثابت السكوني ... و انه سهل علينا ان نكتشف من خلال هذه الصيغة الهامة ميزتين جوهريتين للكوزمولوجيا الخلدونية و هما الشمولية و الديناميكية فان دراسة الجماعة البدوية او المجتمع الريفي في مجموعة , مثلا دون الاستناد الى المدينة تؤدي حتما إلى نتائج مزيفة , فالكل مرتبط عند ابن خلدون ولا يمكن ادراك ذلك الكل

(1). (2). إدريس خضير : التغير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات , opu, الجزائر , 1983 , ص. 78.
(3). عبد الغني مغربي : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون , ترجمة : محمد الشريف بن دالي حسين , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1986 , ص 127

ادراكا جيدا الا اذا كان محلا تحليليا ديناميا "(4)

وتعاقبت الدراسات بعد قرون من دراسة ابن خلدون , مع علماء اخرين و من امثال هؤلاء ماكس فيبر الذي ميز بين هذين النوعين من المجتمعات مجتمع المدينة و مجتمع الريف وذلك من وجهتي نظر مختلفة الاولى سوسيولوجية و الثانية اقتصادية , ويعتبر المدينة من وجهة النظر الاولى انها تجمع مساكن في صفوف ضيقة التي تشكل تجمع اوسع من التجمع العادي للجوار وهو مميز بالمعارف الشخصية المتبادلة بين السكان , اما من وجهة النظر الاقتصادية فينظر ماكس فيبر الى المدينة على انها المكان اين معظم السكان يعيشون من الصناعة او التجارة وليس الزراعة , وتطرق الى طبيعة العلاقة بين هذين القطبين , اذ اعتبر المدينة كعامل ممثل للصناعة و التجارة . اما الريف المحيط يعتبره كمون لوسائل العيش للمدينة بالقوت و اللباس و طبيعة هذه العلاقة تكون مجموعة افعال اطلق عليها ماكس فيبر اسم الاقتصاد الحضري و جعله كمستوى اقتصادي (5)

واذا نظرنا الى تاريخ علم الاجتماع نجده حافل بالعلماء الذين حاولوا ادراك هذا الثنائي المعقد فهناك من اهتم بدراسة المدينة و اثبات نقيضها وهناك من اعطى الاولوية للريف بالدراسة , ومن بين هؤلاء نجد احد تلاميذ مدرسة شيكاغو وهو روبرت ريد فيلد الذي حاول اعطاء مفهوم لمصطلح ضد المدينة الذي قصد به المجتمع التقليدي , و كانت اهتماماته اوسع من مدرسة شيكاغو و حتى و ان كانت موجهة الى القرى الصغيرة التقليدية و تجربته الاولى في الميدان كانت في العشرينيات التي قادته الى فكرة المجتمع التقليدي في قرية بالقرب من المكسيك , فيما بعد حاول ريد فيلد تطوير افكاره في اطار مشروع بحث قاده لدراسة حول قرية اين تسكن قبيلة المايا Yacatan peninsula , حيث درس بعض المجتمعات وهي :

(4) المرجع نفسه , ص 119- 120 .

5).MAX WEBER : LA VILLE ; AUBEIN MONTAIGNE ; PARIS ; 1982, P18-26 .

قرية فلاحية و مدينة تجارية و مدينة كبيرة, و في سنوات الخمسينات تابع عمله حول المقارنة بين المجتمع التقليدي و المجتمع الحضري , اذ يعتبر ريد فيلد المجتمع التقليدي المحض هو هو مجتمع منعزل و منغلق على نفسه اعضاء هذا المجتمع في اتصال ضيق مع بعضهم البعض الحراك الجغرافي قليل و منعدم وهذا ما ساعد على عدم تهديم العلاقات الداخلية او زيادة التأثيرات الخارجية (6).

كما يتفق manuel castell مع ابن خلدون على النظر الى مجتمع الريف والمدينة من الناحية الثقافية اذ يرى ان هذين المجتمعين ليسا مجالين مختلفين بل مجموعة من المعايير و القيم و العادات تختلف وجودها في احدهما عن الآخرى .

كما يصنف الحضري بقوله : "تحدثنا عن المجتمع الحضري لا يتعلق الامر بالشكل المجالي فالمجتمع الحضري معرف قبل كل شئ بثقافة معينة الثقافة القيم المعايير و العلاقات الاجتماعية و يحتوي تاريخ معين و منطق خاص للتنظيم و التحول هذا يعني تكيف (الحضر) و ارتباطه بشكل ثقافي محدد (7)

فاذا تمعنا في كل هذه التعاريف نجد أنه رغم اختلاف الحقب الزمنية التي درست بها العلاقة ريف -مدينة فان كل باحث تناول هذه العلاقة حسب تخصصه و من ثمة وجهة نظره الخاصة و حسب الحقبة الزمنية التي عايشها والعوامل الاقتصادية و الاجتماعية وحتى السياسية التي أثرت على هذين المجتمعين , لذلك اجتهد هؤلاء في وضع بعض المعايير التي من شأنها تسهيل عملية التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري .

- 6).ULF HANNERZ :EXPLORER LA VILLE ;ELEMENT D'ENTROPOLOGIE URBAIN ; LES EDITION DU MENUIT ; PARIS ; 1980 ;P84- 85 .
7).MANUEL CASTEL : LA QUESTION URBAINE ; NOUVEL EDITION FRANÇOIS MASPERO ; PARIS 1977 ; p

2. المحكات العالمية المتبعة للتمييز بين الثنائي مدينة - ريف :

رغم اختلاف التعاريف و المعاني و تعدد الاراء حول الثنائي المدينة و الريف , لكن يبقى القول انه لم يتوصل الباحثون الى تعريف شامل لهما صالح للتطبيق على كل المجتمعات او يناسب كل البلدان لذا لجأ الباحثون لاستخدام اكثر من معيار او مقياس لتعريف المدينة و التفرقة بينها و بين الريف و اختلفت هذه المعايير باختلاف نظرة الدول لها , ومن بين هذه المقاييس نجد الكثافة السكانية , النشاط الاقتصادي التقسيم الاداري , الاطار التاريخي , التفاعل الاجتماعي و الضبط الاجتماعي , التمايز و التدرجي والحراك الاجتماعي .

و قد اتخذ المعيارين الاولين كمدلولين عامين اتخذتهما معظم البلدان للتمييز بين مجتمع الريف و المجتمع الحضري.

و بحكم اختلاف حجم المدينة عن القرية فقد جعلت بعض البلدان عدد معين من السكان الحد الفاصل بين الريف و المدينة و اختلف هذا العدد من بلد الى آخر " حيث ان مكاتب التعداد لكل بلد وضعت تعريفات تعسفية يمكن الا يكون لها علاقة مع التحديات المعادلة للمدن او الاحياء , ففي كندا مثلا كل تجمع سكاني به اكثر من 1000 ساكن صنف كمنطقة حضرية , في و م أ يجب ان يكون الحجم السكاني 2500 ساكن قبل ان تعتبر المدينة حضرية فكندا بلد به كثافة سكانية ضعيفة جدا من و م ا يمكن ان نستخلص انه اقل حضرية " (8)

اما بالنسبة للبلدان العربية فقد جعلت مصر 11 الف نسمة كحد ادنى لتعريف المدينة واستخدمت الاردن 10 الاف نسمة" في حين اخذت معظم الدول الاروربية بالاضافة الى تركيا التعريف العددي الذي وضعته فرنسا في عام 1887 و بمقتضاه وضع الحد الادنى لاي مركز حضري بالفي نسمة " (9)

ولكن هذا المقياس لم تتفق عليه معظم البلدان ولم يكن كافيا للتمييز اذا كان المجتمع ريفيا ام حضريا لذلك اضيف النشاط الاقتصادي او العامل الوظيفي , ذلك ان المهنة تختلف من المدينة الى الريف , هذا الاخير الذي يتمتع ببساطة العمل و عدم تقسيمه , اضافة الى سيادة النشاط الزراعي و الرعي , اما الحضر فالمهنة تتعدى تلك التي بالريف اضافة الى تنوعها و تقسيمها .

8).W.A. ANDREWS : ENVIRONEMENT URBAIN ; VIVANTES LIMITE ;PARIS ; 1980 ; p20

(9). محمد السيد غلاب : جغرافية الحضر , دار الكتب الجامعية , الطبعة الاولى , القاهرة 1976 , ص44

وقد لجأت بعض الدول الى تصنيف الريف ضمن المنطقة التي يعتمد معظم سكانها على النشاط الزراعي اين يعتبر المجتمع ريفيا اذا زادت نسبة العاملين من سكانه في النشاط الزراعي عن 70 بالمائة , بالمقارنة تعتبر منطقة ما مدينة حضرية تلك التي يشتغل حوالي 80 بالمائة من سكانها بالاعمال الصناعية و التجارية .

وهناك من البلدان من اعتمدت على محكات اخرى لتكون دقيقة في تحديداتها كالتقسيم الاداري , الاطار التاريخي , التفاعل الاجتماعي , الضبط الاجتماعي , التدرج و الحراك الاجتماعي , ولكن رغم تحديد كل هذه المحكات بدقة إلا انها بقيت ناقصة تتخللها بعض الثغرات و المشكلات , إضافة الى انها لم تعد صالحة في وقتنا الحالي نظرا للتحويلات الكبيرة التي شهدتها المدن , اذ لم يعد وجود لمجتمع ريفي بحت او مجتمع حضري خالص , و اصبح الشغل الشاغل للعلماء اكتشاف حدود المدينة وحدود الريف , ذلك ان الحد الفاصل بينهما قد تلاشى بفعل تداخلهما من عدة جوانب وهذا ما اوجد منطقة وسيطة فلا هي ريفية ولا حضرية الا وهي منطقة الضواحي , اين برزت علاقة جديدة هي مركز – ضاحية عوض العلاقة القديمة مدينة – ريف , لان الظاهرة الحضرية الجديدة التي عرفها العالم منذ اواخر القرن التاسع عشر , اين سادت فيه هيمنت المدينة و توسعت على الارياض المحيطة , الشيء الذي الغى العلاقة الاولى و اوجد تعامل جديد بين مركز المدينة و ضواحيها , لذلك انتقل اهتمام العلماء من البحث عن مفهوم شامل للمدينة الى محاولة فهم العلاقة الجديدة بين المركز الحضري و محيطه .

3. بروز مفهوم الضاحية جراء الهيمنة الدائمة للمدينة الريف:

و قد سادت ظاهرة توسع المدينة نحو الضواحي في مدن كثيرة من العالم و حاول علماء كثيرون فهم الظواهر الحضرية الجديدة الناتجة عن تسارع النمو الحضري و امتداد المدن محاولة منهم التعريف بهذه الظاهرة كل حسب فهمه لها , و لتفهم هذه الظاهرة اكثر نقترح من نظرية ernest burgess المتخصص في السوسيولوجية الحضرية من خلال نظريته المناطق الدائرية , حيث اعتبر ان المدينة تتوسع خارج حدودها في شكل خمس حلقات متركرة و أسس نظريته على النقاط الثلاث التالية: (10)

(ا) . المدينة تتوسع نحو الخارج في شكل خمس حلقات متركرة , اذ لم يكن هناك حاجز فريقي كالنهر مثلا .

(ب). المدينة لها مركز واحد فقط .

(ج) النمو يأتي بتوسع لكل منطقة او حلقة نحو الخارج , في المنطقة او الحلقة الموالية .
و يحدد بورجس تركيز الحلقات الخمس كما يلي :

الحلقة الاولى وهي منطقة الاعمال التي تتركز فيها معظم النشاطات الاقتصادية المهمة و رجال الاعمال و توجد في قلب المنطقة الحضرية , اما الحلقة الثانية الموجودة حول منطقة الاعمال و هي انتقالية عبارة عن منطقة سكنية متدرجة (منطقة راقية ونجد بها خلط بين النشاطات التجارية و الصناعية) , الحلقة الثالثة و تتمثل في منطقة سكن العمال , هؤلاء العمال الذين نجحوا في الخروج من المنطقة الانتقالية الى هذه المنطقة , و الحلقة الرابعة تتعلق بمنطقة السكنات الجميلة والفخمة , وهي بعيدة عن منطقة الاعمال يسكنها ذوي القدرة الشرائية المرتفعة , أما الحلقة الخامسة و الاخيرة خص بها منطقة الضواحي , و يعرف بورجس هذه المنطقة على انها منطقة خارجية تحيط بالمدينة و توجد بعيدا عن المنطقة الكاملة , و جزء كبير من هذه المنطقة يحتوي على مجالات شاغرة (حرة) و توجد بعيدا عن الحدود الادارية للمدينة , و في هذه المنطقة القرى الصغيرة المحاطة بريف تصبح ما يسمى بضاحية , ونسميها مناطق محيطة لان الاشخاص الذين يعملون في حي الاعمال و هي تبعد ساعة على الاقل عن مركز المدينة .

و من خلال هذه الحلقات الخمس يوضح لنا بورجس كيف تنمو المدينة نحو الخارج بطريقة متتابعة من حلقة الى اخرى , اين يزداد الطلب على المجال من طرف الصناعة و السكان بطريقة متتابعة و بالتوالي , وتتوسع النشاطات نحو المنطقة الانتقالية اين يدفع نحو الخارج الجماعات ذات القدرة الشرائية العالية , وبعد ان تنتقل هذه المجموعة الى الطبقة الراقية تنتقل بدورها نحو الخارج باتجاه منطقة الضواحي .

وفي مقال له بعنوان " الضواحي " نشر في المجلة الامريكية لعلم الاجتماع حدد فيه HARRIS CHSUNCY الفروق بين الضاحية السكنية و الضاحية الصناعية , و اعتبر ان الضاحية السكنية هي النموذج المناسب للضاحية , وهي تكون دائما لفئة مميزة من سكان المدينة من حيث الثراء و المكانة الاجتماعية و ذلك لان هذه الفئة هي التي تميل الى ترك وسط المدينة و الاقامة بالضواحي السكنية على اطراف المدينة , بعيدا عن ضجيج المناطق التجارية و ازدحام المواصلات (11)

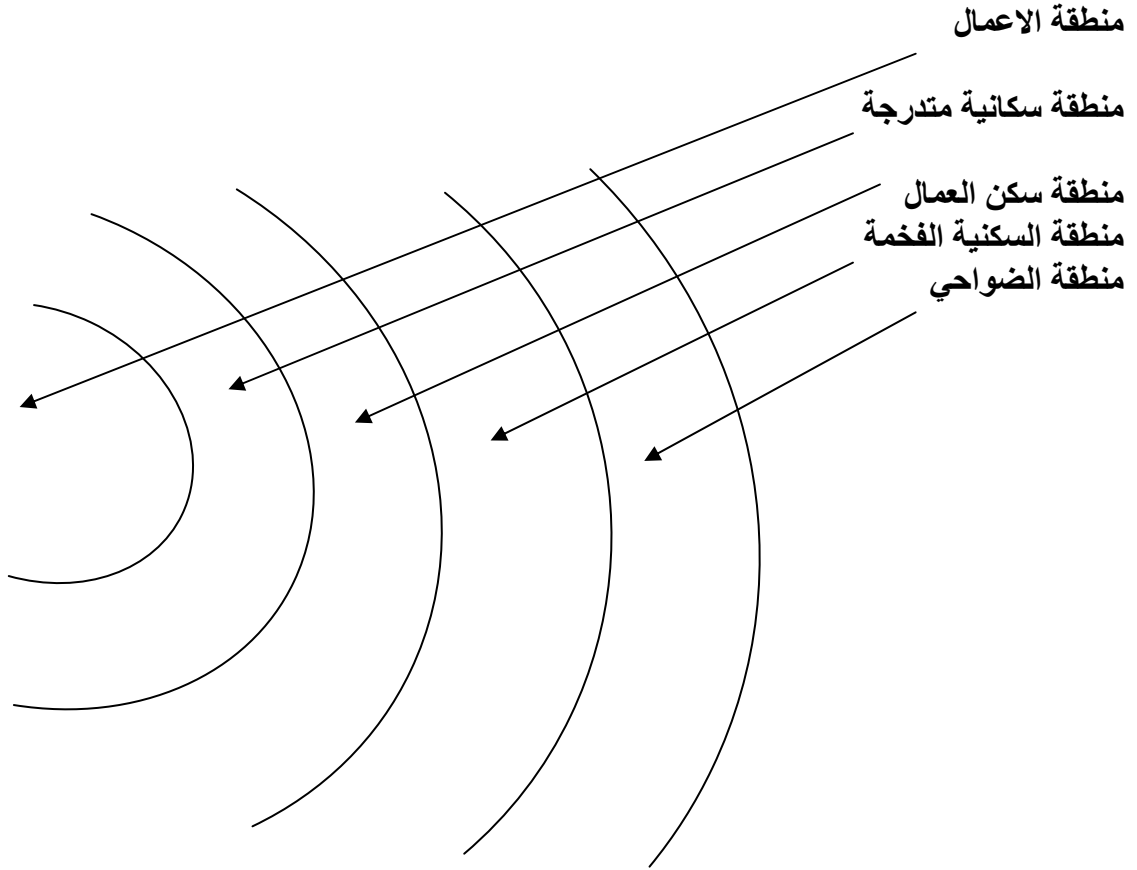
فمنطقة الضواحي تكونت نتيجة ظاهرة الهجرة من المدن باتجاه اطرافها المحيطة , و برزت هذه الظاهرة في اواخر القرن 19 خاصة في البلدان ذات النمو الحضري السريع مثل الولايات المتحدة الامريكية اين تضخمت مدنها و اتسعت لتشمل كل القرى الصغيرة المحاطة بها , اضافة الى انجلترا التي عرفت ظاهرة المدن الجديدة او المدن الحداثيقية (التي سنتطرق اليها بالتفصيل في فصل نماذج عالمية لظاهرة الضواحي) , ومع التنامي المستمر و التوسع و التضخم الذي شهدته معظم مدن العالم , فقد حل محل مفهوم المدينة وهو التعبير الذي يطلق على أي استيطان بشري حضري , مفهوم آخر هو المتروبوليس , و اذا اردنا معرفة ماذا يعني هذا المصطلح الذي يعود بنا الى عهد الاغريق اذ يعتبر ليوناردو بونفولو في مجلده المكون من 1000 صفحة وعنوانه " تاريخ المدينة " الى ان اول نموذج حضري في العالم هو المدينة الاغريقية او البوليس , و البوليس هي الكلمة الاغريقية التي تعني مدينة . (12) واصبح مصطلح المتروبول يستخدم الآن كتعبير عن ظاهرة حضرية جديدة سادت معظم دول العالم ومست بلدان العالم الثالث , وهو يشير الى الحدود الجغرافية و الادارية التي تشمل المدينة وضواحيها المجاورة و الملاصقة لها , وبدا استعمال هذا المصطلح في امريكا سنة 1910 حيث " ادخل مكتب التعداد الامريكي مفهوم المقاطعة المتروبوليتانية , وقصد بها أي تجمع حضري يزيد عدد سكانه عن 200 الف نسمة . (13)

ولم يتوقف النمو الحضري المتسارع عند هذا الحد بل برزت ظاهرة حضرية جديدة بفعل التوسع المستمر للمدن الكبرى , خاصة بالدول المتطورة , اين اصبحت تلتقي فيه مدينتان ضخمة او منطقتان متروبوليتان او اكثر لتكون بما اسماه جوتمان " بالمجالو بوليس " أو المنطقة الحضرية الضخمة . ونظرا للتضخم الدائم و اللامحدود الزاحف باستمرار نحو الضواحي الملاصقة لها مباشرة , حاول العلماء تصور ماسيحدث من جراء هذا التضخم الحضري لذلك " ادخل المخطط اليوناني المشهور دوكسيادس DOXIADIS تعبيراً آخر ليوضح المدى الذي ستصل اليه الانتقاعات الحضرية , والتعبير الذي استخدمه هو كلمة ايكو مينو بوليس (ECUMENOPOLIS) او المدينة الجامعة " (14) و تتشكل هذه الظاهرة

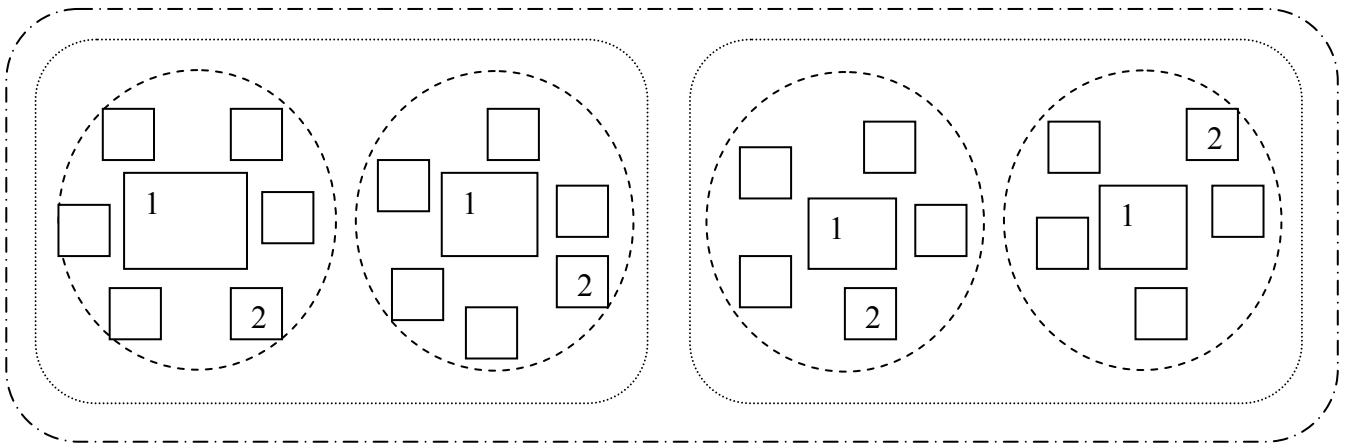
(12). مارسيا لادو : تخطيط المدن الابعاد البيئية و الانسانية , ترجمة ايناس عفت , الدار الدولية للنشر و التوزيع , مصر 1994 , ص 8 .

(13). عبد الله ابو عياش : ازمة المدينة العربية , وكالة المطبوعات الجامعية , الكويت 1980 , ص 91

(14). المرجع نفسه ص 92.



الشكل البياني رقم (1) يبين الحلقات الخمس
لبورجس.
(المصدر : A.ANDREWS , opcit p 80)



- 1- المدينة الحضرية
- 2- ضواحي المدينة

----- حدود المتروبول
..... حدود الميجا لوبول
----- حدود الايكومينوبول

الشكل البياني رقم (1) يبين توسع الاستيطان الحضري في مراحله المختلفة.

الحضرية من تداخل منطقتين او اكثر من الميغالو بو ليس ويمكن شرح هذه الظواهر الحضرية بواسطة مخطط توضيحي (أنظر الرسم البياني رقم 1).

ويتضح لنا من خلال هذا ان العلاقة القديمة بين المدينة والريف تغيرت و تطورت معها كل المفاهيم المتعلقة بالمدينة ,فاصبحت الثنائي مركز ضاحية هو محور الدراسات التي تعنى بالحضر ,و تعددت التسميات التي تطلق على أي استيطان بشري حضري , فانقلت من تعبير المدينة الى المتروبول ثم تطورت مع النمو الحضري المتزايد الى مصطلح مجالوبوليس ثم تصور العلماء تطور جديد للمدينة فاطلق عليه اسم ايكومنيوبوليس .

و الجدير بالذكر هنا ان توسع الفضاء المدني و زحف المدينة المستمر نحو الاطراف الملامسة لها مباشرة لم يقتصر على التوسع المادي فحسب , بل كان مصحوبا بانتشار ثقافي على مستوى هذه الضواحي .

4. تأثير إنتشار الفضاء المدني في الانتشار الثقافي :

فالانتشار الثقافي هو الوجه الثاني لتوسع الفضاء المدني , ذلك ان عملية انتشار الافراد وانتقالهم من المدينة باتجاه الضواحي كان مصحوبا بتغير العلاقات الاجتماعية نتيجة اتصال جماعات اجتماعية مختلفة في منطقة معينة , وبالتالي اقرار الانتشار الثقافي وهو " العملية التي تنتقل بها سمة من ثقافة معينة و تنال القبول في منطقة ,وهو يشمل انماط الاتصال و اساليبه المختلفة التي تحمل اسباب التغير الثقافي " (15) وبما ان الضواحي اصبحت منطقة استقطاب لسكان المدينة , اين يتعلق الامر بفئة مميزة وهي التي تنتمي الى طبقة اجتماعية معينة جذبها نحو هذه الضواحي مميزات كثيرة من بينها اتساع المجال الذي تفتقده المدينة ,وهذا ما ادى الى انتاج التمايز الاجتماعي بهذه الضواحي " وقد اهتم علماء الاجتماع و الانثربولوجية بالتحديث متخذين من عملية التمايز نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجموعات

الحديث عن غيرها من المجتمعات الاخرى...مركزين جل اهتمامهم على التمايزات التي تحدث في البناءات الاجتماعية , مثل ظهور مهن جديدة او انماط جديدة من المجتمعات المحلية " (16)

و يظهر هذا التمايز من عدة نواحي فالوافدين الى هذه الضواحي يمثلون خلفية اجتماعية مخالفة لسكان الضواحي اذ ان اغلبهم من الطبقة الاجتماعية الراقية , واصبحت بذلك الضواحي منطقة استقطاب للموسورين و الاغنياء لبناء الفلات و المساكن الفخمة , و يظهر التمايز الاجتماعي ايضا من خلال النشاط الاقتصادي الذي اصبح سائدا بهذه الضواحي الا وهو النشاط الزراعي , فتدفق سكان المدينة نحو هذه الاخيرة فرض نوعا من الضغط ادى الى خروج نمط معين من الاستخدامات الصناعية و التجارية المتمثلة في المحلات التجارية و الورشات الصناعية , وبذلك اصبحت هذه النشاطات هي البارزة بالضواحي و بالتالي طغيانها على النشاط الزراعي , وهو النشاط الذي كانت تعرفه و السمة المميزة لها باعتبارها كانت في وقت مضى مناطق ريفية , قبل ان يتجه مالكي الاراضي الزراعية للاستثمار حيث اصبحوا يبيعونها لصالح التعمير الحضري و وهذا ما افقد هذه الضواحي مساحات شاسعة من اراضيها الزراعية , وادى سكانها مغادرة العمل الزراعي الذي عوض بالنشاطات اخرى .

يتم فصل موضوع دراستنا حول نظريات إجتماعية عديدة , بإمكاننا تناوله من جوانب عديدة سواء الإجتماعية الإقتصادية الثقافية أو حتى السياسية و هذه هي دائما صفة الظاهرة الإجتماعية لكن إرتئينا تحت هذا العنوان أن نتناول نظرية التغير الإجتماعي التي لاحظنا أنها هي البارزة في هذا الموضوع , و إذ كانت هذه النظرية متشعبة و جوانبها عديدة لذلك إتخذنا من نظرية الإنتشار قالباً يوضع فيه موضوع دراستنا .

و نجد أن ابن خلدون تطرق إلى التغير الإجتماعي عند دراسته للعمران , ذلك أنه يعتبر إنكار التطور هو إنكار للحياة نفسها و هذا ما يوضحه لنا عبد الغني مغربي موضحاً فكرة التغير الإجتماعي في نظرية ابن خلدون "العمران ظاهرة موضوعية بما أنه يحدد إلى حد كبير مجرى حياتنا , و قد يمكن لاناس أن يعتمدوا , بتبديل حضارتهم , و لكن هذا التغير لا يكون في الحقيقة إلا تغيراً نسبياً , و لا يتسنى هذا التبديل نفسه إلا إذا أتاحت طبيعة العمران ذلك , و عليه فإن إحلال ثقافة ما محل ثقافة أخرى لا يكون شاملاً لأنه لا يمكن سوى بعض العناصر العمران الأصلي , فالفرد في بعض المجتمعات يتعلم آداب السلوك دون أن يتساءل عن تطابق أو عدم توافق هذه المؤسسة الثقافية أو تلك و قبل أن يحاول الفرد أن يغير ثقافته فإن هذه الثقافة تكون قد جعلته يتكيف معها" (1) وبذلك يمكن أن نستشف من خلال هذا الشرح أن الثقافة لا تتغير تغيراً كلياً و لكن الفرد هو الذي يتكيف مع الثقافة الجديدة التي يتميز بها المحيط الاجتماعي الجديد للفرد أو السمات الثقافية التي إنتقلت إليه من خلال جماعة إجتماعية أخرى , و ذلك أن التغير الإجتماعي " يبدأ دائماً على مستوى النسق الثقافي , أي في نطاق الأفكار و القيم , ثم يؤدي مؤخراً إلى تغير في المعايير أو قواعد السلوك " (2) .

و هذا ما يتعلق بموضوع دراستنا ذلك أن القادمون الجدد من مدينة الجزائر العاصمة إلى الضاحية القريبة أو الضاحية البعيدة (ضاحية الضاحية) , ساهموا في جلب نوع من الثقافة التي اكتسبوها في مجتمعاتهم (المجتمع الحضري) وتم نقلها إلى وسطهم الاجتماعي الجديد ألا وهي الضاحية وساعدهم في ذلك تواجدهم في منطقة واحدة و

(1) عبد الغني مغربي : الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون , ترجمة , محمد شريف بن دالي حسين , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر 1986 ص 129 .
(2) محمد عاطف غيث , دراسات في التنمية و التخطيط الإجتماعي , دار النهضة العربية بيروت 186 ص 165 .

تمسكهم بنوع ثقافتهم و هذا ما أدى الى بعض التغيرات الاجتماعية , في جزء من السلوك سواء سلوك السكان الجدد او السكان الاصليين للمنطقة و هذا نتيجة احتكاكهم و تفاعلهم و تفاعل بعضهم ببعض في المجال الاجتماعي الموحد الذي يضم السكان الجدد و السكان الاصليين للمنطقة على حد سواء ذلك ان "علماء الثقافة" يثقون بما يسمونها بالإحتكاك الثقافي و يعتبرونه السبب الأول في تغير الثقافات ... فالإحتكاك و التفاعل لا يحدثان في واقع الأمر بين الثقافات , و إنما بين الأفراد و الجماعات داخل بناء إجتماعي مجرد يمر أيضا بعملية تغير " (3).

فاحتكاك السكان الجدد الوافدون إلى المنطقة الجديدة و هما الضاحيتان المدروستان من خلال موضوع الرسالة الضاحية القريبة و الضاحية البعيدة أو ضاحية الضاحية أين تكون ثقافة كل مجتمع مختلفة ولو بصفة نسبية من منطقة إلى أخرى .

لكنه أحدث تغييرا في المنطقة الجديدة (الضاحية) ذلك أن السمات الثقافية للمنطقة الأولى (المدينة) تم نقلها إلى المنطقة الثانية (الضاحية) عن طريق نواقل الثقافة و هم أفراد المجتمع الأول (المدينة) , و ما ساعد في عملية إنتقال ثقافة المجتمع الأول إلى الثاني قابلية أفراد هذا المجتمع للتغيير , إذ يقر بعض علماء الإجتماع أنه يتم التغير الثقافي لدى مجتمع ما عندما تصبح العناصر الثقافية القائمة يتخلون عنها و يتبنون عناصر أخرى لتحل محلها ذلك أن سكان الضاحية و بحكم التغيرات المادية الحادثة بها مثل تبدل طبيعة العمران و تغير النشاط الإقتصادي السائد بالمنطقة سابقا من نشاط زراعي الذي أصبح شبه منعدم ليطغى عليه النشاط التجاري البحت , و هذا ما ساعد في عملية التغير الإجتماعي و إكتساب أفراد المجتمع الثاني الثقافة الواردة إليهم بسهولة نتيجة الإنتشار الثقافي هذا ما تؤكد عليه المدرسة الإنتشارية التي جاءت كبديل للنظرية التطورية التي حولت فيما بعد الى نظرية في التغير الاجتماعي حيث "أكدت مدرسة راتزل RATZEL على مبدأ إنتشار الثقافة , وساهم الكثير من العلماء الألمان الأمريكيين بعد ذلك في دراسة هذا المفهوم , حيث ذهبوا إلى أن الإنتشار هو هجرة العناصر أو السمات الخاصة لثقافة معينة إلى ثقافة أخرى و يتم بطريقتين : إما عرضيا أو بطريقة موجهة , كما أنهم يؤكدون أن النمو الثقافي في حد ذاته ليس له وجود إلا إذا حمله أشخاص و ذلك لأنه عندما ينتقل الفرد من منطقة ثقافية إلى منطقة أخرى تنتقل معه الأنماط الثقافية التي يحملها و مما يدعم الإنتشار الثقافي تقدم وسائل الإتصال الفكري , و زيادة الإحتكاك و حاملي الثقافة الخارجية " (4) .

إضافة إلى أن التغير الحادث في المنطقة الوافد إليها و هي الضاحيتان المدروستان (الضاحية الأولى و الضاحية الثانية) أي الضاحية و ضاحية الضاحية ليست بنفس

(3) فادية عبد الجواني: التغير الإجتماعي , مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير , مؤسسة شباب الجامعة , مصر 1993 , ص 23 .
(4) المصدر نفسه ص 21 .

النسبة و نفس الحجم و السرعة لأن الإحتكاك و التفاعل لا يتم بنفس الدرجة " و لقد ركز علماء الأنثروبولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الأربعينيات على أهمية الإنتشار كنمط للتغير و على حد قول KREOBER أن الإنتشار يلعب دورا هاما في عملية التغير حيث أنه يعجل بالتغير كما أنه يلعب دورا هائلا في ثقافة الإنسان كما أوضح أيضا أن هناك إرتباط عكسي بين المسافة التي يحدث فيها التغير و مراكز الحضرات فكلما زادت المسافة كلما قل حجم التغير ... (5) ذلك أن الضاحية الأولى و هي الضاحية القريبة من العاصمة هذه الأخيرة و هي المنطقة التي إنتقلت منها عناصر ثقافية , تم الإنتشار الثقافي و نقل القيم و المعايير التي يحملها سكان مدينة الجزائر إلى هذه الضاحية بشكل سريع و أين كان التغير الإجتماعي واضح ذلك أن هذه الضاحية قريبة جغرافيا من المركز الحضري (مدينة الجزائر) , و لا يوجد اختلاف كبير بينهما بحكم القرب الجغرافي , في حين ان الضاحية البعيدة عن المركز يكون الاختلاف كبير بينها وبين المدينة في جوانب عديدة لذا يكون التغير الاجتماعي و الانتشار الثقافي بها بطيئا جدا .

اضافة الى ان قبول التغيير كما يؤكد العلماء يؤدي حتما الى سعة و سرعة الانتشار الثقافي , وهذا متوقف على الجماعتين الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها , فالسكان الاصليين للضاحية المدروسة (بلدية بئر توتة) الذين يتقبلون التغيرات الاجتماعية الحادثة و السكان الوافدين الى المجال الاجتماعي الجديد الذين يندمجون بسهولة في هذا ما يعمل على هذا ما تسريع عملية الانتشار الثقافي كما يمكن الاشارة هنا الى دور البعد المجالي , ذلك ان نسبة القبول تختلف من منطقة الى اخرى حسب بعدها او قربها من مركز المدينة , فالضاحية البعيدة عن المركز يكون الاندماج بها صعبا بالنسبة للوافدين الجدد اليها اين يكون التمايز الاجتماعي و الاختلاف كبير , اين يشكلون كتلات وينعزلون اجتماعيا وهذا ما يعرقل عملية الاتصال الاجتماعي و بالتالي انتقال الثقافة و انتشارها في المجال الاجتماعي الجديد (هذا ما سيتوضح لنا من خلال تحليل نتائج البحث الميداني) , في حين التمايز و الاختلاف يقل في الضاحية القريبة من المركز اين يكون تقبل الثقافة الجديدة سهل وسط السكان الاصليين لهذه المنطقة , هذا ما قد ينتج نوع من الثقافة الجديدة بالمجال الاجتماعي الجديد اقرها التفاعل و الاحتكاك الاجتماعي بين الجماعتين الاجتماعيتين الموجودة في مجال موحد .

(5). عدلي ابو طاحون : المفاهيم و النظريات و الانماط و الاستراتيجيات في التغير الاجتماعي , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 1998 ص 126

المنهج وتقنيات جمع البيانات

1. المنهج المتبع:

نظر الالاهمية الاساسية التي يكتسيها المنهج في البحث الإجتماعي , بإعتباره العمود الفقري و الموجه الذي يقود البحث , فإن كل باحث يعتمد على منهج معين الذي يستوجبه مسار بحثه , فالمناهج والتقنيات المستعملة في البحث يجب أن تكون متناسبة مع الموضوع المدروس و تمكن الباحث من الوصول إلى أهدافه التي سطرها لتحقيق نتائج بحثه.

و لكي نصل إلى نتائج تعيننا على تفسير الظاهرة المدروسة , إقتضى منا الأمر الجمع بين الأسلوبين الكيفي و الكمي , وذلك كما يقول حسن السعاتي في كتابه : " يعمل على زيادة توضيح الرؤية و تعميق النظرة الشمولية , الأمر الذي يساعد على دقة التحليل و ضبط التفسير " (1) لذلك جمعنا بين عدة أساليب و تقنيات فإلى جانب المنهجي الإحصائي إستعنا بالدراسة الوصفية , و قد تناسب مع طبيعة موضوعنا الإعتقاد أيضا على الإسترداد التاريخي و المنهجي المقارن.

1.1 المنهج الإحصائي :

إذ إستعملنا جداول إحصائية للتحقق من فرضيات بحثنا , و ذلك بعد جمع المعطيات اللازمة و تفريغها في جداول إحصائية و هذا ما يساعد على وضوح الرؤية و قياس الظواهر , و إستعنا بهذه الجداول في التحليل السوسيولوجي للبحث و وصف الظواهر المدروسة ذلك أن المنهج الإحصائي هو منهج الذي يحاول التوفيق بين الخطوات الكمية والكيفية , العقلاني و الحسي , المبني و الملاحظ , و نستطيع بواسطة المنهج الإحصائي , تأهيل الكيفي و إرجاعه أكثر قابلية للمعالجة الرياضية (2)

(1) حسن السعاتي : في تصميم البحوث الإجتماعية , نسق منهج جديد , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت 1992 , ص 196 .

(2) OMR AKTOUF : METHODES DES SCIENCES SOCIAL ET APPROCHE QUALITATIVE DES ORGANISATIONS , PRESSES DE L'UNIVERSITE DU QUEBEC ;1992 , P 24

2.1. المنهج الوصفي :

يعد هذا المنهج من المراحل المهمة في البحث وكما تقول madleine grawitz : عملية الوصف هذه المرحلة يمكن ان تكون الهدف نفسه للبحث : مثلا منو غرافية مدينة صغيرة نقوم بوصفها من كل جوانبها .ويمكن ان تعتبر هذه العملية كمرحلة اولية للدراسةوهي توافق مرحلة الملاحظة (3)

إذ إستعنا بهذا المنهج من خلال منو غرافية الضاحيتان المراد دراستهما , و هما كل من بلدية بئر توتة و بلدية تاسلة المرجة و ذلك بوصف كل جوانبها سواء التاريخية أو الإقتصادية أو الديموغرافية محاولة بذلك تبين التغيرات التي طرأت على البلديتين من هذه الجوانب في مراحل زمنية مختلفة و ذلك لفهم أثر التغيرات الحادثة في وقتنا الحالي , وما مدى تأثير ذلك على الظاهرة المدروسة .

3.1 المنهج المقارن و التاريخي :

وذلك باجراء المقارنة في الزمان و المكان , اذ قارنا بين مجالين جغرافيين مختلفين وهما الضاحيتين المدروستين السالفة الذكر و ربطنا ذلك بتطورهما في فترات زمنية مختلفة لإظهار التغيرات الحادثة بالمنطقتين وتوضيح ذلك التباين بينهما , ذلك أن مقارنة مختلف الحالات لإنسانية المتابعة هو الهدف نفسه للعلوم الإنسانية , و دراسة الظواهر الماضية تبين في مجموعها إمكانية التوقع , هذه الأخيرة تكون شرعية عندما تنشأ عن المعرفة الدقيقة العامة لعلاقاتها الأساسية , والمهم هنا هو القيام بربط واقعي بين الأفعال ...وهو مرتبط على الأقل بين سلسلة من الظواهر الإنسانية المختلفة , التي هي سبب وأثر في نفس الوقت , التي لا يمكن أن تدرس إلا داخل الشمولية للمجتمع (4).

وقد إستعنا في بحثنا هذا بسجلات و الوثائق الرسمية الخاصة بالبلديتين , لمعرفة المراحل التاريخية التي مرت بها البلدية و التغيرات الحادثة بها منذ الإستقلال إلى يومنا هذا سواء في الجانب الإقتصادي أو على الصعيد الهيكلي الديموغرافي و العمراني وذلك نظرا للإرتباط الحقبات التاريخية التي مرت بها كل من البلديتين مع

3). MADELEINE GRAWITZ ; METHODES DES SCIENCES SOCIALES ; HUITIEME EDITION ; DALLOS ; PARIS 1990 ;P452.
4).IBID; P102.

موضوعنا و للتعرف من خلال ذلك على ما يحدث بها الآن . لإستخلاص الدلالات و ليس مجرد جمع المعلومات , إضافة الى تتبع تطور مدينة الجزائر و العودة الى المراحل التاريخية لتشكل ضواحيها المختلفة سواء تلك القديمة أو الجديدة , الى جانب المقارنة بين الضاحيتين باستخلاص أوجه الشبه و الاختلاف إعتقادا على نتائج العمل الميداني .

2. تقنيات جمع البيانات :

يلجأ الباحث عادة إلى إستعمال الأدوات المنجية و التقنيات المناسبة التي تخدم بحثه و تمكنه من الوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة , حيث أن الباحث لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة من بحثه إلا إذا كانت عملية جمع المعلومات مصممة بطريقة صحيحة و دقيقة تسمح بالتعبير عن الظاهرة الإجتماعية المدروسة و قد تختلف و تتعدد التقنيات المنهجية لجمع البيانات , من بحث آخر نظرا لطبيعة الموضوع و خصائص الميدان , و قد إستوجب موضوع بحثنا هذا الإستعانة بالوسائل المنهجية التالية :

1.2- الملاحظة :

نظرا لطبيعة الموضوع و حدائته , فقد إرتئينا الإستعانة بالملاحظة المنظمة لأنها تعتبر تقنية دقيقة و أساسية و من تقنيات الحصول على المعلومات حول ظاهرة مجتمع ما , أو تشخيص واقع معين و يستعملها الباحث للكشف عن العلاقات بين عناصر الظواهر فبعد إختيارنا للنقاط المراد ملاحظتها قمنا بوضعها في جدول جامع , مشكلا بذلك شبكة الملاحظة , فكما يقول maurice angerS : " إذا كنا بحاجة لوسيلة دقيقة بمعنى مرنة , عندما نريد قياس الظواهر , نكون إذن شبكة الملاحظة " (5)

فالشبكة هي قطعة مهمة لتهيئة الملاحظة , وهي تكون نظام تحليل نسقي وسيطي بين الشيء الملاحظ و تقديمه النظري ...بناء الشبكة تحتل وضع نظام تصفية و تعريف قوانين استعمال لجزء من المشكل (6) و أرفقنا شبكة الملاحظة بالإستمارة الإستبائية بغرض الإستعانة بها في تحليل المعطيات و ذلك بإستخدامها كمعطيات كمية في الجداول الإحصائية لدراستنا , و قد

8). MAURICE ANGERS ; OPCIT ; P175.

9). ALAIN BLANCHET : LES TECHNIQUES D'ENQUETE EN SCIENCES SOCIALES, BORDAS PARIS 1987, P64

- إشتملت شبكة الملاحظة على بعض البيانات منها :
- نوع البناء (بيت عمودي , بيت أفقي) .
- مدى إتمام البيت (بناء تام , غير تام) .
- عدد الطوابق بالبيت (طابق سفلي , أكثر من طابق) .
- وجود نشاط تجاري أو عدم وجوده مع البناء
- نوع النشاط
- هل البناء مسكون أم لا (من خلال ملاحظة هل هناك غسيل منشور بالبيت أو وجود نباتات حية على حواف النوافذ , إلى غير ها من الملاحظات التي يتبين هل البناء به سكان مقيمون أم لا)
- وجود حديقة بالبيت .
- إلى غير ذلك من الملاحظات التي لم نحدد ها في شبكة الملاحظة .

وقد استعملنا هذه التقنية للتأكد من التغيرات الحادثة بنفس المجال المستهدف من طرف دراستنا (وهي الضاحية الأولى بلدية بئر التوتة) وذلك في فترتين زمنيتين متباينة , بين الدراسة الأولى التي قمنا بها ونحن بصدد التحضير لشهادة اليسانس لسنة 1999 , وهذه الدراسة التي بدأت سنة 2000 , وحاولنا إثر ذلك إجراء مقارنة بين نفس النقاط المحددة في شبكة الملاحظة بين الفترة الأولى و الثانية مثل مدى تمام البناء حيث عدنا الى نفس العائلات لملاحظة التغيرات الحادثة .

و الجدير بالذكر هنا تطبيق أن هذه التقنية في الميدان كان من الصعوبة بمكان , ذلك اننا كنا نود أن ندون النقاط المحددة في شبكة الملاحظة وتطبيقها على كل البيوت الموجودة داخل إطار المجال المدروس , ولكن ولأن التجزئات يسكنها كل من السكان الوافدين إلى البلدية والسكان الأصليين , لذلك لجأنا إلى طريقة إرفاق شبكة الملاحظة مع كل إستمارة , بقصد ملأها في نفس الوقت عند ملأ الإستمارة , ثم إستعنا بالبيانات المتحصل عليها في بناء الجداول الإحصائية .

2.2 إستمارة المقابلة :

و هي أهم تقنية في دراستنا , حيث شكلت الركيزة الأساسية التي إعتد عليها بحثنا لجمع المعلومات أثناء خروجنا إلى الميدان , إذ تعتبر هذه التقنية "الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات من البحوث خلال عملية المقابلة , وهي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المزمع إجراءه وعدم الخروج عن أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية و التطبيقية " (10)

(10). إحسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي , دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت , 1986 , ص 65 .

وقد تضمنت هذه الإستمارة بعض الأسئلة التي من شأنها أن تخدم موضوعنا و تتماشى وطبيعته , وقد نظمنا هذه الاسئلة في محاور صممت كما يلي :

- حيث جاء في المحور الأول : بيانات شخصية لرب الأسرة المدروسة .
- أما المحور الثاني : بياناته تتعلق بالدخل الإجمالي للعائلة ,
- بالنسبة للمحور الثالث : تدور أسئلته حول تغيير مكان الإقامة السابق .
- المحور الرابع : يتضمن أسئلة حول تصور المبحوث للمدينة .
- المحور الخامس: صمم لمعرفة كيف إستقر المبحوثين بالمنطقة الجديدة سواء هؤلاء الذين يقطنون الضاحية الأولى (بلدية بئر التوتة) أو الضاحية الثانية أو ضاحية الضاحية (بلدية تسالة المرجة) .
- وفي المحور السادس والأخير : حاولنا معرفة من خلاله العلاقات الإجتماعية التي أصبحت سائدة في المجال الإجتماعي الجديد للمبحوثين .

وقد جاءت أسئلة الإستمارة معظمها مغلقة , وهذا لتسهيل عملية الحصول على معلومات دقيقة , وعملية تكميمها , من خلال تصميم الجداول الإحصائية , التي نستعين بها في تحليلنا السوسيولوجي للظاهرة , كما تضمنت الإستمارة أسئلة مفتوحة وذلك بهدف إعطاء الفرصة للمبحوث للإجابة بكل حرية , علنا نحصل من خلال هذه الإجابات على معلومات ما كنا نتوصل بأسئلة الإستمارة المكتمة .

والجدير بالذكر هنا أن المقابلة لم تقتصر مع رب الأسرة فقط , بل أيضا شملت ربة البيت التي كان من المفيد لدراستنا التوجه إليها ببعض الأسئلة خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الإجتماعية لمعرفة مدى تلاؤمها في حيها الجديد وجعله كمؤشر لمدى تكيف الأسرة ككل , إضافة إلى أن أسئلة الإستمارة إستدعت مشاركة باقي أعضاء الأسرة في الحوار إذ كانوا حاضرين بإعتبار الموضوع يمس كل أعضاء الأسرة .

كما أن نفس أسئلة الإستمارة وزعت على مجال دراستنا الأولى وهي الضاحية القريبة ومجال دراستنا الثانية وهي ضاحية الضاحية , إلا أن هناك سؤال واحد لم يكن مبحوثي المجال الثاني (بلدية تسالة المرجة) معنيين بالإجابة عنه وهو السؤال الموجد في المحور الخامس الذي يستفسر عن إذا ما وجدت قطعة أرض أوسع ببلدية تسالة المرجة أو بوفاريك فهل يقبل مبحوثي المنطقة الأولى تغييرها بمسكنهم الحالي .

3.2 . تقنية علاج المعلومات :

وهي التقنية التي إستعنا بها لتوضيح الظاهرة , وإعطاء دليل على ما نكتبه , ولقد تركز بحثنا هذا على ثلاث مصادر أساسية هي :

أ. المصادر الإحصائية :

فقد إستعنا في القسم النظري لبحثنا , ببعض الجداول و الإحصائيات , التي إستعملناها كما هي أو التي كوناهها بالإعتماد على الوثائق الرسمية التي قدمت لنا من خلال مصالح البلدية أو الديوان الوطني للإحصائيات , وذلك للإستدلال بها كمعطيات كمية تفيد في إثراء الموضوع .
إضافة إلى الجداول التي إستعملناها للتحقق من صحة فرضيات بحثنا , وذلك بعد جمع المعطيات اللازمة وتفرغها في جداول إحصائية .

ب . المصادر التاريخية :

وذلك بالإستفادة بالمصادر الرسمية المتمثلة في الوثائق والسجلات التي قدمت لنا من خلال مصالح البلديتين (بئر التوتة و تاسلة المرجة) , حيث تم الإطلاع على كل الجوانب المتعلقة بتاريخ البلديتين , وطبيعتهما العمرانية و الإقتصاديةإلخ , إضافة إلى أننا نتبعنا السيرورة التاريخية و التطور الإقتصادي لمدينة الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا , وذلك للتوصل إلى فهم الظاهرة المدروسة وكيف تطورت و أصبحت على ما هي عليه اليوم .

ج. الخرائط و الرسوم البيانية :

إستعنا في بحثنا هذا على الخرائط سواء تلك التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصائيات , أين أدخلنا عليها بعض التعديلات كتوضيح تغير الحدود الإدارية من فترة زمنية إلى أخرى , أو وضع مفاتيح هذه الخرائط , و التي حاولنا من خلالها توضيح عملية توسع مدينة الجزائر و التمدد المجالي لضواحيها لتمييز الضواحي القديمة عن الجديدة , إضافة إلى إستفادتنا من خلال الوثائق التي قدمت لنا من خلال مصالح البلدية سواء أثناء تحضيرنا لشهادة الليسانس أو التي تحصلنا عليها ونحن بصدد التحضير لهذه الشهادة لنستعين بخرائطها أهمها التي تبين موقع المنطقتين محل الدراسة , إضافة إلى الإستناد إلى بعض الرسوم البيانية التي صممناها للتوضيح .

3. تحديد العينة و مجال الدراسة:

1.3 – المجال الجغرافي و الزمني لاجراء الدراسة :

لايخلو أي بحث إجتماعي من مجال تجري به الدراسة الذي يرتبط بطبيعة الموضوع و يتفرع عن هذا المجال ثلاث مجالات أخرى :

1.1.3 – المجال الجغرافي :

هو النطاق الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية و هي الضاحية من ضواحي العاصمة بلدية بئر توتة التي أصبحت تابعة إداريا الى ولاية الجزائر بعد التقسيم الإداري الجديد لسنة 1997 و المفصولة عن ولاية البلدية , كما أجرينا الدراسة بضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة التابعة إداريا الى ولاية البلدية , و قد خصصنا للتعريف بالمنطقتين مبحثا خاصا في الفصول اللاحقة .

2.1.3 – المجال الزمني :

يقتصر على الفترة الزمنية التي حددت فيها الدراسة و التي بدأت منذ سنة 2000 وامتدت الى غاية سنة 2003, ويمكن القول هنا أن فترة بدأ البحث تمتد الى غاية سنة 1998 الفترة التي بدأنا فيها التحضير لشهادة الليسانس بما أن موضوع الدراسة لم يتغير , غير أننا توسعنا في مضامينه الشيء الذي فرض علينا إجراء الدراسة في منطقتين مختلفتين , وبحجم عينة أكبر .

3.1.3 – المجال البشري :

و هو مجتمع البحث الذي إختارنا منه عينتنا . كما نعلم أن كل بحث إجتماعي يتطلب وجود مجتمع البحث , الذي نختار منه عينة تمثل هذا المجتمع , و بالتالي تمكنا من تعميم النتائج المستخلصة من العينة على المجتمع الأم . و قد إختارنا الضاحية بلدية بئر توتة و ضاحية هذه الاخيرة تاسلة المرجة لتكون مجتمع بحثنا .

بعد إختيار الباحث لمجتمع بحثه , يبحث عن الطريقة المناسبة للإختيار العينة و هذا حسب ما يتماشى و طبيعة موضوع البحث .

1. 2. 3 - نوع العينة :

لكي تكون عينتنا عاكسة للبيانات و الحقائق , و تساعدنا على جمع المعطيات العلمية اللازمة يجب إختيار طريقة للمعاينة خاصة بالموضوع , ولكي يتم ذلك يجب بداية العودة لتحديد المشكل , وهذا الأخير الذي بإمكانه أن يتطلب معاينة إحتماالية إذ كان هدف البحث هو تعميم النتائج على كل المجتمع . (11)

و هذا ما إستدعى الإعتماد على العينة ذات المراحل فبعد تحديد البلديتين جغرافيا حيث قمنا بإختيار ضاحيتان من ضواحي العاصمة التي عرفت الظاهرة المدروسة إحداهما قريبة من العاصمة و الثانية بعيدة نسبيا عنها , قمنا بعد ذلك إختيار أفراد العينة من كل ضاحية ثم حددنا التجزئات المتواجدة بها هؤلاء السكان الوافدين إلى هذه الضواحي من مدينة الجزائر .

ولأننا لانملك قاعدة سبر ذلك أنه لا يوجد بمصالح البلديتين قائمة بأسماء الوافدين الى الضاحيتين من مدينة الجزائر إستعصى علينا ذلك لأن المشكل يكمن في أن الوافدين إلى الضواحي محل الدراسة لا يتركزون في تجزئة محددة رغم وجود 6 تجزئات بالضواحي الاولى بلدية بئر التوتة خصصتها البلدية للسكن الذاتي , ونجد هذا المجال يشترك فيه كل من السكان الملتحقين حديثا و السكان الأصليين للبلدية الذين إستقادوا من قطع أرضية و أحيانا يقوم السكان الأصليين ببيع لسكناتهم للذين يريدون الإلتحاق بالبلدية , الى جانب هؤلاء الذين إشتروا المساكن أو الفيلات التي يقيمون فيها أو الاراضي التي بنوا عليها مساكنهم من عند خواص وهذا ما صعب علينا مهمتنا لمعرفة منطقة تواجد هؤلاء, الشيء الذي إستدعى منا الاعتماد على وسيط في كل من الضاحيتين يكون ملم بسكان بالمنطقة , والذي وجهنا إلى عينتنا المقصودة .

وقمنا بإجراء الدراسة في منطقتي بئر التوتة و تاسلة المرجة وهذا إعتمادا على الخريطة الجغرافية حيث إتبعنا الخط الجغرافي , إذ وجدنا أن بلدية تاسلة المرجة هي من ضواحي بلدية بئر التوتة والتي يربط بينهما الخط السريع رقم واحد .

3.2.2- حجم العينة :

و هو عدد أفراد العناصر المراد إستجوابها وانقسمت عينتنا الى جزئين العينة الاولى وهي الممثلة لسكان الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة أما الثانية وهي الممثلة لسكان الضاحية الثانية بلدية تاسلة المرجة , واختيارنا للعينة كان موجه الشيء الذي تطلبه موضوع دراستنا إذ قصدنا فقط السكان الوافدين الى الضاحيتين من مدينة الجزائر, والجدير بالذكر هنا أن حجم العينة بالضاحية الاولى اكبر من حجم العينة بالثانية , حيث تعدى بالاولى 100 مبحوث و40 بالثانية , وهذا راجع لسببين, أولهما لأننا لانملك قائمة باسماء الوافدين من مدينة الجزائر الى كل من الضاحيتين كما أسلفنا الذكر ,وهنا تكمن مشكلة الحصول على قاعدة سبر لذلك لجأنا إلى وسيط من كل تجزئة على دراية بسكان حيه يوجهنا إلى العينة المقصودة , وهذا الفرق الشاسع بين العينتين راجع الى العدد القليل للسكان الوافدين من مدينة الجزائر والمتواجدون بالضاحية الثانية والذي يتعدون الاربعين بعدد قليل الذين لم نستطيع إجراء المقابلة معهم , أما السبب الثاني فهو راجع الى عدم أهمية الموازنة بين العينتين لأننا لانهدف الى إجراء المقارنة بين العينتين وإنما مدى وجود بعض الظواهر في كل من الضاحيتين لذلك نعتبر العينة الثانية تكميلية لعدد الاولى , حيث تطلب منا في تحليل بعض الجداول الجمع بين العينتين و اعتبار العدد الكلي للعينة هو 140 في حين تطلبت منا طبيعة الموضوع في عناصر معينة دراسة مدى وجود ظاهرة معينة في كلا الضاحيتين و اقامة المقارنة بينهما و هذا ما تطلب منا في جداول معينة الفصل بين العينتين.

4. سيرورة البحث و خطوات العمل الميداني:

بدأ مسار دراستنا هذه كما أسلفنا الذكر خلال شهادة اليسانس حيث قمنا بدراسة ضاحية واحدة ألا وهي بلدية بئر التوتة , ثم تابعنا نفس الدراسة مع التوسيع في العينة و المجال المدروسين , إذ توسعت دراستنا لتشمل بلدية تسالة المرجة وهي ضاحية الضاحية بعدما أقتصر الأمر في الدراسة الأولى على ضاحية بلدية بئر التوتة , هذه الأخيرة التي بدأت تشهد التوافد نحوها منذ الثمانينيات لتوفرها على أراضي البناء خاصة بعد التجزئات التي وزعتها البلدية , ثم جاءت موجة أخرى لأراضي الخواص وهي معظمها أراضي زراعية باعها أصحابها للذين يريدون السكن بالبلدية , ثم ما فتأت أن أصبحت منطقة آهلة بالسكان وندرت بها أراضي للبيع لصالح التعمير الحضري , لذلك إنتقلت أنظار السكان إلى الضاحية المجاورة لها ألا وهي بلدية تسالة المرجة , وقد أعتمدنا في المرحلة الاولى من دراستنا على الوثائق التاريخية التي كانت بحوزتنا خلال شهادة اليسانس و المتعلقة ببلدية بئر التوتة , ثم إتجهنا إلى مصالح البلدية للحصول على إحصائيات جديدة حول البلدية , نفس الشيء بالنسبة لبلدية تسالة المرجة أين إنتقلنا إلى مصالح البلدية للحصول أيضا على الإحصائيات ومعلومات حول هذه المنطقة والتي كانت شحيحة وغير كافية لتكوين دراسة منوغرافية حول البلدية مقارنة مع الوثائق و الخرائط التي قدمت لنا من طرف مصالح البلدية الأولى , أين توصلنا لمعرفة حتى تاريخها القديم , لذلك لجأنا لمعرفة تاريخ المنطقة الثانية وأصل سكانها على شهادات بعض السكان القدامى , وهذا ما ساعدنا على بناء مبحث منوغرافية البلديتين .

أما فيما يخص الجانب الميداني فقد إستدعى منا الأمر الإستعانة بوسيط في كل من الضاحيتين لأنه لا يوجد لدى كل من مصالح البلديتين قائمة لهؤلاء الوافدين خاصة من العاصمة لأن السكان لم يقيموا بالبلدية عن طريق شراء أراضي من عند هذه الأخيرة فحسب بل من بينهم من إشتري أرض للبناء من عند خواص وهناك من السكان الأصليين من باع بيته لهؤلاء بعد ان اتم بناءه , لذلك أنه في الضاحية الأولى تعذر علينا معرفة السكان الوافدون من العاصمة لان التجزئات يسكنها كل من السكان الاصليين و السكان الجدد الوافدين إلى البلدية , الأمر الذي إستدعى منا الإعتماد على أحد السكان بالتجزئات ليوجهنا إلى بيوت هؤلاء السكان , وتكمن الصعوبة هنا في عدم تقبل كل السكان إجراء المقابلات , ولتسهيل المهمة علينا قصدنا في بادئ الأمر المحلات التجارية التي يكون أصحابها من السكان الوافدين إلى الضاحية من مدينة الجزائر , أين يحدث أحيانا أن نصادف مجموعة من السكان بذلك المتجر أو الورشة فيتسنى لنا ملام مجموعة من الإستثمارات في وقت واحد طبعا بالإضافة الى ملا شبكة الملاحظة بعد معرفة تواجد بوت هؤلاء , أما الضاحية الثانية إعتمدنا على وسيط يعلم بطبيعة عملنا جيدا وهو موظف بالبريد و المواصلات أين طبيعة عمله مكنته من معرفة هؤلاء السكان الوافدين إلى البلدية .

تعرض الباحث أحيانا صعوبات وتواجهه بعض العراقيل التي تحول دون تحقيق ما يصبوا إليه من خلال أهداف بحثه , بحثنا هذا ككل البحوث أعترضته بعض الصعوبات أول تلك الصعوبات هي المتعلقة بالحصول على الكتب والوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة , بدءا بالمكتبات الجامعية التي لا تتوفر بها الكتب ذات الدراسات الحديثة , سواء لأنها مفقودة أو لم تتحصل عليها المكتبات , وإن وجدت فقد يتسنى لنا إستعمالها بضع مرات فقط وهذا بعد طول إنتظار داخل المكتبات , ذلك أن هذه الكتب تصبح محتكرة تحت صفة مفقودة , الشيء الذي يضطرنا لتصوير الكتب التي نحتاجها في كل مرة وهذا من الناحية المادية يكلفنا الكثير , أما فيما يتعلق بالوثائق خاصة المرتبطة بالبلديتين محل الدراسة فرغم حصولنا على بعض المعلومات والوثائق من مصالح بلدية بئر التوتة , لكن تعذر علينا الحصول على الوثائق المتعلقة بتاريخ بلدية تاسلة المرجة وكانت غير كافية وهذا ماعرقلنا لانجاز منوغرافية هذه البلدية بصفة وافية , كما أن انعدام وجود إحصائيات حول عدد السكان الوافدين من مدينة الجزائر الى هذه الضواحي عرقل مسيرة بحثنا الميداني وخاصة أن هؤلاء السكان موزعين على عدد التجزئات الموجودة في كلا الضاحيتين , وكان عدد السكان الوافدين الى الضاحية الثانية قليل مقارنة بالضاحية الاولى ولأن مكان تواجد هؤلاء الوافدين الى هذه الاخيرة غير معروف تطلب منا وقتا طويلا لمألا الاستثمارات بهذه الضاحية أين إستوجب منا وسيط كما سبق ذكره في العنصر السابق , ورغم كل هذه الصعوبات وكل باحث حريص على مواصلة طريقه العلمي حاولنا قدر المستطاع تجاوز هذه العراقيل ومن ثم التقليل من الاخطاء التي قد تحرف أهداف البحث , ولأنه لا يمكن أن يكون بحث كامل المعالم ولا يستطيع أي باحث مهما كان مجال بحثه بأن يصل الى الحقيقة العلمية الكاملة , حاول الاقتراب من هذه الحقيقة في مجال دراستنا قدر المستطاع .

الباب الأول

الأبعاد النظرية للدراسة.

تمهيد:

حددنا في هذا الباب النقاط التي نود من خلالها الاقتراب نظريا من موضوع دراستنا , بداية من خلال الاقتراب النظري الخاص و المتعلق بالدراسة التي تناولت نفس الظاهرة المدروسة في بحثنا هذا او تلك الدراسات التي تتقارب اشكالية بحثها من اشكالية بحثنا من هذه الدراسات من بلد لآخر , و للتدقيق اكثر في هذه الدراسات تناولنا بصورة اخرى حيث حددنا في نماذج عالمية لنفس الظاهرة الالمدرسة محاولة منا معرفة تواجد نفس الظاهرة و مدى انتشارها في دول اخرى عدى الجزائر لذلك اتخذنا نماذج مختلفة لدول مختلفة و المتمثلة في انجلترا , فرنسا اضافة الى مصر و تونس .

كما تطرقنا الى وجود الظاهرة المدروسة بالجزائر من خلال تتبع التحولات الحضرية الحادثة بالمجال العاصمي و المراحل الزمنية المختلفة لتشكل ضواحي مدينة الجزائر بداية بالعهد الاستعماري الى ما بعد الاستقلال و في خضم ذلك تناولنا العلاقات السوسيو- مجالية السائدة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة بالمدينة و بغرض تفسير هذه الظاهرة اكثر قمنا بقراءة اقتصادية لها و ذلك من خلال محاولة تحديد سعر الارض في القطاع العام و السوق الحرة في مراحل زمنية مختلفة .

الفصل الثاني

الاقترب النظري
الخاص :

الدراسات السابقة

تمهيد:

العلوم لا تتطور في فراغ إجتماعي كما تبين madleine gravitz في كتابها methodes des sciences sociales فكل العلوم تعتمد على الدراسات التي سبقتها , إذ أنها تنمو على أنقاضها وإنتقاداتها محاولة إصلاحها وطرح الجديد و الاقوم لها , وهذا في سبيل تطور العلم

وكل الابحاث فان دراستنا هذه اعتمدت على بعض الدراسات التي سبقتها أوتتقارب إشكالياتها من أشكالية بحثنا أوتناولت جانب من جوانب نفس الظاهرة المدروسة ألا وهي العلاقة الجديدة بين المدينة و الريف والتي تتضح في العلاقة مركز- ضاحية , وذلك من خلال عملية التوسع المدني نحو التخوم و الضواحي المجاورة للمدينة .

وتم إختيارنا لبعض الدراسات التي اجريت في كل من مصر وتونس و المغرب كون هذه البلدان من دول العالم الثالث يمكن أن نلتمس من خلالها ذلك التقارب بينها وبين الجزائر في جوانب عديدة , من بينها أن هذه الدول تعتبر القطاع الزراعي عماد إقتصادها , إضافة الى أنها دول عرفت نفس المخلفات والآثار بعد الاستقلال خاصة في ريفها , أما الدراسات التي تناولت الدول الاوربية فقد قمنا بالتطرق اليها في الفصل الموالي من خلال جمعنا لمعلومات لعدة مؤلفين في سبيل إيضاح الظاهرة أكثر وتفاديا للتكرار , ولأن الدراسات الجزائرية حول نفس الظاهرة المدروسة هي منعدمة حاولنا التطرق الى إحدى الدراسات التي تتناول جانب من جوانب الظاهرة وهي أزمة الاسكان بمدينة الجزائر والتي تعتبر من الاسباب الاولى لتوجه نظر السكان نحو الضواحي .

دراسة سعيد علي خطاب بعنوان : " المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها الاسكان العشوائي " .

تقديم الدراسة :

تحت عنوان هذا الكتاب قام الباحث بدراسة حضرية للعاصمة المصرية القاهرة و المناطق المحيطة بها منذ الفترة الاستعمارية الى أواخر الثمانينات و وذلك من خلال الابواب الثمان لهذا الكتاب حيث وجه الكاتب نظر القراء الى الاحياء السكنية المتخلفة بدراستها من عدة نواحي العمرانية منها و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية لهذه الاحياء , كما رجع الى الاسباب الاولى لتواجد هذه الاحياء و النتائج المنجرة عنها .

حيث تطرق في الباب الاول تحت عنوان مصر البيئة القومية الى التعريف بموقع مصر ومناخها و الاحصاء البشرية و التعريف بطريقة التعليم في مصر و العمل بها و نسبة البطالة ثم تطرق الى ظاهرة التحضر في مصر وعن التجديدات الاولى التي حدثت بها في عهد محمد علي , و الى الفترة الاستعمارية أين إرتفع عدد الاجانب المقيمين بها , كما ربط الكاتب ظاهرة التحضر بالظاهرة الاقتصادية

في الباب الثاني وهو عبارة عن ملحق إحصائي بيّن فيه الكاتب - من خلال جداول إحصائية - تطور الكثافة السكانية بأقسام مدينة القاهرة في تعدادي 1976 و 1986 ونسبة المنشآت بحسب القسم خلال نفس الفترة ومتوسط حجم الاسرة ومتوسط عدد الافراد بالغرفة الواحدة , ونسبة الامية بين السكان , والتوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب الحالة المهنية و الحالة العملية في نفس الفترة .

و عرفنا الكاتب في الباب الثالث تحت عنوان المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها الاسكان العشوائي , بما بما يقصد بالمناطق المتخلفة عمرانيا و مناطق تواجدتها في العالم بداية في المدن الحضرية المتضخمة أو بما يعرف بالمدن المليونية بالدول المتطورة أو الدول النامية حيث وضع الكاتب أن في كلا العالمين تسود ظاهرة المناطق المتخلفة وهذا حيث تنمو و تنتشر الاحياء المزدهمة و تزداد الكثافة السكانية .

ويضرب الكاتب امثلة عن كل من العالمين حيث يوضح أن المناطق المتخلفة تنتشر في أمريكا اين أحياء السود الذين يشكلون النسبة الغالبة من سكان هذه المناطق المتخلفة اين تهمل الخدمات و تنتشر الاهمال و القذارة في هذه الاحياء , وايضا في باريس اين

تبلغ الكثافة السكانية اعلاها 222000 شخص / كم2 و بالنسبة لبريطانية ايضا , و يوضح الكاتب ان البلدان العربية ايضا تنتشر بها هذه الظاهرة و المسما الاحياء القصديرية, سكان اسطح العمارات و سكان القبور بالاحياء اشعبية بمصر حيث يوضح الكاتب ان مليون شخص يعيشون في مقابر الخفير الى غيرها الى غيرها من الدول العربية كالعراق والاردن كما حدد لنا الكايب العوامل التي يمكن ان نعرف من خلالها اذا ما كانت المناطق متخلفة واسباب نشاتها و يعالج في الباب الرابع تجربة القاهرة الرائدة في انشاء المقالب الصحية و اغلاق المقالب المكشوفة , حيث يوضح الكاتب الآثار الناجمة عن هذه المقالب المكشوفة على الصحة العامة.

ومن خلال الباب الخامس تطرق الباحث في اجزائه الثلاث الى تأثير الخدمات عاى التجمعات العمرانية بمصر اذ تناول في الجزء الاول المشاكل الناجمة عن تأثير قطاع الخدمات والمؤثرة على التجمعات أين تضعف سيطرة الادارة على التجمعات العامة نتيجة نمو و تجمع على حساب التجمعات المجاورة و عشوائية امتدادها و عدم الاتزان في توزيعها , و اظهر من خلال الجزء الثاني مسببات هذه المشاكل و من اهمها الامتداد الحضري للتجمعات , و اضهر انه نتيجة لتوفر و تركز بعض الخدمات ذات المستوى العالى في بعض التجمعات , دون الاخرى, الشيء الذى ادى الى زيادة نموها و عمل على جذب سكان التجمعات الاخرى و بين الكاتب ان هذا النمو السريع المستمر و العشوائى و غير المخطط لهذه التجمعات ادى الى التعدي المستمر على الاراضى الزراعية و على مناطق المقابر, والمشكل المطروح ان الزيادة في عدد السكان لم يصاحبها زيادة في الخدمات اللازمة و عدم توافق هذه الاخيرة و مستوى الاسكان .

و خلص الكاتب في الجزء الثالث من هذا الباب الى بعض التوصيات لتلافي تلك المشاكل , من بينها اعادة توزيع السكان طبقا للطاقات و الموارد المتاحة لكل منطقة , تحديد مناطق الامتداد العمراني في المخطط العام لكل تجمع تفاديا للتعديات المستمرة على الاراضى الزراعية كذا الامتدادات العشوائية على مناطق المقابر و المدافن و التي من المستحيل مدها بالخدمات و الشبكات و المرافق اللازمة, نقل الاستعمالات الملوثة للبيئة خارج نطاق المراكز الحالية مع تحديد اماكن مناسبة لها لتلافي معدلات التلوث .

في الباب السادس اعطى الكاتب تصور مستقبلي و رؤية اجتماعية للتجمعات العمرانية في مصر حيث تطرق الى تصوره للمجتمع الجديد و حلول للمشكل انطلاقا من خلال ثلاثة ابعاد رئيسية لهذه الاخيرة وهي اولا التنامي الطبيعي لعدد السكان و ثانيا الخلل في توزيعهم على اراضي البلاد و الذي يؤدي الى تكديسهم بها دون غيرها و ثالثا الاوضاع المتدنية للتجمعات السكانية و التي تضع الدولة امام تحد هائل و من خلال خطوة نحو تجمعات عمرنية جديدة .

قدم الباحث تصوره للمجتمع الجديد من خلال توفر بعض المراكز الصحية , دور عبادة خدمات البريد والاتصال , شبكة المواصلات و هذا لكي لا تكون مناطق تمتلئ بالمباني وتفقر للبشر اذا لم تقم عى اسس سليمة , وكانت رؤية الكاتب الاجتماعية حول هذه التجمعات تمثل اقتراحه للا نماط السكنية المختلفة , وتصميم المسكن بشكل يتناسب مع النمط المعيشي للفئة المستهدفة و ان يكون نابعا من الثقافة المصرية , حتى لايقوم تجمع عمراني جديد على اسس اجنبية فينشأ مجتمعات مغربا , اذ يوضح ان الدراسات اثبتت ان نمط الاسكان يختلف باختلاف الشريحة الاجتماعية .

الباب السابع يتطرق الكاتب في هذا الباب الى الاثار الناجمة عن النمو العمراني المتزايد نتيجة للهجرة الريفية نحو المدن الحضرية , و تراكم المشاكل البيئية و العمرانية و الاجتماعية و ركز على مشكلة النمو الغير متوازن الذي ادى الى ابتلاع عدد من المستوطنات الريفية المجاورة و أثر ذلك على الاراضي الزراعية التي تحولتالى غابة من الخرسانة , وبين الكاتب كيف قامت الدولة المصرية بهيكلة بعض الاقاليم الجديدة و تعميدها تفاديا للنمو المستمر و التوسع على حساب الاراضي الزراعية و يعطينا مثالا على ذلك اقليم الدلتا.

اما في الباب الثامن و الاخير يتحدث فيه الكاتب عن ضوضاء المرور و المشاكل الناجمة عن ذلك و بعض التحليلات الاحصائية و كثافة المرور و انتهى الباب بدراسة بعض الصور لبعض المناطق المصرية و بعض التوصيات و الاقتراحات .

دراسة محمد الجديدي : " تطور العلاقة بين المدن و المحيط في الساحل التونسي "

تقديم الدراسة :

اجريت هذه الدراسة في تونس خاصة باقليم الساحل التونسي و هي مدينة سوسة ثالث مدينة على الصعيد التونسي و البلديات المجاورة لها .

من خلال هذا البحث حاول الباحث تسليط الضوء على دراسة تطور العلاقة بين المدن و المحيط , منذ استقلال تونس سنة 1956 , و اعتمد في تحليله لهذه العلاقة على جانبين يعتبران اساسيان في هذه الدراسة و محورين هامين دار حولهما موضوع الدراسة و هما :

اولا: الوصاية الزراعية و بالاخص وضع مدن الساحل يدها عقاريا على الارياف .

ثانيا : توسع المجال الحضري و نمو البور الاجتماعية lafiche social .

بالنسبة للمحور الاول:

يطرح فيه الباحث مشكل الوصاية الزراعية , وبيّن ان هذه الاخيرة قد تكون احيانا مباشرة عن طريق التملك العقاري , او غير مباشرة عن طريق تجميع المنتوجات الزراعية و تحويلها وتسويقها اضافة الى تحويل النشاطات الزراعية .

ففي منطقة سوسة كانت مدينة سوسة ثالث مدينة على الصعيد القطري التونسي بعد العاصمة تونس و السفاقس , يرجع اندثار الملكيات العقارية ايس فقط الى المردود الضعيف لاشجار الزيتون التي تعرف به هذه المنطقة و ارتفاع ثمن الارض بالمقياس مع الدخل المتوفر , بل خاصة الى الاهتمام المتزايد لسكان سوسة بالنشاطات الاقتصادية الجديدة ذات الربح الاوفر مثل الصناعات التحويلية الخفيفة , السياحة , و التجارة و القطاعات الاخرى .

المحور الثاني :

و تصور الباحث من خلال هذا المحور الى التوسع العشوائى للمباني على طول الطرقات الرئيسية الى التوسع في حدود التجمعات الحضرية , فمثلا في موفي في عام 1978 تجاوزت المساحة الاجمالية للبلديات نالساحل 24 الف هكتار اى 3,7% من مجموع المساحات الاقليمية.

و حتى المساحات الزراعية المتبقية داخل حدود البلدية مآلها الانقراض تحت وطأة الزحف الحضري مما يزيد من حدة البور الاجتماعي, و بل يؤدي الى انعكاسات سيئة على التوازن البيئوى او الايكولوجي و يزيد من حدة العجز الغذائي.

النتائج :

شهد اقليم الساحل التونسي منذ الاستقلال ولا سيما منذ منتصف الستينات نموا ديموغرافيا و اقتصاديا سريعا و تغيرات اجتماعية محسوسة مما ادى الى تطورات كبيرة بين المدن و المحيط في النقاط التالية :

1). الطابع السلبي للهيمنة الزراعية المتواصلة للمدن على الارياف سواء بصورة مباشرة (التملك العقاري) او بصفة غير مباشرة (تجميع المنتوجات الزراعية و تحويلها و تسويق و تمويل الانشطة الزراعية)

2). يرجع الاندثار (في المناطق الريفية) للملكيات العقارية ليس فقط للمردود الضعيف لزراعة الزيتون الذى تعرف به المناطق و ارتفاع ثمن الارض , بل ايضا الى الاهتمام لسكان المناطق الريفية (سوسة) بالنشاطات الاقتصادية الجديدة السريعة الربح , مثل الصناعات التحويلية الخفيفة , السياحة و التجارة ...).

3). ازدهار النشاطات الغير زراعية , و التنوع في التجهيزات المستقطبة في جل مدن السياحة , و هذا ما نتج عنه زيادة في التنافس بين المدن و تطبيق نفوذها على هذه المناطق , وقد انعكس هذا التغيير على التسلسل الحضري الاقليمي

la hierarchie – urbaine regionale

4). التنامي الخطير للبور الاجتماعي من جراء التوسع الحضري السريع او العشوائى خلال السنوات الاخيرة , حيث توسع في الحدود التجمعات الحضرية , و حتى المساحات الزراعية المتبقية داخل حدود البلدية .

تقديم الدراسة:

ففي هذه الدراسة تقوم الكاتبة بدراسة ميكروسوسيولوجية للريف التونسي و تخصص بالدراسة مجموعة إجتماعية من أصل ريفي والتي قسمتها الى مجموعتين x ; y في خلال فترتين زمنيتين من تنقلها المجالي , تنقلها المجالي الاول يتمثل في الهجرة الريفية نحو مدينة تونس و الاستقرار بها , الثاني هو تحول نفس المجموعة داخل أحياء عشوائية خارج المدينة في قطر 15 كلم هذا النوع الاخير من الهجرة الذي يوافق الشبه حضرية حيث درست الكاتبة العينة الاولى التي إستقرت في المدينة والتي إمتدت مدة إقامتها 25 سنة على الاقل , الثانية وهي العائلات التي إستقرت في الضواحي في مساكن عشوائية لمدة عشر سنوات , ويتبين لنا ذلك من خلال بابين :

الاول يتعلق بالخصائص الحضرية لتونس أين تقوم الباحثة في فصوله الرابع بدراسة ميكروسوسيولوجية للريف التونسي , كما تبين من خلال هذا الباب التاريخ القديم لافريقيا و بالاختصاص للمغرب العربي , وتقوم بقراءة مورفولوجية له , ومن خلال ذلك تحاول الكاتبة الاجابة على السؤال : ما العلاقة الموجودة بين المدينة البربرية وتلك العربية ؟ حيث قامت بقراءة للمدينة المغربية من خلال الادبولوجية عربي- إسلامي , إذ حاولت دراسة الظاهرة الحضرية المغربية بالمغرب بالنظر الى مستوى التحضر الثقافي , لتصل في الاخير الى التحضر بتونس من خلال تاريخ قرطاج , ثم الى عملية إعادة الهيكلة لبعض أحياء مدينة تونس .

أما الباب الثاني تبين لنا في فصوله الخمسة التحولات المجالية و الحركية الاجتماعية الحادثة بمدينة تونس , التي حاولت من خلالها تبين تأثير الهجرة الريفية على مجال مدينة تونس والتي ترجع منذ الحرب العالمية الثانية الى غاية اندماج هؤلاء الريفيين من خلال بناء إستحدثته هذه الفئة أو بما أسمته الكاتبة بـ "oukalas" , وهي عبارة عن عملية تريفيف البيوت التقليدية بالمدينة , وتساءلت الباحثة عن الظاهرة السوسيولوجية التي تشرح لنا هذه الحركية الداخلية للظاهرة الاجتماعية والتي لها علاقة بالمجال , وحاولت تعريفنا بشكل جديد من السكنات وذلك عن طريق دراسة

عملية لهذا النوع من السكنات لـ 294 منها بمدينة تونس لتوضح أن " وكالة " عبارة عن سكنات تجمع 4 عائلات أو أكثر لا يربطها ببعض أي علاقة قرابية , وذلك اعتمادا على أربع نقاط : أصل السكان وتاريخ الاستقرار بها ووضع شغل السكن لتصل في الأخير لتتبع هذه العائلات منذ نزوحها من الريف الى غاية استقرارها بضواحي المدينة أو بالمدينة الجديدة في جنوب تونس .

حيث تأسست فكرة الكاتبة على فرضية معرفة تطبيق مجال جديد على التوضع الفيزيائي و المورفولوجي , حيث قامت بدراسة إستعمالات المجال داخل البيت من خلال تحليل سوسيو-مورفولوجي .

حيث تذهب إلى إقامة علاقات بين المجال الحضري العربي الإسلامي لتفسر به أبنية المجال المستعمل من طرف هؤلاء ذوي الأصل الريفي كما تشير الكاتبة في الفصل السادس إلى السكنات العشوائية العفوية من خلال تطرقها لظاهرة الضواحي , حيث تعتبر الكاتبة أن الريفيين القادمين إلى المدينة هم الذين ملؤوا المدن القصديرية و الأحياء العشوائية لضواحي مدينة تونس , وتحدث الكاتبة في الفصل السادس عن الروابط القائمة داخل هذه الضواحي بعيدا عن روابط الدم إنما يتعلق الأمر بالتضامن الذي أسمته الكاتبة نسبة للكاتب DUVIGNAUD " بالتضامن التائه " و هو الذي فرضته شروط الحياة , وتتبع هنا الكاتبة المجموعات الريفية المستقرة بالمدينة منذ 25 سنة وتستعمل مصطلح " تربص التمدن " و تحاول من خلال هذا المصطلح معرفة أي من المجموعتين x و y ذات الأصل الريفي أن تندمج وسط المجتمع المدني من خلال بعض المتغيرات كاقامة تجارة مع المسكن .

كما تتطرق الكاتبة الى السكن الاجتماعي كشكل من اشكال التطور الذي يعبر عن حركية عمودية لهؤلاء الريفيين , وتقوم بدراسة لاشكال الهندسية لهذه المساكن الاجتماعية وتقيم علاقة مع الناحية الاجتماعية لهؤلاء السكان الريفيين وتنتهي الكاتبة في الفصل الاخير الى تطور سكنات هؤلاء الريفيين بعيدا عن التهيئة و التخطيط أو بما أسمته " بالتطور العفوي " .

وتخلص الكاتبة الى نتيجة مفادها :

- تتحدث الكاتبة عن المدينة كحدود شرعية تتجاوز الشعارات السابقة حولها و المتعلقة بصراع الطبقات .
- وتعتبر الكاتبة أن البناءات العشوائية التي ظهرت مشوهة لمنظر المدينة إنما هي تعبير بالنسبة لسكان هذا النوع من البناءات عن حاجتهم الماسة للسكن .
- وبينت الكاتبة أن التكوينات الاجتماعية بنيّت على أساس ظاهرة الهجرة هذه الأخيرة التي أدت الى تغيرات إجتماعية وحتى إقتصادية .
- الريفيين القادمين الى المدينة هم في ظلام وجهل ومهمشين , وهذه الحركية السوسيو- إقتصادية تحت تأثير ثلاث عوامل هي : مميزات المجتمع المهاجر إليه وسياق الاصل الجغرافي للمجموعة الريفية المهاجرة (حيث وجدت الكاتبة أن معظم المهاجرين قادمون من شمال الشرق التونسي) , إضافة الى العامل الاقتصادي السياسي .
- كما تتساءل الكاتبة كيف أن السكنات المسماة ترقية هي عبارة عن إتحاد وخلاصة تشمل السكن الريفي والحضري .
- كما تعتبر أن علم الاجتماع أضاء بعض الحقائق الاجتماعية مثل السكنات الفوضوية أو العشوائية , إذ أن الاختيار لهذا النوع من السكنات هو متعلق بلمس عن قرب ذلك التقاطع بين التاريخ وعلم الاجتماع داخل الحركية التي لها علاقة بين الزمان والمجال والانسان .
- كما ترجع الى الرسالة المتعلقة بالهوية الحضرية في تونس , إنطلاقا من إقتراب ميكرو- سوسيولوجي , وهذا من خلال معرفة جوانب الحقيقة الاجتماعية التونسية , وهذا عن طريق المقاربة الكمية لظاهرة الهجرة الريفية , إنطلاقا من ثلاث إجيال ريفية أستقرت بتونس , وفي المجال إنطلاقا من العلاقة بين المركز الحضري القديم , المدينة والضاحية .

دراسة : قبيس مرزوق ورياشي بعنوان : « الترابات الاجتماعية و التراتبات المجالية » تقديم الدراسة :

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث التطرق الى العلاقة بين الثنائى بادية - مدينة
من خلال الثنائى مركز- محيط , فيعتبر الباحث ان تناول العلاقة الاولى كحقل للدراسة
في حد ذاتها, لا يمكن أن يقدم اطارا نظريا متماسكا في اتجاه استراتيجية بحث تهدف الى
معرفة ميكانيزمات التحول الاجتماعي, لذلك اقترح الباحث دراسة العلاقة بين مركز-
محيط كشكل جديد لامتلاك المجال و كشكل جديد لتحديد العلاقة بين مختلف المجالات
الاجتماعية.

وقد اختار لدراسة هذه العلاقة حالة الريف الشرقي الذي يرتبط بالمنطقة المتروبوليتانية
(الدار البيضاء-الرباط) المتمثلة في الناظور كقطب اقليمي بالرغم من صغر حجمها
ديموغرافيا اذ يعتبر الباحث ان المدينة الاقليمية تلعب بالاساس دور المجال الوسيط
بين المنطقة الهامشية و المحيطة و المنطقة المتروبوليتانية .

النظريات المستغلة:

اعتمد الباحث في مقاربتة النظرية على نظريتين هما: المقاربة البنيوية الوظيفية و
النظرية الماركسية:

اولا : بالنسبة للمقاربة البنيوية- الوظيفية:

وكانت متمثلة في النظرية التجزيئة La theorie segmentariste و قد وظف الباحث
هذه النظرية في دراسة العلاقة بين المركز و المحيط و ذلك من خلال دراسة امتلاك
المجال ضمن سيرورة تحول و عملية انتاجية استهلاكية هذه العمليات التي تتم خلال تدخل
الانسان و المجتمع, من خلال الرهانات السياسية و الاجتماعية التي يخضع لها النشاط
البشري, و التي تدفع البشر انطلاقا من مواقعهم الاجتماعية السائدة في ذلك المجال.

وبالتالي فان العلاقة بين المجالات تخضع لنفس العلاقة التي تسود بين الافراد و الجماعات
اثناء ممارستهم للتبادلات الاجتماعية الرئيسية كتبادل الخيرات المادية و الخدمات... الخ.

ثانيا: بالنسبة للنظرية الماركسية:

و قد وظفها الباحث ايضا من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المركزو المحيط و ذلك من خلال عملية استغلال المدينة للريف او المركز للمحيط ،عبر تراكم رأس المال المادي و البشري و الرمزي في المدينة ،واستيلاء هذه الاخيرة على فائض القيمة على حساب الريف و بالتالي يشير الى المحرك الاجتماعي لهذا التمايزو الترتيبات الاجتماعية (أى التمايزات الطبقة)،و هذه الاخيرة ناتجة عن تطور تقسيم العمل الاجتماعي و ذلك بتطور النشاط الصناعي في المدينة و النشاط الزراعي في الريف ، وهى ناتجة أيضا عن امتلاك فائض القيمة الذي سيتحول ايضا بفعل ضرورة التمرکزو الاحتكار الى فائض قيمة للسلطة plus value du pouvoir أى احتكار السلطان الاجتماعي و السياسي من طرف طبقة سائدة و متمركزة على مستوى مجالى محدد.

النتائج:

- 1-توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى التمييز ليس فقط بين مستويين من تحديد المجال (مجال سائد او مركز،و مجالات مسودة او محيط) بل ايضا بين مستويات مجالية تلعب دور الوسيط الرابط بين المجال السائد و هوامشه .
 - 2- قسم المجال المغربي الى مجالات حضرية عديدة و هى :الميتروبول، المدينة الاقليمية (او المدينة المتوسطة) ، و المدينة الصغيرة او الحلقة الدنيا في شبكة العلاقات المجالية الحضرية ، و هذه الاخيرة هى الاكثر ارتباطا بالمجالات الغير حضرية أى الريف.
- فالمدن الاقليمية او المدن المتوسطة لا تلعب دور ضمان تبعية المحيط ،للمركز و هيمنة المركز على المحيط ،بل ايضا تعتبر موضوع ممارسة سلطان الدولة المركزية التي تهدف الى حل تناقضاتها الاقتصادية والسياسية .

- 3- تتحول المدينة نتيجة هذه المتكاملات و المتناقضات ، من شكل متميز لامتلاك المجال الحضري الى شكل متميز لامتلاك الانسان ،(الاخضاع و الاستيلاء)
- 4- تناول الباحث الظاهرة المجالية من زاوية بروز الميتروبول المغربي و هو المجال الذي يشمل اداريا ولايتي الدار البيضاء الكبرى و الرباط اى منطقة تشمل حوالى 2860 كلم² يقطنها 345666 نسمة منها 300154 قرويا اى 8.68 % فقط من مجموع سكان الدائرة الميتروبوليتانية .
- 5 – استطاعت الدار البيضاء أن تستقطب المجال حولها لتنتج و تحوله الى اتجاه التحول السريع ، و بالتالى استقطاب الرأس مال البشري من مختلف المجالات الاخرى و بالخصوص من المناطق الريفية المجاورة لها جنوبا (السهول الداخلية الاطلسية) .
- 6- التمرکز البشري بهذا المجال يقابله تمرکز على جميع المستويات ،تمرکز الصناعة التحويلية ،تمرکز رأس المال ، تمرکز الخدمات ... الخ .
- 7 – توصل الباحث الى تلخيص تمفصل و تقسيم المجال المغربي الحضري و ذلك في شكل مخطط و سنوضحه فيما يلي :

° المتروبول الامبريالي :

(مجال غير متصل:متروبول يغلب عليه

طابع النشاط الصناعي) .

° المتروبول الوطني :

(منطقة الدار البيضاء – الرباط حيث

تسوده التجارة و الصناعة التحويلية).

° مدينة استعمارية (مليلة):

(التجارة تستحوذ على الانشطة

الاقتصادية)

° مدينة اقليمية وسيطة (الناظور):

(مركز الراس المال الاقليمي الذي

يستثمر

أساسا في التجارة و الخدمات).

° مدينة صغيرة أو مركز قروي :

(مركز إداري و مركز للتوزيع حيث

يوجد في الغالب السوق).

° د شار :

(أصغر وحدة في التقسيم الاجتماعي

للمجال حيث يعيش الفلاحون)

المجال الاقليمي (الريف الشرقي)

المجال الوطني المغربي

مجالات غير متصلة(مجال الامبريالية

رسم بياني رقم(3) يبين مخطط تفصل
المجالات المغربية

دراسة بلخيتير بديع الزمان: " أزمة الاسكان و المبادرات الفردية و الاسرية , دراسة حالة في حي شعبي , ديار الكاف بالعاصمة " .

تقديم الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تناول الباحث الظاهرة الحضرية بالجزائر من خلال نقطة حساسة كان لها بالغ الاثر على الظاهرة الحضرية الجديدة التي تناولناها بالدراسة الا وهي اشكالية الاسكان الحضري و امتلاك المجال الاجتماعي و انعكاسات هذه الظاهرة على المجال الحضري كسوء التوزيع السكاني و انتشار البناء الفوضوي ولجوء السكان الى الاقضية و السرايب , وعلى وضعية السكان في الاحياء الشعبية حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة وضعية الاسكان الحضري في الجزائر العاصمة من خلال التطرق الى الاجراءات العملية التي أنتهجتها السلطات المحلية لتوفير السكنات و القطع الارضية لبناء الداتي من خلال تعريفنا بالسياسات التنموية المتبعة وأدوات التخطيط وتجسدت هذه الدراسة في احد الاحياء الشعبية بالعاصمة وهو حي ديار الكاف ببلدية وادي قريش .

النظريات المستغلة :

أهم النظريات التي إعتد عليها الباحث هي نظريات التحضر التي تناولت التحضر في بلدان العالم الثالث وكانت اهمها : نظرية فلييب هوسر التي يدرس فيها الباحث الفرق بين التحضر في العالم المتقدم والعالم النامي حيث يرجعها الى مواقف سياسية الى جانب إختلاف أنساق القيم في كل من العالم الاول والثاني , أين تسود بالاول الاخلاق البروتستانتية وفي الثاني تلك الهندوسية والبودية هذه الاخيرة التي تكون معارضة للتغير و التحضر الى جانب ذكر الباحث الى الآثار الاستعمارية التي كانت الموجه للتحضر بدول العالم الثالث .

إضافة الى تطرق الباحث الى نظرية ماكيجي الذي ارجع بدوره عوامل التحضر بدول العالم الثالث الى الهجرة الريفية , إضافة الى الزيادة الطبيعية في المراكز الحضرية الكبرى , كما بين لنا الباحث من خلال نظرية سمير أمين وجهة نظر هذا الكاتب الى التحضر بدول العالم الثالث من خلال تشخيص البنية الاقتصادية و الاجتماعية بهذه الدول إذ إعتبر أن نمط التطور بها رأسمالية هامشية او تابعة حيث يختلف عن الرأسمالي المركزي بالغرب حيث يتميز الاول باعتماده على تصدير المواد الاستهلاكية الاساسية , ويبرز تأثير إختفاء العلاقة المتوازنة بين الاجر وتطور القوى المنتجة

اللازمة , كما يبين لنا الباحث في هذه الدراسة نظرية باناجي الذي إعتبر مجتمعات العالم الثالث مجتمعات إقطاعية او قبل رأسمالية , ويتميز أسلوب إنتاجها بأنه مابعد إستعماري غرس هذا الاخير اسلوبه في عصور الاحتلال .

أما بالنسبة للتحضر في الجزائر فقام بدراسته من خلال دراسة فرانس فانون و ذلك في إطار التمايز الحضري بين الجزائريين و المعمر الفرنسي , بإظهار التباين في المناطق المسكونة من طرف هؤلاء و عدم تكاملها , وإختلاف المجال المعماري بين المنطقتين حيث تتميز المناطق المسكونة من طرف المستعمر الفرنسي بطابعها الاجنبي , أما تلك المسكونة من طرف الجزائريين فهي أحياء فقيرة مبنية بالحجارة .

النتائج :

خلص الباحث الى بعض النتائج أهمها مايلي :

- تضخم المدن وهجرة الارياف في الجزائر أدى الى اللاتوازن الاقليمي و الى تنامي كل من أزمتي السكن و الفقر في نفس الوقت .

- و إستنتج الباحث أن أزمة الاسكان بالجزائر هي كيفية وليست كمية التي تتحدد في مشاكل التسيير و التخطيط و غياب العدالة الاجتماعية في توزيع السكنات بعد إنتقال الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه الى إقتصاد السوق .

- إضافة الى تخلي الدولة جزئيا عن مسؤوليتها في توفير المساكن الاجتماعية , أين أصبحت بعض الفئات الاجتماعية تتدبر المساكن حسب إمكانياتها الخاصة , وتظطر فئات أخرى الى بناء المساكن الفوضوية أو قيام بعضهم بعدة إتصالات رسمية و غير رسمية للحصول على مسكن .

- كما إستنتج الباحث أن أزمة الاسكان إنعكست على الحياة الاسرية , هذه الاسر التي تتميز بكبر حجمها مقارنة مع عدد الغرف الموجودة أو بما أسماه الباحث الاحتقان السكني , أين يصبح البيت مثيرا للضييق , ولايملك فيه أبناء الحي الفقير شيئا خاصا بهم , الشيء الذي يخلق إستعدادا لدى المراهق كي ينحرف .

- وتطرق الباحث في إستنتاجه الى طرق إمتلاك المجال بالاحياء غير المخططة أين يبين أن هناك ظروف إجتماعية موضوعية التي خلقت محددات هذا الامتلاك و جعلت من التعديلات السكنية كبديل لازمة الاسكان , كما بين لنا مبادرات وأساليب الامتلاك المجالي الداخلي و الخارجي بالحي المدروس (ديار الكاف) كما يلي :

- إجراء تعديلات وتوسيعات وتحسينات للمسكن حسب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمقيمين مع الحفاظ على الحرمة .

- إرسال و تقديم طلبات السكن للجنة الحي و البلديات و دواوين الترقية و التسيير العقاري, وفي مؤسسة ترقية السكن العائلي .

- الاقامة في البيوت القصديرية أو الاقبية أو أسطح العمارات أو مراكز العبور و البناء الذاتي في القطع الارضية الموجودة في الحي .

- تزويج البنات و إيجاد العمل لأفراد الاسرة .

- البحث عن سكن وظيفي .

- الرجوع الى المناطق الاصلية و بناء المساكن .

- كما يرجع الباحث أزمة الاسكان الى غياب التخطيط الشيء الذي أدى بالباحث القول أن البناءات المهددة بالانهيار بالعاصمة وبمدن أخرى بالجزائر هي ظاهرة خطيرة تستدعي وضع إستراتيجية سكنية نهائية و عاجلة , بدل اللجوء الى الحلول الجزئية المتمثلة في مراكز العبور .

- والاسباب الاخرى التي يرجئ الباحث إليها أزمة الاسكان هي التوزيع غير العقلاني الذي نتج عنه حصول أشخاص على أكثر من مسكن تحت أسماء أخرى وهم ليسوا في حاجة إليها .

- وينهي الباحث أستنتاجاته بتساؤل حول الحل لاعادة الاسكان بقوله :فهل الحل لهذا النوع من الاسكان لا يتم إلا على مستوى الاسكان ولكن على مستوى نمط الحياة أيضا؟ .

الفصل الثالث

نماذج عالمية لظاهرة
توسع القضاء المدني
نحو التخوم و الضواحي
المجاورة

تمهيد

م 1 - نموذج انجلترا.

م 2 - نموذج فرنسا.

م 3 - نموذج مصر.

م 4 - نموذج تونس.

الملخص

في اواخر القرن 19 شهدت المناطق الحضرية في معظم مدن العالم و خاصة البلدان المتطورة نموا واضحا و كان نتيجة للثورة الصناعية .
فبعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم ازدهارا و تطورا مهمين في الجانب الاقتصادي و ازدياد ا واضحا في نسبة الكثافة السكانية , وقد كان لهذا كله اثرا مباشرا على الامتداد الحضري .

ذلك ان التطور العمراني و التوسعات الحضرية التي حدثت في كل انحاء العالم كانت مصاحبة للتطور الاقتصادي , وكان لظهور الصناعة بالمدن او في مناطق قريبة منها اثر على استقطاب جموع السكان الريفيين نحوها , وهذا ما عمل على ازدياد حجم سكان هذه المدن و من ثمة تضخمها , و قلة قدرتها على الاستيعاب و قد كان هذا من العوامل البارزة التي دفعت بالمدينة التوسع خارج حدودها لذلك برزت ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الضواحي و اذ توسعت المدن القديمة ضامة اليها كل ضواحيها من ريف مجاور و بلديات تدور في فلكها مشكلة بذلك مدن اكبر.

لم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الدول المتطورة فحسب , بل تعدتها الى الدول النامية لذلك نتطرق في هذا الفصل الى نماذج من كل هذه الدول المتمثلة في :
نموذج عن انجلترا , فرنسا , اضافة الى مصر و تونس , المغرب .
ويمكن القول اننا اقتصرنا على هذه النماذج فحسب نظرا لتوفر المعطيات ليس الا , اذ ان دول لا حصر لها عرفت هذه الظاهرة بشكل بارز.

نموذج انجلترا



تعد ظاهرة الضواحي تلك الحركة العفوية التي توسعت بموجبها المراكز الحضرية البرى نحو التخوم المجاورة " وهذه الظاهرة كانت اكثر وضوحا في بريطانيا حيث نشأ اتجاه مضاد للمدينة و يتلخص في الرغبة ان يتمتع كل منزل بريطاني بقدر من مساحة فضاء تمثل له حديقة او مزرعة فاصحاب الطبقة الوسطى الذين سبقوا في هذا الاتجاه منذ القرن 19 تبدو منازلهم و فيلاتهم الكبيرة كانها منازل قرى صغيرة ..."(1)

وقد كان للحرب العالمية اثر ايضا في حركة توسع العاصمة البريطانية لندن نحو الضواحي , حيث نقص عدد سكان وسط المدينة , وبالمقارنة ازداد عدد سكان ضواحيها وذلك منذ بداية القرن 19 و توضح الاحصائيات انه "في عام 1801 كان يقطن وسط المدينة ...حوالي 828129 نسمة ثم انخفض عددهم الى 5566 في عام 1931 ووصلوا الى 4771 في عام 1968"(2) , وقد ساهم في سهولة الانتقال الى الضواحي تطوير وسائل المواصلات , لذلك فكر البريطانيون في حل لهذه الظاهرة و التي جعلت من الضواحي البريطانية كمخرجا اجا اليه سكان العاصمة البريطانية بقصد السكن.

و بعد ان طرحت هذه الظاهرة كمشكل في سياسة التهيئة المجالية , اقرت السلطات البريطانية نموذجين من عمليات التهيئة المجالية بقصد انقاص الكثافة السكانية للندن الكبرى , النموذج الاول يتعلق بتوسع المدن و الثاني يخص سياسة المدن الجديدة و حقا هذين النموذجين من خلال مخططات ثلاث هما مخطط barlow لسنة 1940 و مخطط abercrombie لسنة 1944, و مخطط للندن الكبرى , الى جانب نظام توسع المدن القديمة بقصد إنقاص النمو الديموغرافي و سنوضح كل نقطة على حدى

1). محمد السيد غلاب : المرجع السابق ص399-400

2). المرجع نفسه ,ص427 .

أولاً: مخطط barlow :

وهي لجنة كان على رأسها montague barlow الذي كلف سنة 1937 بدراسة توزيع سكان المناطق الصناعية و مساوئ التركزات الحضرية و الاقتصادية المتقدمة و اقترح ضمن هذا المخطط الحلول المعالجة , وبعد ثلاث سنوات من العمل قدم هذا المخطط في جانفي 1940 , واهم ما اقترحتة اللجنة هو:

- ضرورة تهيئة المجال الحضري .
- اقرار سياسة اللامركزية و عدم التركيز الصناعي .
- البحث عن توازن بين المناطق بالنسبة للاهمية و اختلاف النشاطات الصناعية .
- وبعد تقرير barlow انشأ سنة 1942 وزارة اشغال التخطيط , وانشأ سنة 1943 وزارة السكن و الجماعات المحلية , هذه الوزارة و تحت تسميات متعددة , كلفت بمراقبة المدن الجديدة و مخططات التهيئة .

ثانياً : مخطط abrecrombie :

- وفي هذا المخطط اعيد تأكيد المبادئ الاساسية لتقرير barlow من طرف باتريك ابروكوبي patrik abrecrombie في مخطط لندن الكبرى ومخطط ابركومي اقترح green belt الحزام الاخضر و سلسلة من المدن الجديدة و لتحقيق ذلك تبنت السلطة الانجليزية قانون المدن الجديدة (new town) بقرار سنة 1946 وكان من اهداف هذا المخطط هو توسع السكان عن طريق خلق مدن جديدة ذات حجم متوسط حوالي 50000 ساكن وعرض تقرير abercombie الاقتراحات التالية :
- لا يجب في منطقة لندن او في المناطق القريبة ان تقبل صناعات جديدة ويجب اقرار تنظيمات المراقبة لنمو العمل الصناعي.
 - يجب ان تخرج عدة صناعات من المدينة .

*كل ما جاء تحت هذه النقطة عبارة عن تلخيص عن

- يجب ان تنقص الكثافة السكانية للندن الكبرى, جزء من السكان يجب ان يوزع خارج حدود المنطقة المدروسة.
- التنظيمات الجديدة لتلهيئة يجب ان توضع تحت تصرف المنطقة اللندنية .

ثالثا: المدن الجديدة او مدن الحقائق :

المدن الجديدة تسجل في التقاليد القديمة الانجليزية حيث ان اول فكرة كانت من طرف ebenzer howard في حوالي 1900 ومددت من طرف جمعية التخطيط الوطني و الجهوي «the town and contry planing association» و ذلك عن طريق التخطيط لمقرات سكنية و مدن حقائقية اين اثنين منها ظهرت في شمال لندن وهما: letch worth في بداية القرن 19 و welayem garden city بين الحرب العالمية الاولى و الثانية.

والمدن الحقائقية هو نظام المنازل المحاطة بالحدائق أو أنصاف الحدائق و ظهرت في إنجلترا مع بداية القرن 19 والفكرة التي إعتمد عليها أساسا "هوارد" هي أن كل فيلا تقع في وسط قطعة من الارض لابد أن تخدم أسرتين.

وسنة 1946 انشأت النخبة الملكية التي ترأسها اللورد ريث lord reith المكلف بدراسة المشاكل العامة المطروحة من طرف مؤسسة التهيئة و التنظيم و ادارة المدن الجديدة في اطار اللامركزية , قرار ريث reith انشا سنة 1946 و اقترح هذا القرار بان المدن الجديدة يجب ان توطن اساسا حول التجمعات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية و ذلك للوصول الى انقاص عدد سكانها حيث ان اربع عشر مدينة انشأت بين سنة 1946 و 1950 ثمانية في منطقة لندن اثنين في شمال شرق إنجلترا اثنين في الانخفاض المركزي وهما (Glasgow –edenbergh) و واحدة بالقرب من gardif و المدينة الاخيرة gorby وهي الوحيدة البعيدة عن أي مدينة كبيرة .

رابعا:توسع المدن او المدن القديمة المطورة :

في السياسة الانجليزية لانقاص النمو الديمغرافي لم تكن المدن الجديدة الجانب الوحيد في تخطيط منطقة لندن اذ انه في خلال مدة خمسة عشرة سنة التي جاءت بعد قانون 1946 حول المدن الجديدة سياسة توسع المدن الصغيرة لجنوب شرق إنجلترا

قام بوضع مناسب لحركة المنطقة المطورة (town development) اذ ان مخطط abrecrombie الى جانب المدن الجديدة فكر في بناء تجمعات سكنية كبرى التي لها كثافة نسبيا منخفضة 270 في الهكتار في ضواحي لندن وتوسع المدن الصغيرة بقانون 1972 و حدد لهذه التوسعات الاطار الادارى و المالى كما يلي :

- توسعات المناطق السكنية يجب ان ترفق بانشاء مرافق ملائمة و خلق مناصب شغل في المجال الصناعي بدون تقرير اساسي لتوازن شديد للسكان و العمل .

- تسمح بانقاص الكثافة السكانية في المدن الكثيفة السكان (لندن و ضواحيها و المدن الكبرى) و لكن لم تحدد كيفية اختيار العائلات المستقبلية .
- مشروع التوسع يجب ان يكون مهم بالمقارنة مع الحجم و موارد المنطقة المستقبلية و ذلك لاجل الاعانة المالية من طرف البنك .

و هذه التوسعات في المخطط الحضري لانجلترا تفترض خفض المركز الحضري القديم المطورو الحاقه بالمناطق السكنية الجديدة و الصناعية بمناطق خضراء و طرق جديدة تربط هذه المناطق بمناطق العمل و تتميز هذه المناطق بنوع سكني فردي 90% و كثافات سكانية ضعيفة حيث نجد 60 % سكن في الهكتار و تنتوع هذه السكنات في توضعها في الصف الاول او في الساحة .

و في نهاية 1968 كانت 66 مدينة في حالة توسع في انجلترا تقريبا مثلما في LECOSSE لكن يتعلق الامر في معظم الاحيان بتوسعات صغيرة و من بين المدن المتوسعة في انجلترا , نصفها يتعلق بانجلترا الكبرى و الربع 15 ببرنغهام BIRMINGHAM اذ بالنسبة لهذه السياسة تركز على القيام باللازم لانقاص كثافة سكان المركز الى 340 شخص في الهكتار أي 103300 شخص يجب ان يخصصوا بهذه الحركة (حيث 618000 في منطقة لندن و 415000 خارجها) هؤلاء السكان سوف يعاد اسكانهم داخل سكنات بنيت في اطار العمليات المخططة .

خامسا : مخطط لندن الكبرى :

قام مخطط لندن الكبرى بوضع تقسيم للمجال الحضري حيث أن المخطط لندن الكبرى يتوضع على بنية تتكون من اربع حلقات :

1- الاولى توافق المنطقة المتحضرة كليا التي بواسطة تركزها القوي تستوجب التوسع فالكثافة القصوى للجهات المختلفة لهذه المنطقة اكبر من منطقة لندن تنتقل من 185 الى 250 شخص في الهكتار.

2- الثانية تمثل الضاحية تتميز بسكنات مبعثرة و كثافة سكانية ضعيفة و هذه المنطقة يجب ان تبقى ثابتة بكثافة قصوى ل125 شخص في الهكتار .

3- الحلقة الثالثة: مكونة بالا عظمية الكبرى باراضي محددة من طرف green belt الحزام الاخضر سنة 1938 هذه الاراضي استعملت كلها تقريبا للزراعة و خصصت ايضا للتوطين و تهيئة تجهيزات التسلية و لكن بشرط تخفيض ميزتها الريفية و هذه المنطقة لايقبل ان يقام فيها الصناعة و لا نمو المدن و يجب ان تراقب النمو الديمغرافي حيث يمكن ان تتقبل كحد اقصى 300000 ساكن وهي تبعد 20الى 35 كلم عن مركز لندن .

4- الحلقة الرابعة يصعب تحديد حدودها الخارجية و هي تستقبل جزء من السكان الآتين من المركز و في هذه المنطقة تبنى المدن الجديدة .

بقصد تهيئة مجالها الحضري اتبعت انجلترا سياسات متعددة منها بناء تجمعات سكنية جديدة اقترح حلول معالجة لتركز السكان في المناطق الصناعية و اللجوء الى الحزام الاخضر و المدن الجديدة ذات الاحجام المتوسطة الى جانب المدن الحداثكية التي تعتمد على نظام المنازل المحاطة بالحدائق و التي تسجل في التقاليد القديمة لانجلترا و هذا في سبيل تخفيض الضغط عن التجمعات الكبرى ذات الكثافة السكنية العالية و الوصول للانقاص من عدد سكانها.

نمذج فرنسا

فرنسا مثل كل البلدان الاوربية عرفت بعد الحرب العالمية الثانية تطورات حضرية في مدنها و رغم أن النمو السكاني بها ضعيفا بالمقارنة مع الدول الاوربية الاخرى فمنذ 1851 الى 1954 النمو السكاني عرف ارتفاعا في نسبته 20 بالمائة في حين نسبة السكان الحضريين ارتفع ب 165 % اذ انتقل من 9135000 ساكن الى 24159000 ساكن(1) و ازداد بذلك نمو المناطق الحضرية خاصة المدن القديمة و ساعد في ذلك الهجرة الريفية و نمى المتروبول الباريسي في اتجاهات متعددة باتجاه حدود المدينة و تعين على السكان البحث عن سكنات خارج المدينة المكتظة باتجاه الضواحي القريبة التي تفاقم بناء السكنات بها اذ انه بين 1954 و 1975 تضاعف بل زاد بثلاث امثال تقريبا عدد سكان الاقسام المحيطة مثل لايسون و لافلين و الفالوز حيث فقدت المدينة في هذه الفترة اكثر من نصف مليون ساكن بينما كان عدد المساكن التي بنيت لها هي 40 الف مسكنا اضافيا (2)

و لم يكن اتجاه سكان المدن الى هذه الضواحي قصد السكن فقط , بل جاء ذلك نتيجة لتلبية حاجيات الإنسان المتغيرة . فقد أصبح هؤلاء السكان يبحثون عن متنفس لهم من الإزدحام و ضوضاء المدينة , و من تلوث البيئة نتيجة لتوطين المصانع بها , فهم يجدون راحتهم في الإقامة في الريف المحيط بالمدينة خارج نطاق المدينة المكتظة , كقضاء نهاية الأسبوع في مساكن يبنيها هؤلاء بالريف ليترددون عليها عند الحاجة , طلبا لهدوء أكثر وللمناظر الطبيعية التي يفتقدها هؤلاء بالمدينة .

و تلك هي من العوامل التي ساعدت في تفريغ المدينة و تعمير الريف القريب حيث إزدادت المضاربة على الأراضي الزراعية سواء بشكل عشوائي من طرف السكان أو عن طريق التوسع المنظم للمدينة التي برمجت إستعمال هذه الأراضي في إطار التخطيط الحضري " إذ بينت الإحصائيات الرسمية لوزارة الفلاحة أنه يقتطع سنويا

(1). J ACQUELINE BRACHET : « ESSAI D'ANALYSE DU NOUVEAU SYSTEME DE RELATION VILLE - CAMPAGNE EN France » MEMOIRE DE D.E.S UNIVERSITE DE GRONOBLE 1979 PP 20
(2). جاكولين بوجو قارني: الجغرافية الحضرية , ترجمة : حليمي عبد القادر opu ; الجزائر ص 5 25.

77 هكتار من الأراضي الزراعية و الغابات لمواجهة النمو الحضري " (3) .
و هذا ما أنتج امتداد فوضوي بالمدن الفرنسية حيث أن هذه الحركة الحضرية قادت السلطات التصدي لهذا النمو الفوضوي و ذلك عن طريق إنشاء مخططات التحضر و التهيئة , ووضع ضمنها الإطار المجالي للتحكم في التطور حيث سمحت هذه المخططات بتنظيم المجال الحضري , و فرضت هذه المخططات على كل البلديات التي لديها أكثر من 10000 ساكن ,

و أول تخطيط في هذا المجال إنطلق مع المخطط الحضري المدير لسنة 1958 الذي وضع الخطوط العريضة للتوسع الحضري , وذلك بإستعمال عملية تحديد المناطق , و بدأ بذلك التخطيط لتهيئة مناطق للإحتياط و في نفس السنة حددت المناطق المخصصة للتحضر ذات الأولوية (Z.U.P) , أين أنجز العمليات التحضير في المدى القصير .

و سنة 1963 و ضعت مناطق التهيئة مختلفة (Z.A.D) و هدفها يتمثل في إقامة إحتياط عقاري بواسطة إيقاف إرتفاع أسعار الأراضي و منع البناء على الأراضي المتروكة للإحتياط , و سنة 1964 المناطق الصناعية (Z.I) أسست لتجهيز الأراضي و ذلك لجمع الصناعات في المنطقة .
كما عوضت المناطق المخصصة للتحضر ذات الأولوية (Z.U.P) بداية من سنة 1969 بالمناطق التحضر المخططة (Z.A.C)

و في 30 دسمبر 1967 وضع قانون التوجيه العقاري (L.O.F) الذي كون النص الرئيسي للتهيئة الحضرية الفرنسية الذي أعاد التهيئة السابقة لمعايير التحضر . اين قام بخلق إحتياط عقاري إضافة الى قوانين الملكيات السابقة , وضع إجراءات التجزئات و الضرائب , وجدد المخطط المدير للتهيئة و التحضير (S.D.A.U) ومخطط شغل الأراضي (P.O.S) حيث أن هذا المخطط حدد لعشر سنوات القوانين الخاصة بعمليات إستعمال المجال و حدد تخصيص هذه الأراضي .(4)

(3) المرجع نفسه, ص 102 .

(4)PIERE LABORDE ;OPCIT P185

و ضعت فيما بعد بعض مخططات التحضر للمتروبول الجهوي , الذي قام به المخطط المدير للتهيئة و التحضر على المستوى الجهوي , مثلما انشأ المخطط المدير للمتروبول الباريسي حيث وضع التوازن اللازم بين العاصمة و لافروفانس LAPROVINCE والتي بدأت الاعمال في المنطقة البارسية سنة 1968 التي توسعت في اهم المناطق الحضرية لبروفانس و سنوات فيما بعد انشأت اللجنة الوزارية لتهيئة المنطقة المتروبولية البارسية (OREAM) والمناطق الجهوية (5)

و نتيجة لريتم النمو السريع للمناطق الحضرية لم يستطيع معه المسؤولين انشاء اماكن لتوسع المركز القديم الشيء الذي اقر وجوب انشاء مدن جديدة و اقيمت هذه المدن في شمال - شرق و جنوب - شرق ليون , وبعد اعمال اللجنة الوزارية (OREAM) اقترحت انشاء مدن جديدة لتوسع المنطقة البارسية حيث انشأت اربع مدن جديدة في بروفانس province, و فدروي le vaudreuil و بالقرب من ليون lyon و اخرى بالقرب من marseille مارساي. الدراسات بدأت منذ 1967, حيث قررت اللجنة الوزارية في 27 جويلية 1967 ان تنشأ مدينة جديدة في فدروي vaudreuil على بعد 20 كلم شرق غرب rouen غوان (6)

وكانت تهدف اللجنة من وراء التخطيط لهذه المدن الجديدة حول المنطقة البارسية هو تحديد نموها التي اصبحت تضم 9 ملايين ساكن سنة 1965 , وذلك لوقف الهجرة نحو المدن .

ذلك ان التخطيط الذي تبنته فرنسا , لم يجدي نفعا مع التوسع المستمر للمدينة ويتم نموها , لذلك لجأت الى التخطيط للمدن بغرض انشاء اماكن لتوسع المراكز القديمة

نموذج مصر

شهد الوطن العربي مثل كل دول العالم تطورات حضرية في مدنه كتلك التي سادت منذ التطور الصناعي و عرف عدد السكان في العالم ارتفاعا ظاهرا حيث وصل سنة 1996 حوالي 230 مليون ساكن , أي 4,5 بالمائة من مجموع سكان العالم و معدل التحضر مرتفع نسبيا أكثر من 50 بالمائة , بالمقارنة مع مجموع البلدان في طريق النمو , بعد أمريكة مباشرة , و هذه النسبة تعبر عن سرعة النمو لأنه لدينا 25 بالمائة من المدنيين سنة 1950 , و 30 بالمائة سنة 1970 (1) .

وتعتبر مصر من الدول العربية التي عرفت نموا حضريا سريعا رغم ان التحضر في الدول العربية يختلف من دولة الى اخرى , اذ ان هناك من الدول من تتميز بالتحضر السريع و تكون نسبة التحضر بها متوسطة و هناك من الدول تقل بها نسبة السكان بالحضر و في خضم ذلك قام بعض العلماء بعمليات تصنيفية لدول العالم العربي , فهناك من استند الى نسبة سكان الحضر بهذه الدول و هناك من صنفها على اساس نسب التحضر بها , و قسمت المجموعة الاولى للدول العربية ضمن فئات ثلاث (2)

الفئة الأولى : مكونة من دول عربية تقل فيها نسبة سكان الحضر أما الفئة الثانية و تتضمن تلك الدول العربية التي تتراوح فيها نسب التحضر من 25 بالمائة إلى 50 بالمائة أما الفئة الثالثة و هي الدول ذات المستوى الحضري العالي التي يزيد فيها نسب التحضر عن 50 بالمائة .

و تعتبر مصر من الدول الداخلة ضمن هذه المجموعة الخيرة إضافة إلى الكويت و البحرين و العراق و لبنان و الجزائر , و قد تميزت مصر بنمو حضري سريع و هذا ما يبينه تعداد السكان "فبموجب احصاء عام 1976 تبين 44 انبالمائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية بتركز خاص في القاهرة و الاسكندرية و السويس و بور سعيد (3), فهذه المناطق الثلاث عملت كاقطاب

جاذبة للسكان من المناطق الريفية المجاورة فأغلب هؤلاء المهاجرين هم الذين يأتون لأداء الخدمة العسكرية بالمدينة , أو طلب للتحصيل العلمي , أين يستقر بهم الحال بالمدينة , ومنهم من ينزح إلى المدينة محاولة منه إيجاد أعمال في القطاع

(1) CLAUDE CHALINE : LES VILLES DU MONDE ARABE , RANCE QUERCY, 1996 P 89

(2) عدلي ابو عياش : أزمة المدينة العربية , المصدر السابق ص 121.

(3) سعيد علي خطاب : المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها و الاسكان العشوائي , دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع 1993 ص 14 .

الصناعي و الخدمات , أين تكون المداخل بها منظمة وأضمن وأرفع من المداخل في القطاع الفلاحي, وحتى تتاح لهم فرصة للعمل في هذا القطاع فهم يخلقون حرف هامشية يضمنون بها البقاء في المدينة.

و أدى هذا التدفق المستمر من الريف نحو المدينة إلى الإزدياد في حجم سكان الأخيرة و بالتالي إلى إختناقها

و كان من سلبيات هذه الهجرات الريفية المتعاقبة و المتدفقة من المناطق ان احدثت اكتظاظا على المرافق و التجهيزات العامة و المنشآت القاعدية المتواجدة بمركز المدينة الشئ الذي ادى الى عجز المدينة عن استيعابهم و توفير لهم المتطلبات اللازمة اذ ان معظم هؤلاء المهاجرون يهدفون الى الحصول على فرص اقتصادية لتحسين اوضاعهم المعيشية و توفير مسكن يكون قريبا نوعا ما من مكان عملهم , و إذا لم يتسنى لهم إيجاد مسكن ملائم فإنهم يخلقون مساكن عشوائية بينونها بأنفسهم لتكون قريبة من مقر عملهم , ليس هذا فحسب بل إن أزمة السكن أدت بالريفيين المصريين اتخاذ المقابر كمستقر لهم و تسمى باللغة العامية " بالتربة" و تكونت بذلك مناطق عشوائية نمت حول المدينة بظروف معيشية صعبة تفتقد إلى المرافق و الخدمات اللازمة " و إذا تتبعنا حركة السكان في الفترة الواقعة بين 1969 و 1967 نجد أن هناك عملية طرد من المراكز إلى أطراف , فقد سجلت القاهرة القديمة مثل بولاق و السيدة زينب و الدرب الأحمر و باب الشاعرية معدلات نمو سالبة على التوالي -1,3% -0,0% بالمائة -0,8%, -1,2% , بينما كانت نسبة نمو الأحياء الواقعة على الأراضي الزراعية في محافظتي الجيزة و القليوبية تتراوح بين 3,5% في أمبابة إلى 11,4% و 8,2% , 9% في بولاق الدكرور و شبرا الخيمة على التوالي " (4)

إلى جانب ذلك فإن هذه المناطق أصبحت مكان موفر الشروط لظهور الجريمة و كل أشكال الانحراف و الفقر إلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية و النفسية التي نتجت عن هذا النوع من العيش .

و أصبحت لذلك المدن المصرية تعاني مشاكل متعددة فيما يتعلق بالإسكان و المواصلات و المرافق الأساسية , إلى جانب ذلك فإن من سلبيات نمو هذه المناطق العشوائية و البنئات الفوضوية أن معظمها توطن فوق الأراضي الزراعية الخصبة .

و لم يكن إنتشار السكنات العشوائية و حدها التي أدت إلى إندثار الأراضي الزراعية بل كان للامتداد الحضري المنظم دور في ذلك خاصة العاصمة القاهرة التي توسعت على حساب المناطق الريفية المجاورة لها , وإستخدمت أراضي هذه الأخيرة سواء لصالح الإسكان أو للإستخدامات أخرى " حيث توطنت غالبية المشروعات الصناعية على الأراضي الزراعية كذلك مشروعات الإسكان الشعبي و مشروعات الخدمات في المحافظة و جاءت عملية التجريف لتحول ثروة مصر الزراعية إلى كم من الطوب الأحمر ... حتى وصل ما إستنزاع من الأراضي حوالي 600 ألف فدان بمعدل 60 ألف فدان في السنة (5)

فمشروعات الإسكان خاصة التي بدأت العمل بها في المخطط المدير العام لحل أزمة السكن و تخفيف الضغط عن العاصمة جاء كله على حساب الأراضي الزراعية. ذلك أن " نمو تجمع القاهرة ينتشر كبقعة زيت ليحدد الأراضي الزراعية من واد النيل إلى الدلتا (في مصر مساحة الأراض الزراعية هي 4 بالمائة من المساحة الكلية) لهذا المشكل برزت فكرة المدن الجديدة والتابعة في المناطق الصحراوية بأبعاد معتبرة عن العاصمة و قد شرع العمل بهذه المدن ببطئ و ذلك بهدف إمتصاص الفائض الديموغرافي " (6)

و عملت الحكومة المصرية نظرا لهذه الوضعية المتردية للموازنة بين شيئين و هما حل أزمة الضغط على المدينة التي تعاني منها القاهرة و المحافظة على الأراضي الزراعية لذلك قامت بالتخطيط لسياسة إسكان , و إتخذت بذلك ثلاث نماذج من المستوطنات و ذلك بغرض إمتصاص الزيادة الديموغرافية التي تعاني منها القاهرة و هي , المدن الجديدة – المدن التابعة – التجمعات السكنية الجديدة .

(5).المصدر نفسه , ص 135

6). SABRINE JOSSIFORT : « VILLES NOUVELLES ET NEW – SETTLEMENT ; L' AMENAGEMENT DE DESERT EGYPTIEN EN QESTION » CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHE L'URBANISATION DU MONDE ARABE ; LES CAHIERSD'URBAMA (AMENAGEMENT REGIONAL ET AMENAGEMENT URBAIN EN EGYPT P30 .

و قد أقيمت هذه المدن و التجمعات في المناطق الصحراوية للحفاظ على الأراضي الزراعية من الإستنزاف و الإندثار , و لحل أزمة النمو الحضري السريع و لإمتصاص تركيز السكان في القاهرة , تم وضع و فرض إجراءات للحد من البناء على الأراضي الزراعية التي تعد جزء من الثروة القومية و قوام الإقتصاد , و لهذا الغرض خصصت المناطق الصحراوية أين يسمح بالتوسع العمراني حيث يكون الإمتداد الحضري غير محدود على هذه المنطقة الصحراوية , بدلا من التعدي على الأراضي الزراعية, لذلك و طنت بهذه المناطق المدن الجديدة و التابعة , فالمدن الجديدة مستقلة عن القاهرة و تبعد عنها بمسافة معينة , وهي تحتوي على المرافق و الخدمات لسد إحتياجات السكان , وكان الهدف من وراء إقامة هذه المدن تجنب الهجرة اليومية للمدينة أما المدن التابعة وهي قريبة نسبيا من مركز المدينة و تستفيد من مرافق و خدمات هذه الأخيرة .

أما التجمعات السكنية الجديدة فقدمت كبديلا للتجمعات السكنية العشوائية و تقام قرب المدينة التابعة مثل التجمعات السكنية التي أقيمت بالقرب من المدينتين التابعتين السادس من أكتوبر , و الخامس عشر من مايو .

و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم :يبين المدن الجديدة والمدن التابعة بمصر

المدن	نوعية المدينة	تاريخ البدء في الإنجاز	بعدها عن القاهرة	عدد السكان المتوقع سنة 2000 .
10 رمضان	مدينة جديدة	76-77	58 كلم	500000 ساكن
6 أكتوبر	مدينة تابعة	1979	38 كلم	36000 ساكن
السادات	مدينة جديدة	1980	93 كلم	500000 ساكن
البار-EL BAR	مدينة جديدة	1989	46 كلم	280000 ساكن
16 ماي	تابعة	1981	35 كلم	250000 ساكن
العبور	تابعة	1983	20 كلم	150000 ساكن

المصدر. URBAMA.

فالمدن الجديدة موجودة على بعد على الأقل 50 كلم عن القاهرة مثلما هو الحال بالنسبة مدينة "10 من رمضان الموجودة" في طريق المدينة الإسلامية , التي بدأ العمل بها في 1976 على مجال 33000 هكتار , هذه المناطق هي ذات نشاط الصناعي ... و مدينة السادات على بعد 93 كلم من القاهرة على الطريق الإسكندرية و التي تركز أيضا على قاعدة صناعية قوية , أما المدن التابعة تبعد ب 30 كلم عن القاهرة و مستمرة مع ضواحيها , مثل 6 أكتوبر تحتوي على 10000 ساكن , التي تستغل ثلث المساحة والتي تقدر ب 35000 هكتار و مدينة 15 ماي , قريبة من المركز الصناعي الكبير لحوان , والتي ربطت مع القاهرة بواسطة مترو. (7)

وتعتبر هذه المدن كحلول أوجدتها السلطات المصرية التي ساعدت على تخفيض الضغط الذي كانت تعانيه مدينة القاهرة , والمدن المجاورة التي عرفت نموا ديموغرافيا متسارعا جراء النزوح الريفي , وأدى هذا الى التقليل من موجات الهجرة و بالتالي الانقاص من التجمعات السكانية العشوائية , الشيء الذي ساعد على وقف عمليات إهدار الاراضي الزراعية , خاصة بعد توجيه عمليات التعمير الحضري نحو المناطق الصحراوية , بدلا من التعدي على الاراضي الزراعية خاصة وأن هذه الاخيرة هي محدودة في مصر .

نموذج تونس



كغيرها من بلدان المغرب العربي عرفت مدينة تونس تحضرا سريعا , و خاصة في الإقليم الساحلي الذي شهد نموا ديموغرافيا و تغيرات إجتماعية بعد الإستقلال نظرا للتطور الإقتصادي السريع, أين بدأت تعتمد في إقتصادها على التصنيع الشيء الذي جلب إلى المدن الساحلية هجرات ريفية , و كان من نتيجة هذه الاخيرة الاحياء العشوائية التي وطنت داخل المدن و قد وطنت هذه الاحياء قبل استقلال تونس بينسنة 1947 و 953 والدراسة المتوصل اليها من طرف DISTRIC تونس على طول سنوات الثمانين تبين ان هذه السكنات تمثل 57 % من المجموع الكلي للسكنات بتونس (1)

وقد عملت الهجرة الريفية ليس فقط على تضخم المدينة بل ايضا على توسع المساكن العشوائية في الضاحية فالمدينة و المسكن العشوي في الضاحية هذه العلاقة نتجت عن ديناميكية التضخم التي حددت انفجار مجال استقبال اخر خارج نطاق المدينة في الاحياء الجديدة العشوائية .

حيث ان هؤلاء الريفيين المهاجرين الى المدينة لم يشغلوا فقط المجال الحضري لهذه المدينة و لكن ايضا اتجهوا الى ضواحيها و هذه العلاقة الثنائية الكلاسيكية بين المدينة و الريف التي تطورت بين مركز المدينة و الضاحية تبينها لنا T. zannad في دراستها الموضحة في الفصل السابق بقولها " نحن امام نوعين من الاندماج يتوقف مع تغلغل عميق و حاد ذلك الخاص بشغل و تضخم النسيج الحضري التقليدي العربي المسلم التغلغل الثاني يكون داخل ضواحي المدينة في احياء عشوائية " (2)

فهنا T, ZANNAD حاولت اقامة تحليل سوسيولوجي للمجال المشغول من طرف هؤلاء الريفيين سواء في المجال الحضري للمدينة او الضواحي القريبة و ذلك للتوصل لتحليل الثنائي الجديد مركز – ضاحية حيث اعتبرت ان عملية تعمير الضواحي القريبة للمدينة تمت بالموازاة مع عملية تضخم المدينة حيث حول المدنيين الجدد كما تسميهم الكاتبة تواجدهم من المدينة الى خارجها او في المناطق الشبه حضرية حيث تعتبر ان الريفيين هم انفسهم الذين عملوا على توطين المناطق

.....
 (1) TRAKI BOUCHRARA ZANNAD : TUNIS ;UNE VILLE ET SON DOUBLE
 ;MAISON TUNISIENNE DE L'EDITION ;1995 ; P73.
 (2) IBID .P17

العشوائية فالمدينة تلعب دور مركز عبور بين المجال الريفي الاصل والمدن القصديرية و الاحياء العشوائية في الضواحي التونسية , يشير Rsignoles ان ديناميكية احياء الضاحية التي تعتبر مناطق شعبية او مناطق سكن عفوي او عشوائي في الضاحية عمل على استقرار السكان الجدد للعاصمة التونسية اكثر من ان يقوم باعادة توزيع العائلات التي اقامت من قبل بالمدينة .

و توضح الكاتبة انه خلال 30 سنة أي ما بين 1949 و 1975 بدأ التحضر المشوه الذي انتج المناطق السكنية العشوائية , و تبين لنا أن عملية تعمير مناطق الضواحي لا تقتصر على الريفيين الذين نزحوا الى المدينة بعد الاستقلال ولكن أيضا لإتساع المدينة بعد تضخمها و تشبعها و خروج سكان المدينة ذوي الاصل الحضري للسكن بمنطقة الضاحية القريبة من المدينة اذ اصبحت هذه الاخيرة منطقة استقبال للسكان القدامى للمدينة و الريفيين على حد سواء و ساعد في ذلك انخفاض ثمن الارض لتوفر الاراضي ذات قيمة منخفضة (الاراضي الموجودة بالقرب من المناطق الصناعية و حافة سبخة) .

وقد تسبب هذا في اهدار الاراضي الزراعية بعد سنوات السبعينيات حيث ان ربع المجال المستهلك أقطع من الاراضي الزراعية , فخلال عشرينتين بتونس معدل 517 هكتار تستهلك كل سنة لاجل التحضر و تسارعت العملية سنوات الثمانينات و تم الاستهلاك عن طريق ميكانيزمين :

1 – الزحف بقوة خلال مرحلة التحضر الذي اخذ اتجاهين الشمال والغرب من لاريانا الى منوبا اين نجد سكنات , جذبت اثار عدم التنظيم حولها : مثال مورنا , الخالدية واد اليل , و باتجاه الجنوب في قطاع المروج – بن عروس .

2- النشاط الزراعي تضرر في العمق في هضاب لاريانا , اين 500 هكتار من الاراضي المزروعة استهلك , الى جانب 600 هكتار من الاراضي المسقية اندثرت بسبب التحضر منذ 1975 , قرب منوبة سجومي , ومن مورناغيا الاثار الغير مباشرة لتحضر اثقلت على المجالات الزراعية المتبقية . (3)

و لان تونس تعتبر الزيتون المصدر الاول للصادرات فقد تضررت هذه الزراعة نتيجة عملية توسع المدينة على حساب هذه الضواحي الريفية , ليس توسعا بمبانيها فحسب بل ايضا بنشاطاتها الاقتصادية التي زحفت لتطغى على هذا النشاط في معظم الضواحي , هذا ما يوضحه محمد الجديدي من خلال العلاقة بين المدن و الارياف و بالتحديد في

مدينة سوسة ثالث مدينة على الصعيد التونسي كما يوضح الباحث في هذا الاطار ان اسباب اندثار الملكيات العقارية بمنطقة سوسة الريفية المعروفة بزراعة اشجار الزيتون , و يرجع ذلك الى الاهتمام المتزايد لسكان سوسة بالنشاطات الاقتصادية الجديدة ذات الربح الاوفر.

و للحد من اندثار الاراضي الزراعية وضعت تونس مقاييس لحماية المجال الزراعي ضد كل اشكال التحول غير العادل لصالح الاستعمالات الحضرية التي اتخذت في العديد من البلدان و لكن بفاعلية قليلة التي تفرض عقوبة على السكن العشوائي , ولا تكون هذه العقوبة فعالة الا اذا كان هناك بديل يقدم لهذا النوع من السكنات , و صدر قانون حماية الاراضي الزراعية بتونس سنة 1983, اين وضع تنظيم دقيق و مانع في سبيل وقف اهدار و ضياع الاراضي الزراعية , و اتبعت عملية تقسيم المناطق التي تقوم بترتيب الاراضي تبعا لنوعيتها الفلاحية , اضافة الى ان المخططات المحلية و البلدية , لا يجب ان تقبل نظريا الا اذا احترمت هذه الترتيبات .(4)

و يمكن القول ان عمليات التوسع على الضواحي هي مسؤولية منقسمة بين التنظيمات الرسمية التي خططت لعمليات السكن المنظمة على اراضي الضواحي , و التوسعات العشوائية للسكان التي عملت على تدمير الاراضي الزراعية بسبب تجزئات في هذه الاراضي لاجل مباني غير شرعية و وفي هذا الاطار أنشئ المخطط المدير لمدينة تونس الكبرى سنة 1962 من طرف مهندس مدني ايطالي الذي تصور منطقة خضراء واسعة في الضاحية , ثم جهز المخطط الجهوي للتهيئة PRA الذي قبل رسميا سنة 1977 الذي اعد الوثائق الرسمية للتطور للمدى المتوسط و الطويل للتجمع التونسي , باعادة التوازن المجالي و الوظيفي بين التجمع التونسي الذي يتميز بديناميكية سكانية قوية جدا , و القطاع الجنوبي اين تتركز معظم النشاطات الصناعية , فبالبلديات بجنوب مدينة تونس عرفت نمو سكاني كبير , لأن الاراضي اقل غلاء من الشمال , و شمال المدينة في المركز الشبه الحضري للريانا حيث انطلقت عمليات النفوذ على حواف بحيرة تونس , وفي هذا الاطار المخطط الجهوي للتهيئة رفض كل محاولات لتوزيع المجال باتجاه القطاعات الاخرى الشبه الحضرية و قام المخطط باقامة مشروع حفظ حزام مهم للمجال الزراعي او الطبيعي المحمي وذلك بتقسيم الاراضي في شكل قطع متساوية او غير متساوية (5)

و بهذا الشكل حاولت تونس الحفاظ على اراضيها الزراعية و في نفس الوقت التخفيف من ضغط المدينة.

4) ibid, p 114

5) ibid, p 73

الملخص

يتضح لنا من خلال هذه المباحث ان بروز ظاهرة الضواحي اختلفت من بلد الى آخر و اذا اردنا ان نميز حركيتها في كل بلد يدعونا الامر الى حصرها في قطبين , القطب الاول هو الذي يتعلق بالدول المتطورة و التي اخذنا نموذجا عنها انجلترا و فرنسا , و ينحصر القطب الثاني في دول العالم الثالث التي اخذنا كل من تونس و مصر كمثال عنها , وبالمقارنة بين هذين القطبين من خلال دراستنا التاريخية التي قمنا بها لاحظنا ان انتقال المدنيين في القطب الاول نحو الضواحي المجاورة إلى للمدينة جاء نتيجة حاجة هؤلاء للسكن الفخم إضافة إلى بحث هؤلاء عن سبل الراحة و عن مناطق للترويح عن النفس و ليس لقصد حل أزمة السكن , لذلك فهم يختارون هذه الضواحي لبناء المساكن الفخمة ذات الحدائق و التي يرجعون إليها في أيام العطل و نهاية الأسبوع هروبا من ضجيج المدينة , و هذا مقارنة مع البلدان في طريق النمو إذ أنها عرفت نفس الظاهرة المدروسة , فبروز حاجة المدينة إلى الضواحي فرضتها ظروف الإكتظاظ الذي عرفتة المدن الكبرى و خاصة عواصم هذه الأخيرة نتيجة الهجرة الداخلية من أريافها طلبا من سكان هذه الأخيرة لتحسين مستواهم المعيشي , هذه الدينامكية الإجتماعية التي عرفتها معظم عواصم بلدان العالم الثالث بعد إستقلالها , و رغم أن بلدان الدول المتطورة تشكلت ضواحيها نتيجة نمو مدنها لكن هذا النمو تغذى بالهجرات الخارجية التي كان مصدرها في معظم الأحيان ا لسكان الدول النامية , و هذا مقارنة مع النمو الطبيعي المنخفض لهذه المدن و قد كان لهذه الظاهرة تأثيرا واضحا على ضواحي بلدان العالم الثالث , أكثر منه على ضواحي البلدان المتطورة , إذ أن إمتداد الفضاء المدني لمعظم البلدان في طريق النمو , جاء كله على حساب الأراضي الزراعية بالضواحي الريفية التي إقتطعت مساحات شاسعة منها لصالح التعمير الحضري , و هذا ما كان له تأثير على إقتصاد الدول التي تعد الزراعة عمادها.

الفصل الرابع

التحولات الحضرية
للمجال العاصمي منذ
الاستقلال إلى يومنا هذا

- م 1 - الجذور التاريخية لتشكيل الضواحي
الجزائرية.
- م 2 - الآثار السوسيو - اقتصاد للهجرة الريفية.
- م 3 - العلاقات القديمة و الجديدة بين المدن و
الأرياف الجزائرية.
- م 4 - قراءة اقتصادية للظاهرة: تغير سعر الأرض
تبعاً لتحول الوظائف الحضرية.
- م 5 - البناء الاجتماعي و العلاقات السوسيو - مجالية
بمدينة الجزائر قبل وبعد الاستقلال.

تمهيد :

نسلط الضوء من خلال هذا الفصل على تلك الديالكتيكية السائدة بين المدينة و الريف , ذلك أن هذه العلاقة كان لها بالغ الاثر في ظهور ظاهرة الضواحي وفي سبيل ذلك قمنا بتتبع تطور هذه العلاقة عبر مراحل وحقبات زمنية مختلفة , بدأت منذ العهد الاستعماري و إمتدت الى ما بعد الاستقلال , بقصد تفسير العلاقة الجديدة بين الثنائي مركز – ضاحية , وللوصول الى الجذور التاريخية و العوامل الاساسية للتشكل المتتابع للضواحي , وحاولنا إثر ذلك التطرق الى الاطر العامة لهذه الديناميكية عبر مراحل مختلفة .

المبحث الأول

الجدور التاريخية لتشكل الضواحي الجزائرية

بعد الاستقلال وجدت السلطة الجزائرية نفسها أمام مأزق نتيجة تأزم الوضع على جميع المستويات الاجتماعي والاقتصادي , وفي جميع القطاعات الاولى والثاني والثالث لذلك أولت اهتماما بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فأخذت على عاتقها انعاش وتطوير الجانب الاقتصادي خاصة بعد الدمار و الفراغ الذي أصبحت تعرفه بعض منشآت المدن خاصة الصناعية منها نتيجة لانجلاء المعمرين.

وأول مافكر فيه المسؤولين هو اقامة مخططات للتنمية الشاملة وكان في مقدمتها الاهتمام بالقطاع الصناعي والتعجيل بتنميته وتطويره باعتبار هذا القطاع محركا للتطور وعامل هام للتحرر الاقتصادي والقضاء على البطالة خاصة مع تبني الدولة المخطط الثلاثي للتطور سنة 1967-1970 التي عملت في العشريتين المواليين على تثبيت المميزات البنائية للنظام الحضري الجديد للعاصمة(1) وقد اختير توطين المشاريع الصناعية على طول الشريط الساحلي الجزائري ليس في عاصمة البلاد فحسب بل المدن الثلاث الكبرى الاخرى قسنطينة عنابة ووهران , هذا ما وفر فرصا عديدة للعمل بل ضاعفها بعد سنة 1966 حيث ان العمل في القطاع الثاني تضاعف ثلاث مرات بين 1966 و 1977 اذ ارتفع من 400000 الى 500000 مركز عمل وارتفع معدل العاملين في القطاع الصناعي و في قطاع البناء و الاشغال العمومية btp الذي قدر معدله 15,06% سنة 1966 الى 95 و 31% سنة 1977" (2)

وهذا يعود تاريخيا الى الاستعمار الفرنسي الذي ركز إهتمامه بشكل خاص على المناطق الساحلية لاقامة اقتصاده لاسباب تاريخية واقتصادية وسياسية , الشيء الذي كان له الاثر البالغ في جلب اليد العاملة الريفية للمدن ابان الاستعمار , وازدياد موجات الهجرة بعد الاستقلال , نتيجة لعاملا الاستقطاب الذي مارسته المدينة على الريف نظرا لما أصبحت تتميز به من توفرها على المنشآت القاعدية وتمركز معظم الخدمات الاجتماعية والانشطة الاقتصادية والثقافية , الى جانب الصناعة التي وفرت مناصب الشغل لهؤلاء و التي تضمن دخلا منتظما ومرتفعا مقارنة مع الريف وكما يقول A.PRENANT ان الهجرة الريفية هي عملية موروثية عن النظام الاستعماري اذ تعتبر محركا للنمو الحضري , فابان المرحلة الاستعمارية انتزعت من السكان الريفيين

1) . Madani SafarR Zitoun : Stratègies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962
1992 ; édition L'Hamattan ;Paris1996 P69 .

2).Naji Safir: essai d' analyse sociologique, emploi industrialisation et developement,
opu enal, 1985Alger ;p61

اراضيهم وعملهم فنزحوا بكثرة نحو المراكز الحضرية , والحرب بعد ذلك وحدث كل عوامل الهجرة فالريفيين استؤصلوا من الاستبس والهضاب والجبال , وتكتلوا بكثرة حول المدن ولكن ايضا حول المراكز الريفية البسيطة المستعمرة ثم قاموا بالدخول الى المراكز الحضرية و أخذوا مكان الاوربيين(3)

إذ إتسمت فترة ما بعد الاستقلال بالازدياد المكثف للهجرة الريفية نظرا لانجلاء المستوطنين الاوربيين بشكل جماعي و ترك المراكز و النشاطات التي كانوا يشغلونها شاغرة بالاضافة الى ترك عدد من السكنات , ونلاحظ من خلال احصاء السكان في سنة 1962 أن عدد سكان العاصمة قد انخفض الى حوالي 500 000 ساكن من جراء رحيل الاوربيين جماعيا , ثم استقبلت بعد السنوات الاربع الى تلت عام 1962 الى حوالي 400000 ساكن جديد ليصل عدد القاطنين بها الى 940000, و هذا الرقم يفوق بنحو 100000 نسمة عدد السكان المعوضين في العاصمة ويؤكد الجاذبية السحرية التي تمارسها مدينة الجزائر التي عمرت من جديد بالسكان حتى فاقت ما كان متوقعا وفي ظرف قصير جدا(4).

ولم تكن الهجرة الريفية نحو المدن نتيجة الجذب الاقتصادي فحسب , ولكن نظرا للحالة المزرية التي خرج بها الريف من جراء آثار الحرب , المتمثلة في تهديم القرى والمداشر و التي انجر عنها البطالة والفقر فقد كان معظم الريفيين بدون عمل بعدما انتزعت اراضيهم , اضافة الى اقرار المركزية و اللاتوازن الاجتماعي والاقتصادي بين الريف والمدينة بعد الاستقلال الشئ الذي دفع بسكان الريف التخلي عن العمل الزراعي والاتجاه الى المدينة بحثا عن ظروف احسن , وهذا ما عمل على تدهور القطاع الزراعي بعدما فقد العنصر المهم في تركيبته الانتاجية " إذ تبين الاحصائيات ان نسبة العاملين في الزراعة بين 1960 و 1977 انتقلت من 50.02% الى 29.61% "(5)

ومع استمرار هذه الهجرة نحو المدينة بعد السبعينيات تفاقمت معها ظاهرة الاحياء القصديرية والبناءات العشوائية وتشبعت المدينة بعد ذلك واصبحت عاجزة

3) .sidi boubeker :l'habitat en algeri ;stratégies d'acteur et logiques industrielles ;opu ; alger ; 1986 p20 .

4) .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , محافظة الجزائر الكبرى , الجزائر القرن 21, المشروع الحضري الكبير للعاصمة , الوكالة الوطنية لنشر و الاشهار , ANEP, الجزائر , 1998 , ص7

5).naji safir.opcit p61

عن استيعاب الكم الهائل من سكانها و غير قادرة على توفير الماوى والعمل لهم نتيجة للنمو الديموغرافي المتزايد اذ ان انجذاب السكان نحو مناطق التصنيع خلق عدم توازن بين عدد السكنات المتوفرة وعدد السكان , ولم تكن هذه النتائج الوحيدة التي انجرت عن عملية الهجرة بل انجر عنها اثار اجتماعية وسط الطبقات اجتماعية جديدة التي شكلها الريفيون المهاجرون.

المبحث الثاني

الآثار السوسيو – اقتصادية للهجرة الريفية

.

يقر العلماء أن ظاهرة الهجرة الريفية من مميزات البلدان الحديثة الاستقلال , نظرا لعدم التوازن الذي يحدث بين الريف والمدينة على جميع المستويات سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية , ذلك ان النمو الحضري له علاقة وطيدة بظاهرتين متضامنتان الاولى اقتصادية والثانية اجتماعية الا وهما التصنيع و الهجرة الريفية, إذ أن الظاهرة الاولى سببا رئيسيا للثانية .

فبعد الاستقلال مباشرة تم دخول النازحين الريفيين الى المدينة وذلك لملأ الاماكن الشاغرة , وهذا كما يوضحه لنا مدني صفار زيتون عن ارجاع البنى الاجتماعية الجزائرية بعد الاستقلال , اذ يبين ان ظاهرة التغير الاجتماعي التي انطلقت في جويلية 1962, تجاوزت كل التوقعات بكثير اذ أن كل أماكن العمل تركت شاغرة من طرف الاوربيون , في التجارة والخدمات و حوالي ثلثي هذه الاماكن الشاغرة التي كانت للحرفيين والتجار الصغار شغلت من طرف الجزائريين وعددهم انتقل من 130.000 الى 180.000 في شهور قليلة(6)

وبعد اقرار سياسة التصنيع أين وطنت معظم الصناعات في المدن الحضرية الكبرى , إضافة الى تمركز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المدينة (كما اسلفنا الذكر), مما اثر على استمرار نزوح السكان وانجذابهم نحو مناطق التصنيع بحثا عن العمل , وفي هذه الحال فقد كانوا ينتقلون الى اقاربهم او الى هؤلاء الدين سبقوهم الى المدينة ويعيشون بذلك في شروط غير ملائمة في انتظار ايجاد عمل يقتاتون منه وفي حين ذلك , فهم يبنون مساكن عشوائية مؤقتة وبناءات رخيصة على اراضي الدولة مكونين بذلك احياء قصديرية وبناءات فوضوية لكن هؤلاء النازحين "يجدون انفسهم غير متاقلين مع المدينة وهذا راجع الى البنى الحضرية للمدينة التي لم تستطيع اعطاء اطار مناسب للتأقلم, فهذه الشريحة تكون بذلك مجتمع ريفي حضري او شبه حضري" (7) وهم ياتون بحثا عن العمل للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى معيشتهم الذي يجعلهم يضطرون الى العمل في ظروف مماثلة الى تلك التي هربوا منها, او حتى أسوأ من ذلك بكثير , و يواجهون صعوبة الاندماج في الوسط الحضري ذلك انهم يصطدمون للوهلة الاولى بطابع جديد للسكن ووسط حضري جديد يصعب عليهم التأقلم معه بسهولة .

6) .Madani safar zitoune ; opcit . P71

7) .mestefa boutefnouchet : système social et changement social en algérie ; opu . alger date non citée p48

وهذا راجع الى أن تجهيزات المدينة وخدماتها القليلة والبطيئة التطور لم تستطيع مواكبة التطور السريع والدائم الذي عرفته في تلك الفترة, نتيجة عملية التصنيع وعجزت بالتالي عن امتصاص المشاكل اليومية التي يعيشها الريفي النازح, و لم تصل بكل ذلك الى مساعدته على الاندماج في الوسط الحضري, خاصة وهو يحيا ظروف صعبة جدا وفي مواجهة النقص في المرافق والتجهيزات الضرورية وتردي احوال العيش, وهذا ما أدى الى ظهور آفات و مشاكل اجتماعية كثيرة, إذ وجد النازح نفسه محاطا بشبح البطالة, الامر الذي انعكس سلبا على الاسرة الريفية النازحة أين ظهر "نوعا من تفكك الحياة الجماعية والتضامن الاجتماعي التقليدي والعائلي اساسا, ونجد آلاف الشباب يعيشون متكدسين في الشقق الضيقة التي تحمل فوق طاقتها سواءا في العمارات العتيقة المتراكلة أو في الاحياء التي لم يعتنى بها او في المجموعات السكنية غير المهيئة عمرانيا, و الخالية من التجهيزات والخدمات العمومية التي شيدت على عجل في السبعينات والثمانينات, هؤلاء الشباب يعيشون خيبات الامل والتهميش في المدينة الكبرى في وقت يضعف فيه او يتفكك التعاون الذي يشكل مرجعا اجتماعيا تقليديا, وباختصار فان نسبة البطالة والفراغ في ارتفاع في التجمعات السكنية الكبرى مما يزيد في هشاشتهم اجتماعيا وفي استعدادهم لتفكيك الحياة الجماعية" (8) فباعتبار ان هذه الاسر كما سبق ذكره تعيش في سكن يفتقد الى ادنى شروط الراحة والصحة فكثيرا ما يتعرض افراد الاسرة الى الامراض الخطيرة والابوة, اضافة الى تعرض ابناء الاسرة النازحة الى الانحراف نظرا لحرمانهم من التعليم وهم في سن التمدرس, لبعد احيائهم عن المؤسسات التعليمية, ونظرا لسوء المستوى المعيشي لاسرهم التي لم تتحمل اعباء وتكاليف تدرسهم.

كما تفشت بهذه الاحياء القصديرية التي انتشرت في ضواحي المدن والاحياء غير المخططة, الآفات الاجتماعية وكثرة الجرائم كانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق الناجمة أساسا عن المشاكل الاسرية, نتيجة أن هذه الاسر وجدت نفسها في وسط يختلف تماما عن وسطها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا, وبصدد عادات وتقاليد جديدة تختلف عن تلك التي عهدتها في وسطها الريفي, و أصبح هؤلاء الريفيين يعيشون في مجالين مختلفين متناقضين, وهما مجال الاسرة التقليدية و المجال الخارجي الذي يمثل الدراسة والعمل والشارع الذي

فرض قيما جديدة وشكلا مخالفا للعيش لتلك التي كان يعرفها الفرد المهاجر, وهذا ما كان له تاثير بالغ على علاقته بمحيطه الاجتماعي عموما , واصبح هؤلاء المهاجرون يبنون مجالهم الحضري الخاص بهم "لانه من المعروف ان اشكال التنظيم و شغل المجال تنعكس بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية"(9)

و هنا لا يمكن اغفال جانب آخر من الآثار السلبية للهجرة الا وهو الجانب الاقتصادي , و بما ان المدينة تعتمد أصلا على القرى المجاورة لتزويدها بالاستهلاك الغذائي , ولكن مع الهجرة العالية لليد العاملة الريفية خاصة لفئة الشباب الذين نزحوا بكثرة نحو المدن بحثا عن عمل , أصبحت الارض عرضة للاهمال وانخفض بذلك الانتاج الزراعي في بلد يعتمد إعتقادا كبيرا على هذا القطاع , وهذا ما أدى الى التناقص بالتدرج ظاهرة التبعية الغذائية .

9).Farouk ben atia : alger agrégat ou cité ; imprimé par le complexe graphique ;alger ; 1980 ; P 103 .

العلاقات القديمة و الجديدة بين المدن و الارياف الجزائرية

1. تغير النموذج ريف مدينة الى مركز ضاحية:

العلاقة الديالكتكية ريف- مدينة هي علاقة قديمة قدم الحضارات وعراقتها ذلك أن في كل المجتمعات هناك علاقة تربط ريفه بمدينته , وقد تختلف هذه العلاقة باختلاف المجتمعات وتتبدل بتعاقب الازمان ففي كل زمن معين تتطور تلك العلاقة وقد استخدم هذا الثنائى بشكل واسع في القديم ,و يتعلق الامر دائما باللامساواة بينهما وهيمنة المدينة على الريف , هذا الاخير الذي بقي دوما خاضعا للمدينة ويتشكل حسب احتياجاتها .

و المدن والارياف الجزائرية ككل المدن في العالم اختلف دورها من زمن لآخر , ففي الفترة ما قبل الاستقلال اوحى تلك التى سبقت الاستعمار , كانت العلاقة بينهما تقوم على أساس استهلاكي و مصالح مشتركة , ذلك ان الريف كان يشكل مصدر تمويل للمدينة بالمواد الغائية , وكانت تعتبر المدينة المنطقة التي يصرف فيها منتوجاته الزراعية حيث كان الريفيون ينتقلون يوميا الى المدينة لبيع المنتجات المزروعة والمواد الطازجة الاخرى مثل البيض والالبان الى جانب بعض الاواني الفخارية التقليدية التي كانت تشكل ندرة شديدة بالمدينة.

فهذه الحركة اليومية كونت علاقة شبه تكاملية بين المدينة و ضواحيها الريفية , واصبحا متضامنان من جوانب عديدة فاذا رجعنا قليلا الى الوراء فاننا نجد ان المدن الجزائرية في غالبيتها كانت على عهد الاحتلال مدن ذات وظيفة استهلاكية اكثر منها مدن للانتاج ذلك أن المدينة قد لعبت دور الوسيط بين الريف والاستعمار لانها تمثل مراكز تجارية بين الجزائر وفرنسا , وبعد الاستقلال وبعد تامين الاراضي التي خضعت للتسيير الذاتي أصبحت المدن تسيطر على النشاط الاقتصادي الذي تقوم عليه حياة الريف كالتصدير والتمويل والتسويق... الخ , و بقيت المدن الجزائرية تقوم الى حد كبير بدور المستهلك اكثر من دور المنتج بالرغم من اتساع وظيفتها الادارية والسياسية وتمركز مختلف الخدمات فيها(10)

10 .) محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري, تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر المجتمع الجزائري المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1969 , ص 106 .

ولم تقتصر التبادلات بين الريف والمدينة على المواد الأولية فحسب بل تعدى ذلك الى الاشخاص الذين يزود بهم الريف المدينة بمثابة ايدي عاملة, اذ انه بعد الاستقلال بقي الريف يغذي المدينة بالهجرات الدائمة نتيجة الجذب الاقتصادي الذي عرف انتعاشا في هذه الفترة خاصة بالمدينة, وهذا مقارنة مع الريف الذي بقي دون تطوير الشيء الذي ساعد في استقطاب سكانه نحو المدينة.

وهناك من العلماء من يعتبر ان هذا الجانب هو الشيء الايجابي في الهجرة الريفية بالنسبة للمدينة, عكس ما يظن البعض بكثرة التحدث عن سلبياتها فرغم الهيمنة الدائمة للمدينة على الريف لكن تبقى المناطق الريفية لها الفضل العظيم على المدينة فاضافة الى ماسبق ذكره, فهذه المناطق الريفية تحملت بعد السبعينيات الفائض الديمغرافي الذي خلق مركز المدينة, اذ لم تكن هذه الاخيرة وحدها التي تستقبل توافد الريفيين النازحين فرغم استقطاب المدينة لهم, لكن كانت المدن الصغيرة والقرى المحاذية مطلوبة من طرف هؤلاء النازحين الذين لم يتأقلموا مع النمط المعيشي بها, و بقيت هذه المجالات تستقبل التوافد باستمرار خاصة بعد السبعينيات رغم التباين في اهداف النازحين و الاختلاف في شرائحهم الاجتماعية, فالريفيون يتجهون الى هذه المناطق المحاذية للمدينة بقصد السكن, سواء بالالتجاء الى اقاربهم او بناء مساكن عشوائية بها, و لضمان قربهم من مقر عملهم بها يستقر بهم الحال في تلك البلديات المحاذية للعاصمة لانخفاض ايجار مساكنها و بساطة معيشتها, و تقاربها في نمط المعيشة بها نسبيا مع مناطقهم الأصلية, لذلك كان صعب عليهم التأقلم مع المدينة و اندماجهم بها.

و إذ رجعنا إلى المعطيات الديموغرافية نجد أن المجال الريفي عرف تغيرات مهمة في تلك الآونة, أهمها الزيادة الواضحة في عدد السكان في نفس الوقت الذي تشبع فيه المجال الحضري بشكل محسوس وبذلك ظهرت احياء عشوائية حول المدينة, و هذا ما يوضحه مصطفى بوتقنوش بقوله: " إن السكان النازحين يستقرون في التجمعات القريبة جدا من المدينة الكبرى, حقا الجزائر العاصمة يتزايد سكانها من 69 بالمائة في عشرية, و لكن التجمعات الشبه حضرية التابعة للجزائر العاصمة مثل الشراقة, رويبة, بودواو: ثلاث مقرات للدائرة, التي رأت سكانها تنتقل من 122000 ساكن سنة 1966 إلى 358000 ساكن في سنة 1977 أي تفاقم ب 193 %, و هذا كون لا مساواة ملاحظة بين نمو العاصمة و التجمعات الشبه حضري التابعة لها, إذ أن هذه الأخيرة إزدادت بثلاث أضعاف" (11) و مع التنامي المستمر لهذه الحركة أصبحت تعرف هذه القرى المحاذية للمدينة إزديادا كبيرا في حجم سكانها و تطورت وتحولت من تجمعات سكانية إلى بلديات و بذلك تشكلت ضواحي جديدة للعاصمة في تلك الآونة "فالبلديات الريفية في شرق العاصمة كانت كلها قرى عرفت تطورا عمرانيا كبيرا منذ 1978 -

1979... و منذ 1984 التقسيم الإداري الجديد سمح باعادة تكوين نظام إداري للناحية , فكل التجمعات السكانية الثانوية القديمة حولت إلى مراكز تجمعات سكانية مثل (ولادفايت , بابا حسن , خرايسية العاشور ... إلخ) فأصبحت نتيجة لذلك بلديات حديثة النشأة بتنظيم مجالي صعب , و ذلك بسبب نقص التجهيزات و النشاطات الإقتصادية التي تخلق منصب عمل , مما يحمل الأراضي الزراعية عبء التوسع و التعمير " (12) .

و إستقبلت هذه المناطق أيضا و تشكلت عن طريق التوسع الصناعي إذ أنه في الفترة ما بعد الإستقلال و مع المخطط الرباعي الأول أين بدأ الإهتمام بالصناعة , فضلت المصانع شراء المساحات شاسعة من الأراضي بهذه المناطق الريفية و ذلك لإنخفاض سعر مضاربتها مقارنة مع سعر الأرض بالمركز (انظرمبحث تغير سعر الارض تبعا لتحول الوظائف الحضرية) , و اختيار هذه المناطق راجع الى السياسة الجديدة التي أقرت إبعاد المصنع عن مركز المدينة لتفادي الضوضاء و تلوث المناطق الأهلة بالسكان , الى جانب أن إرتفاع سعر مضاربة الأرض بالمركز عندما كان كقطب جاذب للسكان و منطقة إستراتيجية , أدى بالصناعات التركز خارج حدوده لإنخفاض سعر مضاربة الارض بها .

11) .mestafa boutefnouchet ; opcit ; P61

12). Idir ourdia , « les conséquences socio- spatiales de la mauvaise utilisation de l'espace le cas de l'algérois », in cahiers de l'aménagement ; publication de l'unité aménagement teritoriale ; opu ; alger ; 1988 ;P88 .

و كان لهذه النشاطات الصناعية التي ركزت خاصة بالضواحي القديمة , دور في إستقطاب جموع كثيفة من النازحين الريفيين و هذا منذ الفترة الاستعمارية إلى ما بعد الإستقلال , و تركزت النشاطات الصناعية حسب DE CLOITRE و REVERDY وهذا في كل من نهج 12 (حامة العناصر) وفي بلديات شرق العاصمة (حسين داي , الحراش) بنسبة 75 % (13).

وكانت تعتبر هذه المناطق كضواحي للعاصمة تم تعميرها بعد إنجذاب السكان إليها نتيجة توفر مناصب الشغل جراء توطين هذه الصناعات بها , لتصبح بعد ذلك جزء من المدينة .

2. الضاحية في خدمة المركز الحضري:

التحولات التي يعرفها اليوم المجال الحضري و التخوم المجاورة له تفرض علينا تجاوز العلاقة التقليدية بين الثنائي القديم ريف- مدينة , وتوضيح العلاقة الديالكتكية التي أفرزها النمو الحضري بين مركز المدينة و ضاحيتها ودراسة ماينتج في هذا المحيط من ظواهر وعلاقات سوسيو-اقتصادية جديدة , إذ أن إنتقال العلاقة من مدينة- ريف الى مركز- ضاحية هو نتيجة حتمية لاتساع مجال المدينة والامتداد المستمر لفضاءها المدني نحو المجالات الريفية المحيطة بها .

وهذا ما عمل على الانتاج الدائم لضواحي جديدة في كل مرة, هذه الاخيرة التي تكون مجاورة للضواحي القديمة , ذلك أن المناطق الملاصقة للمدينة و هي المناطق الشبه ريفية أسدت دوما خدمة للمدينة إذ انها عملت على امتصاص الفائض السكاني الذي عجزت المدينة عن استقباله نتيجة لتشبعها في أواخر السبعينيات وبالتعمير الشامل لهذه الضواحي تلتصق شيئاً فشيئاً بالنسيج العمراني للمدينة , وتصبح جزء لا يتجزأ منه وهذا ما يوجب تشكيل ضواحي جديدة " فالمثلث الذي بنيت عليه مدينة الجزائر كما تدل عليه بقايا أسوارها القديمة كان يمتد من أقصى غرب خليج مدينة الجزائر و يصعد المرتفع الجبلي لبوزريعة و كانت المدينة في تلك الاثناء يغمرها محيط زراعي و غابي يمتد عبر فضاءات المتيجة و الساحل " (14)

فهذا المحيط الزراعي بهاتين المنطقتين تم استهلاكهما من طرف التعمير الحضري للمدينة , وبذلك بدأ يتشكل وسط المدينة الجديد منذ الخمسينات , حيث زحف التوسع التعميري ليضم كل الحزام الاخضر المحيط بالمدينة , الذي التحم بها وبذلك تكونت مدينة الجزائر الكبرى سنة 1969 , وتنظيمها الفيزيقي و تكوينها العمراني جاء نتيجة تأثره بعدة حقبات زمنية أين توالى عليها عدة احتلالات , فتركت آثارها بارزة في تكوين المدينة فمن الدولة الفينيقية الى الرومانية ثم تلتها العثمانية و آخر الدول التي تركت آثارها بارزة على مدينة الجزائر هو الاحتلال الفرنسي , وكانت نقطة انطلاق الفرنسيين هو باب عزون ومنها توسعت نحو باب الواد غربا وحسين داي شرقا حيث ركزت اغلبية النشاطات في هذا المركز (15)

(14). الجزائر عاصمة القرن 21, المصدر السابق, ص 8

(15). بلختير بديع الزمان : " أزمة الاسكان و المبادرات الفردية و الاسرية , دراسة حالة في حي شعبي ديار الكاف بالعاصمة " , رسالة لنيل شهادة المجستير , جامعة الجزائر , معهد علم الاجتماع , 1998-1999 , ص

وأصبح وسط العاصمة مكون في شكل خطي من ساحة الشهداء باب عزون في الشمال شارع العربي بن مهيدي مع ساحة الامير عبد القادر البريد المركزي شارع ديدوش مراد وأخيرا ساحة أول ماي "وقد اضيف لمحيطها البلدي السابق (القصبية وباب الواد ومدينة الجزائر الوسطى) حيز مصطفى (سيدي محمد والحامة والمرادية تقريبا) فهذه الفضاءات التي كانت تحيط بالمدينة تشكلت منها ضواحيها التي اشتدت المنافسة فيها ضراوة بين الرغبة في الحفاظ على طابعها الفلاحي وتحويلها الى مناطق سكنية (بولوجين بوزريعة والابيار وبئر مراد رايس والقبّة) فامتد نشاط مدينة الجزائر ومنشآتها و تجهيزاتها الى حسين داي والحراش "(16)

اذ تكون الحزام الاول من الضواحي التي شكلت مدينة الجزائر كل من بوزريعة باب الواد حسين داي الشراقة الابيار بئر مراد رايس بئر خادم القبّة الحراش باب الزوار, ذلك ان هذه المناطق في أصلها كلها ذات طابع ريفي و كانت تتوفر على مساحات شاسعة من الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة وكانت عبارة عن مناطق فلاحية اقتطعت مساحات شاسعة منها للتعمير السكني, سواء عن طريق السكنات العشوائية التي كثرت على أراضيها نتيجة النزوح الريفي منذ الاستقلال, أو بعدما أن أدخلت ضمن المخططات الحضرية لصالح التعمير الحضري.

ولو اخدنا بوزريعة كمثال على ذلك "نجدان بلدية بوزريعة تتربع على أراضي جبلية ذات طابع ريفي وتتميز بناياتها بالطابع الريفي ماعدى الاحياء الحديثة (فوجرو وشوفالي) ويشغل الكثير من سكانها بالفلاحة ولقد شهدت بلدية بوزريعة توافد اعداد هائلة من النازحين ويتجلى ذلك من خلال كثرة الاكواخ المنتشرة بها والتي يتجاوز عددها 525 كوخ موزعة على تسعة مناطق "(17)

فاراضي هذه المناطق لم تتحمل عبئ التوسع العشوائي للمدينة فحسب بل أصبحت فيما بعد تدرج ضمن سياسات الاسكان لحل الازمة التي كانت تعاني منها العاصمة ,نتيجة الاكتظاظ السكاني وذلك من جراء النزوح الريفي, و يمكن القول هنا ان عملية الحاق هذه الضواحي الى مدينة الجزائر تم بقرار سياسي ازداد اثرها عدد بلديات الجزائر فبعدما كانت متكونة من 11 بلدية اثناء عهد الاحتلال , التطور الاقتصادي بعد الاستقلال والنمو الديمغرافي وظهور احتياجات جديدة

GOUVERNORAT DU GRAND ALGER

CIRCONSCRIPTIONS ADMINISTRATIVES



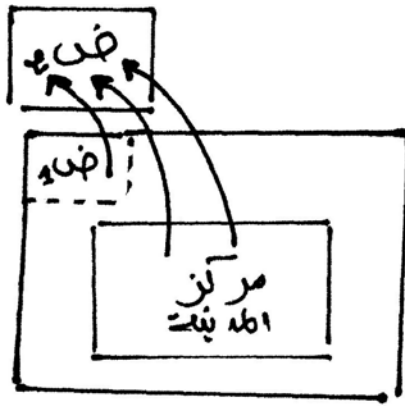
Source : Carto - ONS
 تدعيم بلديات منية الجزائر الى عزام أول وثاني من الهواحي

للسكان أملى على السلطات وجوب التوسع العمراني للمدينة الى بلديات و ضواحي جديدة, وبذلك اصبحت مدينة الجزائر بعد سنة 1977 تنقسم الى 13 بلدية (انظر الخريطة رقم (1))

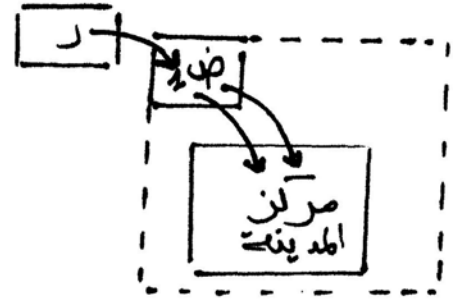
واستمر التوسع العمراني لمدينة الجزائر الى غاية الثمانينات ذلك ان الضغط الديمغرافي والنمو المتزايد لعدد سكان العاصمة نتيجة النمو الطبيعي او بسبب الهجرة الريفية المتزايدة اصبحت المدينة في وقت ما غير قادرة على استقباله او الاحتفاظ به, لذلك كان من الضروري جعل توسع الفضاء المدني للعاصمة في إطار مخطط , إذ أنه في أواخر السبعينات وضع تحت تصرف البلديات بنص قانوني احتياط عقاري وذلك أيضا في إطار سياسة الاسكان لحل أزمة السكن التي كانت تعاني منها عاصمة البلاد في تلك الآونة من أجل توسع امتدادها الحضري في إطار مخطط, وتفاذي فوضوية التعمير واندرج ذلك في إطار التهيئة العمرانية " لذلك بعد 1983 عملية التهيئة المجالية التي كانت الزامية إثر عملية النمو الحضري والضغط الديموغرافي, اقترحت السلطات المعنية ثلاث متغيرات للتوسع المتغير الاول يعمل على تطوير التوسع نحو حامة حسين داي وتطور نحو الشرق باتجاه قطبين. الاول باتجاه اليبير الى غاية عين كنون و القطب الثاني يتجه من بئر مراد ريس الى بئر خادم وهذين القطبين يتوسعان بدورهما باتجاه الجنوب الغربي اذا اقتضت الحاجة, اما المتغير الثاني وجه التوسع حول قطبين للمركز المتختم المتجاوز الحد غاية الداراية , المتغير الثالث يجمع بين تطور ثلاث مراكز الاول توسع المركز الحالي ذو المضاربة الاقتصادية الثاني ذو مضاربة ادارية والثالث بباب الزوار"(18).

وبعد التعمير الشامل لهذه الضواحي القديمة إحتاج النمو الحضري لمدينة الجزائر الى مجالات جديدة لاتساع فضاءها المدني (أنظر الرسم البياني رقم 6) اذ بدأت تظهر الضواحي الجديدة للعاصمة منذ سنة 1987 وبدأ معه التعمير السريع والخروج الفردي لسكان المدينة باتجاه التخوم المجاورة, الشيء الذي ساهم بشكل فعال في التنفيس عن العاصمة خاصة المركز , من الضغط الذي كانت تعاني منه " إذ إستقبلت البلديات المجاورة للعاصمة ثمانون بالمائة من المقيمين الجدد الذين سجلتهم مدينة الجزائر الكبرى ما بين 1977 و 1987 ..

18).Asnami Lakhdar ; « gestion spatiale et instrument d'urbanisme ;essai d'analyse du processus d'urbanisation dans le milieu pèriphérique ;ouest d'alger :le cas de la commune de draria » ;en vue de l'obtention d'un magister en sociologie rural-urbain université d'alger juin 1992 P197



الحالة ٢



الحالة ١

الحالة ١ : هي فترة انتقال الريفين الآتق فقا الى الهواصق القربية من اطرآز ومن ثم الى اطرآز بالذات .

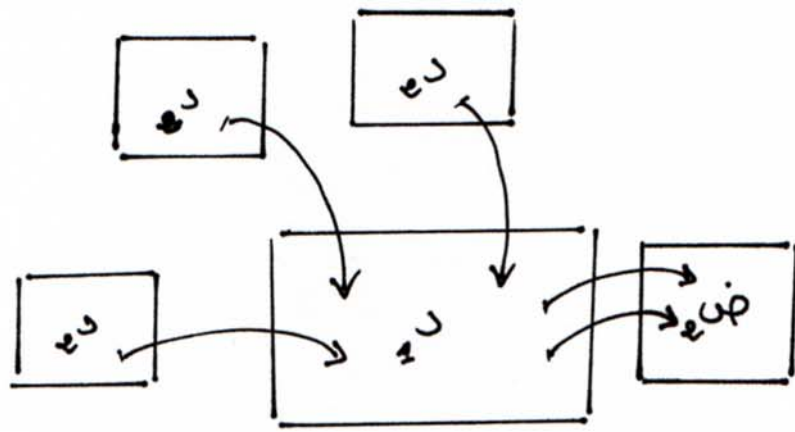
الحالة ٢ : بعد الشحام حدود الهواصق القربية بالحدود الحضرية الجديدة للحد ينة (اطرآز الحضري) ، و بعد تسبع اطة ينة بالسكان ، تبدأ مرحلة خروج سكانها سواء من اطرآز أو من الهواصق القربية نحو الهواصق الجديدة .

— حدود اطرآز .
--- حدود وهمية .
← اتجاه قوافد السكان .

ضد : ضاحية قبة ينة
ر : ريف
ضد : ضاحية جديدة

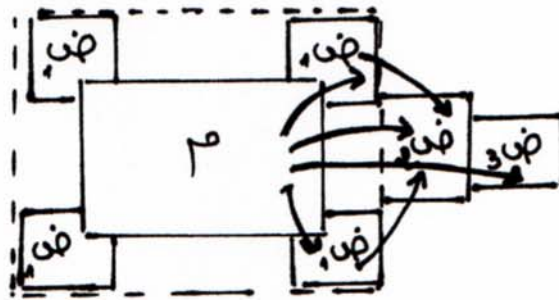
الشكل البياني رقم (4)

بين الهجرة الريفية من المناطق الريفية القريبة نحو اطرآز وانعكاس ذلك على الهواصق الأخرى .



د: مدينة الجزائر العاصمة (بحدودها القديمة و الجديدة).
 د: اطنان الداخلية التي ترح منها سكانها باتجاه جامعة البلاد.
 ضد: الضاحية الجديدة التي استقبلت التوافد السكاني من مدينة
 الجزائر
 ← : اتجاه توافد السكان .

المثل البياني رقم (5) : يبين استقبال مدينة الجزائر هجرة نحوها من
 المدن الداخلية ، ومن ثم انتقال سكانها نحو ضواحيها .



: المركز الحضري .
 ١: الضاحية القديمة للمركز الحضري التي التحمت فيما بعد مع النسيج الحضري .
 ٢: الضواحي الجديدة القريبة والملاصقة مباشرة لحدود المدينة .
 ٣: ضاحية الضاحية وهي الضواحي المستقبيلة البعيدة عن المركز الحضري
 - حدود المركز الحضري .
 - الحدود الجديدة للمدينة .

المثل البياني رقم (6) : يبين تهاجرة توافد سكان المدينة نحو
 الضاحية و ضاحية الضاحية .

و هكذا شهدت البلديات الواقعة في الحزام الثاني للمدينة وفي ولاية البليدة و بومرداس وتيبازة نموا كبيرا وخلال تلك الفترة نشأت التجمعات السكانية عمليا بدون المرافق العامة التي تنجز في العادة قبل الشروع في البناء (19)

نلاحظ اذ ذاك أن إستراتيجية النمو بالضواحي الجديدة عكس تلك بالضواحي القديمة, التي تغذت بالنزوح الريفي بل انها عرفت هيمنة المركز نتيجة النمو الديمغرافي, فاصبحت هذه الضواحي الجديدة تعرف نزوحا إليها من طرف سكان المدينة بحثا عن أراضي لبناء السكنات الذاتية , بحكم أن المجال الريفي و الشبه الريفي بالضواحي اليوم اصبح يعطي العديد من الامتيازات التي يبحث عنها الحضريين, والنوعية الجديدة لعملية توسع المجال الحضري على حساب المجال الريفي تستمر في البروز في شكل الهيمنة القديمة للمدينة على الريف , اذ جاء هذا التوسع على حساب الاراضي الزراعية وقد ازدادت التجمعات السكانية التابعة لولاية الجزائر وأصبحت مدينة الجزائر (تتكون من 12 تقسيمات ادارية تغطي 57 بلدية (29 بلدية 28 دائرة) التي استقبلت 2562000 ساكن سنة 1998 اين 90 بالمائة منهم هم حضريين واذا كانت العاصمة 28 دائرة حضرية عرفت تباطؤ ديمغرافي (0,36 بالمائة) لتدفق سكانها باتجاه ضواحي المتيجة والساحل , وهذا ما يشرح منطقيا النسبة العالية للنمو السكاني لهذه الضواحي اين معدل النمو السنوي المتوسط هو 3,35 بالمائة (المتوسط الوطني ارتفع ما بين 1987 و 1998 الى 3,75 بالمائة) (20).

هذه الحركية والتي جاءت نتيجة للضغط الديمغرافي والنمو المتزايد لعدد سكان العاصمة جراء النمو الطبيعي او بسبب الهجرة الريفية (أنظر الرسم البياني رقم 4 و 5) , أين أصبحت المدينة في وقت ما غير قادرة على استقباله أو الاحتفاظ به لذلك يتجه الفائض السكاني نحو الضاحية الريفية القريبة , وكلما اقتضت الحاجة يزداد توسع المدينة الى ضواحي أخرى تحتوي على المجالات التي بإمكانها إستقبال السكان الذين تستقطبهم نحو

(19). الجزائر عاصمة القرن 21, المصدر السابق, ص 13

هذه المناطق لتوفرها على مساحات شاسعة من الاراضي بقصد التوسع في السكن, ونجد أن معظم هذه المناطق كانت مناطق زراعية مثلما هو الحال بالنسبة (للساحل) و (المتيجة) وهذا الزحف افرز في كل مرة اندثار مساحات شاسعة من الاراضي الفلاحية الخصبة *.

فالتوسع المستمر للفضاء المدني نحو هذه المناطق كان بشكل عفوي, أين تم الخروج في بادئ الامر فرديا, ذلك أن اكتظاظ المدينة وقلة المساحات الخاصة بالبناء أدى بفئة من سكان المدينة الى البحث عن فضاءات جديدة تمكن من البناء قصد السكن وبذلك اتسعت المدينة بطريقة عشوائية نحو البلديات المحيطة بها, مقتطفتا مجالات واسعة من أراضي هذه البلديات ثم عملت السلطات على أن يكون هذا التوسع منظم وإداري حيث ضمت إداريا تلك البلديات الى حدود مدينة الجزائر وكان ذلك بداية من سنة 1997 بعد التقسيم الإداري الجديد الذي جاء ضمن المشروع الحضري الكبير لمدينة الجزائر ألا هو " مشروع محافظة الجزائر الكبرى " وهذا ما يوضح ان هذا المشروع جاء كمشروع بعدي أي بعد تلك المشاريع الفردية بالضواحي القريبة من العاصمة, هذه المشاريع التي كانت نتيجة الخروج العفوي للأفراد والجماعات من العاصمة باتجاه ضواحيها, اذ أن هذه الفئة معظمها من شريحة إجتماعية معينة فمقصدهم الى هذه الضواحي ليس لحل أزمة السكن بل لبناء المساكن المتسعة والفلات الفخمة والابتعاد عن ضوضاء المدينة والبحث عن ايطار حياة خاص .

وفي سبيل إحتواء هذه المشاريع وضمها وتنظيمها وبقصد تخفيض الضغط عن الهياكل و الأجهزة القاعدية بعاصمة البلاد استوجب ذلك اعادة الهيكلة حيث رأت السلطات المعنية ضرورة تنظيم ولاية الجزائر إقليميا وذلك بازالة الحدود الاقليمية السابقة بين هذه الولاية وبعض الولايات المجاورة لها المتمثلة في ولاية بومرداس تيبازة و البلدية نظرا للتداخل بين بعض بلديات هذه الاخيرة وبين مدينة الجزائر , وبذلك أصبحت ولاية الجزائر تشتمل على 57 بلدية بعدما كانت تضم 33 ثلاثة وثلاثون فقط .

* أكثر تفاصيل في فصل تهيئة المجال الريفي

وقد تم الحاق هذه البلديات المفصولة عن ولاياتها السابقة الى ولاية الجزائر ابتداء من 31 جويلية 1997 وبذلك اصبحت ولاية الجزائر تضم 57 بلدية بحيث نظم التراب الاداري لمدينة الجزائر عبر 28 دائرة حضرية و 29 بلدية*.

فهذا الحزام الثاني من الضواحي الذي يتمثل في البلديات المفصولة عن الولايات السابقة الذكر جاءت في المرحلة الثانية بعد تعمير الضواحي القديمة والتي التصقت بالنسيج الحضري للعاصمة نتيجة تعميرها الشامل لذلك اوجد المجال الحضري للعاصمة مجالات استقبال جديدة لفائض سكانه .

فالضواحي الجديدة لها ديناميكية معاكسة ومختلفة عن تلك للضواحي القديمة ذلك ان القادمون الى هذه الاخيرة كان مقصدهم يرنو الى المدينة , أين يرجون ايجاد عمل وماوى ومستقر في حين ان النازحين الى الضواحي الجديدة هدفهم امتلاك المجال بقصد السكن واغراض اخرى تتضح لنا من خلال تحليل نتائج البحث الميداني.

و بذلك أصبحت الضاحية تبعد شيئا فشيئا عن مركز المدينة: الا أن وجدت في هذه الآونة الضاحية و ضاحية الضاحية أو الضاحية القريبة والضاحية البعيدة , فالضاحية القريبة هي التي توجد في استمرارية مع المدينة , وهي الاكثر قدما وتلك المتحضرة تماما , وتوسع الاحياء الحضرية لاختلف عنها كثيرا حتى وإن وجدت هذه الضاحية خارج حدود المدينة . (21)

اما الضاحية البعيدة فتأتي في حدود الضاحية القريبة و تكون هذه المناطق شبه حضرية لم تكتمل بها بعد مظاهر التحضر , إضافة الى توفرها على مساحات شاسعة من الاراضي غير المبنية . وقد لعب سعر مضاربة الارض بهذه الضواحي دور في إستقطاب أنظار سكان المدينة , وهذا ما سيتضح لنا في العنصر الوالي .

*انظر فصل تهيئة المجال الحضري العاصمي با لتفصيل



قراءة إقتصادية للظاهرة:

تغير سعر الارض تبعا لتحول الوظائف الحضرية

ان سعر الارض يتحدد حسب نوعية هذه الاخيرة ونسبتها الى اهميتها ويتغير من زمن لآخر حسب الوظيفة الاقتصادية للارض , ذلك اننا نجد من الاراضي ما هي مخصصة للزراعة , ومنها ما تتركها الدولة كاحتياط عقاري يوجه للبناء , لعدم التعدي على الاراضي الزراعية , والجدير بالذكر هنا ان هذه الاخيرة تكون عادة أغلى ثمنا من تلك المخصصة لصالح البناء , وحتى سعر الاراضي المخصصة للبناء يتغير حسب اهميتها والذي يرتبط باهمية المنطقة الموجودة بها اذ ان الارض القريبة من المركز يختلف سعرها عن تلك البعيدة " فكلما ابتعدنا عن المركز الانتاج يكون اقل كثافة بالنسبة لعامل الارض , وكلما كان الطلب على الارض قليل اسعار الارض تكون ضعيفة ... فالاراضي القريبة من المركز تكون مطلوبة اكثر وسعرها يصل الى اقصى حد بمركز المدينة اذ ان سعر الارض وكثافة شغلها يتقلص بطريقة مستمرة كلما ابتعدنا عن المركز " (22)

وهذا ما حدث فعلا في فترة زمنية محددة بين تلك التي بدأت فيها ندرة الاراضي بمركز المدينة الى يومنا الحالي , و اين اصبحت الاراضي التي تحتوي عليها الضواحي تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه الارض بالمركز في وقت مضى , و بالتحديد قبل السبعينيات , ولمعرفة حقيقة هذه العلاقة يمكن ان نجعل متغير السعر موضحا لها وسنتبين الآن سعر الارض في السوق الحرة ل سنة 1978 حسب ما يوضحه لنا مدني صفار زيتون من خلال الجدول الموالي

جدول رقم (2) يبين سعر المتر المربع للأرض في السوق الحرة لسنة 1978

الدائرة	السعر المتر المربع بالدينار
الجزائر الوسطى (سيدي محمد)	200 الى 500
بئر مراد رايس	80 الى 160
الحراش حسين داي	80 الى 150
باب الواد	70 الى 150
بئر خادم	80 الى 120
روبية شراقة	60 الى 90
دار البيضاء	40 الى 60

SOURCE : MADANI SAFAR ZITOUN OPCIT.

وإذا قمنا بقراءة تحليلية لهذا الجدول، فيظهر جلياً أن سعره الأرض داخل المركز في هذه المرحلة أعلى من الضواحي المجاورة، إذ أن السعر يتناقص تدريجياً باتجاه الضواحي، ذلك أن المركز في تلك الآونة كان يعتبر قطب مشع يعمل على جذب السكان إليه من الأرياف القريبة و المدن الأخرى المجاورة، لما كان له من دور وجاذبية لتوفره على التجهيزات القاعدية و المنشآت الكبرى والمدارس والجامعات وأهم من ذلك توفر السكنات والعمل الذي جلب كل من له حاجة إليهما، إلى جانب نظرة هؤلاء النازحين إلى المركز على أنه المنطقة المشعة التي تحتوي على الحلول لمشاكلهم التي يتخبطون فيها.

وكانت تعتبر عاصمة البلاد المنطقة المشعة التي جذبت إليها الطبقات المرموقة و ذوي النفوذ التي تسعى دوماً لامتلاك المجال داخل المركز، و ذلك عكس المصانع الكبرى التي تركزت خارج حدود المركز بالضواحي القريبة لانخفاض سعر مضاربة الأرض بها مقارنة، مع مركز المدينة، وهذا ما أدى إلى إزدياد الطلب على الأرض داخل هذا الأخير، و مع تزايد النمو الديموغرافي و النزوح الريفي، تقلصت فرصة إيجاد مساحات للبناء إلا لذوي المستوى الاقتصادي المرتفع، القادرين على شراء هذه الأراضي، ذلك أن أسعار الأرض بالمركز بلغت حدودها القصوى.

لذلك لجأ البعض الى الضواحي لانخفاض ثمن العقار بها , و بعد أن ينعدم تماما ايجاد مساحة ارض للبناء بمركز المدينة تبدأ اسعار الارض بالضواحي القريبة تزداد شيئا فشيئا خاصة في السوق الحرة نظر للطلب المتزايد على الاراضي , اضافة الى ان سعر الاراضي في السوق الحرة يتحدد حسب أهمية المنطقة المستقطبة للسكان , إذ أنه يزداد كلما اقتربنا من المركز.

وسعر الاراضي بهذه الضواحي الملاصقة للمركز يبين الى اى مدى كانت مطلوبة في وقت مضى, فذوي النفوذ وذوي المستوى الاقتصادي المرتفع يبحثون في الضواحي القريبة من المركز عن الاراضي الواسعة لبناء البيوت الواسعة و الفيلات الفخمة, ثم ماتفتئ أن تصبح نادرة هذه الاراضي بهذه الضواحي بعد تعميرها الشامل , أين يظهر طلب على اراضي اقل سعرا بالضواحي الجديدة الموجودة في حدود الضواحي القديمة أو ما يسمى بضاحية الضاحية , التي تبدأ بلعب نفس الدور الذي لعبته الضواحي القديمة , لتوفرها على اراضي اوسع من تلك وتصبح تقل اهمية بعدما قلت او انعدمت المناطق الاستراتيجية بها والتي يبحث عنها دائما السكان , ويبقى السكان في بحث دائم عن ضواحي جديدة أو بالاحرى مجالات جديدة تمكن من السكن بشكل اوسع وبذلك يصبح سعر الارض في تزايد كلما ابتعدنا عن المركز باتجاه الخارج وحسب المنطقة والمفهوم الذي يدور حولها في عملية الاستقطاب, فالضواحي تعتبر كاتصال فيزيائي لمدينة مع مدينة اخرى اقل أهمية إذ باتساع فضائها المدني نحو الضواحي تلتصق بالنسيج العمراني للمركز وتصبح جزءا منه لذلك تحتاج المدينة الى ضواحي جديدة .

وهذا ماحدث مع الضواحي الجديدة لمدينة الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا , حيث ظهر حزام ثاني من الضواحي بعد التصاق الضواحي الاولى مع النسيج العمراني للمدينة , لانعدام وجود مجالات شاغرة , وبذلك نلاحظ ان سعر الارض يتجه من المركز الى الضاحية في تزايد مستمر , وهذا ماساهم في بروز ضواحي جديدة و باستمرار منذ الاستقلال الى يومنا هذا .

البناء الاجتماعي والعلاقات سوسيو - مجالية بمدينة الجزائر قبل وبعد الاستقلال

كما رأينا سابقا فان المجال الحضري بمدينة الجزائر تغير نتيجة التوسع المستمر للمدينة وما لذلك من اهمية في تغير سعره , ولم يؤثر تغير المجال الحضري على الفضاء المدني فحسب بل على طبيعة شغل المجال وبالتالي على تكوين البناء الاجتماعي ذلك ان هذا البناء تآثر بالمرحلة الاستعمارية اذ نجد ان الاستعمار كان له دور في اضطراب البنية الاجتماعية التي كانت سائدة وقرار بنية جديدة داخل R.NEXTEEN المجال العاصمي وكما يوضح "المشاكل الحضرية بالجزائر تأتي من ثلاث حالات خاصة اصل الحياة الحضرية قبل المرحلة الاستعمارية , تشكيل وتطوير تنظيمات حضرية استعمارية , طبيعة ونوعية التطور الاقتصادي والسياسي منذ الاستقلال" (23)

هذه النقاط الثلاث تساعد بالفعل على فهم ما هي عليها الحياة الحضرية حاليا ذلك ان الاستعمار الفرنسي كان له الدور في اضطراب البناء الاجتماعي الذي كان قائما و ساهم في تشكيل تنظيم اجتماعي جديد بما يتوافق مع اهدافه الاستعمارية هذا ما اسفر عنه بعض الظواهر التي بقيت حتى بعد الاستقلال كانتشار الاحياء القصديرية نتيجة تشكيل نظاما للتمييز الطبقي الذي كان سائدا ابان الاستعمار الفرنسي, سواء بالنسبة للفرقة العرقية التي كانت انذاك بين الفرنسيين و الجزائريين او على اساس المستوى الاقتصادي اذ انه في هذه المرحلة اصبح هناك اختلاف في شغل المجال , فهذه التفرقة ادت الى " ظهور الاحياء السكنية الراقية والاحياء العربية التي كانت تتواجد في المدن التقليدية او احياء من السكن المتدني وعشش الصفيح التي هيكلت بعضها فيما بعد ليطلق عليها تجزئات السكن العربي والتي كانت مأهولة بالجزائريين فقط (24)

23). R .Neexteen: «aspects spécifiques de la recherche urbaine en algerie » ; in travaux de la table ronde sur l'urbanisation au maghreb ; université française rablais;1977-1978 ; p13

(24) بشير التيجاني, التحضر و تهيئة العمرانية في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , 2000 , ص87 .

REVENDY و DECloITR في دراستهم ميزا ثلاث قطاعات مختلفة : (25)

1 - قطاع المسلمين: يحتوي على 3 بالمائة من المؤسسات القطاع الثالث بالعاصمة التي تتولى في معظمها على الاحياء المسلمة لصالومبي و القصبة العليا ومناخ فرنسا .

2- قطاع مختلط اسرائيلي : توجد في القصبة السفلى تحتوي على تجارة التجزئة .

3- قطاع الاوربيين : تتركز على مستوى شارع ازلي و ليون ذات الكثافة المرتفعة.

فالطبقة البرجوازية الاوربية كانت مستغلة المناطق الراقية الموجودة وسط العاصمة وايضا الضواحي القريبة من العاصمة مثل بئر مراد رايس الابيار حيدرة سانتوجان, فمثلا بالنسبة لبئر مراد رايس التي تركز على مجالها على مستوى الاحياء السكنية التالية حيدرة القولف لاكولون فواغول اين جزء كبير من البرجوازيين الاوربيين مثل المقاوليين والايطارات... الخ, وبلدية الابيار البلدية المجاورة لها هي المنطقة التي اختيرت من طرف الطبقة المرموقة من السكان الاوربيين (26) اما كل من بوزريعة القصبة و بلكور باب الواد الحراش التي كانت تعرف بالاحياء الشعبية , وهي تشمل الطبقات المتوسطة والفقيرة وكانت تعرف نموا ديموغرافيا واضحا .

وبعد الاستقلال وبعد انجلاء المعمرين اخذ الجزائريون مكان هؤلاء , بعد ان حرروا قدر كبير من السكنات و التي معظمها شغلت من طرف الريفيين ذلك ان الحضريين اتبعوا تعليمات جبهة التحرير التي امرت بعدم شغل الاملاك المتروكة , لكن الدولة الجزائرية بعد ذلك هيكلت شغل المجال و اعادته تنظيمه بحيث نظمت المناطق التي شغلتها الطبقة البرجوازية الاوربية لكي تكون للطبقة القادرة على دفع ايجار مساكنها ومحلاتها المتروكة , وهذا منذ 29 ديسمبر 1964 بعد اعادة تنظيم ممتلكات الدولة العامة , والمواطنين الذين اخذوا سكنات الدولة اصبحوا يبحثون بعد ذلك عن سكنات اخرى ذات متطلبات معيشية اقل وتكلفة ايجارها اقل من تلك المناطق , لذلك اتجهوا

نحو الاحياء الشعبية مثل باب الواد , بلكور القصبة وحسين داي تاركين تلك السكنات الراقية لافراد لهم مستوى معيشي مناسب لها (27) وهذا ما يدعوا الى القول ان البنى الاجتماعية السائدة حاليا هي موروثه عن عهد الاستعمار .

وما زاد في التمايز الاجتماعي بين هذه المناطق , ذلك ان المناطق الراقية اختيرت لاستقرار السفارات التي نجدها في كل من حيدرة الابيار و القبة وبئر مراد رايس الى جانب ان هذه المناطق اصبحت في تلك الالونه وجهه ذوي المدخول العالي والذين يبحثون باي سعر عن سكنات في مناطق استراتيجيه كهذه وبعيدا عن مركز المدينه وهذا ما خلق شيئا فشيئا سلم تنظيمي للاحياء بالعاصمه فاصبحت هناك مناطق تعرف بالمناطق الشعبية واخرى بالراقية التي تضم الطبقة المرموقة والتي اصبحت تتجه الى الضواحي ومع التعمير الشامل للضواحي القديمة تبحث تلك الطبقات عن ضواحي جديدة تتوفر على المجالات التي تمكن من بناء الفلات الفخمة والسكنات الواسعة الشيء الذي زاد من اتساع دائرة تواجد هذه الطبقات وانتشارها مع اتساع تعمير الضواحي .

الملخص

إن الترابط و التشابك بين التحولات التي عرفتها عاصمة البلاد , في السنوات التي تبعت الاستقلال , سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي كان له بالغ الاثر على التغيرات الاجتماعية الحادثة في تلك الفترة , وإذا أردنا معرفة الاسباب الحقيقية لبروز ظاهرة الانتقال الى الضواحي نرجع الى جذورها التاريخية, نلاحظ العلاقة الوطيدة والآلية بين الهجرة الريفية وبين تلك العكسية , أو عملية الانتقال إلى الضواحي هذه الأخيرة التي كانت نتيجة حتمية للأولى , ذلك أننا لو عدنا إلى البوادر الأولى لهذه الظاهرة , نجد أن النزوح الريفي هو العامل الأول و الرئيسي و المنبع الأساسي لبروز ظاهرة الضواحي , هذه الهجرة التي كانت من جهة إرثا إستعماريًا , و من جهة أخرى جاءت نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال و الإهتمام بالقطاع الصناعي بالخصوص , إلى جانب اللاتوازن الجهوي الذي جعل من عاصمة البلاد قطبا مستقطبا جلب إليه جموع السكان الريفيين النازحين من الأرياف المجاورة و المدن الداخلية الأخرى , و هذا ما عمل على التزايد الديموغرافي المتسارع الذي عرفته عاصمة البلاد في تلك الفترة , و بالتالي تشبع هذه الأخيرة و عدم قدرتها على الإحتفاظ بالعدد الهائل من سكانها . هؤلاء السكان الذين أصبحوا يبحثون عن بعض الإمتيازات التي باتت تفتقد ها المدينة و ذلك في التخوم المجاورة و هي تلك الضواحي المماسية للمدينة , الشيء الذي ساهم في إنتقال العلاقات من ريف- مدينة إلى ضاحية - مركز , هذه الأخيرة التي جاءت نتيجة حتمية لإتساع الفضاء المدني و الإمتداد التعميري المستمر لمدينة الجزائر نحو ضواحيها المجاورة , و هذا ما عمل على إنتاج ضواحي جديدة في كل مرة , تتجه الأنظار إليها بعد تعمير الضواحي القديمة و اندماج هذه الأخيرة ضمن النسيج العمراني للمدينة .

و الجدير بالذكر هنا ان ديناميكية الضواحي الجديدة عكس ديناميكية الضواحي القديمة , هذه الأخيرة التي تغذت بالنزوح الريفي , ذلك ان المدن الصغيرة و القرى المحاذية للمدينة كانت مطلوبة من طرف هؤلاء النازحين الذين لم يتأقلموا مع النمط المعيشي للمدينة و يختارون هذه المناطق ليكونوا قريبين من مصالحهم بها , في حين تغيرت وظيفة الضواحي الجديدة التي أصبحت تستقبل المدنيين الذين ينتقلون من المدينة الى هذه الضواحي قصد الاستقرار لانها تتوفر على المساحات الارضية التي يسمح بها البناء الذاتي سواء في شكل فيلا فخمة أو بيوت بسيطة لكنها واسعة .

و قد كان لتغير سعر الارض دور في تحديد الاطر العامة لهذه الديناميكية , ذلك ان الاكتظاظ السكاني و النمو الديمغرافي المتسارع الذي عرفه مركز مدينة الجزائر في وقت ما , عمل على ازدياد الطلب على الارض بها , بالتالي إزدياد سعر مضاربتها , لذلك اصبح مركز المدينة يستقطب الاثرياء و ذوي النفوذ لخروج الذين تعوزهم القدرة على شراء الاراضي و المساكن ذات الاثمان الباهضة بمركزها الى ضواحي المدينة أين تتميز المعيشة بها بالبساطة , و لعبت الارض بالضواحي فيما بعد نفس الدور الذي لعبته بالمركز فالتزايد المستمر لسعر مضاربة الارض نتيجة ازدياد الطلب عليها , ساهم في تشكل ضواحي جديدة في كل مرة لان الضواحي القديمة تطرد الاقل ثراء الى المجالات الملامسة لتلك القديمة .

و لم تؤثر هذه التحولات للمجال الحضري في الفترة الزمنية الممتدة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا على طبيعة شغل المجال فحسب , بل ادى هذا الى تكوين بناء اجتماعي معين , ذلك ان هذه الديناميكية الحضرية الاقتصادية احدثت تمايزا اجتماعيا مختلف طبقي , اذ تشكلت بوسط المدينة بعد الاستقلال , الاحياء الراقية و تلك الشعبية و بعد بروز ظاهرة الضواحي أصبح التمايز داخل الضاحية الواحدة و بين الضواحي أيضا للأسباب السالفة الذكر .

خلاصة الباب

إن ظاهرة التوسع المدني نحو الضواحي هي ظاهرة عرفت بلدان العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ برزت بشكل واضح في الدول المتطورة التي عرفت تطورات حضرية سريعة في مدنها و أصبحت مدنها الكبرى تشكل متروبول حضري و هذا نتيجة تضخم مدنها القديمة و نموها بالاتجاه الخارجي لحدود المدينة , و لهذا بحثت عن متنفس لها لتخفيض الضغط عنها , الذي جاء نتيجة للهجرة الخارجية إذ تعين على سكان المدينة البحث عن سكنات في الضواحي المجاورة خارج نطاق المدينة المكتظة وهذا ليس قصد حل أزمة السكن و لكن هؤلاء السكان أصبحوا يبحثون عن متنفس لهم من الازدحام وضوضاء المدينة .

لنتنقل هذه الظاهرة لتسود دول العالم النامي بعدما عرفت المدن الكبرى لهذه الدول تزايدا في أحجامها نتيجة النمو الطبيعي وتغذت الى جانب ذلك بالهجرة الريفية المستمرة , إذ أن هذه الدول خرجت من المرحلة الاستعمارية بإرث ثقيل المحمل يتمثل في تحطيم البنى الاجتماعية و الاقتصادية للريف وتدهور أحواله , لذلك كانت الهجرة نحو المدينة أسلم سبيل سلكه الريفيون للارتقاء بمستواهم المعيشي .

و الجزائر مثل كل هذه الدول ليست في منأ عن نفس الظاهرة , حيث كانت الهجرة الريفية العامل الرئيسي و المنبع الاساسي لبروز ظاهرة التوسع المدني نحو الضواحي , ذلك أن تعذر على المدينة إستيعاب العدد الهائل من السكان ومن ثم أزمة السكن , جعلت من هؤلاء السكان الاتجاه نحو الضواحي المجاورة للمدينة بحثا عما أصبحت تفتقده المدينة , وما يجب أن نشير إليه هنا أن المجال الحضري الجزائري عرف توسعات وتغيرات نتيجة عوامل متعددة , أين عمل هذا التوسع على إنتاج في كل مرة ضواحي جديدة , جراء التعمير الشامل للضواحي القديمة وتغير سعر مضاربة الارض هذا الاخير الذي جعل يدفع الناس في كل مرة نحو الضواحي الجديدة التي تكون أراضيها أقل سعرا .

, ولم يؤثر تغير لمجال الحضري على الفضاء المدني فحسب بل على طبيعة شغل المجال و بالتالي على تكوين البناء الاجتماعي بهذه الضواحي .

الباب الثاني

تهيئة المجال
العاصمي و سبل
تطويره منذ الاستقلال
إلى يومنا هذا.

تمهيد :

بما ان الظاهرة المدروسة في بحثنا هذا تتعلق بالريف و المدينة اذ انها تجمع بين المجالين الريفي و الحضري بكل جوانبها , لذلك آثرنا ان نتوجه بالدراسة و التحليل لهذين المجالين من خلال جانب بالغ الاهمية و هو عملية التهيئة

فكما تعودنا ان التهيئة لا تمس الا المجال الحضري فحسب لذلك حاولنا معرفة ما هي اهم عمليات التهيئة و الاصلاحات التي قامت بها السلطات البمعنية بالريف الجزائري , و هل كانت ناجحة حقا هذه الاصلاحات و ذات تطبيق فعلي على المجال الريفي بكل جوانبه الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية , هذا الجانب الاخير الذي لم نغفل عن تحديد اهميته في هذا المجتمع , ذلك ان معظم السكان الجزائريين كانوا يتركزون في القطاع الفلاحي , لذلك قمنا بتوضيح اثر الهجرة الريفية و التوسع المدني على الاراضي الزراعية و بالتالي على القطاع ككل .

و لانه اصبح من الصعب فصل المجالين عن بعضهما وضع حد فاصل لهما تطرقنا في هذا الباب الى مجتمع المدينة او المجال الحضري من خلال كل سبل التهيئة في فترات زمنية مختلفة منذ الفترة ما بعد الاستقلال وصولا الى سنة 2000 وهو بداية البروز الحقيقي للظاهرة المدروسة , و حاولنا معرفة ما هي اساليب التهيئة الحضرية الناجعة المتبعة لوقف التوسع المدني العشوائي نحو الضواحي الريفية المجاورة .

الفصل الخامس

تهيئة المجال الريفي

تمهيد

1- الحد من النزوح الريفي

حلا للازمة

2- اندثار الأرض الزراعية جزاء

استغلالها لغير أغراضها
الاقتصادية.

3- سبل حماية الأرض الزراعية من

الاندثار

الملخص

ان عملية تهيئة المجال الريفي لا يمكن فصلها باي شكل من الاشكال عن تهيئة المجال الحضري ذلك ان هذا الاخير لايمكن ان ينجز دون تحسب للآثار التي قد تنجم ان لم يراعى المجال الريفي بما في ذلك اراضي فلاحية ومحيط اجتماعي وكما ان لتهيئة المجال الحضري أهداف وبرامج مسطرة و كذلك عملية تهيئة المجال الريفي من أهدافها الاهتمام بتنمية الريف والعمل على الحد من اندثار الاراضي الزراعية اذ تهتم بالاوساط الريفية والقروية بصفة عامة كاستصلاح الانشطة الريفية الرئيسية بها, مثل الزراعة وتربية المواشي وتهيئة وترقية الاستيطان الريفي وتطوير التجهيزات الريفية والهياكل الاساسية بها والمحافظة على البيئة الريفية (1)

1 . الحد من النزوح الريفي حلا للأزمة :

ورغم ان السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كان من اهتماماتها تطوير السياسة الاقتصادية للبلاد , واولها كان انعاش وتطوير الصناعة , الشيء الذي أثر بشكل واضح على القطاع الفلاحي اذ أصبح الريفي يعيش حالة التدهور ويعكس التخلف والانحطاط الذي يعرفه اقتصاد البلد ككل بعدما أهمل رغم الحالة المزرية التي خرج بها بعد الاستقلال , فقد عانى هذا العالم الريفي كل اشكال التخلف وعرف الفلاحون كل انواع التعذيب والهوان بعد أن جردوا من أراضيهم .

ورغم أن معظم السكان الجزائريين كانوا يتركزون في هذا القطاع الا انه لم تبرز فكرة اصلاح الزراعي والاهتمام بالريف الابعد سنوات من الاستقلال, بعد حدة ظاهرة النزوح الريفي وازدياد تدهور الحالة الاجتماعية للريفيين, وتدهور القطاع الفلاحي نتيجة هجرة أحد أهم عناصره ألا وهي اليد العاملة الريفية , لذلك قامت السلطات المعنية بتسطير بعض المخططات التنموية لتطوير القطاع الزراعي التقليدي , اذ ايقن المسؤولين ان تطوير الريف لا يتم الا بتطوير الزراعة وكانوا يهدفون من وراء ذلك تحسين الظروف المعيشية للريف والحد خاصة من نزوح الريفيين نحو المدن, هذه الاخيرة التي شهدت نموا ديمغرافيا جراء هذه الظاهرة وتجسدت فكرة اصلاح في

(1). البشير التجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2000 , ص 83.

ثلاث مبادئ اساسية هي :

- الارض لمن حررها ويخدمها.
- اقامة نظام التسيير الذاتي حينما وجدت ارض شاغرة بسبب هروب المعمرين.
- الحد من الاراضي العقارية الكبيرة التي يملكها الجزائريين.

واول المشاريع التي بدأت السلطات المعنية , بتطبيقها كان نظام التسيير الذاتي ومر تطبيقه في القطاع الزراعي بثلاث مراحل متقاربة قبل ان يأخذ شكله النهائي, المرحلة الاولى بدأت بعد رحيل المعمرين خلال صيف 1962 بظهور الاملاك الشاغرة اين بدأت المنظمات الوطنية الاشراف على المزارع الشاغرة وبحلول سنة 1963 اصبح القطاع الزراعي المسير ذاتيا يمثل تقريبا نصف مزارع المعمرين , اما المرحلة الثانية وهي مرحلة التاميم الجزئي لوحدات الزراعة لكبار المعمرين , وتمثلت المرحلة الثالثة في مرحلة التاميم الكامل للاراضي الزراعية التابعة للمعمرين في اكتوبر 1963 بحيث اصبحت الاراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة 2632000 هكتار من الاراضي الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22000 معمر فرنسي (2)

ولأن هذه الاجراءات الاولى لم يكن لها أي صدى على الريفيين الذين بقوا يعانون من الفقر ووضعية إجتماعية متدنية و إزدادات إثر ذلك موجات هجرة هؤلاء نحو المدينة طلبا للإرتقاء بمستواهم المعيشي . لذلك اتبعت السلطات المعنية سياسة جديدة سنة 1971 بقصد الاهتمام بالحياة الاجتماعية للريف , الا وهي الثورة الزراعية وهذه الاخيرة هي ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الاراضي ولا يخفى ان هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشي للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الاساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد (3)

وقد صودق على قانون الثورة الزراعية في 8 نوفمبر 1971 وبدأ تطبيقها كمرحلة اولى في 1972 و 1973 , والى جانب تحديد الملكيات الزراعية تم توزيع هذه الملكيات على الفلاحين الصغار ونظمت الملكيات المؤممة في تعاونيات زراعية اختيارية , وفي اطار الثورة الزراعية تم بناء قرى فلاحية تتوفر على مرافق الحياة اللازمة , لكن رغم

(2) محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر 1990 الجزائر ص 123 Opu

(3) حسن بهلول القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر , الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1976 , ص 353

ذلك بقي سكان الريف يحسون بوجود نقص في حياتهم ذلك أن عملية التنمية بالريف ليست عملية او ظاهرة اقتصادية صرفة وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات الطبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية, بمعنى أن التنمية عملية مركبة ومعقدة في ذات الوقت تحتاج الى فهم الافراد وماتقوم بينهم من علاقات ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل في تفاعلها في تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة(4)

ولان عملية التنمية في الريف الجزائري لم تشمل كل جوانب الحياة للسكان الريف سواء الاقتصادية والنفسية والثقافية والاجتماعية, ومحاولة من سكان الريف إكمال النقائص والبحث عن فرص احسن للعيش من تلك الظروف التي يعيشونها في الريف , اتجهت بهم الانظار نحو المدينة وهذا ما زاد في حدة الهجرة بشتى الطرق الشيء الذي أثر بشكل بالغ على اراضي التخوم المجاورة التي استقبلت اعدادا كبيرة ومتزايدة للنازحين الريفيين الذين كانوا يلجؤون الى المناطق القريبة من المدينة مباشرة بعد خروجهم من المدينة .

2. إندثار الاراضي الزراعية جراء إستغلالها لغير أغراضها الاقتصادية :

رغم أن الجزائر من الدول التي تحتوي على اراضي زراعية ذات اهمية انتاجية الا ان الشمال الجزائري يستحوذ على اخصب الاراضي واهمها من حيث المردودية اذ تعتبر الاراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة اذ قدرت سنة 1992 بحوالي 7,5 مليون هكتار أي بنسبة 3 بالمائة تقريبا من المساحة الاجمالية للبلاد ويقع اغلبها في شمال البلاد عبر السهول الساحلية والسهول والاحواض الداخلية التالية (5) اذ ان القطاع الزراعي يشغل مجال مهم في وسط المساحة الكبرى اذ يحتوي على اراضي ذات كثافة زراعية عالية وهي موزعة على منطقتين متجانستين :

(4) محمد السويدي المصدر السابق ص131
(5) بشير التجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر المصدر السابق , ص 60

1. منطقة المتيجة : التي تحتوي 60 بالمائة من الاراضي الزراعية .
2. منطقة الساحل التي تحتوي على 40 بالمائة من الاراضي الزراعية والتي هي منقسمة بدورها الى منطقتين تحتية :الساحل الساحلي و الساحل الشبه الساحلي .(6)

الا ان هذه الاراضي الزراعية لم تبقى ضمن الاستغلال الطبيعي لها بل آلت الى استخدامات أخرى وهذا ما ادى الى الانقاص من مساحة هذه الاراضي في الوقت الذي من الواجب العمل على زيادة وتوسيع الاستغلال الزراعي اذ انه في الآونة الاخيرة عرفت معظم المناطق التي تحتوي على أراضي صالحة للزراعة تضررا شديدا جراء البناء الفوضوي "ففي الوقت الذي تخصص الجزائر سنويا غلafa ماليا تراوح سنوات 1990-1999 ما بين 2 الى 2,8 مليار دولار او ما يقارب 29,5 بالمائة من قيمة الواردات ,يعاني القطاع الفلاحي بالجزائر ظاهرة البناءات الفوضوية غير المرخصة و التصحر ,افقدت الجزائر لحد الآن أكثر من 200 ألف هكتار جراء هذه العوامل منها 150 ألف هكتار بفعل البناء الفوضوي على الاراضي الصالحة للزراعة" (7)

وقد وجهت هذه الاراضي الزراعية للتوسع العمراني سواء كان هذا التوسع العمراني منظما كبناء التجمعات السكنية , تلبية للطلب المتزايد على السكن او لتوطين الصناعة او انجاز الطرقات لتحسين المواصلات او توزيعا عشوائيا , حيث تتكون تجمعات فوق اراضي زراعية شاغرة لكن في الآونة الاخيرة ازداد استهلاك هذه الاراضي , خاصة لبناء السكنات او اقامة التجهيزات الكبرى "حيث قدرت المساحات المستهلكة بواسطة السكن الحكومي المنجز في الفترة ما بين 1967 و1985 بحوالي 250000 هكتار أي بمعدل 30 سكن جماعي عمودي في الهكتار الواحد" (8)

لذلك لوحظ مؤخرا تراجعاً و نقصاً فادحاً في مساحة الاراضي الفلاحية التي تقتطع سنويا مساحات شاسعة منها لمختلف الاستخدامات غير الزراعية , و قد خص هذا النقص المناطق الساحلية و منطقة المتيجة التي تحتوى على مساحات شاسعة من

(6). الديوان الوطني للإحصائيات .
(7). ص.حفيظ : "البناءات الفوضوية تلتهم 150 ألف هكتار من الاراضي الفلاحية " , جريدة الخبر, العدد 2989, الاربعاء 11 اكتوبر 2000 ص3
(8). بشير التجاني , التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , المصدر السابق, ص61 .

الاراضي الصالحة للزراعة لذلك اتجهت انظار كل من له حاجة الى هذه الارض سواء كانت تنظيمات رسمية لتطبيق المخططات و المشاريع او كافراد لبناء المساكن سواء كانت شرعية او عشوائية حيث لوحظ 450 حالة خرق في 27 ولاية ... والمناطق الزراعية مثل المتيجة ووهران تضررت جراء هذه الظاهرة التي عرفت تراجعا محسوسا خلال الثلاث سنوات الماضية اذ مركزة اساسا بضواحي العاصمة كبئر خادم والدار البيضاء وخرايسية التي سجلت بها فروق في هذا المجال لذلك بقي الوضع الزراعي حساسا مع ذلك فالمساحة الزراعية تقدر ب 0,25 مليون هكتار للفرد الواحد(9).

ولم تبرز هذه الظاهرة في الالونة الاخيرة فحسب وانما كان تفاقمها هو الذي ادى الى بروزها بشكل واضح رغم انها عرفت حتى في عهد الاستعمار وتزايدت بعد الاستقلال وهذا ما نلاحظه من خلال الاحصائيات المقدمة لنا من طرف المعهد الوطني للاحصائيات , اذ ان تلك المناطق التي كانت من ضواحي العاصمة فيما سبق والمعروفة باراضيها الزراعية الشاسعة اصبحت اليوم ضمن النسق العمراني للعاصمة ولا تحتوي الا على مساحات محدودة مثل حسين داي القبة بئر مراد رايس الالبير دالي ابراهيم بن عكنون المرادية حيدرة , وضواحي اخرى كثيرة كانت تستحوذ على مساحات شاسعة صالحة للزراعة اما الان وبفعل الاستيطان العمراني الزاحف فهذه المناطق لم أصبحت نادرة بها جدا اراضي شاغرة , لذلك اوجدت المدينة ضواحي جديدة لها تتوفر على اراضي شاغرة لتكون مجالا للتوسع المدني نحوها.

وكما أسلفنا الذكر وما وضحناه في الفصول السابقة , فإن هذا التوسع للفضاء المدني كان في بادئ الامر توسعا عفويا نحو هذه الضواحي لكن فيما بعد أصبح هذا التوسع رسميا , ذلك ان هذه الضواحي الجديدة للعاصمة تتوفر على اراضي شاغرة سواء لزراعة موسمية او اراضي بور , ففي هذه الحالة سهل عملية التعدي عليها سواء للبناءات فوضوية , او لادراجها ضمن مخططات التهيئة العمرانية وربما يعود السبب في سهولة التعدي على الاراضي الزراعية في الجزائر بمختلف مظاهر التحضر السابقة الذكر الى كون اغلب الاراضي الفلاحية كانت تابعة للاحتياطات العقارية المملوكة من طرف الدولة خاصة بعد اعادة هيكلة القطاع الزراعي وتوزيع الاراضي الفلاحية او التنازل عليها للخواص فسوف يصعب التعدي عليها مستقبلا , اذا احترمت العقود المبرمة بين الدولة والمستفيدين فيما يتعلق بنوع استخدام الارض التي تم التنازل عنها من طرف الدولة (10)

(9). ص حفيظ . المصدر السابق , ص 3
(10). بشير التجاني و المصدر السابق ا ص 60 .

واستعملت الاراضي الشاغرة التي تتوفر عليها البلديات بطريقة رسمية ضمن مخططات التهيئة الحضرية , حيث انشأ الاحتياط العقاري للبلديات سنة 1974 بقرار رقم 74-26 ل20-02-1974 ويتكون هذا الاحتياط من اراضي من كل نوع , اراضي تابعة للدولة وتابعة للجماعات المحلية وللخواص , وأعطى للبلدية السلطة ومهمة تسيير مجالها , والحق في جميع الاراضي الموجهة كاحتياط عقاري والتحكم في كل النشاطات التي من شأنها مضايقة الاراضي الشاملة , مثل الفوضى والاستهلاك الغير العقلاني للاراضي الزراعية لبناء السكنات واستعمالات اخرى . (11)

والجداول المالية توضح لنا البلديات المفصلة عن ولاياتها السابقة التي كانت من ضواحي العاصمة للاحاقها بهذه الاخيرة بصفة رسمية ضمن مشروع " محافظة الجزائر الكبرى " , أين عرفت هذه الضواحي في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات نفس الحركية الحضرية التي عرفت الضواحي القديمة التي أصبحت ضمن النسيج العمراني لمدينة الجزائر , و نتبين من خلال هذه الجداول التي كونها اعتمادا على الاحصائيات التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصائيات , على الاراضي التي كانت تحتوي عليها هذه الضواحي سنة 1995 .

جدول رقم (3) يبين الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية تيبازة
لسنة 1995

البلدية	الرقم	المساحة الاجمالية بالهكتار	مساحة مسقية
زرالدة	07	1573	491
سحاولة	08	1273	116
محالمة	09	1820	243
بابا حسن	11	598	4
دويرة	18	1765	347
درارية	19	490	0
رحمانية	20	736	60
ولاد فايت	21	1105	8
شراقة	28	1334	401
سطاوالي	29	1280	806
العاشور	31	570	0
سويدانية	37	810	25
خرايسية	38	544	30
عين البنيان	39	698	168

LONS المصدر

جدول (4) يبين مساحة الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية
بومرداس لسنة 1995

البلدية	الرقم	مساحة الاراضي الاجمالية بالهكتار	مساحة الاراضي المسقية
روبية	03	2841	1063
رغاية	16	1504	984
عين طاية	17	591	484
برج البحري	23	363	299
مرسى	24	154	128
هراوة	34	1117	600

LONS لمصدر

جدول (5) يبين مساحة الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية البلدية
لسن 1995

البلدية	الرقم	مساحة الاراضي الاجمالية بالهكتار	مساحة الاراضي المسقية
تسالة المرجة	05	2089	893
ولاد الشبل	06	1809	784
بئر التوتة	09	1186	342
سيدي موسى	15	2681	1637

L'ONS المصدر

يتضح لنا من خلال قراءة تحليلية لهذه الجداول الثلاث ان الضواحي هي التي توجد في الحزام الثاني لمدينة الجزائر الواقعة في ولاية بومرداس و تيبازة و البلدية , تستحوذ على مساحات شاسعة من الاراضي غير المسقية اين يكون هناك امكانية التوسع العمراني اذ يتضح انه بعد التعمير الشامل للبلديات المجاورة للجزائر العاصمة , اتجه تزايد عدد السكان المقيمين بمدينة الجزائر العاصمة والتحقوا بها نحو الضواحي الفلاحية و الولايات الاخرى , وفي هذه المرحلة بدأ التقلص التدريجي للمساحات الارضية لهذه الضواحي التي وجهت كلها لصالح الاستخدام الحضري , بالدرجة الاولى السكنات سواء تلك الفوضوية والعشوائية والتي إستغلت منذ الاستقلال مساحات شاسعة من هذه الضواحي , أو تلك الاراضي التي خصصتها السلطات المعنية كإحتياط عقاري لصالح التعمير السكني مثل التجزئات السكنية التي وجهت الى السكان في إطار البناء الذاتي , إضافة الى توطين المصانع الكبرى فوق هذه الاراضي .

3. سبل حماية الاراضي الزراعية من الاندثار:

ان ازمة السكن التي تفاقمت بعد الاستقلال و التي زاد من حدتها النزوح الريفي ضخمت من عملية توسع المدينة نحو الضواحي لتلبية طلباتهم المتزايدة وهذا ماكان له الاثر البالغ في استغلال و التعدي على الاراضي الزراعية , فبعد التعمير الكلي للمساحات الشاغرة الموجودة بالبلديات الملاصقة للعاصمة وتلك القريبة منها , امتد التوسع المدني والتهمة قسط كبير من الاراضي الفلاحية للضواحي البعيدة , ولايزال التعمير يلتهم معظم هذه الاراضي سواء لصالح البناء المنظم او العشوائي , وقد يكون هذا نتيجة حتمية لانعدام سياسة تهيئة مجالية محكمة - خاصة في السنوات التي تبعت الاستقلال - تراعي جميع الجوانب سواء الايجابية منها او السلبية اذ كان هم السلطات

الوحيد هو التهيئة المجال الحضري فحسب دون مراعاة للمجال الريفي اضافة الى ان معظم الاراضي كانت تابعة للدولة لذلك نمت فوقها التجمعات السكانية العشوائية دون تحسب لاي مراقبة , رغم ان الجزائر اوجدت جهاز المراقبة المعمارية منذ الاستقلال الا انه لم يلعب دوره كما ينبغي و سنحاول فيما يلي توضيح اهم وسائل والطرق التي اتبعتها الجزائر في سبيل حماية الاراضي الزراعية من الاندثار.

أولاً: الحماية القانونية *

بدأ الاهتمام بحماية البيئة في الجزائر سنة 1972 بعد ندوة ستوكهولم حول البيئة حيث غير هذا القانون الكثير من المفاهيم الراسخة في الازهان باعطاء مفهوم جديد للنمو الاقتصادي, لتبنيه قاعدة اساسية وهي التوفيق بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة , وكان اول قانون لحماية البيئة صدر في الجزائر سنة 1983 لكن القانون البلدي الخاص بحماية البيئة كان سابقا حيث صدر سنة 1981 واولت فيه المجالس الشعبية البلدية اختصاصات واسعة في مجال حماية البيئة و العمران , وكذا الشأن بالنسبة لقانون رخصة البناء و رخصة تجزئة الاراضي للبناء الذي حاول فيه المشرع التوفيق بين رخصة البناء وحماية البيئة.

و تعتبر عملية لزوم وجود رخصة البناء قبل الشروع في البناء كنوع من الرقابة التي فرضتها السلطات المعنية و قد نصت المادة 15 من قانون حماية البيئة على بعض المقاييس التي يجب ان تتوفر قبل اعطاء رخصة البناء وهي:

- مكان البنيات وسبل مواصلاتها وموقعها وحجمها ومظهرها وانسجامها مع المحيط.
- مراعات الاحكام التشريعية والتنظيمية و لاسيما في مجال البناء والنظافة والامن .
- مخطط التعمير الموافق عليه ان وجد .

* كل ما جاء تحت هذه النقطة تلخيص عن: بن ناصر يوسف : "رخصة البناء و حماية البيئة " , المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية و الساسية , العدد 4 , 1993 ص 832- 835 .

- حماية الاراضي الفلاحية .

ويرفض تسليم رخصة البناء اذا خولفت هذه المقاييس .

ويهدف هذا القانون الى معرفة الانعكاسات خاصة السلبية منها المباشرة والغير مباشرة لمشاريع البناء على البيئة و الاراضي والمحيط والسكان , ذلك ان قانون حماية البيئة والمرسوم المتعلق بدراسة مدى التأثير في البيئة مرسوم تنفيذي رقم 90-78 في 27 فبراير 1990 يخضعان الى دراسة مدى التأثير جميع الأشغال والاعمال التهيئة او المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب اهميتها وابعادها واثارها ان تلحق ضررا مباشرا او غير مباشر بالبيئة ولاسيما الصحة العمومية والفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنبات والمحافظة على اماكن الاثار وحسن الجوار (المادة 2 من المرسوم).

ولحماية الاراضي الزراعية كرس المشرع الجزائري معيارين يسمح بموجبهما تعريف و تحديد الاشغال و اعمال التهيئة التي تخضع لدراسة مدى التأثير في البيئة و هما معيار الحجم و معيار الاثار , و يعمل هذا القانون على محاولة حماية الثروات الطبيعية و المساحات الفلاحية و الغابية و البحرية و المائية او الترفيهية التي تمسها الاشغال و اعمال التهيئة و المنشآت , حيث تنص المادة الاولى من قانون حماية البيئة على القواعد العامة التي تهدف الى تنظيم الارض للتعمير و تكوين و تعمير المبنى في اطار تسيير مقتصد للارض و التوازن بين وظيفة السكن والفلاحة و الصناعة والمحافظة على البيئة والاعواسط الطبيعية والمناظر و التراث الثقافي و التاريخي انطلاقا من احترام اهداف السياسة الوطنية للتهيئة الاقليمية .

و لان الاراضي البور يسهل التعدي عليها و ادخالها ضمن مخططات التهيئة الشيء الذي ساهم في اهدار هذه الاراضي لذا تم انشاء اللجنة المكلفة بالاراضي المتروكة طبقا للقرار التنفيذي رقم 97- 484 ل 15 / 12 / 1970 هذا بالنسبة للادارة القانونية لحماية البيئة ككل و الاراضي الفلاحية بشكل خاص لان حماية الاراضي الفلاحية لن يتم الا اذا كان هناك اطار قانوني لحمايتها فلا يمكن الاكتفاء بمجرد المراقبة فقط .

لكن يمكن التساؤل هل الاطار القانوني كان كافيا لحماية هذه الاراضي منذ صدور هذا القانون الى يومنا هذا و كيف كان تطبيقه على ارض الواقع, لذا سنتطرق فيما يلي الى اهم الوسائل التي اتبعتها وطبقته السلطة الجزائرية منذ الاستقلال الى اليوم في اطار مراقبة التعدي على الاراضي الزراعية .

ثانيا- الحماية الادارية:

قامت الجزائر بعد الاستقلال بوضع جهاز المراقبة المعمارية و هذا الجهاز هو تابع للبلدية المستوى المحلي اذ يتكون من مفتشين و اعوان مفوضين في قسم الصحة البلدية , مهمته الرئيسية هي القيام بمراقبة جميع التغيرات التي تقع على النسيج العمراني و بالخاص البناءات الجاري تشييدها او عمليات الحفر او الهدم التي تسيئ الى صحة السكان او تؤثر سلبيا في نظافة المحيط العمراني و باستطاعة اعوانه اجراء التحقيقات التي يعتبرونها مفيدة في كل وقت و مراقبة المستندات الادارية و التقنية و التأكد من ان الاشغال الجارية في الميدان مرخص بها اداريا و متطابقة مع مواصفات و شروط التربص (12)

و هذا الجهاز عمل على تطبيق القوانين السالفة الذكر في الميدان لكن هذا لم ينقص أو يحد من التوسع العمراني و التعدي على الاراضي و ظهر النقص في عملية المراقبة لذلك دعم جهاز مراقبة العمران في السنوات الاخيرة على مستوى المستوطنات الحضرية بالشرطة البلدية أو ما يسمى بشرطة العمران , والتي يستعان بها عند الضرورة لايقاف الاشغال غير الشرعية و احالة المنتهكين لقوانين العمران على القضاء , و من صلاحيات هذا الجهاز و مهامه الرئيسية ضبط التوسع العمراني المنظم بالمواصفات و المقاييس العمرانية المرخص بها من طرف الادارة البلدية

(12) بشير تجاني سعيد مقران : "اشكالية السكان في الجزائر " , الملتقى الوطني حول الاسكان بجامعة تونس بين 4 و 5 ديسمبر 1998 , في : نشرة جمعية جغرافية و تهيئة القطرية العدد 06 سبتمبر 1999 , ص 40.

المحلية و محاربة التوسع العمراني غير القانوني كيفما كان نوعه بالاضافة الى حماية نظافة و صحة المحيط العمراني و ذلك بايقاف الاعمال غير القانونية المتسببة في ذلك(13)

ونظرا للتحضر السريع الذي لم تستطع معه كل القوانين السابقة الدكروقف او الحد من التعدي على الاراضي الزراعية الى جانب مخططات التحضر التي لم تضع اعتبار الاراضي الزراعية , فقد اثرت هذه المخططات بسهولة على الاراضي العارية البور في التوسعات الخاصة بالتحضر و التجزئات , اين شهدت ضواحي العاصمة بشكل واسع التحضر الغير مشروع, ولوضع حد لهذا التوسع وايفاف الاهدار المستمر للاراضي الزراعة خاصة ضمن مخططات التحضر استوجب ذلك من السلطات المعنية مخططا خاصا لوقاية هذه الاراضي الا وهو مخطط شغل الاراضي فهذا المخطط ينظم استخدام المجال على ضوء توجهات شغل الاراضي (14) فهذا المخطط ينظم استخدام الارض او المجال على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و هو بالتالي أي مخطط شغل الاراضي الزامي لكل بلدية عبر التراب الوطني ويهدف الى تحديد المناطق العمرانية (السكنية مناطق الخدمات والتجارة ومناطق الصناعة والتخزين المناطق الطبيعية والغابات المساحات الخضراء والاراضي الفلاحية والفضاءات واماكن الراحة والترقية الخ).

-كما يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للارض والمجال ويضع لها معادلة لاستعمال الارض.

-يحدد مواقع الاراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها وتهيئتها.
- يحدد بعض مقاييس البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية , كتحديد اساحات الاراضي الفلاحية والكمية من البناء المسموح بها واستعمالاتها كما يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات ويحدد ارتفاعها الخ.

(13). المصدر نفسه , ص41

(14). بشير التجاني, التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر , المصدر السابق , ص 67-70.

ما يتكون مخطط شغل الاراضي من عدة وثائق اهمها الدراسة التحليلية للمخطط وابعاده التهيئية و التنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئية العمرانية والاقليمية بصفة خاصة والتهيئية القطرية بصفة عامة.

وتضع في هذا المخطط جميع الطوابط المجالية والاهداف المحددة بدقة لاستخدام الارض والوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط , و ترفق مع التقرير التحليلي الخرائط والرسوم البيانية لمختلف المناطق والاوساط التي يغطيها مخطط شغل الاراضي و يراعي فيها الدقة الفائقة و التفصيل الجيد باستخدام مقاييس الرسم المكبرة , كما يراعي الانسجام المطلق و عدم التضارب بين كل من مخطط شغل الاراضي والمخطط التوجيهي للتهيئية و التعمير باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض في مجال التهيئية العمرانية ولا يمكن لاحدهما ان يعمل بغنى عن الاخر.

وتستند عملية اعداد مخطط شغل الاراضي الى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يستمد قراراته من منتخبين المجلس الشعبي البلدي الذي يستمد بدوره قراراته من المنتخبين المحليين , ثم يعهد انجاز هذا المخطط الى مكاتب الدراسات المتخصصة المعتمدة , تحت اشراف و مراقبة المصالح التقنية للبلدية و مديرية التعمير والبناء التابعة لوزارة التجهيز والتهيئية العمرانية .

ونظرا لعجز هذه الطرق القانونية و الادارية , لجأت السلطات المعنية الى الوقاية من طرف الطبيعة نفسها , فمن بين الاستراتيجيات المسطرة من طرف الدولة بقصد وقاية الاراضي الزراعية من التعمير الزاحف وضعت نظام ايكولوجي جديد الا وهو " الحزام الاخضر " , اذ ان كثير من مدن العالم التجأت الى هذا النظام الطبيعي الواقي , وتعد انجلترا والمانيا من بين هذه الدول التي كانت السباقة الى تبني نظام الحزام الاخضر لوضع حد للتعمير الزاحف على الاراضي الفلاحية خاصة بالضواحي ولايستعمل هذا الحزام لحماية الاراضي الزراعية فحسب , بل للحفاظ على الوسط وإعطاء صفة جمالية للمدينة او كما يسميها متبنوها بالرئة الخضراء , وأهم ما يقتضيه مخطط الحزام الاخضر مايلي : (15)

- اعادة الاعتبار الى الاحراج و الغابات القائمة .
- المحافظة على الاراضي المهددة بالانجراف او ذات الصلة بتموين الطبقات الجوفية من المياه او تحويلها الى مساحات خضراء .

- تهيئة المساحات العمرانية الباقية (باعشابها او تكتيلها او تاثيثها).
- انشاء مساحات للتسلية و الترويح عن طريق اعمال اعادة الهيكلة في مستوى الاحياء الكثيفة و المدن الكبرى .
- انشاء مساحات خضراء او اعادة تنميتها لدى جميع المؤسسات العمومية و الخاصة (مدارس ,جامعات ,مؤسسات صحية , ادارة , احياء ...الخ).
- اعادة تأهيل الحضائر و الحدائق ذات القيمة التراثية .

و لم يتم بعدا لبدأ في انجازه بل صنف من بين الاستراتيجيات المعدة لاعادة الاعتبار الى المساحات الخضراء و الاراضي الزراعية من التعمير الفوضوي و الاهدار " باعتبار الكتلة النباتية لهذا الحزام سدا كما سبق تاكيده بقي المتيجة من التخرسن فانها ستساهم ايضا في تعزيز مقومات الدفاع الذاتي و التجدد للمنظومة البيئية الطبيعية , خفض التلوثات الجوية , مكافحة الانجراف عن طريق تشجير الاراضي الحساسة , حماية الحقول اللاقطة للمياه ... الخ , ولم يتم بعد البدا في تطبيق هذا النظام , بل بدا تنفيذه كمرحلة اولية بتنظيف الغابات و المساحات المشجرة تمهيدا لتطبيقه , وقد سبق التخطيط لكثير من الاعمال في ايطار هذا المشروع , و تم بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للطبيعة و بالتعاون مع مديرية المصالح الفلاحية , و الحفاظ على الغابات اعتماد العناصر الآتية :

- قيام المكتب الوطني للدراسة من اجل التنمية الريفية باعداد الدراسة المتعلقة بمشروع الحزام الاخضر .
- احصاء المستثمرات الزراعية المعنية بزراعة اشجار الزينة و اشجار الفواكه مع انطلاق المستثمرات التجريبية .
- احصاء المستثمرات الزراعية التي عانت انحطاطات تمهيد لانطلاق مؤسسات البستنة . الى جانب هذه الاستراتيجيات هناك وسيلة تتبعها الجزائر مثل كل دول العالم ألا هو cadastre
- او نظام السجل العقاري , او سجل المساحات , ذلك ان النمو الاقتصادي و الديموغرافي السريع فرض الاستعمال المتزايد للاراضي التي تتحمل عبئ التوسع "وجاء سجل المساحات لتوضيح تحديدات دقيقة لقطع الاراضي مرفوعة بوثيقة شارحة متعلقة بها تحتوي على كل المعلومات التي تهم حقوق كل قطعة ارض , وهي تعطي امتيازات لهذه القطع حسب الهدف و تحتوي على المعطيات الاساسية و المكينزمات الضرورية ل :

(16)

- تطبيق او تدعيم مقاييس لاعادة الهيكلة الزراعية , اذ انه في بلدان عدة يصعب ابراز او احترام الهيكلة بغياب المعلومات الدقيقة حول الاملاك العقارية و ايضا دراسات التهيئة العقارية , و عملية ضم الاراضي لا تتم دون قاعدة السجل العقاري .
- تضمن حماية احسن للاراضي الزراعية و مراقبة معاملات العقارية بمراعات احتياجات مخططات التطور , وتجنب اعادة تكوين الاملاك العقارية الكبيرة , و تقسيمها الى قطع صغيرة .

- مخطط سجل المساحات له فائدة كبيرة , اذا كان يتضمن معطيات اخرى مثل الاشارة الى منحنيات المستوى وتحتوي على وسيلة ضرورية لاجمال الصيانة او الهندسة المدنية , كما يحتوي هذا السجل على وثائق يمكن ان تعطي معلومات مهمة ايضا عن الاملاك وعن قيمة الاراضي الى غيرها من المعلومات المتعلقة بالاراضي .

- وينشط الاستثمار في الملكية العقارية , خصوصا بطريقة القرض للمدى البعيد

- بضمان الارض , وفي كل الاحوال المؤسسات البنكية تطلب مخططات وعنوان الملكية سواء كان هذا داخل اطار الارض المخصصة للبناء او بتطوير الاستغلال الزراعي .
- كما يقلص عدد الخلافات على الاراضي , هذاما يؤدي الى الاقتصاد في الوقت و ضياع المال سواء بالنسبة للخواص او بالنسبة للدولة .
- كما تعتمد على قاعدة الضريبة العقارية لهذا اعد سجل المساحات .
- و هذا السجل يحتوي على ثلاث انواع من الوثائق :
- يحتوي سجل المساحات على صور بيانية للاراضي .
- باعتبار الجوانب التقنية و الاقتصادية و القانونية , عملية التوثيق بالسجل العقاري تحتوي على الحامل الفيزيائي للسجل العقاري .
- ويحتوي على الحامل الاقتصادي لكل دراسات التهيئة المجالية الخاصة بكل بلدية .

سجل المساحات هو وسيلة اساسية لتنشيط التطور الاقتصادي و الاجتماعي في المناطق الريفية و الحضرية لضمان ادارة و التخطيط الفعال للقطاع العام , كما تحتوي كل بلدية على هذا السجل الذي يحتوي البيانات التوضيحية و الجرد و احصاء العقار على مستوى كل

بلدية , ولا يمكن وضع تهيئة عقارية دون وجود السجل العقاري اين تستغل المعلومات التي يتضمنها بسهولة لاحتياجات الزراعة الصناعة و لصالح كل تخطيط .

المخلص

بعد الاستقلال اهتمت الجزائر بتطوير القطاع الصناعي و اهتمت قطاع الزراعة الذي كان يعاني من مشاكل لاحصر لها كانت الارث الذي خرجت به البلاد من الاستعمار اين الفلاحين كانوا يعيشون حالة مزرية الذين انتزعت اراضيهم عنوة ابان الاستعمار , ولان هذا القطاع كان يتركز به معظم سكان البلاد هذا ما ألى تدهور اقتصاد هذا القطاع , بعد ان ترك الريفيين العمل الزراعي الذين وجدوا منجاتهم بلانزوح الى المدينة بحثا عن ظروف معيشية احسن من خلال العمل في القطاع الصناعي , خاصة بعد ان عكف المسؤولين على الاهتمام بهذا القطاع دون غيره , وبذلك اهمل العمل الزراعي , ولم يتوقف تدهور هذا القطاع عند اهمال العمل الزراعي بلا ا زاداد حدة بعد ازدياد الخروق و التعدي على الاراضي الزراعية سواء بشكل عشوائي ولا مشروع او استغلالها لصالح التهيئة الحضرية و توطين المصانع .

ورغم ان السلطات المعنية وضعت الاجهزة والقوانين اللازمة لمراقبة وتنظيم العمران محاولة منها محاربة التعدي على الاراضي الزراعية وحمايتها , لكن رغم ذلك عملية التعدي على الاراضي الزراعية واستعمالها لمختلف الاغراض لم يتوصل بعد القضاء عليها او على الاقل الحد منها بشكل ملموس التي ما تزال تتزايد يوما بعد يوم حسب الاحتياجات , وذلك راجع لعدم التحكم في التقنيات المراقبة السافة الذكر و التهاون في تطبيق القوانين , وهذا ما يدعوا للقول بوجود ثغرة في القوانين الخاصة بالتعمير , اذ ان هناك بعض القوانين تهدف لوضع حد للتوسع العمراني على الاراضي الزراعية و تنظيم تهيئته , وقوانين اخرى تحاول تهيئة المجال الحضري وتعطي الصلاحية للبلديات استغلال ارضيها الشاغرة كتنزات لصالح التعمير اين افقدالتخرسن الاراضي خصبة لاعد ولا حصر لها.

الفصل السادس

تهيئة المجال الحضري العاصمي

تمهيد

- 1- ماهية التهيئة الحضرية و سبلها
بالجزائر
- 2- أهم مخططات التحضر و التهيئة الموجهة
لعاصمة البلاد بعد الاستقلال .
- 3- سبل و وسائل التخطيط و التهيئة في الجزائر.

الملخص

تمهيد :

سنوضح من خلال هذا الفصل التحولات الحادثة في المجال الحضري لمدينة الجزائر العاصمة , وعن عمليات التهيئة و التخطيط التي عرفها هذا المجال الحضري , و قمنا بتوضيح عملية التهيئة من خلال فترتين زمنيتين قسمناها كما يلي :

الفترة الاولى تبدأ مابعد الاستقلال و تمتد الى الثمانينات , مع الاشارة طبعا الى المخططات التي اتبعتها فرنسا لتهيئة المجال قبل الاستقلال , اما الفترة الثانية تمتد من الثمانينات الى سنة 2000

وتم التقسيم نظر المايلى: فمئذ البءا للتخطيط لتهيئة المجال العاصمي بعء الاستقلال وضعت مخططات لآفاق الثمانينات 1985 وبعءهءه المرحلة ونظرا لفشل بعض المخططات و عءم ءوصل بعضها بعء الى ءحقيق كل البرامج المسطرة ءم وضع بعض المخططات وءلك لآفاق 2000

1. ماهية التهيئة الحضرية وسبلها :

وقبل ءلآرق الى بعض هءه المخططات للتهيئة علينا أولا ءعريف ما معنى عملية التهيئة وما أهءافها ,

إء يقصد بالتهيئة الوسطية الإسءءاء للوسط أو المجال أي ءعريف الانع للإنسان في وسطه ءلال نشاطه المنظم لءءسين مءيطه في مءءلف المءلات وءحقيق أهءاف ءلءمية الشاملة المءناسقة وءحقيق ءلوازن والصءة اللإقءصاءية عبر مءءلف نقات مءال أو ءيز الوسط بءلا من المءالعة فيما بعء , والتهيئة العمرانية هي نوع من اساليب و ءقنيات ءلءءل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة وسائل ءلراسات ووسائل ءلقلء و الإنجاز لءلنظم وءءسين ظروف المءيشة في المءسءطنات البشرية سواء كان ءلك المءسءوى المءلى الإقلىمي أو الوطنى(1)

وقء قامء الجزائر بعء الإسءقلال باءباع عءة سياساء حضرية وءخطيط لعدة مشاريع لتهيئة المجال الحضري , وءلك بإنهاء المخططات السارية المفعول في عهد الإسءعمار الفرنسى وسنوضح فيما يلي أهم مخططات ءلحضر بالجزائر .

(1) بشير ءلجاني :ءلحضر وتهيئة العمرانية في الجزائر , المصءر السابق , ص 80 .

2. أهم مخططات التحضر والتهيئة الموجهة لعاصمة البلاد بعد الاستقلال :

إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل وأدوات التهيئة العمرانية بالإضافة الى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري او العمراني والتصرف فيه كمديرية العمران , الإدارات و الجمعات المحلية و مصلحة الأملاك العمومية , ومصلحة المساحة , و المجالس البلدية المنتخبة , ووسائل أخرى تقنية وتشريعية في مجال التهيئة العمرانية (2)

وهناك ثلاث مراحل ميزت تطور الجزائر في مجال التخطيط:(3)

المرحلة الأولى:

تبدأ إنطلاقاً من سنة 1967 , أين وضعت المخططات البلدية والتي كان من أهدافها إصلاح التوازن الجهوي وخلق إقتصاد محلي.

المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة مع المخطط الرباعي الأول التي قامت بإعادة توجيه التطور الذي شارك مباشرة في البدء في سياسة وطنية لتهيئة المجالية , هذه الأخيرة ميزت بواسطة الإهتمام بالهدروليك والزراعة , والشروع في النشاطات الكبرى في ميدان الهيكلية , التكوين و التجهيزات الإجتماعية و الإدارية , و إعادة بناء المؤسسات و تطوير و سائلها.

و تميزت بخلق مؤسسات خاصة بوضع دراسات في المجال و إنطلاق عدد من الدراسات الإستراتيجية , خاصة المخطط الوطني للتهيئة المجالية snat , ودراسات خاصة بالمناطق الجهوية المسماة إختصاص الهضاب العلية uhp.

(2).المصدر نفسه ص 65.

3).L. khaldoun : « la maitrise de l'espace » ;in revue construire :les donnees reglementaire de l'acte de batire ; semenaire :les element non structuraux dans la construction parasismique das les batiment ;n°25 ; 1987. P161

المرحلة الثالثة :

ميزت بعد الميثاق الوطني 1986 أين قدمت إنشغالات لتهيئة المجال , حيث حدد شروط البدء في السياسة الوطنية للتهيئة المجالية و ذلك بتحديد الأهداف الأساسية , كاستراتيجية ممارسة وإعادة تنظيم و إستقلال المجال على مستوى الوطني و إعادة التوازن الجهوي . وأهم الاهداف التي حددت هي :

- (1). تطوير مجموعة مناطق الوطن وذلك بفضل إمتصاص اللاتوازن الجهوي وخلق شروط مادية وإجتماعية وذلك بتوزيع ثروات الوطن , الشيء الذي يكسب مفهوم التضامن الوطني مقومه الواقعي.
- (2). فك عزلة المناطق الجبلية الاستبسية , والحدود الصحراوية التي تتطلب تطور متزامن ولكن مختلف بين منطقة وأخرى وذلك في إطار استراتيجية التطور.
- (3). تهيئة المجال تعرف ثلاث درجات للتدخل : وطنية , جهوية , والمحلية التي تتلائم مع التهيئة الوطنية و الجهوية للمجال.

1.2- التخطيط الحضري لآفاق الثمانينيات :

و أهم مكاتب الدراسات التي تولت عملية التخطيط هي:
COMEDOR,PEG ,PUD ,PDAU ,CADAT ,ECOTEC

وقد وضعت مخططات التحضر بعد الإستقلال وذلك بعد التنظيم والإستغلال للمجال الحضري الذي له ميزة أساسا عقارية وجمالية وذلك في سبيل البحث عن أداة للتخطيط تكون أساسا مرتبطة بمعطيات سوسيو -إقتصادية جديدة للبلاد و على ضوء المخططات الأولى للتحضر في الجزائر من طرف مكاتب الدراسات الفرنسية المختلفة CALSAT ,BCEOM ,SOFRED ,.. إلخ) ,بدأ تسطير جديد لمخططات لتحضر لآفاق 1986 بما يتماشى مع السياسة لإقتصادية والإجتماعية للبلاد .

الوزارة المكلفة بالتحضر خلقت مكتب دراسات وطني , للأشغال العمومية للهندسة والتحضر.ETAU. التي إحتكرت كل الدراسات و على طول مدة 68-69 تنظيمات أخرى إهتمت بالتحضر , سكرتارية الحكومة للتخطيط بواسطة مكتب الدراسات.

ECOTEC. (المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية والتقنية) وللعاصمة مكتب دراسات خاصة قام بإنشاء COMEDOR. وهي اللجنة الدائمة للدراسات والتنظيم والتهيئة العمرانية للجزائر (4) حيث أنشأت هذه اللجنة سنة 1968 وكانت تابعة لرئاسة الجمهورية إذ أنها قامت بأول دراسة لها في سنة 1968 لتهيئة العاصمة ثم جاء بعدها مخطط التنظيم العام (POG) 1975 ثم المخطط الحضري التوجيهي P.U.D. في الثمانينيات ثم تلاه المخطط المدير التهيئة وتعمير PDAU الى جانب المخططات الأخرى التي برمجت لآفاق سنة 2000. وسنتطرق إلى كل وسيلة إتبعها الجزائر بالتفصيل :

1.1.2- على مستوى مكتب ETAU: (مكتب الأشغال العمومية للهندسة والتحضر) في مدة (68-69):

إصطدم هذا المكتب بالصعوبات التقنية والمالية في نفس الوقت, التي كانت غير كافية وخاصة نقص الإطارات الجزائرية و غياب التجديد الواضح للأهداف المراد الوصول إليها والتي إنجرت عنها فشل التجربة الأولى في إطار التحضر داخل ETAU, ثم في سنة 1970 أو قفت كل نشاطها في ميدان التحضر ثم ظهر مكتب دراسات آخر هو CADAT. (الصندوق الوطني للتهيئة المجالية) تحت الوصاية المكلفة بالتحضر إستعادت مهمة التحضر وبدأت تسجل النتائج الإيجابية الأولى لهذا الصندوق حوالي سنوات 1974 إذ أنه بين 1974-1975 قام . بتحقيق معظم البرامج حيث كلف بحوالي 70 بالمائة من البرامج العواصم الجهوية لقسنطينة , عنابة , أمأعoteccl اهتتمت بوهراڤ سيدي بالعباس , تيارت بسكرة (5)

ومع اعادة الهيكلة الجديدة ثم وضع مخططات تحضر جديدة سنة 1975 لتهيئة المجال حيث تم وضع مخطط جديد هو مخطط التنظيم العام .

4) .F.ABDELADIM : « LES PLANS D'URBANISME ET L' EVOLUTION EN ALGERIE » OPCIT P 47.

5) . IBID ; P50 .

2.1.2. مخطط التنظيم العام 1975 : pog

وهذا المخطط صودق عليه بموجب امر صدر في سنة 1975 وهذا المخطط الجديد ضم اهم التدابير التي تضمنها المخطط السابق مع توسيع لمحيط التعميري للعاصمة خاصة نحو اراضي المتيجة الواقعة في الجهة الشرقية , وعلى الرغم من ان مخطط التنظيم العام المذكور كان موجها لتحديد مواقع برامج السكن الكبرى بالعاصمة مع المخطط الرباعي الثاني (هضبة العناصر , باب الزوار) , وتنظيم الطرق السريعة , الا انه لم تتح له فرصة التنفيذ فقد طعن فيه سنة 1979 و تم اعداد دراسة جديدة لمدينة الجزائر في صيغة المخطط التوجيهي للعمران (6).

1.2. 3. المخطط التوجيهي للعمران PUD :

اسند اعداده الى المركز الوطني للدراسات وقد عاد حسب التوجيهات المقدمة له , الى توسيع مدينة الجزائر نحو الجنوب الغربي غير انه درس جزئيا ولم يتم اعتماده .

شرع في المرحلة الاولى من 1979 الى 1981 باعداد معطيات عامة و في المرحلة الثانية التي انتهت في سبتمبر 1983 اهتمت بنشر تقرير يتمثل في الاختيارات و رسوم بيانية الهدف منه استعماله كقاعدة للمخطط الخماسي الثاني عن طريق النظرة المستقبلية للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و المجالية , فاربعة متغيرات للتهيئة العمرانية اعدت ; و ثلاثة منها تتأسست على تنمية جنوبية شرقية و الرابعة توازن مجالات الامتداد مابين الشرق والجنوب الغربي خاصة و تبعا لذلك اتفق على العمل المشترك , فهذه العملية ادت الى اجتماع المجلس الوزاري في (14-04-1984) الذي وصل بمراجعته الاهداف السابقة الى نتيجة واحدة وهي ضرورة احتواء مدينة الجزائر مابين المحيطين ب1 وب2 .

ب1) البرامج التي هي اثناء الانجاز و في المخطط الخماسي الثاني .

ب2) للتنمية مابين الفترة (1990-2000).

ففي هذه المرحلة الثالثة التي بدأت في نهاية 1983 , وانتهت في 1985 اهتم ما جاء فيها ان التنمية بعيدة المدى بجب ان تكون مرتبطة بالقرارات المتخذة في مجال التهيئة الاقليمية , فنظرا للآجال التي كانت ضرورية لتحضير القرارات و التوجيهات ، فالدراسة العمرانية اعيد توجيهها نحو تهيئة المحيطين ب1 وب2 مما ادى الى سحب مفهوم "موجه" من المخطط والاستغلال النظامي للموارد المالية و للنسيج الحضري الموجود و التهيئة المسبقة للامتدادات المبرمجة ل 1990 و استنباط تنظيم عمراني محدد بتعقيد المتدخلون الجدد في الترقية , فثلاثة ملفات افرزتها الأبحاث في ديسمبر 1981 وهي :

(1) تقرير عمراني يهتم مشروعات تنظيم عمراني والتنمية المركزية في الجزائر .

(2) بطاقة البرمجة حسب الأحياء و المجالات المصنعة , والتقليدية .

(3) تقرير تقني يخص شبكة الطرقات , المياه النظيفة , فتشاور واسع جرى حول المرحلة الثالثة في شهور (أفريل , ماي جوان) 1986 في كل القطاعات المعنية على مستوى الولاية . (7)

وأهم العناصر التي جاء بها المخطط التوجيهي للتعمير هي :

-وقف التوسع التعميري للعاصمة على المتيجة الشرقية , ترك معظم الأراضي الخصبة للساحل , في قطاع جنوب -غرب .

- تمديد جزء من نمو المتروبول , من الجنوب نحو الأطلس البليدي .

هذا المشروع ترك سنة 1984 مكتب الدراسات N.E.R.U ثم C.N.E.R.U .باشراً في إنجاز مخطط جديد أسس على فرضية , من أجل وقف نمو المجال العاصمي وعلى إختيارات التطور المكثف و لكن هذا المخطط لم يستمر كسابقه (8)

مخطط العمران كان يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة يرسم حدودها و يأخذ بعين الإعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط , ويحدد إستخدام الأرض

(7) بلخيتير بديع الزمان : المرجع السابق , ص 101 .

مستقبلا حسب الإحتياجات الضرورية للمجتمع السكاني من سكن و مرافق , و هياكل أساسية و مساحات خضراء و منشآت إقتصادية و غيرها .
وهذه الوسيلة التقنية في مجال العمران , بالإضافة الى كونها مخطط عمراني يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة , فإنه كان عبارة عن أدوات قانونية تنظم إستخدام المجال داخل النسيج العمراني إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوطنية .

2.2- مخططات التحضر لآفاق سنة 2000:

1.2.2-مخطط العمران المؤقت :

إنتهت صلاحيته سنة 1990 , وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية , و الفرق بين الإثنين تمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت , كما أن هذا الأخير لا يحتاج الى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة الى مخطط العمران الموجه , فمصادقة السلطات الوصية على مستوى المحلي (الولاية) كافية لهذه النوع من المخططات العمرانية المؤقتةو إستبدال المخطط العمراني الموجه سنة 1990 بوسيلة جدية مماثلة تعرف بالمخطط المدير للتهيئة والتعمير(9).

2.2.2المخطط المدير للتهيئة و التعمير:

حدد القانون رقم 29/90 الصادر بتاريخ 1990/12/01 والمتعلق بالتهيئة و التعمير , القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي للتعمير و تكوين البناء و تحويله في إطار تسير الإقتصاد على توازن و ظائف السكن و الفلاحة والصناعة أن يحرص على الحفاظ على البيئة و التراث الأثري والثقافي . وقد حدد أربعة قطاعات لتسطير المخططات التنموية البلدية والوطنية وأخرى للتعمير والثالثة إيكولوجية و تاريخية و ثقافية .(10)

(9). بشير التجاني :التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر المرجع السابق ,ص65-66

(10). بلخيت بديع الزمان : المصدر السابق , ص102

وإهتم المخطط المدير بالتهيئة العمرانية مع مراعاة الإطار الطبيعي والبيئي، بتنظيم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي ويراعي الجوانب الإنسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة .
و أهم الخطوط العريضة لهذا المخطط هي: (11)

– المخطط المدير للتهيئة والتعمير هو وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري , يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة , أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة كإنتشار النسيج العمراني لمستوطنة عمرانية عبر عدة بلديات , وإشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب ووسائل النقل الحضري العمومية , وغيرها من الهياكل والتجهيزات الأساسية , كما يأخذ المخطط المدير بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية , ويحافظ على توجهات مخطط شغل الأراضي (انظر فصل تهيئة المجال الريفي) و يحترمها و يضبط الصيغة المرجعية في إستخدام الأراضي و المجال حاضرا و مستقبلا .

-يتكون المخطط المدير للتهيئة و التعمير من تقرير تقني و خرائط و رسوم بيانية وإحصائيات , ويتناول مجموعة باختصار مايلي :

- دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة (بلدية أو عدة بلديات) مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي و الاقتصادي والديموغرافي.
- مخطط التهيئة المعتمد و تعليقاته من حيث الدوافع و الاهداف المرسومة.
- تحديد المدة و المراحل الأساسية لانجاز هذا المخطط.
- اما الخرائط و البيانات المرفقة مع التقرير فيجب ان توضح الجوانب الأساسية التالية :
- الاستخدام الشامل للأرض حاضرا و مستقبلا على مستوى الجهة المدروسة .

- تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية مع التركيز على مناطق التوسع العمراني , و مناطق التحديث و الهيكلة العمرانية

تحديد الاوساط و الفضاءات الشاغرة و الغابات من اجل حمايتها .
 - تحديد مواقع المعالم الحضرية التاريخية و الاثرية او الطبيعية من اجل حمايتها و المحافظة عليها .
 - تعيين مواقع اهم الانشطة الاقتصادية و التجهيزات العمومية .
 - التنظيم الشامل لشبكة النقل و المواصلات حاضرا و مستقبلا .
 الى غيرها من الاهداف , و ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق , و حسب قانون التعمير الجزائري.

3.2.2- مخطط التحديث العمراني :

هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن و بالاخص المدن الكبرى و المتوسطة الحجم لغرض ترقية و صيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق , الارصفة و المساحات الخضراء و المنتزهات و حدائق الاطفال و غيرها .
 و وضعت لهذا المخطط أهداف عمرانية كصيانة التراث المعماري الذي اصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الاحياء العتيقة و مراكز المدن , مثل حي سيدي الهواري بوهراي , و حي القصبة بمدينة الجزائر اللذان أصبحا معرضين للانهياء , و ذلك بالقيام بالهدم الجزئي لبعض جهاتها و تحديثها , زيادة على ظاهرة الاكتظاظ السكاني و قلة المرافق و التجهيزات التي تعاني منها هذه الاحياء (12)

4.2.2- مشروع محافظة الجزائر الكبرى :

بفضل انشاء محافظة الجزائر الكبرى سنة 1997 انشأت وكالة جديدة للتهيئة و التعمير يتناسب مع المشروع التعميري للعاصمة , و هذه الوكالة هي URBANIS التي تتكفل اساسا بتوحيد استراتيجية تهيئة مدينة الجزائر المعتمدة و دوام العمل بها , وهي

مؤسسة عمومية كانت تحت وصاية محافظة مدينة الجزائر الكبرى ,تتولى مهام متابعة كل الدراسات الاستراتيجية المبادر بها بالعاصمة , و القيام بالانشغال الضرورية التي توفر العناصر المساعدة على إتخاذ القرار و على تخطيط الملفات و أعمال التهيئة و التعمير , وهي أداة تضمن وظائف الضبط و المراقبة لانها تملك حتى ابداء الرأي المسبق في كل الاعمال العمرانية (13)

وقد جاء مشروع محافظة الجزائر الكبرى كمشروع بعدي ,أي بعد تلك المشاريع الفردية بضواحي العاصمة التي كانت نتيجة الخروج العفوي للأفراد و الجماعات من العاصمة باتجاه ضواحيها , الشيء الذي ادى الى ازدياد البناءات العشوائية و اللاشرعية بها , وفي سبيل احتواء هذه المشاريع وضمها و تنظيمها من جهة , وبقصد تخفيف الضغط عن الهياكل و الاجهزة القاعدية بالعاصمة استوجب ذلك اعادة الهيكلة , حيث ارتأت السلطات المعنية ضرورة توسيع الحدود الاقليمية لولاية الجزائر , وذلك بازالة الحدود الاقليمية السابقة بين هذه الولاية و الولايات المجاورة لها و المتمثلة في ولاية بو مرداس , تيبازة و البليدة و نظرا للتداخل بين بعض بلديات هذه الولاية و بين مدينة الجزائر . و بذلك اصبحت ولاية الجزائر تمتد الى سبعة و خمسون بلدية بعدما كانت تضم ثلاث و ثلاثين فقط.

و بمقتضى امر رسمي تم تحديد القواعد القانونية للتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر الكبرى اين اصبحت فيما بعد تسمى بمحافظة الجزائر الكبرى .(14) كما تسير محافظة الجزائر الكبرى بواسطة الهيئات التالية :

-الوزير المحافظ للجزائر الكبرى .

-المجلس الشعبي الولائي المسمى مجلس محافظة الجزائر الكبرى .

(13).الجزائر عاصمة القرن 21, المشروع الحضري الكبير,المصدر السابق, ص 42 .

(14). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , أمر رقم 97-15 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 , الموافق ل 31 يونيو 1997 , يحدد القانون الاساسي الخاص بمحافظة الجزائر الكبرى , الجريدة الرسمية , العدد 38 الصادر بتاريخ 28 محرم 1418.

ويندرج مشروع محافظة الجزائر الكبرى في اطار الاصلاحات القانونية و الادارية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في السنوات الاخيرة , فمنذ 1984 بدأ التداول في امر التنظيم الاقليمي لولاية الجزائر , وقد ادخل المشروع حيز التطبيق اعتبارا من 31 جويلية 1997 , على مساحة تقدر ب 809,19 كلم مربع و تعد مليونين و ستة مائة الف نسمة بينما تقلصت مساحة الولايات الاخرى بصفة محسوسة الكثافة الحضرية من 7,413 نسمة الى 3,238 نسمة في كلم المربع الواحد

ونظرا للمشاكل التي عرفتھا مدينة الجزائر على جميع المستويات نتيجة التقسيم السابق و خاصة الحدود التي لا تتطابق مع مشاريع التي تسمح بتنمية ولاية الجزائر و تهيئتها و تنميتها و تعميرھا , ونظرا كذلك للتداخل و الترابط من عدة جوانب بين العاصمة و بعض البلديات الموجودة على مشارفھا , من بينها مخطط النقل الذي يتسع مجاله الى ضواحي الولايات المجاورة , هذا ما حتم اعادة التقسيم الترابي لكل من ولاية بومرداس و تيبازة و البليدة و الجزائر , و تعديل الحدودھا بينها , حيث تم ضم 24 بلدية الى ولاية الجزائر و فصلھا عن ولايات الثلاث السابقة الذكر , وقد تم الفصل بالشكل التالي :

1

- تم فصل 06 بلديات عن ولاية بومرداس و المتمثلة في بلدية عين طاية , برج لبحري , المرسى , الهراوة , الرويبة , الرغاية

2- اما عن ولاية تيبازة فتم فصل عنها 14 بلدية و المتمثلة في بلدية عين البنيان , سطاوالي , زرالدة , الدارارية , الدويرة , بابا حسن , الخرايسية , السحولة , معالمة , رحمانية , سويدانية , الشراقة , اولاد فايت و العاشور .

3- اما عن ولاية البليدة فتم فصل 04 بلديات عنها و المتمثلة في , بلدية بئر التوتة , تسالة المرجة . اولاد الشبل و سيدي موسى .

و تم الحاق هذه البلديات المفصولة عن ولاياتھا السابقة الى ولاية الجزائر ابتداء من 31 جويلية 1997, و بذلك اصبحت ولاية الجزائر تضم 57 سبعة و خمسون حيث نضم التراب الاداري لمحافظة الجزائر الكبرى عبر 28 دائرة حضرية و 29 بلدية

واهم الاهداف التي جاء بها هذا المشروع هي: *

- جاء هذا المشروع لتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر, كما حاول المشروع اعادة الاعتبار للعاصمة التي تعد الواجهة السياسية و الاقتصادية و الادارية و الثقافية للبلاد , و المرات العاكسة لمدى تطور المجتمع و تحضره, كما هدفت التعديلات الخاصة بالاقليم السلفة الذكر , الى ادخال تسيير منسجم للعاصمة و نظرا للتداخل و الترابط بين مدينة الجزائر, و بعض البلديات المجاورة لها , كما كان يرمي المشروع الى رد الاعتبار للنسيج الحضري و هيكلته و ترميمه و تجديده , اذ اهتم بالتهيئة و التعمير و الاحتياطات العقارية .

والجدير بالذكر هنا انه قد تم الغاء تسمية محافظة الجزائر الكبرى التي كانت تطلق على مدينة الجزائر سنة 2000 لكن بقيت اهدافها و مشاريعها سارية المفعول تحت وصاية وزير البيئة و تهيئة الاقليم .

3. سبل ووسائل التخطيط والتهيئة في الجزائر :

ومن بين الاشياء الاساسية التي اهتمت بها التهيئة المجالية و اولت لها اهمية كبيرة هي السكن , و منذ الاستقلال استعملت وسائل كثيرة لانجاز السكن بالجزائر من بينها: المناطق السكنية الجديدة , التجزئة , المدن الجديدة , وسنتناول كل واحدة على حدة كما يلي :

1.3 المناطق السكنية الجديدة:

و استعملت التجزئة هذه الوسيلة لانجاز السكن العمودي في اطار التهيئة العمرانية الشاملة , و بدا في هذه الوسيلة العمرانية في الجزائر منذ 1975 بهدف التحكم في التوسع العمراني للمستوطنات الحضرية من اجل توفير السكن لاعداد سكانها المتزايد , و انجزت جميع هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة في اطار المخططات الاقتصادية و المخططات الولائية و المخططات البلدية للتنمية .

*تلخيص عن ما جاء في الجريدة الرسمية , و الوثيقة الصادرة عن وزارة البيئة المذكورتين سابقا و المتعلقةين بمحافظة الجزائر الكبرى.

2.3. التجزئة :

و اعتبرت كوسيلة لانجاز السكن الفردي بشكل افقي و هي تهدف الى توفير السكن الفردي المنظم و المنسجم مع النسيج العمراني و المدمج ضمن مخططات التوجيه و التهيئة العمرانية الذي تقوم البلديات بتيئته و الاشراف على انجازها و ضمن اطار توفير السكن الفردي او الذاتي يتولى المستفيدين من شراء قطع الاراضي العمومية المهيئة في التجزئة من طرف البلديات و الوكالات العقارية ببناء سكنهم بشكل مستقل اعتمادا على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير و الهندسة المعمارية * , و قد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي الحضري المنظم بشكل ملموس في مختلف ارجاء البلاد , اذ يشير الديوان الوطني للاحصائيات في الوثائق المتعلقة بالسكن عن انجاز ما يقارب 1,5 مليون وحدة سكنية بشكل فردي في المدة ما بين 1966 و 1992, استفاد اغلب ملاكها من قروض حكومية قدمها الصندوق الوطني للتوفير بقروض منخفضة و المدة تتراوح بين 10 و 20 سنة .

3.3. المدن الجديدة :

و المدن الجديدة تسجل في اطار تهيئة المجال الوطني اذ تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر في الجزائر عبر الشريط الساحلي و التل اين وصل التشعب الحضري اقصاه في المدن الكبرى و المتوسطة الحجم , لذلك تبنت الدولة الجزائرية في غضون 1995 عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ من المدن المتروبولية (الجزائر , وهران , وقسنطينة) , مثل مشاريع المدينة الجديدة بالقرب من مدينة الجزائر المتمثلة في المحلثة و بوينان و مدينة سيدي عبد الله التي تبعد ب30

* انظر فصل تهيئة المجال الريفي

كلم عن مدينة الجزائر *, و الناصرية و العفرون , و مشاريع مماثلة لمدينة وهران و قسنطينة و مدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع مدينة بوغزول. وقد اقيمت مشاريع المدن الجديدة بقصد التخفيف من ازمة السكن و القضاء على الاحياء القصديرية و بقصد استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر , وتخفيض الضغط الديموغرافي على المستوطنات البشرية الواقعة عبر الشريط الساحلي و التل أين وصل بها حجم التحضر درجة الاشباع . (15)

* عن هذا المشروع بالتفصيل انظر الجزائر القرن 21 و المشروع الحضري الكبير , المصدر السابق ص169-

الملخص

نستشف من خلال الدراسة الدقيقة لعمليات التهيئة المجالية التي تعاقبت على مدينة الجزائر , ان مخططات كثيرة لم يكتب لها الاستمرار و تتوقف دون تحديد كل اهدافها و لم ينجز من المخطط سوى جزء صغير , ليحل محلها مخطط آخر , اضافة الى ان مدة الانجاز المحددة تطول وذلك نظرا لبعض المشاكل الادارية كتداخل الصلاحيات و تعدد مراكز اتخاذ القرار في مجال دراسة المخطط و متابعة انجاز المشاريع , اضافة الى ان المخططات العمرانية التي طبقت بعد الاستقلال كانت مستقاة من الطرق المطبقة في الدول المتطورة , وهذا ما اكد على عدم نجاعتها و فشلها في المجتمع مثل المجتمع الجزائري , اين طبقت هذه المشاريع مع اهمال الجانب الاجتماعي للسكان و التغيير الديموغرافي السريع .

و نلاحظ احيانا تهيئة التجمعات السكنية و مدن جديدة في مناطق دون اعداد المرافق و التجهيزات اللازمة للسكان , كتعبيد الطرق و توفير وسائل المواصلات التي تربط المنطقة المحددة بالمناطق الاخرى , وهذا ما يدعونا القول بضرورة وضع مخططات تهيئية بالطرق التي تتماشى و مجتمعاتنا , والتي تدرس من طرف المختصين المحليين للوصول لتطوير المجال الحضري .

الفصل السابع

بطاقة منوغرافية للمُصاحيتين

أولاً- بطاقة منوغرافية لبلدية بئر توتة
ثانياً- بطاقة منوغرافية لبلدية تسالة
المرجعة

اولا: بطاقة منوغرافية لبلدية بئر التوتة

1. لمحة تاريخية للتطور العمراني و السكاني للبلدية :

1.1 تاريخ المنطقة قبل الاستقلال

نتطرق في البداية الى المعنى الحقيقي للاسم الذي يطلق على البلدية والذي يجهله الكثير، فالمصدر الاول لتسمية بئر توتة اخذ اصلا من كلمتي بئر (PUIT) و توتة (من شجرة التوت MURIER) ، فالبئر هو الموقع المائي الذي وجد قديما بالمنطقة واعطى بداية الحياة بها ، والذي مايزال موجود الى يومنا هذا ، اما التوت فكانت تعرف بزراعته المنطقة قبل مجيئ المعمرين سنة 1830 ، حيث تبين من خلال المعطيات التاريخية ان المنطقة كان يقطنها سكان ، اين اصلهم وتاريخ استقرارهم يعود الى ثمانية قرون خلت ، وهذا ما إستقيناه من خلال الوثائق المقدمة من طرف مصالح البلدية ، اذ تبين ان هناك تسجيلات على أحد المقابر توضح التاريخ القديم لتواجد السكان .

ويؤكد تاريخ المنطقة المسجل أصل سكان المنطقة ، وهم مكونون أصلا جزء من قبيلة اولاد الشبل وولاد منديل ، أين كانت معيشتهم ريفية و نشاطاتهم رعوية ويعتمدون على الزراعة ، وهم موزعين على مجموع اراضي البلدية وهي : عداش ، الزوين . سيدي محمد ، ولاد شبل ، باب الزرقة ، وبعد مجيئ الاستعمار الفرنسي عمليات نزع الملكيات التي عرفتھا كل المناطق الريفية بالبلاد ، مست ايضا سكان المنطقة ، حيث قام 25 معمر فرنسي باختيار احسن الاراضي واخصبها للمنطقة لجعلها كملكيات خاصة لهم .

ومركز بلدية بئر التوتة اقيم بمرسوم 15.12.1953 بمساحة تقدر ب 5219 هكتار ، 29 آ و 34 سنتيآر ، ففي هذه المرحلة بدأ وسط المدين يبنى وذلك بانشاء بعض البنايات ، لادارة المكان و اقتصاد المنطقة ، والجدير بالذكر انه في نفس الفترة أي بين (1940-1960) ، قرى اخرى بالمتيجة انشئ لها مركز للبلدية مثل : العفرون ، موزايا ، مارونقو ، الرافيقو ، و مراكز اخرى (1) .

1). A.R .C.A.D.etude du P.D.A.U de la comune de birtouta ; phase 1 ; oct ; 1992.

من الناحية العمرانية وعلى غرار المراكز العمرانية الأخرى للمنطقة المتبقية , مركز بئر التوتة تم تخطيطه حسب مخطط شبكي DAMIER الذي يتميز بوجود نواة في المركز , والذي يدعى في المصطلحات العمرانية " بالمفصل " , وهي تتشكل غالبا من ساحة محاطة بحدائق و مرافق عمومية وهي في معظمها ذات طراز استعماري , البلدية الكنيسة الخ .

هذا المخطط الشبكي مهيكّل حول محورين أساسيين :
- المحور الأول : يتمثل في شارع علي بوحجة والذي يقسم المدينة الى قسمين .
- المحور الثاني : والذي أصبح أقل أهمية يصل المدينة من الشمال الى الجنوب .

تاريخ المنطقة بعد الاستقلال :

بعد الاستقلال بلدية بئر التوتة احتفظت دائما بمركز البلدية , وفي سنة 184 خسرت البلدية جزء لا بأس به من منطقتها و وذلك بإضافة بلدية جديدة , و ذلك بنص قانون 19.12.1984 رقم 67 , اين تقسيم جغرافي جديد اجري في ولاية البلدية , والبلدية القديمة بئر التوتة , وبذلك خرجت الى الوجود بلدية " اولاد الشبل , وبهذا تكون بلدية بئر التوتة فقدت خصوصا في جنوبها , لفضاء واسع و مهم جدا من اراضيها , حيث انتقلت مساتها من 5219 هكتار سنة 1984 الى 2800 هكتار سنة 1985 الى يومنا هذا .

اما سنة 1990 اصبح لها مقر للدائرة , وهذا ما اعطاها امتيازات اخرى وقوة ادارية على المنطقة , وهي الان تحتوي على بلديتين أخرتين تابعة اليها اداريا وهي : ولاد الشبل و تسالة المرجة (الطرق الاربعة سابقا وهي الضاحية الثانية محل دراستنا والتي سنتطرق الى بطاقة منوغرافية عنها لاحقا) , بالاضافة الى انها تحتوي على اربع مراكز هي : بابا علي , وسيدي محمد , و مركز علي بوحجة وعداش

ويمكن تلخيص تاريخ البلدية على شكل أربع مراحل تاريخية مختلفة و متباينة لكنها تبقى متصلة و مستمرة فيما بينها :

. فترة ما قبل 1920 :

خلال هذه المرحلة كانت البلدية تتمثل في النواة الأولى و التي تتشكل من دار البلدية , الساحة العمومية . و بعض المساكن الأفقية ذات الطابق الأرضي فقط .

. فترة ما بين 1920 و 1950 :

شهدت البلدية توسع طفيف حول حدودها و خاصة في الجهة الشرقية – الجنوبية و الجهة الغربية فكانت حدود البلدية آنذاك ترسم داخل مربع لا يتعدى عشر هكتارات .

. فترة ما بين 1950 و 1970 :

يستمر توسع البلدية في هذه الفترة , و خاصة في القسم الشرقي لها , فبعض المرافق و السكنات التي لم يتم الإستعمار ببناءها , تم إتمامها بعد الإستقلال .

. فترة ما بين 1970 و 1992 :

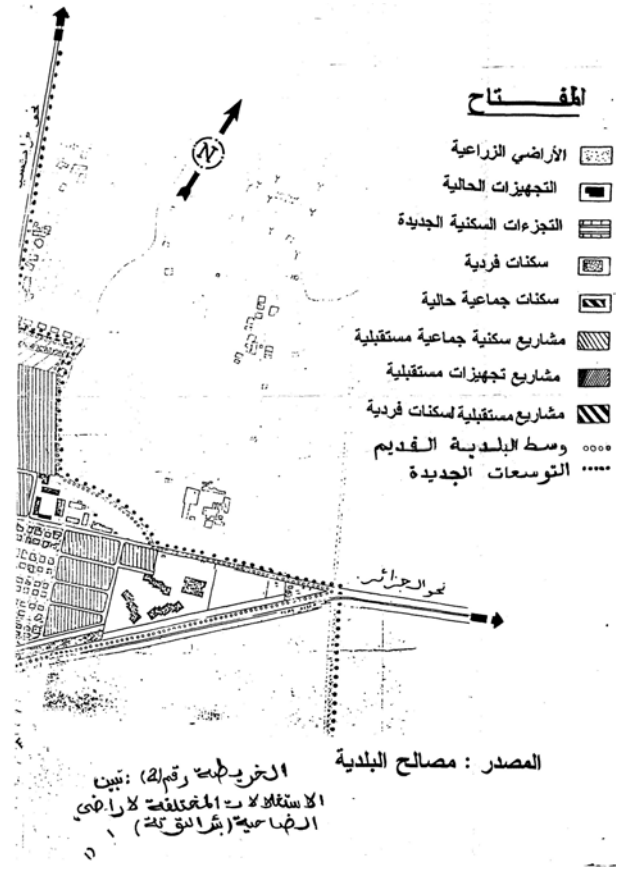
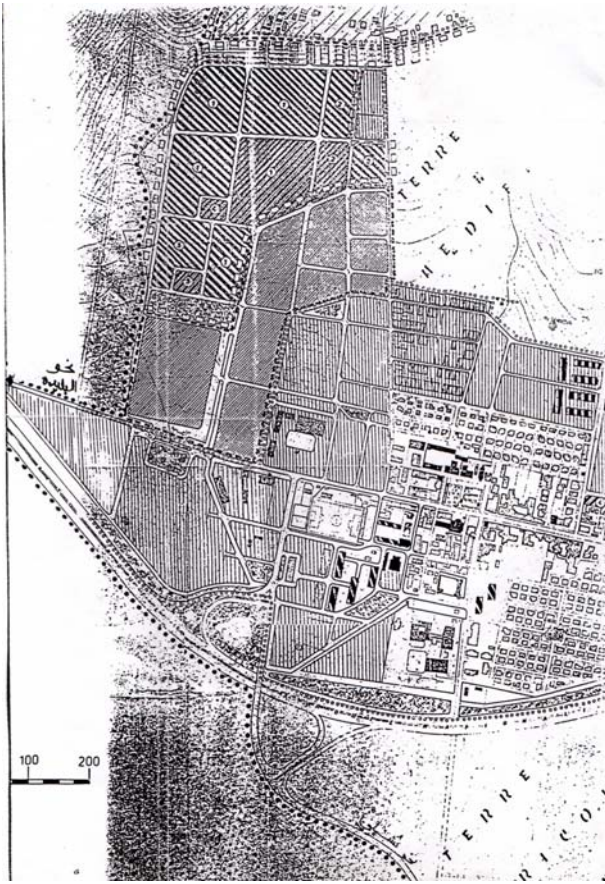
بعد سنوات السبعينيات , و خاصة في سنوات الثمانيات , شهدت البلدية توسعات حقيقية في كل الإتجاهات , الشرق , الغرب , الشمال , الجنوب , و فيما يخص المركزين عداش و بوحجة إزدادت حجمهما , و خاصة هذا الأخير الذي تحول من دوار صغير (ثلاث أو أربع بنايات) إلى تجمع سكاني كبير جدا في 1992 .

و لقد شهدت البلدية بناء 140 منزل فردي في الناحية الجنوبية و 70 مسكن في الناحية الشمالية , و في نفس الوقت تم إنجاز 96 مسكن جماعي, فأصبح مركز البلدية يقارب مائة هكتار , بحيث تضاعفت مساحة مركز البلدية بعشر مرات عما كانت عليه في الخمسينيات .

إن التوسع العمراني لبلدية بئر توتة أخذ كل الإتجاهات , سواء كان توسعا داخليا أم خارجيا , و رغم أن الطريق السريع رقم 1 يعتبر حاجزا للتوسع العمراني من الناحية الجنوبية , إلا أنه يعتبر كذلك عنصر يساهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية الموجودة بتلك الناحية .

2 . موقع بلدية بئر توتة :

إن بلدية بئر توتة تملك موقع جغرافي متميز , فهي تجمع بين عدة مناطق , حيث أنها تجمع بين الأراضي الالغنية للمتيجة و المنحدرات الجنوبية للساحل , بالإضافة إلى هذا فهي محاذية لطريق السريع رقم (1) و خط السكة الحديدية شرق غرب .
جغرافيا تقع بئر توتة في القسم المركزي للمتيجة , و هي تمثل نقطة تمفصل بين الولايات الثلاث هي : الجزائر البلدية , تيبازة .



و تعد بلدية بئر توتة من البلديات التي فصلت عن ولايتها السابقة و اتبعت الى ولاية الجزائر ضمن مشروع محافظة الجزائر الكبرى كما سبق التطرق اليه في الفصل السابق , إلى جانب أنها تتميز بالعدد الهائل من التجمعات السكانية الثانوية و التي تعد بأربع تجمعات .

و تبعد بلدية بئر توتة على 30 كلم من مركز العاصمة الجزائر , و على بعد 25 كلم من ولايتها السابقة البلدية , أي أنها تقع في وسط الطريق الرابط بين هاتين المدينتين الكبيرتين , أي حوالي 20 دقيقة من الوقت من جهة و أخرى .

3 . التقسيم الطبيعي و الإداري للبلدية :

3.1 . تحتوي البلدية على حدود طبيعية هي :

- من الشمال يحدها تجعدات الساحل
- من الشرق وادي الحراش .
- أما من الجنوب إلى الشرق نجد حدود صناعية قد شيدت (طريق السريع السكة الحديدية ... إلخ)

3.2 . أما حدودها الإدارية فهي :

- من الشمال : تحدها البلديات التي كانت تابعة إلى ولاية تيارازة قبل أن تضم إلى محافظة الجزائر الكبرى و هي دويرة , خرايسية و سحولة .
- من الشمال الشرقي : محدودة من طرف بلدية بئر خادم .
- من الجنوب بلدية أولاد شبل .
- أما من الغرب : فهي محدودة من طرف بلدية التاسلة المرجة (الطرق الأربعة سابقا) .

4 . الهيكل الديموغرافي لبلدية بئر توتة :

إن عدد سكان بلدية بئر توتة بين 1977 و 1987 تضاعف تقريبا , فكانت الزيادة تقدر ب 1316 ساكن أي بمعدل زيادة نسبة تقدر ب 78 بالمائة , و معدل الزيادة الاجمالي في هذه الفترة هو 5,94 بالمائة سنويا , و اذا ما قورنت هذه النسبة بالنسب الطبيعية للنمو

التي تقدر بـ 3 بالمائة , نلاحظ ان البلدية شهدت قدوما كبيرا للسكان . , اما خلال الفترة ما بين 1991 الى 1996 شهدت البلدية مشاريع سكن مهمة الى جانب المضاربة في العقار وهذا ما ادى الى الازدياد المستمر في عدد السكان , الذي وصل الى 21581 نسمة حسب الاحصاء الاخير للسكان وهو في تزايد مستمر .

5 . البنية و الامكانيات الاقتصادية للبلدية :

بحكم وجود البلدية في وسط المتيجة الغنية بالزراعة , فهي تملك اراضي غنية ومتنوعة , وتحتوي على نشاطات زراعية مختلفة , اين تختلط عمليا كل الثقافات الفلاحية سواء كانت استعمارية او غيرها مثل (الكروم , التشجير , العلف و الحمضياتالخ) , ففي مرحلة الاستعمار كانت زراعة الكروم النشاط الاكثر رواجاً وممارسة خاصة في منطقة " عداش " , اما بعد الاستقلال تم قلع الكروم و استبداله بزراعة اخرى مثل زراعة الحبوب و هو النشاط الذي اصبح اكثر رواجاً في كل انحاء البلدية .

ثم نتجت عن هذه النشاطات و بطريقة آلية صناعات صغيرة ومتوسطة , وهي تتركز اساسا في نشاط منطقة بابا علي , حيث توجد بها عدة مصانع و مقرات لشركات كبيرة وطنية وخاصة .

ويمكن الاشارة هنا الى شبكة المواصلات التي تتوفر عليها البلدية التي يمكن اعتبار انها لعبت دور مهم ولها فوائد اقتصادية , خاصة الطريق السريع الذي يقطع البلدية من الشرق الى الغرب , والذي يتميز بالدور المزدوج الذي يلعبه , فمن جهة له دور اقتصادي ايجابي , ومن جهة اخرى يعتبر عائق يحول دون التوسع العمراني الداخلي للبلدية على حساب الاراضي الزراعية , خاصة الموجودة منها في الجهة الجنوبية , حيث ساهم هذا الحاجز في الحفاظ على هذه الاراضي , اضافة الى خط السكك الحديدية الذي يمر على المنطقة الصناعية بابا علي .

استغلال المجال و مشاريع التعمير :

يتوزع استغلال اراضي البلدية حسب احتياجات السكان وتوزعهم عليها من بينها الاسكان . التجهيزات , مشاريع منجزة وفي طريق الانجاز و اراضي زراعية , اضافة الى تلك الاراضي التي لم تستغل بعد ولكنها موضوعة ضمن المشاريع المخطط لها سواء الطويلة او المتوسطة والقصيرة المدى .

وتسجل المساحة الاجمالية للتجمعات السكانية بالبلدية فياباعاها حوالي 257,5100 هكتار , ما بالنسبة للاراضي المخصصة للزراعة فنجدها بنسبة 45,32 بالمائة من مجموع الاراضي المستغلة , اذ تمثل الاراضي الزراعية مساحة قدرها 1149,23 من المساحة الكلية التي تقدر ب 2800 هكتار يتواجد بها اكثر من 21581 نسمة حسب الاحصاء العام لسكان الاخير

ثانيا: بطاقة منوغرافية لبلدية تسالة المرجة .

بلدية تسالة المرجة تستحوذ على مساحة تقدر ب 20,50 كلم مربع ويبلغ عدد سكانها الاجمالي ب 10559 نسمة , كما يبلغ عدد سكان مركز البلدية ب 6442 , ويبلغ عدد سكان المحيط العمراني 4117 .

وتبلغ مساحة الاراضي الفلاحية الاجمالية 2036 هكتار مستصلح منها 2028,64 هكتار , و عدد المشتغلين الفلاحين 89 فلاح , ومن أهم النشاطات الفلاحية السائدة بهذه المنطقة نجد تربية المواشي , مثل الاغنام الابقار المعز , وما إلى ذلك من إنتاج حيواني كالحليب مثلا , أما بالنسبة للإنتاج الزراعي المسيطر بالنسبة لهذه المنطقة فنجد زراعة الخضروات ب 16720 قنطار .

وفيما يتعلق بالمتهمين تحصي 1660 شخص ناشط , وعدد العاطلين يعدون ب 8899 عاطل إذ تعد نسبته عالية بهذه البلدية بنسبة 66,60 , حيث لا يوجد بهذه البلدية ولا مؤسسة عمومية فمعظم المؤسسات الموجودة هي مؤسسات خاصة والتي لا تتعدى ثلاث مؤسسات نشاطها ذو طابع صناعي – إنتاجي , توفر 100 منصب شغل .

بالنسبة للسكن , يوجد ببلدية تسالة المرجة 1347 وحدة سكنية , مقسمة بين السكن الحضري ب 781 سكن و 566 سكن ريفي , كما تعاني البلدية من عجز في السكن يقدر ب 1200 , كما تحتوي على بعض المدارس الابتدائية والاكاديمية , أما مراكز التكوين والتمهين فهي منعدمة .

وتحتوي البلدية على 386 سكن فوضوي يشغلها 2337 ساكن , ومن ضمن هذه السكنات الفوضوية احصت البلدية 411 سكن قصدير يشغلها 2359 ساكن . بالنسبة للعقار العمراني فان بلدية تسالة المرجة , بها ثلاث تجزئات سكنية مساحتها الاجمالية 491 هكتار , ومن وسائل التهيئة و التعمير بهذه البلدية نجد مخطط التوجيه و التعمير البلدي , حيث سجل البدء بالدراسة في هذا المجال سنة 1993 وتم الانتهاء منها سنة 1995 كما صودق عليها في 17 / 10 / 1995 تحت رقم 95/13 . (2)

ويمكن القول أن قلة المشاريع بهذه البلدية وبطئ نموها الاقتصادي أنقص من توافد السكان إليها مقارنة مع بلدية بئر التوتة , وهذا ماسيتضح لنا جليا في الجانب الميداني .

خلاصة الباب

تعد الهجرة من المسببات الرئيسية للآثار السلبية التي برزت على المجتمع الريفي و مجتمع المدينة على حد سواء , حيث انحصرت آثارها في في بادئ الامر في اهمال القطاع الزراعي من طرف اهم عناصره بعد هجرتهم الى المدينة و هذا ما ادى الى تدهور اقتصاد القطاع المعني بما ان هذا الاخير يتركز به معظم سكان البلاد , و ظهرت آثارها في المجتمع الثاني في الازدياد الديموغرافي السريع الذي عرفته المدينة بعد الاستقلال بسنوات قليلة , نتيجة الهجرة المستمرة من الريف الشيء الذي انقص من قدرة المدينة على استيعاب الكم الهائل من السكان و على توفير المرافق اللازمة لهم من مسكن و شغل , الشيء الي عمل على انتاج البناءات الفوضوية أو العشوائية داخل المجال الحضري و خارجه حيث ازدادت الخروق و التعدي على الاراضي الزراعية و هذا بشكل عشوائي لا مشروع او استغلالها لصالح الهيئة الحضرية و توطين المصانع .

لهذا لجأت السلطات المعنية بالقطاع الفلاحي بوضع اجراءات للحد من النزوح الريفي و ذلك عن طريق الاهتمام بالريف و محاولة تطويره , اضافة الى قيام السلطات المعنية بالتهيئة الحضرية بوضع المخططات العمرانية اضافة الى القوانين و الاجهزة اللازمة لمراقبة و تنظيم العمران محاولة منها محاربة التعدي على الاراضي الزراعية , رغم ذلك بقيت الهجرة في تزايد مستمر نحو المدينة التي انتجت ظاهرة جديدة الا و هي عملية توسع للفضاء المدني نحو المدينة و اصبحت المخططات العمرانية توجه نحو هذا النوع من التحضر لتخفيف الضغط على العاصمة دون تحسب للآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن ذلك .

الباب الثالث

تحليل نتائج البحث الميداني

المميزات العامة لمبحوثي الدراسة

تمهيد

- 1- تصنيف الفئات العمرية للمبحوثين
- 2- تحديد الاصل الجغرافي للمبحوثين
- 3- تحديد مكان الاقامة السابق للمبحوثين
- 4- معرفة نوع مسكن المبحوثين السابق
- 5- الصفة القانونية للمسكن السابق
- 6- التباين بين الفئات الاجتماعية

الملخص

تمهيد :

من خلال هذا المبحث نتبين أهم الصفات المميزة لعينة بحثنا هذا , وذلك من خلال بعض الخصائص كسن رب الأسرة المبحوثة , الإنحدار الجغرافي للمبحوثين و مكان إقامتهم السابق ويتعلق الأمر بالمنطقة بالضبط بمدينة الجزائر العاصمة الوافدين منها , إضافة إلى ميزة نوع مساكنهم السابقة وصفته القانونية , ولمعرفة مستواهم الإقتصادي صنفنا المبحوثين في ثلاث فئات اعتمادا على متغير الدخل الإجمالي للعائلة , وقد قسمنا عينتنا الكلية التي تشمل 140 مبحوث الى عينتتين متباينة العدد تمثل العينة الاولى صاحبة العاصمة وهي بلدية بئر التوتة وتتضمن 100 مبحوث و اشرنا اليها في فصول هذا الباب ب الضاحية 1 , أما العينة الثانية تمثل ضاحية الضاحية وهي بلدية تاسلة المرجة وتشمل 40 مبحوث و اشرنا اليها ب ضاحية 2 .

1. تصنيف الفئات العمرية للمبحوثين :

من خلال هذا العنصر نتبين سن رب الأسرة المبحوثة حيث صنفنا المبحوثين في ثلاث فئات عمرية كما يوضحه الجدول التالي :

جدول (1) يبين توزيع مبحوثي الضاحيتين حسب السن .

المنطقة		الضاحية 1		الضاحية 2		المجموع
سن المبحوثين		العدد	%	العدد	%	العدد
من 32 إلى 43		15	15%	16	40%	31
44 إلى 55 سنة		30	30%	14	35%	44
56 إلى 67 سنة		5	55%	10	25%	65
المجموع		100	71,42%	40	28,57%	140

يبين الاتجاه العام للجدول أن الفئة العمرية التي يتعدى سنها 55 سنة تمثل القسم الأكبر من عينتنا , إذ نجد أن أكثر من نصف المبحوثين المصنفين ضمن الفئة العمرية المحصورة بين 56 و 67 سنة والتي تمثلها نسبة 46,42 % تليها نسبة 31,42 % هم المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 44 إلى 55 سنة , وتتنخفض النسبة عند الفئة التي حصرنا أعمارهم بين 32 إلى 43 سنة بنسبة 22,14 % .

كما يجمع هذا الجدول بين عينتين متباينة العدد ويوضح لنا الجدول فئات السن المصنفة ضمن كل فئة عمرية , ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول نستطيع أن نلاحظ أن أكبر نسبة ضمن عينتنا الأولى المتكونة من 100 مبحوث تتعلق بتلك التي يتعدى عمرها 55 سنة التي تتجاوز نصف مبحوثي هذه الفئة إذ ينحصر عددهم في 85 مبحوث , حيث تمثل نسبة 55 % المبحوثين الذين هم ضمن الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 56 و 67 سنة وهذا ما يبين أهمية هذه الفترة من العمر بالنسبة لرب الأسرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل العائلة , خاصة التفكير في تكوين و ضمان مستقبل الأبناء , في حين نجد ضمن العينة الثانية و المثلة بنسبة 35 % نسبة 35 % تمثل الفئات العمرية التي لا يتعدى سنها 55 سنة و المصنفة ضمن فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 44 و 45 سنة تليها نسبة 40 % و تمثل المبحوثين المصنفين ضمن فئة الشباب و الذين تتراوح أعمارهم بين 32 و 43 و هم الوافدين الى الضاحية الثانية .

2. تحديد الاصل الجغرافي للمبحوثين :

نقصد من وراء هذا العنصر معرفة إذا كان المبحوثين الوافدين من عاصمة البلاد إلى هذه الضاحية هم من السكان الحضريين ذوي الأصل العاصمي أم لا , وهو المكان الوافدين منه جل مبحوثينا الشيء الذي نتبينه من خلال الجدول رقم (2)

يبين الإتجاه العام أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين العاصميين الأصل والذين تمثلهم نسبة 21,42% من المجموع الكلي للعيينة , تليها نسبة 17,15% تمثل هؤلاء الذين يمتد أصلهم الجغرافي الى ولاية جيجل , أما الذين ينحدرون جغرافيا من ولاية سطيف تمثلهم نسبة 16,43% من المجموع الكلي .

إذ يتضح من خلال الجدول أن ضمن الفئة الاولى تظهر أكبر نسبة الموافقة لـ 22% من أصل 100 مبحث لم ينزحوا من أي ولاية أخرى بل هم السكان الأصليون للعاصمة , وفدوا بعد ذلك إلى الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة) .

إضافة إلى هؤلاء تحتوي عينتنا على الذين ينحدرون جغافيا من ولايات أخرى و الذين يمتد أصلهم الجغرافي إلى سطيف تيزي وزو بجاية البويرة , عين الدفلة , غرداية جيجل هذه الأخيرة التي هجر منها القسم الأكبر للمستقرين بضاحية الضاحية (بلدية تسالة المرجة) الذين تمثلهم نسبة 42% من أصل 40 مبحث , وضمن الفئة الثالثة نجد أعلى نسبة بها 21% تمثل المبحوثين الذين يمتد أصلهم الجغرافي الى ولاية سطيف وفدوا إلى الضاحية الثانية .

وهذا ما يبين لنا أن الوافدين إلى الضاحيتين , لم يكن كلهم من السكان الأصليين لمدينة الجزائر بل إستقروا بهذه الأخيرة لفترة زمنية محددة و ذلك في أحيائها المختلفة , بعدما نزحوا من مواطنهم الأصلية , وهنا يتضح لنا جليا أن إنتقال المبحوثين من مناطقهم الأصلية نحو الضواحي لم يكن مباشر الشيء الذي يتضح لنا من خلال العنصر الموالي .

جدول (2) يبين توزيع مبحوثي الضاحيتين حسب إنحدارهم الجغرافي .

المجموع	غرداية		عين الدفلة		بويرة		بجاية		جيجل		تيزي وزو		سطيف		جزائر		الاصل الجغرافي المنطقة ا
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	8	8	%9	9	9	9	11	11	%8	8	13	13	%21	21	%22	22	الضاحية 1
40	-	-	-	-	7,5	3	25	10	%40	16	-	-	%5	2	%20	8	الضاحية 2
140	5	8	6,4	9	8,58	12	%	21	17,15	24	9,29	13	16,43	23	21,42	30	مجموع
			%				15		%		%		%		%		

جدول (3) يبين توزيع المبحوثين حسب مكان إقامتهم السابق

مجموع		عين نعجة		حراش		سمار		بئر خادم			مد نية	باب الواد			قص بة	بلكور		الابيار		القبة		مكان الاقامة السابق
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عد د	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	العدد	المنطقة
	100	7	7	11 %	11	6%	6	%3	3	%7	7	%7	7	%6	6	%30	30	%5	5	%18	18	الضاحية 1
	40	-	-	% 22	9	22 %	9	-	-	-	-	7,5 %	3	%5	2	12,5 %	5	-	-	%30	12	الضاحية 2
	140	5	7	% 14	20	10	15	2,5 %	3	5%	7	10 %	7,1	5,7 %	8	%25	35	%3,5	5	21,4 %	30	المجموع

3 . تحديد مكان الإقامة السابق للمبحوثين :

نود معرفة من خلال هذا العنصر أحياء العاصمة التي وفد منها هؤلاء المبحوثين , وهذا ما يتضح لنا بعد القراءة الاحصائية للجدول رقم (3)

بعد القراءة الاحصائية لهذا الجدول أتضح لنا أن الاتجاه العام بين أن أكبر نسبة تنحصر ضمن فئة المبحوثين الوافدين من الاحياء الشعبية التي تمثلها نسبة 52,14% تليها نسبة 30% الممثلة للدين كانوا من سكان الاحياء الراقية , وتتنخفض النسبة الى 17,85% الممثلة لفئة المبحوثين الذين وفدوا الى الضاحيتين المدروستان من الضواحي القديمة الممثلة في السمارة بئر خادم وعين النعجة .

كما تتباين النسب الممثلة للقاطنين بهذه المناطق , لتتأرجح أكبر نسبة وأصغر نسبة بين لبقاطنين بالاحياء الشعبية وتلك الراقية والضواحي القديمة , الوافدين الى كلا الضاحيتين , حيث نجد أعلى نسبة ضمن الفئة الاولى 30% تمثل المبحوثين الذين كانوا يقطنون بحي شعبي من أحياء العاصمة وهو حي بلكور والدين وفدوا بعد ذلك الى الضاحية الاولى , أما ضمن الفئة الثانية تظهر نسبة 30% كأعلى نسبة تمثل المبحوثين الوافدين من أحدا الاحياء الراقية بالعاصمة وهو حي القبة والدين أصبحوا من سكان الضاحية الثانية .

أما ضمن الفئة الثالثة نجد نسبة 22% تمثل الوافدين من بئر خادم وهي ضاحية قديمة من أحياء العاصمة إلى إحدى ضواحيها الجديدة وهي الضاحية الثانية , والجدير بالذكر هنا أن معظم أفراد عينتنا الوافدين الى الضاحيتين كانوا من سكان الضواحي القديمة للعاصمة التي كانت في وقت مضى ضمن الحزام الاول للضواحي قبل أن يتم تعميرها الشامل و أصبح سكانها بدورهم يبحثون عن متنفس لهم بهذه المناطق.

وكما تبينت المناطق الوافدين منها أفراد عينتنا , كذلك اختلفت أسبابهم للانتقال الى الضاحيتين وهذا كنتيجة حتمية لتأثير الاولى في الثاني وهذا ما نتبئته من خلال الجدول الموالي .

4 . معرفة نوع مسكن المبحوثين السابق:

نحاول من خلال معطيات الجدول الموالي معرفة نوعية المساكن التي كان يقطن بها هؤلاء المبحوثين بغرض معرفة أهدافهم والأسباب الفعلية للإنتقال للضاحية :

جدول (4) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب نوع مساكنهم التي كانوا يقطنون بها سابقا

المجموع	الضاحية 2		الضاحية 1		المسكن السابق	المنطقة
	العدد	%	العدد	%		
	84	60%	24	60%	60	شقة بعمارة
	51	36,42%	16	40%	35	بيت أفقي
	5	3,57%	-	-	5	بيت عمودي
	140	100%	40	28,57%	100	المجموع

يتضح لنا جليا من خلال الجدول أنه في كل من العينتين سواء الممثلة للضاحية الأولى أو للثانية، أن الذين كانوا يشغلون شقق العمارات يمثلون أكثر من نصف المبحوثين والذين تمثلهم نسبة 60 % من المجموع الكلي للعيينة إضافة إلى وجود من بين أفراد عينتنا من كانوا يقطنون البيوت الأفقية أو بما يسمى "دار عرب " إذ تمثلهم نسبة 36,42 % من نفس المجموع , وتنخفض النسبة كثيرا إذ نلاحظ 3,57 % من أصل 140 مبحوث تضم فئة المبحوثين الذين كانوا يقطنون البيوت العمودية (فيلا).

إد تظهر ضمن الفئة الاولى نسبة 60% من أصل 100 مبحوث كأعلى نسبة تمثل المبحوثين الدين كانوا من سكان العمارات إد يمثلون أكثر من نصف المبحوثين الدين وفدوا الى الضاحية الاولى .

وتمثل نسبة 60 % في الئة الثانية أعلى نسبة ضمن المبحوثين الوافدين الى الضاحية الثانية والدين شغلوا شقق العمارات , لنجد ضمن الفئة الثالثة جل المبحوثين الدين كانوا من سكان الفيلات وفدوا الى الضاحية الثانية وتمثلهم أصغر نسبة بالجدول وهي 5 % الشيء الذي يوضح أن الوافدين إلى الضواحي محل دراستنا , معظمهم كانوا يعانون من ضيق شقق العمارات , أين في معظم الأحيان وكما هو معروف عن طبيعتها العمرانية أنها دات غرف ضيقة يتكدس بها عدد كبير من أفراد العائلة . ذلك أن العائلة الجزائرية معروفة بعدد أفرادها الكبير.

أما بقية المبحوثين فمنقسمين بين من كانوا من سكان البيوت الافقية و العمودية , وهذا ليس لأن هذه الفئة بحاجة ماسة إلى المسكن, ولكن رغم أن الفئة الأولى من المبحوثين الذين كانوا من سكان العمارات وسكان هذه النوع من البيوت مقصدهم واحد وهو المسكن ولكن الحاجة إليه متباينة , فهناك من يحتاج إلى الإتساع في السكن وهناك من أنفصل عن البيت العائلي الذي يضم أسر متعددة , وهناك من يطمح إلى الحياة الفاخرة , كما أن هناك من إستغل هذا السكن لأغراض إقتصادية بإستغلال الطابق الأرضي للمسكن لفتح المحلات التجارية , ويرتبط ذلك دائما بالامكانيات المادية لهذه العائلات و وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول العنصر رقم 6.

5 . الصفة القانونية للمسكن السابق :

نحول أن نتبين من خلال هذا العنصر إذا كانت السكنات السابقة للمبحوثين ملك لهم أم هم مجرد كرائيين لمعرفة تأثير ذلك في الحصول على السكنات الجديدة .

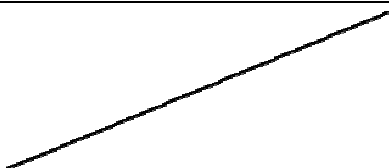
جدول (5) يبين توزيع المبحوثين حسب الصفة القانونية لمساكنهم السابقة .

المنطقة	الدخل الاجمالي للعائلة		الضاحية 1		الضاحية 2		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كراء	17	17%	4	10%	21	15%		
ملك	83	83%	36	90%	119	85%		
المجموع	100	100%	40	28.57%	140	100%		

يبين الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة الموافقة لـ 85 % من المجموع الكلي للعيينة تمثل الفئة التي تضم المبحوثين الذين يملكون سكناتهم السابقة في حين 15 % من نفس المجموع كانوا مجرد كرائيين .

حيث نلاحظ أن ضمن الفئة الاولى أن مبحوثي الضاحية الثانية يمثلون أكبر نسبة إذ أن 90 % من أصل 40 مبحث كانوا يقطنون بسكنات ذات الصفة القانونية ملك , في حين 83 % من أصل 100 مبحث وفدوا الى الضاحية الاولى .

(6)

		2		1		
%		%		%		
12,15%	17	22,5%	9	8%	8	16000 8000
20%	28	37,5%	15	13%	13	24000 16000
28,57%	40	25%	10	30%	30	32000 24000
39,28%	55	15%	6	49%	49	32000
100%	140	28,57%	40	71,42%	100	

6 . التباين بين الفئات الاجتماعية:

هناك من العلماء من يصنف الفئات الاجتماعية على اساس استعمال بعض المميزات من بينها الاختلاف في نمط العمل , التباين الثقافي وعلى اساس الفوارق في الدخل و وهذا الاخير هو العنصر الذي اخترناه لمعرفة الاختلاف بين الفئات الاجتماعية الوافدة الى الضاحية والجدول رقم (6) يوضح ذلك .

يوضح لنا الإتجاه العام أن أكبر نسبة وهي 39,29% تمثل المبحوثين ذوي الدخل المرتفع الذي يتعدى 32000 دج , تليها نسبة 28,57% تمثل المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 2400 الى 3200 دج وتمثل نسبة 20% المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 1200 الى 2400 دج و في حين أصغر نسبة وهي 12,15% تمثل المبحوثين ذوي الدخل المنخفض و الذي يتراوح بين 800 الى 1200 دج .
وتتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن أعلى نسبة ضمن الفئة الاولى الموافقة لـ 49% تمثل المبحوثين ذوي الدخل العالي الذي يتعدى 3200 دج و الذين وفدوا الى الضاحية الاولى .

وتمثل نسبة 30% من أصل 100 مبحوث الذين يتراوح دخلهم بين 2400 الى 3200 دج والوافدين دائما الى الضاحية الاولى .

أما ضمن الفئة الثالثة نجد نسبة 37,5% تمثل اغلبية المبحوثين الذين يستقرون بالضاحية الثانية ذوي الدخل المتوسط الذي يتراوح بين (16000- 24000), ونستطيع أن نستشف من خلال هذه المعطيات ذلك التمايز الاجتماعي و الاقتصادي بين فئات المبحوثين الوافدين الى الضاحيتين وإذا أردنا أن نحدد هذا التمايز بين فئات المبحوثين نجد أن مبحوثي الضاحية الاولى ذوي مستوى إقتصادي مرتفع مقارنة مع مبحوثي الضاحية الثانية الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة اين نجد معظمهم ويعدون 24 مبحوث من لايتعدى الدخل الاجمالي لعائلاتهم 24000 دج .
ذلك أن لمتغير الدخل تأثير فعلي في إختيار السكان الانتقال الى الضاحية القريبة أو ضاحية الضاحية , ويتعلق الامر دائما بأهمية موقع الارض و بالتالي تغير سعرها و هذا ما سنتعمق في دراسته خلال الفصول الموالية .

خصصنا هذا المبحث لتحديد الميزات العامة لعينة و المتمثلة في ارباب الاسر الوافدة الى الضاحيتين اين استخلصنا أن عينتنا تمثلت في مختلف الفئات العمرية , حيث وجدنا أن الفئة التي يتعدى بها سن المبحوثين 55 سنة هي الغالبة بالنسبة للعينة الكلية , أما ضمن عينتنا الأولى المتكونة من 100 مبحوث والممثلة للضاحية الأولى نجد أن الفئة العمرية التي يتعدى عمرها 55 سنة تمثل أكبر نسبة إذ أنها تتجاوز نصف مبحوثين هذه الفئة , في حين أن أكثر من نصف مبحوثين الضاحية الثانية تنحصر أعمارهم ضمن الفئة التي يقل عمرها عن 55 سنة .

و اعتمادا على الأصل الجغرافي للمبحوثين حاولنا أن نتبين المناطق التي وفدى منها هؤلاء المبحوثين قبل انتقالهم الى مدينة الجزائر و من ثم الى الضاحية بقصد معرفة إذا كان انتقالهم مباشر من مناطقهم الأصلية أو غير مباشر , إذ استخلصنا من خلال هذا العنصر أن المبحوثين ينحدرون جغرافيا من مختلف مناطق الوطن , و يمثل العاصمة الأصل النسبة الأكبر ضمن هؤلاء , إذ أنه ضمن الضاحية الأولى نجد أن القسم الأكبر منهم لم ينزحوا من أي ولاية أخرى بل هم السكان الأصليون للعاصمة , أما ضمن الضاحية الثانية نجد أن النسبة الغالبة تمثل المبحوثين الذين يمتد أصلهم الجغرافي الى ولاية جيجل الشيء الذي يوضح لنا أن الوافدين الى الضاحيتين لم يكونوا كلهم من السكان الأصليين للعاصمة بل استقروا بها لفترة زمنية محددة و ذلك في أحيائها المختلفة , إذ لاحظنا أن المبحوثين قبل انتقالهم للضواحي كانوا يقطنون بضواحي قديمة و أحياء راقية و أحياء شعبية , هذه الأخيرة التي وفد منها القسم الأكبر من عينتنا , تليها نسبة أقل من كانوا من سكان الأحياء الراقية و تنخفض النسبة عند هؤلاء الذين وفدوا الى الضاحيتين الجديتين من الضواحي القديمة الممثلة في السمار بئر خادم عين النعجة , كما تباينت النسبة الممثلة لهؤلاء بين الضاحيتين , ذلك أن أكبر نسبة ضمن الضاحية الأولى تمثل هؤلاء الذين كانوا من سكان الأحياء الشعبية و بالضبط من حي بلكور الشعبي بأعلى نسبة , و تمثل أكبر نسبة ضمن مبحوثي الضاحية الثانية هؤلاء الذين كانوا من سكان احدى المناطق الراقية .

و لمعرفة الأسباب الفعلية للانتقال للضاحية اعتمدنا على متغير نوع المسكن السابق , وخلصنا من خلال المعطيات الأحصائية أن الذين كانوا يشغلون شقق العمارات تمثلهم أكبر نسبة ضمن مبحوثين الضاحيتين , الشيء الذي يوضح أن الوافدين الى

الضواحي محل دراستنا معظمهم كانوا يعانون من ضيق شقق العمارات , إضافة الى أن هذه المساكن اختلفت في صفتها القانونية فمنها ما هو كراء و منها ماكان ملك ,

لأصحابها إذ تمثل هذه الأخيرة أكبر نسبة بالنسبة للضاحيتين و ذلك بنسبة 85 %من المجموع الكلي للعيينة.

كما شملت عينة بحثنا مختلف الفئات الاجتماعية التي اعتمدنا لتوضيح ذلك على أساس استعمال الفوارق في الدخل الاجمالي للعائلة , أين وجدنا أن العائلات المبحوثة تتباين في مستواها الاقتصادي ذلك أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين ذوي الدخل المرتفع الذي يتعدى 32000 دج و نستطيع أن نستشف من خلال المعطيات الاحصائية ذلك التمايز الاجتماعي و الاقتصادي بين مبحوثي الضاحيتين , واذا أردنا أن نحدد هذا التمايز بين فئات المبحوثين نجد ان مبحوثي الضاحية الاولى ذوي مستوى اقتصادى مرتفع الذى يتعدى 3200 دج مقارنة مع مبحوثى الضاحية الثانية الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة اذ تمثل اعلى نسبة المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 12000 الى 24000 دج وقد كان لهذا التباين في الميزات العامة للمبحوثين دور في تحديد اهدافهم واستراتيجيتهم بالانتقال الى الضواحي كما ان ذلك كان له تأثير على العلاقات الاجتماعية السائدة في محيطهم الاجتماعي الجديد , وهذا ما يتضح لنا من خلال المباحث الموالية .

الضاحية تستقطب الأنظار

تمهيد

- 1- الانتقال المباشر وغري المباشر إلى الضاحية .
- 2- أهمية منطقة السكن السابق في تحديد أهداف الوافدين.
- 3- الاسباب الفعلية للانتقال الي الضاحية.
- 4- عوامل استقطاب الضاحية للأنظار.
- 5- ضاحية الضاحية في نظر سكان الضاحية المجاورة للمدينة.

الملخص

الجدول رقم (07) يبين توزيع مبحوثين حسب انحدارهم الجغرافي و مكان اقامتهم السابقة

										ملاحظات
		%		%		%		%		
		41,66%	10			39,13%	8	23,33%	7	
2								10%	3	
4								10%	3	
9		20,83%	5	46,15%	6			16,66%	5	
3								16,66%	5	
		4,16%	1	15,38%	2			13,33%	4	
3		25%	6	30,76%	4	17,39%	4	10%	3	١
				7,69%	1					
		8,33%	2			39,13%	9			
						8,69%	2			
21		17,14%	24	9,28%	13	16,42%	23	21,43%	30	

1. الانتقال المباشر و غير المباشر إلى الضاحية :

لمعرفة اذا تم انتقال المبحوثين الى الضواحي محل الدراسة مباشرة من مناطقهم الاصلية , او انهم استقروا بمناطق اخرى قبل الانتقال اليها , وفي سبيل ذلك اعتمدنا على ربط علاقة بين متغيرين هامين هما الاصل الجغرافي للمبحوثين ومكان اقامتهم السابق , ولنتبين الامور اكثر نطلع على الجدول رقم (7).

يوضح الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة وهي 25 بالمائة تمثل المبحوثين الوافدين الى الضاحية من أحد الاحياء الشعبية و بالتحديد من حي بلكور الشعبي , تليها نسبة 21,42% ممن كانوا من سكان منطقة راقية وهي بلدية القبة قبل أن ينتقلوا للإستقرار باحدى الضاحيتان و آخر نسبة الموافقة ل30,57% تمثل هؤلاء الدين إستقروا بالابيار قبلا .

إد يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن معظم المبحوثين الوافدين من مدينة الجزائر الى الضاحيتين المدروستان , ليسوا من السكان الاصليين للعاصمة , فمن خلال تقاطع المتغيرات إستطعنا أن نستشف أن من المبحوثين من يرجع أصلهم الجغرافي الى مختلف ولايات الوطن , نزحوا الى عاصمة الةلاد لأهداف معينة , حيث نجد ضمن الفئة الاولى الموضحة اعلاه أن أكبر نسبة وهي 83,33 بالمائة من أصل 12 مبحوث نزحوا من مدينة البويرة الى العاصمة و إستقروا بالضبط بحي بلكور الشعبي قبل أن ينتقلوا إلى الضاحيتان.

ومن أصل 9 مبحوثين تمثل نسبة 55,55 بالمائة الدين كانوا من سكان ولاية عين الدفلة قبل أن ينزحوا الى العاصمة و يستقرون باحدى بلدياتها وهي بلدية القبة و من ثم الى الضاحيتان المدروستان .

أما بالنسبة للفئة الثالثة تظهر نسبة 10 بالمائة من أصل 30 مبحوث كأعلى نسبة وتمثل السكان الاصليين للعاصمة و الدين إنتقلوا مباشرة الى الضاحيتين ؛ وهم المبحوثين الدين وفدوا الى إحدى الضاحيتان من منطقة راقية و هي بلدية الابيار , والدين إعتبرناهم كعاصميين بعد أن حددنا أن أصلهم الجغرافي من عاصمة البلاد مدينة الجزائر .

و هذا ما يوضح لنا أن هؤلاء المبحوثين لم ينتقلوا مباشرة إلى الضواحي المدروسة من مناطقهم الأصلية , بل نزحوا قبل ذلك إلى عاصمة البلاد , كما وجدنا فئة من المبحوثين إنتقلوا مباشرة إلى كل من الضاحيتان المدروستان من مناطقهم الأصلية و هم العاصميون كانوا من سكان الأحياء المختلفة للعاصمة ألا و هي الأبيار , بلكور , القصبة , باب الواد , الحراش , القبة , هذه الأحياء العاصمية التي كانت تعد من الضواحي القديمة التي أصبحت بعد تعميرها الشامل ضمن النسيج العمراني للعاصمة لتصبح فيما بعد أحياء حضرية هذا ما أفرز ضواحي جديدة لتوسع الفضاء المدني للعاصمة.

فكما رأينا من خلال القراءة الإحصائية إتضح لنا ان هناك فئة معتبرة من الوافدين إلى الضاحيتان المدروستان , سواء الضاحية القريبة الا وهي بلدية بئر التوتة او الضاحية البعيدة وهي بلدية تاسلة المرجة محل دراستنا لم تنتقل مباشرة من مناطقهم الأصلية بل نزحت إلى المدينة سواء من الريف القريب او المدن البعيدة نحو هذه الضواحي , حيث إستقروا في فترة معينة بالأحياء المختلفة لمدينة الجزائر خاصة الشعبية منها , حيث لعبت هذه الأخيرة دور منطقة عبور بالنسبة للحضرين الجدد , ذلك ان عاصمة البلاد منذ الاستقلال بدأت تستقبل توافد الافراد وهجرة نحوها و ساهم في ذلك العديد من العوامل من بينها العامل المزدوج للنمو : المتمثل في النمو الطبيعي إلى جانب الديناميكية الحضرية , هذه الأخيرة المتمثلة في حركة السكان وانتقالهم من الأرياف إلى المدن .

و قد ساعد على ذلك وحث عليه توفر السكنات الشاغرة التي تركها الأوروبيون بعد إنزياحهم عن الجزائر أين حرروا 100000 سكن بوسط العاصمة وفي ضواحيها الشيء الذي سهل عملي النزوح لهؤلاء الريفيين للانتقال إلى المدينة بحثا عن عمل , خاصة بعد اهتمام السلطات الجزائرية فيما بعد بتوطين الصناعة بالمدن الساحلية بالخصوص التي شهدت نفس الحركية الاجتماعية التي عرفتها عاصمة البلاد , الشيء الذي فرض تباينا اقتصاديا و اجتماعيا بين المدينة و الريف , فالتباين الأول متمثل في ارتفاع الأجور و انتظامها بجميع القطاعات بالمدينة , مقارنة مع الدخل الموسمي وغير الدائم بالريف , الذي كان مصدره في أغلب الأحيان النشاط الفلاحي فقط , اما التباين الاجتماعي فيتمثل في الحالة المزرية التي كانت من مخلفات الاستعمار التي ورثها الريفيون عن تلك المرحلة الصعبة , إلى جانب انعدام المرافق اللازمة للعيش التي عانى منها هؤلاء بعد الاستقلال .

كما أن هذا الحراك الإجتماعي جاء نتيجة إحتياج المدينة إلى اليد العاملة كل هذه العوامل لعبت دورها كعوامل جذب سوسيو- إقتصادي إستطاعت أن تستقطب المجالات الأخرى الموجودة حول المدينة , الشيء الذي أفرز ديناميكية حضرية من نوع آخر معاكسة للأولى ألا وهي خروج والإنتشار السكاني بإتجاه الضواحي المجاورة للمدينة , و هذا بعدما تضخمت المدينة و برزت هشاشة قدرتها على الإستقبال و مع التحضر السريع لم تستطع المدينة معها فيما بعد من إستيعاب أعداد السكان المتوافد , و التوفيق بين طلباتهم على العمل و المأوى اللازم و الملائم و بين إمكانياتها المتاحة , حيث أصبح من الصعب الحصول على عمل داخل حدود المدينة الشيء الذي أفرز مشاكل عديدة حيث أسفرت " عصمة " مدينة الجزائر و تحويلها إلى حاضرة كبيرة عن تطور شديد في النشاطات و المنشآت و التجهيزات سواء داخل العاصمة ذاتها أو داخل المركب الذي شكله التجمع التعميري الآن بكل المساحة التي يحتلها ... لكن هذا التطور لم يحدث بدون مشاكل أو إختلالات خطيرة , لقد أدى فعلا إلى ظهور تمركز مفرط والي تبذير للموارد الاراضي الزراعية على الأخص و إلى عوائق لا يمكن نكرانها تلقي بثقلها على العاصمة ذاتها و إلتى خنقتها ديناميتها الخاصة " (1)

لذلك ظهرت ضواحي جديدة للعاصمة ساهمت في التخفيض من الضغط الذي أصبحت تعاني منه عاصمة البلاد , لذلك أصبح سكانها يغادرونها بعدما فقدت جاذبيتها , إلى جانب أن الحضريين الجدد أو السكان الجدد للعاصمة وجدوا بهذه الضواحي متنفس لهم , بعدما كانوا يعيشون حالة غير مستقرة و ظروف قاسية بالاحياء الشعبية للعاصمة التي نزحوا إليها , ليجتثون بعد ذلك عن الاستقرار بعدما تحسنت إمكانياتهم المادية محاولة منهم تحسين وضعيتهم المعيشية وذلك بالبحث عن مسكن أوسع بعيدا عن ضيق شقق العمارات , الشيء الذي لم توفره المدينة في هذه الفترة لذلك اسدت ضواحي العاصمة خدمة لهؤلاء , أين وجدوا المساحات الاضية التي تمكنهم من بناء مساكن تتسع لكل أفراد العائلة .

ولا نستثني من هذه الظاهرة سكانها الاصليين الذين فقدوا كل النمط المعيشي الخاص الذي كان يطبعها ويميزها عن المدن الأخرى , و الذي ترعرعوا في وسطه لذلك أصبح من السهل عليهم التخلي عن السكن بها , بعدما كان يعرف عن العاصمين انهم شديدي التمسك "بحوماتهم" القديمة و العتيقة موطن اباائهم و مستقر ذكرياتهم وتاريخهم القديم , حتى وان كانت هذه البيوت قديمة ومتأكلة , فكما لاحظنا أن من بين مبحثينا من كانوا

من سكان القصبة هذا الحي الاثري لما عرف في الآونة الاخيرة من تهديم بعض مبانيه وترحيل لساكنه سواء بطريقة إجبارية من طرف السلطات أو إرادية لان سكانها أصبحوا يغادرونها لان سكناتهم باتت عتيقة و متآكلة لذلك إختاروا الضواحي التي تمكنهم من بناء السكنات التي تشبه في الطبيعة العمرانية سكناتهم القديمة .

فاضافة الى عوامل الطرد سواء تلك المعنوية المتمثل كما اسلفنا الذكر في فقد المدينة الى الطابع المعيشي المميز لها , او المادية المتمثلة في انعدام امكانية ايجاد قطعة ارض للبناء او مسكن للذين هم بحاجة اليه , لذلك يلجأ من توفرت لديهم الامكانيات المادية الى الضواحي التي تتوفر على هذه الميزات التي اصبحت تفتقدها المدينة , لبناء المساكن الواسعة والفيلات الفخمة التي يبحث فيها أصحابها عن إيطار حياة خاص .

ونخلص في الاخير الى القول أن بروز ظاهرة إنتقال سكان المدن الى الضواحي ماهي إلا وليدة ظاهرة الهجرة الريفية نحو عاصمة البلاد الشيء الذي أفرز مشاكل عديدة داخل حدودها , عملت على إنقاص من قدرة إستيعابها لسكانها , أين أصبحوا يفكرون في الخروج الى الضواحي بحثا عن الامتيازات التي تفتقدها المدينة , و هذا لهو دليل كاف ليبرهن بشكل واقعي التأثير الفعلي للهجرة الريفية في الحراك الاجتماعي الجديد.

2. أهمية منطقة لسكن السابق في تحديد أهداف الوافدين :

نحاول من خلال هذا العنصر أن نتبين أهداف الوافدين الى الضاحيتين المدروستين من خلال معرفة نوعية السكنات التي كانوا يشغلونها وعلاقة ذلك بالمناطق السكنية التي كانوا يتواجدون بها وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول رقم (8) و(9).

%		%		%		%		
30%	42	100%	5	35%	18	23%	19	
52,14%	73			49,01%	25	57%	48	
17,85%	25			15,68%	8	20%	17	
100%	140	4%	5	36,42%	51	60%	84	

يبين الاتجاه العام للجدول رقم (8) أن المبحوثين الذين كانوا من سكان الأحياء الشعبية تمثلهم النسبة الغالبة وهي 52,14% من أصل 140 مبحث , تليها نسبة 30% بالمائة تمثل المبحوثين الذين استقروا بمناطق راقية , وتنخفض النسبة إلى 17,85% لدى هؤلاء الذين كانوا من سكان الضواحي القديمة .

حيث تبين من خلال المعطيات الإحصائية أنه من أصل 84 مبحث نجد 57,14% المبحوثين الذين كانوا من سكان الأحياء الشعبية و شغلوا شقق العمارات , أما ضمن الفئة الثانية الذين استقروا بمناطق راقية نجد أعلى نسبة وهي 100% وتمثل جل المبحوثين الذين سكنوا البيوت العمودية كما نجد ضمن الفئة الثالثة وهم المستقرين بالضواحي القديمة للعاصمة , أين تمثل نسبة 20,23% من أصل 84 مبحث كانوا من سكان العمارات .

للتدقيق أكثر في المعطيات الإحصائية للجدول رقم 8 نقوم بالقراءة الإحصائية للجدول رقم 9 وهو جدول تفصيلي مكمل للاول حيث نلاحظ وفي نفس السياق مع الجدول السابق أن ضمن الفئة الاولى وهم المبحوثين القادمين إلى الضاحية من أحياء شعبية نجد أن الذين كانوا مستقرين بحي بلكور و شغلوا شقق العمارات بأكبر نسبة وهي 29,72% بالمائة من أصل 84 مبحث .

كما نجد ضمن الفئة الثانية سكان الأحياء الراقية سابقا والذين شغلوا البيوت العمودية بالابيار بنسبة 60% بالمائة , في حين أعلى نسبة ضمن الفئة الثالثة تمثل من كانوا مستقرين بالضواحي القديمة للعاصمة وهي بلدية السمار والذين شغلوا شقق العمارات بنسبة 12,16% بالمائة من أصل 84 مبحث .

نلاحظ من خلال تحليل المعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها ان معظم الوافدين إلى الضواحي المدروسة كانوا ممن يشغلون شقق العمارات وكانوا يتركزون خاصة في الأحياء الشعبية مثل بلكور , الحراش , باب الواد , وتعد هذه الأحياء من الضواحي القديمة للعاصمة التي عمرت قبل الاستقلال وبعده من طرف السكان النازحين إليها و الذين شغلوا شققها الضيقة و بيوتها القديمة في الوقت الذي كانوا بحاجة ماسة إلى السكن والعمل هذا الأخير الذي كان من أهدافهم الرئيسية للانتقال إلى المدينة أين

%		%		%		%		%			
30%	42	21,42%	30	40%	2	35,29%	18	13,51%	10		
		3,57%	5	60%	3	-	-	2,70%	2		
		5%	7	-	-	-	-	9,45%	7		
52,14%	73	25%	35	-	-	25,49%	13	29,72%	22		
		5,72%	8	-	-	15,68%	8	-	-		
		7,15%	10	-	-	-	-	13,51%	10		
		14,28%	20	-	-	7,84%	4	21,62%	16	‡	
17,85%	25	2,14%	3	-	-	-	-	4,05%	3		
		10,71%	15	-	-	11,76%	6	12,16%	9		
		5%	7	-	-	3,92%	2	6,75%	5		
100%	140	100%	140	3,57%	5	36,42%	51	52,85%	84		

اصبحوا يعيشون بها في مساكن ضيقة , فمن المبحوثين من كانوا من سكان البيوت الأفقية و الذين غادروها بسبب ضيقها من جهة , ومن جهة أخرى نظر الطبيعة العمرانية للبيوت الأفقية و المعروفة "بدار عرب " أين نجد في أغلب الأحيان بيتا واحدا منها يضم عددا من العائلات , و الغرفة الواحدة يسكنها أشخاص كثيرون مما جعل هذه البيوت تفتقد للشروط الضرورية للراحة النفسية و البدنية للأشخاص .

وبمرور الوقت تفاقمت المشاكل و إزداد الضغط الاجتماعي داخل هذه الأحياء و النفسي ليدفع بأصحاب المشكل البحث عن المسكن الذي يتلائم مع حجم العائلة , ويتوفر على الشروط الضرورية للعيش التي تمكن افراد العائلة , النشوء في وسط سليم , فبقدر ما يكون البيت كامل الوسائل مستوفي الشروط بقدر ما يكون الناشئون فيه قادرين على مواجهة الحياة وهم على أتم الإستعداد بما لهم من معلومات تلقوها في البيت ... لأن البيت هو المكان الذي نشبع فيه جزءا كبيرا من إحتياجاتنا ... و لم يطلق على البيت "سكن " جزافا , ونما لأننا نلقى فيه سكينه الروح والبدن " (1)

و ذلك أن السكن يعكس النمط المعيشي للساكنيه , و ما ينتجه لطبيعته من تعاملات و سلوكات معينة , باعتباره عنصرا من عناصر التوازن الشخصي للفرد . و يؤثر بشكل فعلي في التنظيمات الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة و تقاليدها .

إد نجد أن المبحوثين الذين كانوا يقطنون بالأحياء الشعبية هم أكثر شغفا لإيجاد مأوى آخر يحل أزمة السكن , و هذا لأن السكان الذين نزحوا من الأرياف إلى المدينة بحثا عن عمل إستقروا في شقق ضيقة فمنهم من سكن بالمناطق العشوائية على أطراف المدينة و قد ثرتب عن هذه الوضعية نتائج مختلفة منها صعوبة الاندماج الشيء الذي أفرز التهميش الاجتماعي , الثقافي و الإقتصادي .

فالسكان الحضريين الجدد كانوا يشكون من صعوبة الاندماج الحضري نفس الشيء بالمقابل العاصمة تشتكي من تلك المجموعات البشرية التي ليست مندمجة فيها ذلك لأن الاندماج الحضري مرهون بالمستوى سوسيو-اقتصادي و بمستوى إرتفاع القدرة الشرائية , ولكن لا يحو إرتباط المهاجرين بالأصل السوسيو-جغرافي " (2) و ذلك بعد أن أصبح الريفي يعيش محيط يختلف عن محيطه إذ إنتقل من البيت الواسع ذو الحديقة أو بما يسمى " بالجنينة " إلى الشقة الضيقة التي لا يستطيع بها ممارسة كل عوائده و طباعه , ولا يجد بها أدنى تشابه بينها وبين حياته السابقة التي كان يحياها .

و قد أفرز ذلك التهميش الإجتماعي الذي كان نتيجته الفوارق الإجتماعية بين الطبقات الإجتماعية داخل المدينة بين الأحياء الراقية والأحياء الشعبية , هذه الأخيرة التي أصبحت تعاني من مشاكل إجتماعية لاحد ولا حصر لها أين مست البطالة بشكل محسوس الشريحة الاجتماعية الشبانية بالخصوص وهذا ما إنجر عنه بعض الآفات الاجتماعية كالمخدرات اللجوء الى السرقة و التشرّد الذي كان نتيجة طبيعية للتفكك الاسري .

فالظروف المعيشية و عدم ملائمة السكن و المحيط تجعل الأفراد يفكرون في البحث عن السكن و كما يوضح فاروق بن عطية فان المهاجر عندما تكون له الإمكانيات يحاول الاندماج للمجتمع الحديث , لكن إيجاد مسكن داخل حدود مدينة الجزائر منذ السبعينات أصبح من الاشياء الصعبة حتى وإن توفر القدر الكافي من المال , هذا ما فرضته ظروف التكّسّس البشري داخل المدينة , و أصبح الشكل السائد لنوعية البناءات بالمدينة هو البناء العمودي , حيث يمكن هذا النوع من البناءات إسكان أقصى ما يمكن من السكان في أدنى مساحة ممكنة , نظرا لمحدودية المساحة بالمدينة , لكن بالمقابل يؤدي الى محدودية الاحساس بالحرية الشخصية , ذلك أن ضيق شقق العمارات و تقارب البيوت بعضها مع بعض يجعل الافراد يراقبون تصرفاتهم وتصرفات أفراد أسرهم خوفا من إزعاج جيرانهم , وتفاديا لخلق أي مشكل , وهذا من شأنه أن يجعل سكان العمارات يشعرون بالضيق , وبوجود الحواجز التي تعرقل ممارستهم الاجتماعية العادية , لنشاطاتهم لعوائدهم وطباعهم اليومية .

ويبقى الانفراد بسكن ذاتي أمل هؤلاء , ولأن إيجاد أرض للبناء بمركز المدينة عاصمة البلاد من المستحيلات , ونظرا للغلاء الفاحش للمساكن الافقية أو العمودية .

لذلك وبعد تراكم لديهم رأس المال يتجهون الى الضواحي الجديدة لمدينة الجزائر والتي أفرزها التوسع المستمر للفضاء المدني لمدينة الجزائر , والتي أصبحت تتوفر على الامتيازات التي أصبحت تفتقدها المدينة كالاراضي المخصصة للبناء , ذلك أننا نجد أن معظم المبحوثين يجيبوننا عن أسباب التفكير في ترك المدينة هو البحث عن سكن اوسع بعد أن توفر رأس مال هذا بالنسبة للضاحية الأولى أما بالنسبة للضاحية الثانية فإن سكانها معظمهم آتون من مناطق كانوا يعانون فيها مشاكل السكن .

لذلك إتجهت أنظار سكان المدينة الى الضواحي الجديدة هذه الأخيرة التي تتوفر على مساحات للبناء بها , و هذا ما حدث مع الضواحي القديمة للعاصمة التي أصبحت شيئا فشيئا ضمن النسيج العمراني للمدينة لتظهر ضواحي جديدة في حدود النسيج العمراني الجديد للمدينة تلعب نفس الدور الذي لعبته الضواحي القديمة قبل تعميرها كما سبق توضيحه في الفصول السابقة .

و إذ أسقطنا نظرية بورجس على دراستنا , نجد ان بلدية بئر توتة من ضواحي الجديدة والقريبة للعاصمة التي شهدت بداية من السبعينات توافد مكثف نحوها , خاصة قدوما من العاصمة و تشهد الضاحية البعيدة تسالة المرجة منذ سنوات قريبة لنفس الظاهرة في بدايتها .

كما أن من المبحوثين من كانوا من سكان المناطق الراقية والبيوت الفخمة حيث وجدنا أن معظم مبحوثي هذه الفئة غادروا هذا النوع من السكنات ليس لضيقها بل بغرض الاستقلال بسكن منفرد و الانفصال عن البيت العائلي .

احد المبحوثين الذي كان من سكان البيوت العمودية بالابيار يجيب عن سبب مغادرته لمثل هذا النوع من المساكن بقوله : "كنت اسكن مع والدي و اخوتي المتزوجين بالبيت , ورغم اتساع الفيلا , لكنها لم تعد تتحملنا كلنا , خاصة مع عدم التفاهم السائد بالبيت , و

لانه تتوفر لدي الامكانيات المادية و الحمد لله , قمت ببناء هذه الفيلا لكي أكون مستقل " و هذا ما يدعونا للقول ان مشكل السكن و المعاناة منه لا تنحصر في سكان العمارات فقط بل تتعدى الى ذوى الفيلات الفخمة التى تسوء بها العلاقات الاجتماعية بين افراد العائلة الواحدة .

هذا ماتعبر عنه معطيات الجدول الموالي حول الاسباب الفعلية لانتقال المبحوثين الى الضواحي .

جدول رقم(10) و أسباب إنتقالهم الى هذه الاخيرة :

المجموع		الضاحية2		الضاحية1		اسباب الانتقال المنطقة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	الابتعاد عن مشاكل العاصمة
%25,71	36	%22,5	9	%27	27	
%32,14	45	%30	12	%33	33	بحثا عن سكن اوسع
%29,28	41	%47,5	19	%22	22	السكن بمفردي
%12,85	18	-	-	%18	18	لمجرد الاستفادة بقطعة ارض
%100	140	28,57	40	%71,42	100	المجموع

3.الاسباب الفعلية للانتقال الىالضاحية :

نتعرف من خلال هذا العنصر عن الاسباب الحقيقية للانتقال المبحوثين الى هذه الضواحي سواء الضاحية الاولى او الثانية , الشيء الذي يتضح لنا في الجدول (10) .
يبين الاتجاه العم للجدول أن أكبر نسبة الموافقة ل32,14 % من المجموع الكلي للينة ممن كان من أسبابهم الفعلية للانتقال الى الضاحيتين هو البحث عن سكن أوسع تليها نسبة 29,28 % المبحوثين الذين كان إنتقالهم الى الضاحيتين بقصد الانفراد في السكن وتعتبر نسبة 25,71 % عن هؤلاء الذين إختاروا الانتقال الى الضاحية للإبتعاد عن مشاكل العاصمة , وأصغر نسبة 12,85 % تمثل هؤلاء الذين وفدوا الى الضاحيتين لمجرد الاستفادة بقطعة أرض ولايهمهم غير ذلك .

ونلاحظ من خلال المعطيات الاحصائية لهذا الجدول أن 33% من أصل 100 مبحث جاءوا بحثا عن سكن أوسع بالضاحية الاولى , تليها نسبة 47,5% من أصل 40مبحث قصدوا من وراء توافدهم الى الضاحية الثانية الانفراد في السكن , وتعتبر نسبة 27% من أصل 100 مبحث ممن إختاروا الانتقال الى الضاحية الاولى هروبا من مشاكل العاصمة .

فكما لاحظنا في تحليل للجداول السابقة فان المبحوثين المعنيين بعدما توفرت لديهم الامكانيات المادية الكافية , ارادوا الانتقال من طبقة اجتماعية الى اخرى و كما نعلم ان اولى طرق التعبير عن المستوى الاقتصادي لفئة اجتماعية ما , هو المظهر الخارجي للشخص و نوعية السكن و شكله الخارجي بالخصوص ويظهر ذلك في السكن الذاتي الذي يستطيع مالكة إضفاء عليه لمساته , هذا الاخير الذي ينم عن المستوى الاقتصادي لساكنيه اذ ان ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط يسكنون بمساكن بسيطة مبنية بامكانيات متواضعة , وقد تكون احيانا ذات طابق ارضي و احيانا غير مكتملة البناء , في حين ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع تظهر ابنيتهم فاخرة ذات شرفات متعددة وواسعة ذات تحف اسمنتية مزينة لمدخل المبنى و لشرفه ونوافذه , وهذا ما سجلناه فعلا في شبكة الملاحظة أثناء عملنا الميداني , اذ استطعنا من خلال شكل الابنية ان نميز ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط من المرتفع قبل ان نقوم باجراء المقابلة و تدوين بعض المعلومات , الشيء الذي اكد لنا ملاحظتنا فيما بعد (وهذا ما سنتبينه من خلال مبحث استراتيجة الانتقال الى الضاحية) .

و لأن اساس التعبير عن المكانة الاقتصادية مرتبط أيضا بالمجال الجغرافي المناسب بما ان الامر يتعلق بالسكن الذاتي , ذلك ان تعذر على سكان العاصمة ايجاد مجال للبناء بهذه الاخيرة لانعدامه التام , يلجأ هؤلاء الى البحث عنها بعيدا عن العاصمة في ضواحيها التي تتمتع بهذه الامتيازات , اذ ان انتقال هذه الفئة لبلدية بئر التوتة كان على اساس ميزة توفرها على مجالات للبناء مقارنة مع مدينة الجزائر .

اضافة الى انه من اسباب انتقال فئة من المبحوثين الى هذه الضواحي هو الابتعاد عن سلبات المدينة من ضوضاء وآفات اجتماعية وكل ما تعانيه من مشاكل معاصرة , إذ اختاروا الانتقال الى الضاحية الاولى هروبا من مشاكل العاصمة , لكنهم في نفس الوقت يختارون الضاحية القريبة للعاصمة , رغم توفر الضواحي البعيدة على نفس الامتيازات , فحسب احد المبحوثين الذي كان من سكان الابيار وهو يقطن الآن الضاحية بئر التوتة يقول : " اخترت هذه البلدية لانها بعيدة عن ضوضاء المدينة التي تكثر فيها السرقة وإزدحام الناس ... " , وما يؤكد لنا ذلك هو النظرة السلبية لهؤلاء المبحوثين للضاحية البعيدة او ضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة ورفضهم الانتقال اليها في أي ظرف من الظروف الشيء الذي نتبينه في العنصر الموالي , في حين ان هؤلاء الذين انتقلوا الى الضاحية الثانية تسالة المرجة كان من اسباب قصدهم هذه المنطقة هو الانفراد في السكن , إذ يتضح لنا من خلال التحليل الاحصائي أن من بين مبحوثي هذه العينة من كان يسكن ببيت مشترك مع اخوته وحتى مع ابناء عمومهم فأراد الانفصال عن العائلة الكبيرة , ومن بينهم من كون اسرة حديثا ولكن لانعدام توفر المجالات بعاصمة البلاد , ولغلاء مضاربة الاراضي بالضواحي القريبة بحثوا عنها في الضواحي البعيدة مثلما هو الحال بالنسبة لبلدية بئر التوتة اين وصلت اسعار المتر المربع الى اقصاه في زمن محدد , واصبحت هذه الضواحي (القريبة من العاصمة) مقصد ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع في حين الضواحي البعيدة او ضاحية الضاحية يقصدها هؤلاء الذين تعوزهم القدرة المادية على شراء مثل هذه الاراضي , وهذا ما أقرنوا من التمايز الاجتماعي والتباين الاقتصادي بين الضاحية القريبة و ضاحية الضاحية .

, واخبرنا في خضم ذلك احد المبحوثين القاطنين بضاحية الضاحية منذ سنة 1995 بقوله : " لو كان مستوأي الاقتصادي يسمح وتوفرت لدي الامكانيات المادية لما اخترت الانتقال الى هذه البلدية , ولعملت على تغيير سكني هذا في منطقة احسن وتكون قريبة الى العاصمة , فعلى العموم هذه البلدية ينقصها الكثير " , كما أن لنقص الاراضي بالضاحية القريبة (بلدية بئر لبنتوتة) شيئا فشيئا بعد التسعينيات وندرتها بعد ذلك يعد من العوامل البارزة التي ساعدت على التكوين المستمر لضواحي جديدة تتمتع بنفس الامتيازات التي إفتقدتها الضواحي القديمة , الشيء الذي اضى نوعا من التباين الاقتصادي والتمايز الاجتماعي داخل الضاحية في حد ذاتها سواء بالنسبة للضاحية أو ضاحية الضاحية , اذ اننا نجد ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع استطاعوا شراء أرض للبناء في الوقت الذي بدأت تعرف أراضي الضاحية القريبة إرتفاع ثمن عقارها عن مساوي , مقارنة مع سنوات الثمانينات أين كان ثمن الارض معقول يتسنى لذوي المستوى الاقتصادي المتوسط لذلك تجمع كل من الضاحيتين بين كل هؤلاء .

إضافة الى إختيار الاستقرار بالضاحية يكون محدد بمقياس آخر بعيدا عن سعر الارض الا هو قربها من العاصمة فرغم غاية الوافدين الابتعاد عن العاصمة ولكن يكون الابتعاد جغرافيا فحسب , ولكن في نفس الوقت يحرصون على أن يبقون قريبين من الامتيازات التي تتمتع بها عاصمة البلاد , لتركز معظم التجهيزات القاعدية بها , وجل الانشطة الثقافية والاجتماعية , ويرفضون بشدة اقتراح الانتقال الى الضاحية الثانية رغم توفر فرصة لبناء سكن اوسع بأقل تكاليف لانخفاض مضاربة الارض بها , وهذا ما سيتضح لنا من خلال العنصر الخامس من هذا الفصل .

4. عوامل إستقطاب الضاحية للأنظار :

من خلال هذا الجدول نحاول معرفة على أي أساس إختيرت الضاحية من طرف هؤلاء المبحوثين للإستقرار بها , وماهي الميزات التي تتوفر عليها هذه الضواحي والتي إستقطبت أنظارهم .

جدول (11) يبين توزيع مبحوثي الضاحيتين حسب كيفية إختيارهم للضاحية :

المنطقة		الضاحية 1		الضاحية 2		المجموع	
أساس الاختيار							
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
50	50%	-	-	50	35,71%		
36	36%	27	67,5%	63	45%		
14	14%	13	32,5%	27	19,29%		
100	71,43%	40	28,57%	140	100%		

يبين الإتجاه العام أن معظم المبحوثي الذين تمثلهم نسبة 45% من المجموع الكلي للعينة يشتركون في إختيار واحد , الذي على أساسه إستقروا بهذه الضواحي و الذي يتمثل في توفرها على مساحات للبناء , و لكن تختلف هذه النسبة من ضاحية إلى أخرى إذ يتضح لنا جليا أن أكبر نسبة 67,5% من أصل 40 مبحوث وتمثل أكثر من نصف مبحوثي الضاحية الثانية وهم سكان تاسلة المرجة إستقطب أنظارهم إلى هذه الأخيرة توفر الأراضي التي أصبحت متاحة لاستغلالها للتعمير الحضري , رغم علم سكانها ببعد هذه المنطقة جغرافيا عن مركز المدينة , في حين أن نصف مبحوثي الضاحية الأولى الذين إختاروا الإستقرار بهذه الأخيرة كان على أساس قربها الجغرافي من مدينة الجزائر المنطقة التي وفدوا منها.

وإضافة الى ما اسلفنا ذكره في العناصر السابقة , إستطعنا أن نستشف من خلال المعطيات التي جاء بها هذا الجدول أن الوافدين الى بلدية بئر التوتة القريبة من مدينة الجزائر , اختاروا الاقامة بهذه الضاحية الاولى لتوفرها على مجالات تتسع للبناء قصد السكن , لكن الاختيار كان بمراعاة ميزة قربها من العاصمة , فهذه الاخيرة اهم ميزة استقطبت انظار سكان العاصمة نحو هذه الاخيرة .

بالاضافة الى هذه الميزات اضافة ميزة ضم البلدية الى ولاية الجزائر ضمن التقسيم الاداري الجديد لسنة 1990 (انظر فصل تهيئة المجال الحضري العاصمي) , امتيازات الى هذه البلدية عملت على ازدياد لفت الانظار نحوها من طرف الراغبين في امتلاك قطعة أرض بها بقصد الاستقرار , وقد كان لهذا دور فعال في ازدياد التوافد نحوها منذ سنوات التسعينات , فهذه العملية تعني بالنسبة للوافدين الى هذه الضاحية من مدينة الجزائر انهم ما يزالون في اطارها وهم بذلك لم يخرجوا عن الحدود الادارية لولايتهم السابقة , وهذا ما يعمل ايضا على تقريب مصالحهم من المدينة , و تبقى علاقتهم مع الادارة و التجهيزات الكبرى بالعاصمة قائمة , بدلا من أن يصبحوا مشتتين بين مصالحهم التي ما تزال مرتبطة بالعاصمة مقر سكانهم السابق , والشؤون الادارية المتعلقة بالولاية التي كانت تابعة اليها بلدية بئر التوتة ألا وهي ولاية البلدية , اضافة الى ان الاستقرار بهذه الضاحية يعني بالنسبة لهؤلاء الخروج من المدينة و الابتعاد عن مساوئها , لكن في نفس الوقت البقاء داخلها بمعنى اوضح ان هؤلاء يضمنون ازدواجية مكان الحياة , فهم يستقرون بالضاحية لتوفرها على المساحات التي تمكنهم من البناء و الاتساع في السكن و يضمنون قربهم من المنشآت القاعدية الكبرى و المصالح العمومية التي تتواجد مقراتها بمركز المدينة .

و ما يؤكد استنتاجنا هذا حول مراعاة الوافدين الى الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة , قربها من مدينة الجزائر هو اجابة معظم المبحوثين بالنفي قطعا عن سؤالنا المتعلق فيما اذا كانوا يقبلون السكن بمجال اوسع و سكن احسن بمنطقة تاسلة المرجة او بلدية بو فاريك ,) وهي مناطق كما نعرف ما تزال تحتوي على اراضي شاغرة) وإختلفت تعليقاتهم كما سنلاحظ في العنصر الموالي , ويمكن اضافة الى ذلك تصور المبحوثين لمدينة الجزائر حاليا اين معظمهم يصفونها بالفوضى و قلة النظافة و نقص التنظيم و قد تكون هذه الاراء و التصورات اتجاه المدينة من الاسباب المدعمة لاثناء سكانها عن رغبتهم في مغادرتها و البحث عما تفقده خارج حدودها .

فضلا عن توفر السبل السهلة للمواصلات والتي كان لها بالغ الاثر على هذا الاختيار , المتمثلة في الطريق السريع و طرق السكك الحديدية حيث ان الطريق السريع رقم 1 وخط السكك الحديدية الذي يربط بين بلدية بئر التوتة و مدينة الجزائر و مدن اخرى يسهل عملية الحركة و التنقل اليومي بين كل منهما , فلا يتطلب ذلك سوى 20 دقيقة على اقل تقدير للتنقل من العاصمة الى هذه الضاحية , اضافة الى وسائل المواصلات المتوفرة سواء تلك التي يملكونها والتي تمكنهم هم واولادهم من التحرك السريع الى المدينة او وسائل النقل العمومية المتوفرة , ذلك ان الوافدين يحاولون بذلك مراعاة المسافة بين كل منهما و عدم الابتعاد عن حدود المدينة , وذلك تقاديا لاحداث القطيعة مع مكان اقامتهم السابق ومحيطهم الاجتماعي الذي الفوه و كونوا علاقات اجتماعية يصعب قطعها فجأة , اضافة الى تعلقهم بمكان دراسة أبنائهم خاصة الذين مايزلون بنفس مدارسهم السابقة بالعاصمة ولم يشاؤا تغييرها هذا ما يجعل تنقل أبنائهم دون صعوبة ذلك أن هؤلاء الآباء يضمّنون لأبنائهم خاصة اولئك الذين لا تتعدى أعمارهم 15 سنة و التنقل اليومي بين البلدية و مكان دراستهم الكائن بالعاصمة و دون عناء البحث عن أماكن يقيمون فيها طيلة ايام الدراسة بدلا من أين يفكر أبائهم في تركهم عند الاقارب أو الجيران القدامى , وما ينتج عن ذلك من تذبذب و عدم الاستقرار النفسي و الاجتماعي لدى الطفل والاحساس بالتشتت بين البيت العائلي الذي يعود إليه كل نهاية اسبوع وبيت هؤلاء الذين يقيم عندهم بقية الايام الاخرى الشئ الذي وهذا مايجعلهم بخروجهم للشارع عرضة لأي انحراف إنحراف و إكتساب العوائد السيئة وهم بعيدين عن مراقبة الاهل .

5. ضاحية الضاحية في نظر سكان الضاحية المجاورة للمدينة :

في سؤالنا لمبحوثي الضاحية القريبة (بلدية بئر التوتة) رأيهم في ضاحية الضاحية تاسلة المرجة فيما اذا كانوا يقبلون الانتقال الى هذه الاخيرة في حال اذا توفرت فرصة اكبر للعيش وسكن اوسع بأقل تكاليف ممكنة وكانت معظم اجابات المبحوثين بل جلها بالنفي قطعا عن السؤال المطروح عليهم , فيما جمعنا تعليقاتهم لهذه الاجابة السلبية في الجدول الموالي .

الجدول (12) يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في ضاحية الضاحية:

عدد المبحوثين	العدد	النسبة المئوية
اجاباتهم بعد المنطقة	36	%36
لأعرف المنطقة	42	%42
مشاكل أمنية	22	%22
المجموع	100	%100

العدد الكلي للعينة بهذا الجدول هو 100 وتمثل مبحوثي الضاحية الاولى فحسب .

تركزت معظم اجابات المبحوثين حول رفضهم الانتقال للعيش بتسالة المرجة , حتى وان اتاحت لهم الفرصة للظفر بسكن اوسع ومساحة ارضية اكبر , ولكن اختلف تحليلهم لرفضهم هذا حسب نظرتهم للمنطقة , ومن خلال قراءتنا للمعطيات الاحصائية الجدول نتبين ان اكبر نسبة وهي 42 % من أصل 100 مبحوث الذين لم يشاؤا السكن بهذه الضاحية الجديدة للعاصمة , معللين ذلك بعدم معرفتها الجيدة لهذه المنطقة تليها نسبة 36% تمثل المبحوثين الذين عللوا إجاباتهم بالنفي بسبب البعد المجالي للمنطقة عن عاصمة البلاد وتتنخفض النسبة الى 22% ممن تخيفهم الحالة الامنية المتدهورة للمنطقة .

إذ إتضح لنا من خلال معطيات هذا الجدول أن فئة من المبحوثين عللت اسباب اجابتها بالنفي للانتقال الى المنطقة بالبعد المجالي لهذه الاخيرة , ذلك ان المبحوثين وهم من سكان العاصمة ما يزالون مرتبطين بهذه الاخيرة اقتصاديا و اجتماعيا , اذ ان معظمهم بقوا دائما يزاولون نشاطاتهم المهنية بها اضافة الى العلاقات الاجتماعية مع محيطهم الاجتماعي السابق اين مقر سكنهم القديم , سواء لوجود اهلهم او اقاربهم او جيرانهم و اصدقائهم , الذين ماتزال تربطهم معهم علاقات ودية , وبهذا الصدد يقول أحد المبحوثين : "أولا أنا لا أستطيع أن أسكن بمنطقة لأعرفها و لأعرف أحدا هناك , ثانيا فهي بعيدة جدا سواء عن مكان عملي بلابيار أو عن بيتي القديم اين يسكن أهلي بلابيار أيضا ... "أش داني "منطقة لأعرفها , فانا مرتاح و الحمد لله فبئر التوتة منطقة calme و بعيدة عن مشاكل العاصمة " رغم ان المبحوث يتنقل بسيارته الخاصة لكنه اختار مقر سكنه على أساس قربها من مصالحه الموجودة بالعاصمة .

وأهم ملاحظة هنا نجد وجوب ذكرها , هي ان حتى المبحوثين الذين يقطنون بالضاحية الاولى بلدية بئر التوتة يميزون بين مجال جغرافي وآخر داخل حدودها , ذلك ان هناك تجزئات موجودة وسط بلدية بئر التوتة في الجهة الشمالية لها , اين تتركز معظم المحالات التجارية و سوق البلدية , و التجهيزات القاعدية الاخرى كالمدارس و المتوسطات و الثانوية اضافة الى المستشفى و المستوصفات , في حين ان هناك سكنات أفقية أخرى في الجهة الجنوبية للبلدية و التي يفصل بينها و بين وسط البلدية الطريق السريع التي تبعد عنها بأكثر من كلمترين اذ ان معظم الاراضي الموجودة في هذه المنطقة كانت عبارة عن أراضي زراعية باعها أصحابه لهؤلاء الوافدين الى البلدية للبناء عليها , و هذه المنطقة تفتقد لكل المرافق السالفة الذكر , اذ ان الاشخاص يضطرون التنقل الى وسط البلدية , كما أن الاطفال بضطرون التنقل يوميا صباحا و مساء الى مدارسهم المتواجدة بوسط البلدية او لاقتناء حاجياتهم مشيا على الاقدام بقطع هذه المسافة البعيدة , وذلك لنقص وسائل النقل التي تربط بين هذه المنطقة ووسط البلدية و لانعدامها في السابق , و الجدير بالذكر هنا هو انه على طول مسافة كلمترين التي تأتي بعد الخط السريع هي عبارة عن أراضي زراعية قبل أن نصل الى التجمعات السكانية و التي يليها خط السكك الحديدية , وما أردنا أن نصل اليه من خلال ما سبق ذكره هو أن كل هذه الاوضاع و الظروف جعلت السكان الذين اشتروا أراضي بهذه الجهة الجنوبية للبلدية يحاولون بشتى الطرق شراء سكن ذاتي بوسط البلدية , وهذا طبعا بعد توفر الامكانيات المادية لانه في السنوات الاخيرة أصبح سعر البناءات مرتفعا جدا , ناهيك عن عدم الظفر بقطعة أرض بالبلدية لاستغلالها جلها لصالح التعمير الحضري سواء باقامة السكنات الذاتية أو العمارات التي غطت معظم أراضي البلدية , هذا ما يؤكد لنا أحد المهندسين المعماريين بالمنطقة بقوله : " أتحدى أي شخص يقول بوجود قطعة أرض للبناء بالبلدية لصالح البناء " .

إضافة الى ذلك فان المبحوثين من رفض الانتقال الى الضاحية البعيدة بسبب أنها منطقة يجهلها تماما , الشيء الذي يوضح لنا انه من طبيعة الافراد قبل الانتقال للعيش بمنطقة معينة يلجؤون الى تكوين معرفة مسبقة عن المنطقة وعن الجيران تطبيقا للمقولة الشعبية " الجار قبل الدار " فهناك من المبحوثين من انتقل الى هذه الضاحية بعد ان تعرف على اصدقاء كانوا يسكنون بها , ومنهم من كان لديه اقارب بهذه الضاحية او انه كان يعمل بها او في منطقة قريبة منها الشيء الذي سمح لهؤلاء من تكوين معرفة جيدة عن المنطقة .

ومن الاشياء التي ساعدت هذه الفئة من المبحوثين على الحصول على قطعة ارض بالمنطقة إتباع بعض السبل , كعلاقتهم مع الادارة بالمنطقة للحصول على ارض بالتجزئات التي وزعتها البلدية في سنوات الثمانينات و بداية التسعينيات , ومنهم من كان لديه اصدقاء يقطنون بالبلدية نفسها أين تم إرشادهم من طرف هؤلاء الاصدقاء الى أراضي الخواص او المساكن المبنية التي يريد اصحابها بيعها تقاديا عناء البحث عنها من خلال الوكالات العقارية وتوفير المال الذي يقدم لهذه الوكالات مقابل خدماتها , وهذا ما يتضح لنا من خلال اجابة احد المبحوثين عن سؤالنا المطروح سابقا بقوله : " طبعا لا اسكن بهذه المنطقة حتى وان توفر مسكن اوسع , فبلدية بئر التوتة التي اسكن فيها انتقلت اليها بعدما سمعت عنها جيدا و كنت اتردد عليها لزيارة بعض الاصدقاء , إضافة الى أن مكان عملي كان قريب من

هنا حيث كنت اعمل بمنطقة " باباعلي " لذلك اعجبتني ولاحظت ان ناسها ملاح , فاوصيت اصدقائي "يدبرولي " أرض بالمنطقة و استفدت بتجربة التي وزعتها البلدية آنذاك " .

ولا يمكن الاغفال هنا عن الحالة الامنية التي عرفتھا ضاحية الضاحية في العشرية الحمراء , والتي كانت من العوامل الطاردة للسكان و المعرقة لنمو المنطقة من عدة جوانب , الشيء الذي جعل عدد الوافدين الى هذه البلدية محتشم مقارنة مع الضواحي الجديدة الاخرى التي اصبحت تتوفر على المميزات التي تستقطب السكان اليها كتوفرھا على اراضي للبناء و انخفاض مضاربة الاراضي بها .

وفي اجابة له عن نفس سؤالنا يقول أحد المبحوثين : " لا اقبل ذلك لانھا منطقة بعيدة كما انها الان منطقة خطيرة .. " و يقصد بذلك الوضع الامني الذي عرفتھ المنطقة في السنوات الماضية و يظهر جليا ان العائلات التي تنتقل للسكن بأي منطقة تستفسر دائما قبل الانتقال عن المحيط الاجتماعي الجديد , ذلك المحيط الاجتماعي الملائم يساعد الفرد على ربط علاقات اجتماعية جيدة مع محيطه الاجتماعية , وهذا ما سنتبينه من خلال الفصل الخامس .

الملخص

نتيجة لعوامل متعددة اختارت فئة من سكان مدينة الجزائر الإقامة بالضاحيتين المدروستين , الاولى قريبة من عاصمة البلاد و الثانية ضاحية الضاحية و هي بعيدة حيث استقطبت انظار هؤلاء السكان للانتقال الى هذه الضواحي بعض الميزات كما اختلفت مقاصدهم و تباينت أهدافهم , ذلك أن معظم المبحوثين كان من أهدافهم الفعلية و أسبابهم الحقيقية للانتقال الى الضاحيتين هو البحث عن سكن أوسع إذ تمثلهم أكبر نسبة ب 32,14% من اصل 140 مبحث , و ذلك بعيدا عن شقق العمارات , إذ إتضح لنا ان معظم المبحوثين كانوا ممن شغلوا شقق العمارات و كانوا يتركزون خاصة في الاحياء الشعبية حيث تبين لنا من خلال المعطيات الاحصائية انه من اصل 84 مبحث نجد 57,4% منهم 29,72% استقروا باحد الاحياء الشعبية و هو حي بلكور هذا الاخير الذي يعد من الاحياء القديمة للعاصمة التي عمرت قبل الاستقلال و بعده من طرف النازحين إذ اتضح لنا من خلال المعطيات الاحصائية ان هناك فئة معتبرة من الوافدين الى الضاحيتين المدروستين , سواء الضاحية القريبة او الضاحية البعيدة لم تنتقل مباشرة من مناطقها الاصلية سواءا من الريف القريب او المدن الداخلية للبلاد نحو هذه الضواحي , حيث استقروا في فترة معينة بمدينة الجزائر و باحيائها المختلفة اد توضح لنا المعطيات ان اكبر نسبة 83,33% بالمائة من اصل 12 مبحث نزحوا من مدينة البويرة بالعاصمة و استقروا باحد احيائها الشعبية و هو حي بالكور قبل ان ينتقلوا الى الضواحي و هو ما يوضح لنا ان عاصمة البلاد لعبت دور منطقة عبور بالنسبة للحضرين الجدد نظرا لعوامل الجذب السوسيو- اقتصادي التي مارستها المدينة على الريفيين الذين ينزحون الى احيائها الشعبية .

و بعد تفاقم المشاكل و ازدياد الضغط الاجتماعي و النفسي داخل هذه الاحياء يصبح البحث عن الانفراد بسكن ذاتي أمل هؤلاء إذ وجدنا ان المبحوثين الذين كانوا يقطنون بالاحياء الشعبية هم اكبر شغفا لايجاد مسكن و لان ايجاد ارض للبناء بمركز المدينة يعد من المستحيلات , لذلك يتجه هؤلاء الى الضواحي الجديدة لمدينة الجزائر , كما أن العوامل الطاردة التي تمارسها المدينة سواءا تلك المعنوية المتمثلة في فقدان

المدينة الطابع المميز لها , او المادية منها المجسدة في إنعدام امكانية ايجاد قطعة أرض للبناء او مسكن أوسع , و جعل سكانها يلجؤون الى الضواحي بحثا عن الامتيازات التي اصبحت تفتقدها المدينة اضافة الى انهم يحاولون الابتعاد عن سلبات المدينة من ضوضاء و مشاكل اجتماعية و كل ما تعانيه من مشاكل معاصرة , إذ اتضح لنا من خلال المعطيات الاحصائية ان 45% بالمائة من المجموع الكلي للعيينة يشتركون في اختيار واحد الذي على أساسه استقروا بهذه الضواحي و الذي يتمثل في توفرها على مساحات للبناء لكن تختلف هذه النسبة من ضاحية الى اخرى إذ اتضح لنا جليا ان أكبر نسبة 67,5% بالمائة من أصل 40 مبحوث و تمثل اكثر من نصف مبحوثي الضاحية الثانية الذين استقطبت انظارهم للانتقال الى هذه الاخيرة توفر الاراضي التي اصبحت تستغل للتعمير الحضري رغم علم سكانها ببعد المنطقة جغرافيا عن مركز المدينة , في حين نصف مبحوثي الضاحية الاولى اختاروا الاستقرار بهذه الاخيرة على اساس قربها الجغرافي من مدينة الجزائر المنطقة التي وفدوا منها , هذا يعنى بالنسبة لهؤلاء الوافدين الى الضاحية أنهم ما يزالون في اطار المدينة و هم بذلك لم يخرجوا من الحدود الادارية لولايتهم السابقة و هذا ما يعمل ايضا على تقريب مصالحهم من المدينة , وتبقى علاقتهم مع الادارة و التجهيزات الكبرى قائمة دائما.

اضافة الى ان الاستقرار بهذه الاخيرة يعنى بالنسبة لهؤلاء الوافدين الخروج من المدينة والابتعاد عن مساوئها , لكن في نفس الوقت البقاء بداخلها بمعنا انهم يضمنون ازدواجية مكان الحياة , فهم يستقرون بالضاحية لتوفرها على المساحات التي تمكنهم من البناء و الاتساع في السكن و يضمنون قربهم من المنشآت القاعدية الكبرى و المصالح العمومية التي تتواجد بمركز المدينة .

و مايؤكد لنا ذلك أن جل اجابات المبحوثين القاطنين بهذه الضاحية (الضاحية القريبة) تركزت حول رفضهم الانتقال للعيش بضاحية الضاحية تاسلة المرجة , حتى و ان اتاحت لهم فرصة للظفر بسكن أوسع و مساحة ارضية اكبر , كما اختلفت تعليلاتهم لهذا الرفض , و هذا راجع لنظرتهم الخاصة للمنطقة فمنهم من يرجعها الى الاسباب الامنية التي عرفتھا المنطقة و هناك من يجعل جهله للمنطقة من الاسباب القوية لرفضه و هذاالسبب هو الذي تمثله النسبة الاكبر للمبحوثين ب 46% من المجموع الكلي للعيينة , و يربطون ذلك ببعدها المجالى عن العاصمة , هذه الاخيرة التي ما يزالون مرتبطين بها اقتصاديا و اجتماعيا , و بقوا دائما لديهم علاقات اجتماعية مع محيطهم الاجتماعى القديم و بمصالحهم و نشاطاتهم التي ما يزالون يزاوونھا بالعاصمة .

استراتيجية الانتقال إلى الضاحية

تمهيد

1- الشكل الخارجي للمسكن كتعبير عن
المستوى الاجتماعي .

2- الميكانزمات الاقتصادية للانتقال الى

الضواحي

3- مراحل إتمام البناء يشرح إستراتيجية الإقامة

بالضاحية

4- الميكانزمات المرتبطة بالصفة القانونية للمسكن

السابق

5- فرص التوسع التجاري ضمان لمستقبل البناء

6- مشاركة افراد الاسرة في النشاط التجاري

الملخص

تمهيد

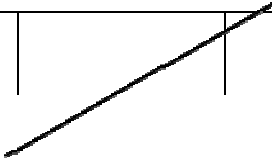
هذا الفصل خصصناه لمعرفة الأسباب الرئيسية لانتقال المبحوثين إلى الضاحية وإستراتيجيتهم من وراء ذلك , و لكي يتسنى لنا معرفة ذلك إعتمدنا على غرار ما صرح به المبحوثين خلال المقابلة على نقاط التي دوناها في شبكة الملاحظة أثناء دراستنا الميدانية من بينها ملاحظة عدد طوابق المسكن , نسبة إنجازها , ووجود نشاط إقتصادي أو عدم وجوده مع المسكن و محاولتنا منا إقامة علاقة بين هذه المتغيرات و متغير الدخل ومدة إنجاز المسكن ولمعرفة هذه المدة إعتمدنا على الفارق الزمني بين سنة شراء الارض وسنة الالتحاق بالمسكن الجديد .

1. الشكل الخارجي للمسكن كتعبير عن المستوى الاجتماعي :

تبين لنا من خلال ما سجلناه في شبكة الملاحظة أن هناك من العائلات المبحوثة من بنت مساكنها بطابق ارضي فقط , وهناك من تعددت الطوابق بمساكنهم كما إستطعنا أن نلاحظ التباين في سنة بناء البيت من أسرة الى أخرى , ومع إجراء المقابلة تبين لنا المدة الزمنية التي أنجزت خلالها كل أسرة بيتها , و لمعرفة لما هذا الاختلاف نطلع على المعطيات الاحصائية للجدول رقم (13)

إتضح لنا بعد جمع المعطيات الاحصائية أن هناك فئتين من المبحوثين , الفئة الاولى تضم المبحوثين الذين تعددت الطوابق بمساكنهم , أما الثانية صنف ضمنها المبحوثين الذين تحتوي أبنيتهم على طابق ارضي فحسب , حيث يبين لنا الاتجاه العام أن الفئة الاولى تمثل أكبر نسبة ب79,28% من أصل 140 مبحوث في حين تنخفض النسبة كثيرا الى 20,71% لدى الفئة الثانية .

وبعد القراءة الدقيقة للمعطيات التي جاء بها هذا الجدول نجد أن أكبر نسبة ضمن الفئة الاولى 100% تمثل هؤلاء الذين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن أبنيتهم غير تامة الانجاز , والتي إستغرقت مدة إنجازها من سنة الى 3 سنوات , تليها نسبة 88,23% ضمن هذه الفئة ممن لم يتموا إنجاز مساكنهم حيث تطلبت مدة الانجاز مدة طويلة إمتدت بين 8 الى 10 سنوات .

7 4				3				
								
%		%		%		%		
33,33%	5	25%	8			26,92%	7	
66,66%	10	75%	24	100%	12	73,07%	19	
10,71%	15	22,85%	32	8,57%	12	18,58%	26	

بالمقارنة نجد نسبة 33,33% تمثل أعلى نسبة ضمن الفئة التي قامت ببناء سوى طابق أرضي فحسب وهي تقيم ببناء غير تام تراوحت مدة أنجازه بين 4 إلى 7 سنوات , في حين أصغر نسبة تمثل الفئة التي لم تمكنها إمكانياتها الاقتصادية من بناء سوى طابق أرضي فحسب , فيحين باقي البناء مايزال قيد الانجاز إذ تطلب منها مدة طويلة إمتدت بين 8 إلى 10 سنوات وتمثلهم نسبة 11,76%.

يتضح لنا جليا من خلال هذه المعطيات أن هناك فئة من المبحوثين من بنت مساكن بطوابق متعددة منها التامة وبعضها الآخر نجد سكانها يشغلون الطابق السفلي للمسكن في حين بقيته ما يزال قيد الانجاز كام تباين الوقت المستغرق في بناء المساكن المبحوثين , فمن المبحوثين من أنجزوا مساكنهم في مدة قصيرة تراوحت بين سنة إلى 3 سنوات , وتحددت مدة الانجاز التي إستغرقت 8 إلى 10 سنوات كأطول مدة منى بها المبحوثين مساكنهم على مراحل في هذه الفترة الزمنية الطويلة , فمنهم من سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن بناءهم تام لكن يحتوي على طابق أرضي فحسب , كما أن الدين تتعدد الطوابق بمساكنهم جزء منها مايزال قيد الانجاز رغم طول هذه المدة .

ويمكن إرجاعه هذا التباين بين هذه الفئات الى الامكانيات المادية لعائلات المبحوثة وهنا تظهر أهمية العامل الإقتصادي الذي يلعب دورا بارزا في تحديد إستقرار العائلة و تماسكها , فمن خلاله يمكن تلبية الحاجيات الإجتماعية لأفراد المجتمع , و يعد السكن من الحاجات الضرورية التي لا يستغني عنها الفرد , فالوضع الإقتصادي يضطر صاحب الدخل المنخفض الإقامة في مسكن ضيق لا يوفر القدر الضروري لسبل الحياة المريحة لساكنيه فحسب ما إستقنياه من الميدان فذوي الدخل البسيط أو المنخفض لم يسمح لهم هذا الأخير من إنجاز مساكن فاخرة بطوابق متعددة , لكن حاجتهم للتوسع في سكن جعلتهم يبنون مساكن بسيطة لكنها متسعة و تتوفر على شروط الملائمة العيش , رغم أن البحث عن سكن من الأسباب القوية التي دفعت بهذه الفئة الإنتقال إلى الضاحية , لكن تتعدد ظروفهم و أحوالهم الإجتماعية التي جمعتهم في فئة إجتماعية واحدة , فمنهم من أثنى رغبته في السكن بهذه الضاحية للإتساع في مسكن يتناسب و حجم العائلة حيث يمكن إتساعه من لم شمل كل العائلة تحت سقف واحد , بعد ما كانت تعيش بشق ضيقة عدد أفراد العائلة لا يتناسب والغرف الموجودة بها , إذ لاحظنا في مقابلتنا مع المبحوثين أن الإتساع في السكن كان من الأسباب الأولى التي دفعت بهذه الفئة الإنتقال إلى الضاحية و هذا بعدما توفر لديها قدر معين من المال أجاز لها التفكير في مسكن أفضل , كما نجد و في نفس هذه الفئة هؤلاء الذين كونوا أسرة حديثة و لديهم قدر كافي من المال فكروا في بدأ حياتهم الزوجية في مسكن بعيدا عن شقق العمارات بالعاصمة , أين أصبح قيمة كراء مسكن بهذه الاخيرة لمدة 20 شهرا يعادل شراء أرض ذات مساحة معقولة بالضاحية , لذلك إختارت هذه الفئة الإد خا ر و شراء قطعة أرض و بناء مسكن من طابق أرضي فقط و أحيانا تطول مدة إنجاز المسكن لسنوات عديدة ينجز فيها رب الاسرة مسكنه على مراحل حسب ما يتوفر لديه الامكانيات المادية , بدلا من كراء مسكن يغادره بعد شهور قليلة خاصة في ظل هذه الظروف التي تشهدها عاصمة البلاد اليوم فإيجاد مأوى أو سكن ملائم من أكبر الصعوبات

التي يواجهها سكان المدينة اليوم , حتى و إن توفر لديهم القدر الكافي من المال , و يدخل ضمن هذه الفئة الأسر التي انفصلت عن الأسرة الكبيرة أين الابن الذي عاش مع والديه في سكن قد لا يسعهم و إخوته و بعد أن يدخر قدر معتبر من المال إتجه بالإستقلال بعائلته الصغيرة في سكن ملائم .

و هذا ما إتضح لنا من إجابات بعض المبحوثين عن أسباب الإنتقال إلى هذه الضاحية كما سبق توضيحه في المبحث السابق , و حتى العائلات الميسورة إضطرت للبحث عن مجالات تتسع للبناء ليس قصد السكن فحسب , فالسكن كان من الأسباب الظاهرة للإنتقال إلى البلدية , أما أسبابها الخفية و الدوافع الأساسية فهي حاجتها لإستثمار رأس المال و إعادة إنتاجه من خلال بناء مساكن فاخرة بطوابق متعددة لحاجتها للطابق السفلي للمسكن لإقامة نشاط إقتصادي يتمثل في المحلات التجارية أو الورشات الصناعية تضمن من خلاله دخلا لأفراد الأسرة و يمكنها من تحسين مستواها المعيشي بالتوسع في التجارة , الشيء الذي لم تكن تسمح به المجالات بالمدينة , وكما نعرف فإن السكن الذاتي رغم أنه جاء لحل أزمة السكن التي كان يعاني منها قطاع السكن بالعاصمة في مرحلة معينة إلا أنه كان موجه إلى طبقة إجتماعية معينة ذات مستوى معيشي و إمكانيات مادية تسمح لها بالإعتماد على نفسها في البناء , فالإنتقال من شقة بعمارة إلى مسكن فردي أو حتى من سكن فردي سواء تقليدي " دارعرب" , يشرح لنا دوافع كل فئة للإنتقال للسكن بالضاحية فالفئة الأولى هي من العائلات التي لجأت للسكن الفردي و البناء الذاتي هروبا من ضيق الشقق هذا المسكن الذي يلبي الحاجيات الإجتماعية للفرد الذي حرم منها في شقق العمارات , لذلك فهذه الفئة تلجأ لبناء مجرد الطابق السفلي و تنتقل للسكن به لحاجتها الماسة للسكن فحسب الذي يتناسب مع افراد العائلة و ترجئ اكمال المبنى الى ان تتوفر الامكانيات المادية , فمن خلال ما

دوناه في شبكة الملاحظة إستعطنا أن نلاحظ , أن هذه الفئة مساكنها تحتوي على طابق ارضي فقط ويظهر البناء غير تام , كما أن الشكل الخارجي لهذه المساكن ينم عن الحالة المادية لساكنيه , اذا انها تظهر مساكن بسيطة , وهناك فئة اخرى من العائلات الوافدة الى هذه الضاحية , تعبر من خلال انتقالها لبناء المساكن الفاخرة عن حالتها المادية المرتفعة و مستواها الاجتماعي وبحثا عن الهدوء الذي تتمتع به الضواحي , أما الفئة الثالثة وهي الفئة التي إنتقلت الى الضاحية إنتقلت لحاجتها لسكن أوسع لكن ربطت هذا الانتقال بإستراتيجية إقتصادية لها علاقة وطيدة بامكانياتها المادية وبتراكم رأس مالها فهذا الحراك الاجتماعي جاء نتيجة رغبة حقيقية لهذه الفئة الانتماء الى بناء طبقي معين بالانتقال من طبقة سوسيو – اقتصادية الى طبقة اخرى بما يتناسب مع مستواها المعيشي الجديد اين يتضح هنا ان الدافع الى الانتقال مرتبط بميكانيزمات اقتصادية بالدرجة الاولى , الشيء الذي سيتضح لنا أكثر من خلال معطيات الجدول الموالي .

2. الميكانيزمات الاقتصادية للانتقال الى الضواحي :

الجدول رقم (14) يبين توزيع المبحوثين حسب وجود نشاط إقتصادي مع مساكنهم .

المنطقة	الضاحية 1		الضاحية 2		المجموع	
	النشاط التجاري	العدد	%	العدد	%	%
يوجد	59	59	37,5%	15	74	52,85%
لا يوجد	41	41	62,5%	25	66	47,15%
المجموع	100	100	71,28%	40	140	100%

يبين الاتجاه العام أن 47,15% تمثل العائلات التي تقيم نشاطا اقتصاديا , في حين تمثل نسبة 52,85% يشغل الطابق السفلي لمساكنهم نشاطات اقتصادية مختلفة , وتختلف هذه الظاهرة من ضاحية الى أخرى حيث نجد ان النسبة الاكبر من مبحوثي ضاحية الضاحية بلدية تسالة المراجعة بنسبة 62,5% لانجد مع محل إقامتهم أي نشاط إقتصادي من أي نوع كان , أما بالنسبة للضاحية الثانية فوجدنا ان أكثر من نصف مبحوثين القاطنين بها والذين تمثلهم نسبة 59% من أصل 100 مبحوث يقيمون نشاطات إقتصادية في الطابق الارضي لمساكنهم , وقد تبين لنا هذه المعطيات الاهداف الحقيقية لتوافد هؤلاء الى كل من الضاحيتان المذكورتان , ذلك ان الوافدين الى الضاحية القريبة يمثلون طبقة اجتماعية معينة , اذ وجدنا أن معظمهم ذوي امكانيات مادية لا بأس بها لم يكن السكن ذلك المشكل الذي يؤرقهم , بل كان السكن خلفية لاستثمار رأس المال المتراكم باقامة نشاط إقتصادي , هذا الاستثمار الذي لم يتسنى لهم بالمدينة , مقارنة مع ضاحية الضاحية أين نجد أن معظم المبحوثين ذوي مستوى اقتصادي متوسط .

ونلاحظ ان معظم الوافدين الى الضاحية الثانية لم يقيموا نشاطا اقتصاديا في الطابق السفلي لمساكنهم او بمحاذاته بل كان هدفهم وراء انتقالهم الى هذه الضاحية هو السكن و يتعلق الامر بتلك الفئة التي ماتزال نشطة بالمدينة انتقلت من هذه الاخيرة و غيرت السكن دون تغيير لمكان العمل , وهذا ما يفسر لنا ان هذه الحركية هي حركية سكنية اثنى هؤلاء عن رغبتهم في الانتقال الى سكن اوسع بالضواحي بعد توفر الامكانيات المادية لهذه الفئة حيث تتدخل في هذه الحركية بعض دورات الحياة كميلاد اطفال جدد لدى العائلة . حيث يزداد عدد افراد الاسرة اين تكون العائلة بحاجة الى سكن اوسع يتناسب مع حجم العائلة , او زواج الابناء , و يمكن اضافة الى هذه العوامل تراكم رأس المال , الذي يساهم

في تلبية الحاجة الاجتماعية لهذه العائلة و المتمثلة في السكن اضافة الى تحقيق طموحات هذه الفئة في الارتقاء بالمستوى المعيشي و الانتقال الى طبقة اجتماعية اخرى تتناسب و مستواهم المعيشي الجديد و امكانياتهم المادية و يعتبر السكن من الحاجيات الاولى التي تتبادر الى ذهن هؤلاء لان شكله الخارجي و مجال تواجده ينم عن المستوى المعيشي لساكني , حيث وجدنا من بين الوافدين الى البلدية الذين بنوا اسرة حديثة المتزوجون الجدد و الذين اختاروا الاستقرار بسكن فردي حتى و ان كان بطابق ارضي لم يتما بعد إنجاز ه , احدى المبحوثات تجيبني عن اسباب الانتقال الى البلدية " انتقلت الى هنا بعدما تزوجت , اردت ان اسكن بمفردي " , و من بين هذه الفئة من ارادوا الانفصال عن العائلة الكبيرة الممتدة و السكن في بيت منفصل و ويتم ذلك بميكانيزمات معينة تتضح لنا في العناصر الموالية .

الجدول رقم (15) يبين توزيع مبحوثين حسب الدخل الاجمالي لعائلاتهم و علاقة ذلك مع وجود									
الدخل		من 800 سنة الى 1600 دج				من 1600 الى 2400 دج			
نشاط تجاري		تام		غير تام		تام		غير تام	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يوجد		4	57,14%	6	60%	11	78,57%	5	35,71%
لا يوجد		3	42,86%	4	40%	3	21,43%	9	64,29%
المجموع		7	5%	10	7%	4	10%	14	10%

(16)

20	25,32%	9	14,75%	29	20,71%		
59	74,68%	52	85,24%	11	79,28%		
79	56,42%	61	43,57%	140	100%		

3. مراحل اتمام البناء يشرح إستراتيجية الإقامة بالضاحية :

من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا أن المبحوثين رغم أن مساكنهم تتشابه في الطبيعة العمرانية , حيث أن مجملها عبارة عن مساكن عمودية , إلا أن نسبة إنجاز هذه المساكن تختلف من عائلة إلى أخرى , و قد ربطنا ذلك بوجود نشاط اقتصادي أو عدم وجوده مع المسكن اعتمادا على شبكة الملاحظة وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي للعائلة , لمعرفة إستراتيجيتهم من وراء الإقامة بالضاحية , كما يوضح لنا ذلك تحليل الجدول رقم 15 و 16.

صنفنا ضمن الجدول رقم 15 مبحثينا ضمن فئتين الفئة الاولى والتي يحتل الطابق السفلي لمساكنهم نشاطا تجاريا بنسبة 52,86% من المجموع الكلي , أما الفئة الثانية وتضم المبحوثين الذين لم يسجل ضمن شبكة الملاحظة عدم وجود لأي نشاط تجاري من أي نوع مع محل لإقامتهم ونجدهم بنسبة 47,14% من المجموع الكلي للعينة ,

ويتضح لنا من خلال الجدول أن النسبة الغالبة تتجلى لدى الفئة الاولى من المبحوثين والدين يتراوح دخلهم بين 1600 الى 2400 دج , أين لاحظنا أن أبنيتهم تامة الانجاز إذ تمثلهم نسبة 78,57% من أصل 14 مبحث , في حين أحصينا 60% من أصل 10 مبحثين تمثل هؤلاء الدين يتراوح دخلهم بين 800 الى 1600 دج لكن أبنيتهم ما تزال قيد الانجاز , وتمثل نسبة 40% من أصل 25 مبحث أصغر نسبة لفئة المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 2400 الى 3200 دج والدين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن أبنيتهم تامة الانجاز .

بالمقارنة نجد ضمن الفئة الثانية للمبحوثين نسبة 64,29% من أصل 14 مبحث هؤلاء الدين يتراوح دخلهم بين 1600 الى 2400 دج وما تزال أبنيتهم قيد الانجاز تليها نسبة 60% من أصل 25 مبحث بالنسبة للدين يتراوح دخلهم 2400 الى 3200 دج والدين صنفناهم ضمن الفئة التي أتمت إنجاز مساكنها , في حين أصغر نسبة الموافقة ل 21,43% من أصل 14 مبحث والدين يتراوح دخلهم بين 1600 الى 2400 دج ونجد أن أبنيتهم تامة الانجاز .

يتضح لنا من خلال تحليل معطيات هذا الجدول أن من بين المبحوثين رغم أن دخلهم متوسط لاحظنا أن أبنيتهم تامة و يحتل جزء من المسكن نشاطا تجاريا , كما سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن هنا من بين المبحوثين من تتعدد الطوابق بمساكنهم في حين أنها غير تامة الانجاز إذ تمثلهم نسبة 85,24% من أصل 61 مبحث (أنظر الجدول رقم 16).

وهذا مايبين لنا أهمية هذا النشاط التجاري كسبيل معيشي ساعد هذه الفئة على إتمام بناءها ومن ثم تحسين مستواها المعيشي , كما سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن هناك فئة من المبحوثين رغم أن دخلها منخفض وأبنيتها غير تامة الانجاز لكن النشاط التجاري يحتل الطابق السفلي لمساكنها فهذه الفئة قامت بانشاء النشاط التجاري , إذ إستثمرت كل ما لديها من مال في هذا النشاط و تركت عملية البناء على مراحل بمساعدة المدخول الذي يأتي من المحل التجاري , حيث نجد أن ضمن هذه الفئة من يحتوي مساكنها على طابق أرضي فقط مايزال

قيد الانجاز بنسبة 14,75 بالمائة من أصل 61 مبحوث يقطنون بأبنية غير تامة الانجاز (أنظر الجدول رقم 16) وقد لاحظنا من خلال الميدان أن هناك فئة من السكان الجدد - وهذا خارج عينة الدراسة - رغم ان أبنيتهم غير تامة وغير أهلة غلا أن هناك نشاطا تجاريا يشغل الطابق الارضي للمسكن .

و هذا ما يؤكد لنا سعي هذه الفئة إلى إمتلاك الأرض , ليس قصد حل مشكلة السكن بل لدوافع أخرى كامنّة , حيث أن دافعها للإنتقال إلى الضواحي (سواء الضاحية القريبة أو تلك البعيدة) و هدفها القوي هو البحث عن سبل لإستثمار رأس المال من خلال توظيفه بإستغلاله المجال المخصص لبناء المسكن , و ذلك بإنشاء برفقته نشاطا إقتصادي صناعيا كان أم تجاريا يراد من خلاله ضمان المستوى المعيشي الحسن لأفراد العائلة , الشيء الذي لم يتسنى لهم بالمدينة التي تفتقد إلى المحلات المناسبة للإستثمار . و يكون إنشاء المحلات التجارية أو كراء ها من الصعوبة بمكان الإرتفاع أثمانها , لانعدام الفضاءات المخصصة لذلك ولارتفاع سعر أثمان الكراء .

كما أن هناك فئة أخرى من المبحوثين دات دخل متوسط وبناءها غير تام الانجاز إضافة الى أننا لم نسجل ضمن شبكة الملاحظة لوجود أي نشاط تجاري مع محل إقامتهم حيث عمدت هذه الفئة الى بناء مساكنها على مراحل ففي المرحلة الاولى بعد شراء أرض حسب ما يتلاءم و ظروفها المادية بنت مساكن بطابق أرضي فقط ويبقى باقي المسكن قيد الانجاز الى ان تتحسن الظروف المادية ويتوفر القدر الكافي من المال لاتمام البناء . أما الفئة الأخرى التي لا يوجد مع محل إقامتها أي نشاط تجاري وهي دات الدخل العالي أتمت بناء مساكنها بطوابق متعددة , إذ كان هدفها الحقيقي للسكن بالضاحية هو البحث عن الامتيازات التي تفتقدها مدينة الجزائر خاصة المجالات التي تمكن من بناء مسكن واسع

يحتوي على حديقة أو ساحة وسط البيت وهو ما يطمح إليه معظم الجزائريين و ذلك أن الطبيعة العمرانية المعروفة عن البيوت الجزائرية , بقيت دائما البيت العائلي المثالي , اين يضمن السكان أن التوصل لبناء بيت كذلك من شأنه أن يقر السعادة لأهله .

من خلال ما لاحظناه في دراستنا الميدانية و ما سجلناه في شبكة الملاحظة , و دعانا إلى إستخلاص أن الأسر الوافدة إلى الضاحية إختلفت في أسباب الإنتقال إلى هذه الأخيرة , فمنها من كان البحث عن السكن من دوافعه القوية , و منها من جاءت طالبتا لمجالات تتسع للبناء و تمكن من توظيف رأس المال الذي إستطاعت أن تكونه.

حيث لاحظنا أن فئة من هؤلاء لم تتم إنجاز مساكنها رغم تيسير حالها المادية و رغم وجود نشاطا تجاريا في الطابق السفلي للمسكن , فهذه الفئة بادرت إلى بناء الطابق السفلي للمسكن و أتمت إنشاء المحلات التجارية أو الورشات الصناعية , قبل إنتقالها إلى البلدية و تبقى الطوابق الأخرى قيد الإنجاز , وهناك من العائلات من تكون أبنيتها تامة و من النوع الرفيع رغم أنها غير أهلة , لكن نجد أن النشاط الإقتصادي يشغل الطابق السفلي للمسكن .

		()				()								
%		%		%		%		%		%		%		
52,85%	74	100%	5			53,06%	26			56,98%	37	28,57%	6	
47,14%	66					46,93%	23			43,07%	28	71,42%	15	
100%	140	3,57%	5			35%	49			46,42%	65	15%	21	

4. الميكانيزمات المرتبطة بالصفة القانونية للمسكن السابق :

سمحت لنا معرفة إذ كان المسكن السابق للمبحوثين كراء أو ملك وربطنا ذلك مع إقامة هذه العائلات لنشاط تجاري اعتمادا على شبكة الملاحظة لمعرفة ميكانيزمات هؤلاء للانتقال الى الضواحي الشيئالدي سيتبين لنا من خلال الجدول رقم (17).

يبين الإتجاه العام لهذا الجدول أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين المصنفين ضمن الفئة الاولى والتي يحتل النشاط التجاري الطابق الارضي للمسكن بنسبة 52,85 % من المجموع الكلي للعينة , تليها نسبة 47,14 % من نفس المجموع تمثل الفئة الثانية التي لا يوجد أي نشاط تجاري ملاحظ مع المسكن .

و يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أكبر نسبة التي تقدر ب100% تمثل جل المبحوثين الذين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أنهم أقاموا نشاطا تجاريا بنفس مسكنهم الجديد بالضاحية تليها نسبة 56,92 % من أصل 65 مبحث تمثل المبحوثين من نفس الفئة الاولى لكنهم من سكان العمارات بالعاصمة وهم جلهم ملاك لهذه البيوت وتقل هذه النسبة ضمن نفس الفئة عند هؤلاء الذين كانوا كرائيين لشقق العمارات بنسبة 28,57 % .

في حين ضمن الفئة الثانية التي لا يوجد مع محل إقامتهم أي نشاط تجاري ملاحظ , إذ أن أكبر نسبة تظهر لدى المبحوثين الذين كانوا من سكان الكرائيين لشقق العمارات بنسبة 71,42 % من أصل 21 مبحث .

بالمقارنة إستنتجنا أن المبحوثين الذين كانوا من سكان العمارات أصبحوا يبحثون عن متنفس لهم من ضيق شققهم , و يلجؤون إلى البناء الذاتي بإعتبار هذا الأخير ذو طبيعة عمرانية تتناسب و النمط المعيشي لأفراد مجتمع عربي مثل المجتمع الجزائري و تتلائم و حجم العائلة الكبير إذ يمكن لرب العائلة من تغير الشكل الداخلي للمسكن و إضافة له طوابق أخرى مع كبر حجم العائلة و بإزدياد أفراد العائلة , و تم ذلك بميكانيزمات إقتصادية معينة , حيث أن بعض المبحوثين الذين يملكون هذه الشقق يلجؤوا في العادة إلى بيع مساكنهم , و منهم من يشترط على المشتري ألا يتسلم المسكن إلا بعد عام من شرائه من صاحبه , لكي يتسنى لهذا الأخير في مدة عام كامل إنجاز البناء و هو ما يزال يشغل نفس شقيقه , و قد ساعد هذا السلوك بشكل فعلي فئة من هؤلاء المبحوثين على إقامة نشاط تجاري , و نجد من بين هذه الفئة التي يحتل النشاط التجاري الطابق الارضي لمساكنها لكن البناء غير تام ذلك أن هذه العائلات تحاول من خلال إقامة هذا النشاط الاقتصادي مساعدة نفسها ماديا من خلال أرباح هذا الاخير لاتمام بناء مساكنها على مراحل .

و لا نستثني من هذه الحركية سكان الشقق الكرائيين , أين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة وجود نشاط تجاري بنفس مسكن هذه الفئة , وقد يتبادر الى الازهان كيف يتسنى لعائلة لاتملك شقة بعمارة أن تملك أرض وتقوم ببناء بيت عليها , إذ إتضح لنا من خلال الميدان أن هذه الفئة أتبعّت ميكانيزمات معينة , إذ أن منهم من إعتد على رأس المال

الذي كونوه قبل الالتحاق بالضاحية ومنهم من لجأ الى حيلة قانونية إذ يقومون لأجل ذلك بكراء مساكنهم التي ما تزال ذات صفة قانونية كراء , للذين هم في أمس الحاجة إليها بمقدار مالي يتراوح بين 10000 دج إلى 20000 دج في الشهر الواحد حسب موقع المسكن و عدد غرفه , و هذا طبعا دون عقد قانوني يثبت كراءه و إنما يتم هذا بالإتفاق شفوي بين الكاري و صاحب المسكن ليأتي هذا الأخير كل شهر لأخذ المبلغ المالي المستحق دون دفع فاتورة الكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف إن وجد إنما تبقى هذه الأخيرة على حساب شاغل المسكن في تلك الفترة.

تبين لنا من خلال هذه المعطيات الاحصائية إستراتيجية مبحوثي عينتنا للانتقال الى الضاحيتان المدروستان إذ إتضح لنا أنه لم يكن سكان العمارات وحدهم الذين يعانون من ضيق المسكن بل وجدنا من بين المبحوثين من كانوا يشغلون البيوت الأفقية دار عرب أو تلك العمودية (فيلا) التي تكون معظمها ملك لأهلها , إنتقلوا منها لأنهم أرادوا الانفصال عن البيت العائلي بعد زواجهم نظرا للعدد الكبير من أفراد العائلة الذي يشغله , فيقومون ببيع نصيبهم فيه ليتسنى لهم بناء مساكنهم الجديدة ومن ثم إقامة نشاط إقتصادي لاستثمار راسمالهم , أو يتنازلون عن حقهم إن كانوا ذوي إمكانيات مادية لا بأس بها مثلما هو الحال بالنسبة لأحد المبحوثين الذين كان يسكن مع العائلة الكبيرة العدد بفيلا بالقبة يقول : " عائلتي عددها كبير جدا لذلك أردت أن أخرج و عائلتي الصغيرة من البيت العائلي دون أطالب بحقي , لأنني و الحمد لله إمكانياتي المادية تسمح لي أن أنجز مسكني دون أن أحتاج إلى ذلك المال " .

كما أن إقامة النشاط الاقتصادي من طرف هذه العائلات لا يتعلق فقط بالامكانيات المادية للعائلة بل إن لسن رب العائلة دور حساس للتفكير الجدي في إقامة هذا النشاط وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي

5. فرص التوسع التجاري ضمان لمستقبل الابناء :

لمعرفة الدور الذي يلعبه سن المبحوثين في الاسباب الحقيقية الكامنة وراء الانتقال الى الضواحي ربطنا متغير السن مع وجود نشاط اقتصادي او عدم وجوده في الطابق السفلي للمسكن , و للتدقيق أكثر نطلع على الجدول الموالي :

جدول (18) يبين توزيع المبحوثين حسب السن وعلاقة ذلك مع إقامة نشاط اقتصادي بنفس المسكن :

النشاط الاقتصادي سن رب الأسرة		وجود نشاط اقتصادي		عدم وجود نشاط اقتصادي		المجموع	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
12	16,21%	19	28,78%	31	22,14%	32	الى 43 سنة
17	22,98%	27	40,90%	44	31,42%	44	الى 55 سنة
45	60,82%	20	30,30%	65	46,42%	56	الى 67 سنة
74	52,85%	66	67,15%	140	100%	المجموع	

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ان معظم المبحوثين الذين يتعدى سنهم 55 سنة من بينهم من تجاوز سن التقاعد , قد اقاموا نشاطا اقتصاديا ليشغل الطابق السفلي للمسكن اذ نجد نسبة 60,82% من اصل 65 مبحث الذين تتراوح اعمارهم بين 56 و 67 سنة , في حين تنخفض النسبة لدى فئة الشباب حيث تمثلهم اصغر نسبة وهي 16,21% من اصل 31 يقيمون نشاطا اقتصاديا , إذ نلاحظ أن هناك تناسب طردي بين سن المبحوثين ووجود نشاط اقتصادي في نفس المسكن , ذلك أنه كلما قلّسن المبحوثين كلما قلّ إهتمامهم بانشاء تجارة , والعكس صحيح أيضا .

و هذا ما يوضح لنا أن لسن رب الأسرة دور هام في تفكيره باتخاذ أي قرار فيما يخص عائلته وكل ما يتعلق بشؤونها خاصة مستقبل الابناء , ويزداد اهتمامه بذلك كلما تقدمت به السن , وكبر ابناءه .

حيث لاحظنا من خلال خصائص العينة المبحوثة ان اكبر فئة من بين الوافدين الى الضواحي هي الفئة التي يتعدى بها أعمار المبحوثين 55 سنة حيث نجد ان ثلثي هذه الفئة تقيم نشاطا اقتصادي في الطابق الارضي للمسكن , وهذا ما يبين لنا اهمية هذه الفترة العمرية من حياة رب الأسرة , وفي تقريره لمستقبل عائلته .

فتقدمه في السن و اقترابه من التقاعد او بعد هذا هذا السن يجعله يحاول بشتى الطرق تأمين مستقبل عائلته , وذلك من خلال تشغيل رأس المال الذي كونه قبل تقاعده او من خلال مساهمة الابناء العاملين , ولان فرصة الاستثمار معدومة داخل حدود المدينة لانعدام الاراضي ولارتفاع اثمان كراء المحلات بها , لذلك يتجه هؤلاء للبحث عن هذه

الفرص خارج حدود المدينة , في الضواحي المماسية التي تعرف بتوفرها على الأرض الخاصة بالبناء إضافة الى انخفاض سعرها مقارنة مع المدينة , و سهولة الحصول على الأرض داخلها باتباع شتى السبل سواء بالاستفادة من التجزئات التي خصصتها البلدية أين تكون في الغالب سعرها معقول جدا , او بشراء اراضي تابعة للخواص والتي يرتفع سعرها عن تلك التابعة للبلدية كما بينا ذلك في الفصل الرابع , لذلك يقوم ببناء مسكن ليس قصد حل أزمة السكن , بل باعتبار هذا المسكن خلفية لتحقيق استراتيجيته التي جاء لاجلها و الكامنة في استثمار رأس المال و توظيفه باستغلال الطابق الأرضي للمسكن , و تخصيصه لنشاط تجاري يراد من خلاله الارتقاء بالمستوى المعيشي للعائلة , و الانتماء الى طبقة اجتماعية ارقى , حيث ان رب الاسرة من خلال ذلك ينتقل من موظف في القطاع العام , او متقاعد الى مالك ورب عمل , و بتشغيله لابنائهم او الاعتماد عليهم في تسيير هذا النشاط يضمن مستقبلهم و يساعد على توفير مناصب العمل الدائمة لهم و هذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي .

6. مشاركة افراد الاسرة في النشاط التجاري :

نحاول ان نعرف من خلال هذا العنصر على من يعتمد رب الاسرة في تسيير النشاط الاقتصادي الذي يقيمه في الطابق السفلي للمسكن .

جدول (19) يبين مشاركة أفراد الاسرة المبحوثة في تسيير النشاط الاقتصادي .

تسيير النشاط	العدد	%
الابناء	46	62,16%
الابناء و الاخوة	17	22,97%
الابناء و آخرون	11	14,86%
المجموع	74	100%

عدد العينة في هذا الجدول هو 74 مبحوث من مجموع العينة الذين أقاموا نشاط تجاري.

يوضح الجدول أن أكبر نسبة تمثل أرباب الأسر الذين يمارسون نشاطهم الإقتصادي بمعية أبنائهم أو يعتمدون كلية على أبنائهم في تسيير هذا النشاط حيث تقدر نسبتهم 62,16%, أما نسبة 22,97% تمثل هؤلاء الذين يساعدهم في تسيير هذا النشاط بجانب الأبناء عمال آخرون يعلمون كأجراء و قليلون هم الذين يعتمدون على الإخوة في ممارسة هذا النشاط و هذا ما يفسر لنا إختفاء العائلة الممتدة لتحل محلها العائلة النووية.

وتفكير الاباء في إقامة نشاط إقتصادي أنما يهدفون من ورائه إنقاذ أبنائهم من تهديد البطالة هذه الظاهرة التي أصبحت تطرح نفسها بإلحاح منذ أواخر الثمانينات بالمدن الكبرى خاصة بعاصمة البلاد , و التي عرفتها كل شرائح المجتمع و مست الشباب منهم

خاصة سواء كانوا ذوي شهادات أو من دونها , " إذ ما فتئت نسبة البطالة تتزايد عام بعد عام ببلادنا , حيث قدرتها إحصائيات حديثة بـ 29% في حين بلغت نسبة التشغيل السيء بـ 40% و أكبر نسبة للبطالة هي تلك المنتشرة في وسط الشريحة الشبانية التي بلغت ذروتها , والتي تقدر بـ 80% من الفئة التي يتراوح أعمارها بين 16 و 30 سنة , حيث أن

70% منهم لا يملكون أي مؤهل خاص , أما ضمن حاملي شهادات الذين أحصوا بما يربو عن مائة ألف 100000 عاطل عن العمل , ذلك أن حاملي الشهادات الذين يتخرجون بعد سنوات قليلة من الدراسة بالجامعة أو الذين لقوا تكوينا معيناً بأحد المعاهد يجدون أنفسهم بعد طول عناء يلجون عالم البطالة رغم أنهم ... فهؤلاء يصطدمون بعد ذلك بسوق العمل الذي يكون إما ليس بحاجة إلى العمالة لفائض فيه , أو لعدم تطابق التخصص مع ما يتطلبه السوق العصري نتيجة المحسوبية في توزيع الوظيفة و أشياء أخرى كثيرة , تجعل من حاملي الشهادات سواسية مع المتسربين من المدرسة قاسمهم المشترك هو البطالة (1)"

فهذه الوضعية إضطرت أرباب الاسر الذين استطاعوا تكوين قدر كافي من المال , توظيفه من خلال الانشطة اقتصادية تساعد للإرتقاء بالمستوى المعيشي بالنسبة لعائلاتهم و تحمي أبناءهم من البقاء عرضة لشبح البطالة الذي يهدد مستقبلهم .
فإقامة هذا النشاط يعني بالنسبة لهؤلاء ضمان مستقبل أبنائهم البطالين أو المتدربين , بتوفير منصب العمل الدائم لهم بتشغيلهم في المحلات التجارية و الإعتماد عليهم في تسير هذه النشاطات , و بإنشاء نشاط يتناسب و طبيعة دراستهم كمكتب المحاماة أو عيادة طبية أو مكتب دراسات هذا ما يخفف عنهم عناء البحث عن العمل بعد التخرج و يحميهم من هاجس اسمه شاب بطل .

(1) :خديجة بوشعالة " بطالة مقنعة و تشغيل سيء, أي مستقبل لخريجي الجامعات و المعاهد", جريدة الجزيرة , العدد 34 (من 22 إلى 28 فبراير 2003) , ص 22.

المخلص

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة استراتيجية المبحوثين للانتقال الى الضاحية اعتمادا على بعض المتغيرات و المتعلقة بدخل العائلة و سن رب الاسرة المبحوثة و مدة إنجاز المسكن كما إستخدمنا المعطيات التي حصلنا عليها من خلال شبكة الملاحظة , لمعرفة نسبة إنجاز المسكن إذا كان تام أو غير تام , ووجود نشاط إقتصادي وعدم وجوده في الطابق الارضي للمسكن.

و من خلال تحليل المعطيات الاحصائية توصلنا الى تمييز فئتين من المبحوثين , الفئة الاولى التي تضم المبحوثين الذي تتعدد الطوابق بمساكنهم و تمثلهم أعلى نسبة 79,28 % من المجموع الكلي للعينة , او تنخفض هذه النسبة كثيرا الى 20,7 % لدى الفئة الثانية و التي صنف ضمنها المبحوثين الذين تحتوى ابنيتهم على طابق ارضى فحسب كما تباينت مدة انجاز البناء والوقت المستغرق في هذا الانجاز , فمنهم من انجزوا مساكنهم في مدة قصيرة تتراوح بين السنة الى الثلاث سنوات كاقصر مدة , و تحددت المدة التي استغرقت بين 8 الى 10 سنوات كاطول مدة , بنى بها المبحوثين مساكنهم على مراحل , إذ أن الفئة التي تضم المبحوثين الذين تتعدد الطوابق بمساكنهم و الذين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة ان أبنيتهم غير تامة الانجاز والتي استغرقت مدة انجاز هذه الاخيرة من سنة الى 3 سنوات نجدها بنسبة 100% في حين الفئة التي تضم المبحوثين الذين بنوا سوى طابق ارضى فحسب ومايزال البناء قيد الانجاز أين تراوحت مدة انجازه بين 4 الى 7 سنوات نجدها بنسبة 33,33%, و يمكن ارجاع هذا التباين بين هذه الفئات الى الامكانيات المادية لعائلات المبحوثين و هنا تظهر أهمية العامل الاقتصادي الذي لعب دورا بارزا في تحديد استقرار العائلة .

كما ان هذه العائلات ساعدها في الحراك الاجتماعي المتمثل في انتقالهم الى الضواحي اتباع ميكانيزمات معينة يمكن تحديدها بالميكانيزمات الاقتصادية ذلك ان المبحوثين لجؤوا الى بعض الميكانيزمات للانتقال الى الضواحي المتمثلة في اقامة نشاط اقتصادي مع مساكنهم إذ بين الاتجاه العام ان أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين يقيمون نشاطا اقتصاديا مع مساكنهم تمثلهم نسبة 52,85 % من أصل 140 مبحوث , إذ ان النسبة الأكبر ضمن مبحوثي الضاحية الاولى و تمثلهم نسبة 59% من اصل 100 مبحوث يقيمون نشاطات اقتصادية في الطابق الارضي لمساكنهم , بالمقارنة النسبة الأكبر من مبحوثي ضاحية الضاحية لبلدية تاسلة المرجة لا نجد مع محل اقامتهم اي نشاط اقتصادي من اي نوع كان و تمثلهم نسبة 62,5 % من اصل 40 مبحوث , ذلك ان الوافدين الى الضاحية

القريبة يمثلون طبقة اجتماعية معينة اما صاحبة الثانية هدفهم من وراء انتقالهم اليها هو السكن فحسب.

و من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا أن المبحوثين رغم أن مساكنهم تتشابه في الطبيعة العمرانية حيث ان مجملها عبارة عن مساكن عمودية الا ان نسبة انجاز هذه المساكن تختلف من عائلة الى اخرى , و لما ربطنا ذلك بوجود نشاط اقتصادي او عدم وجوده مع المسكن اعتمادا على شبكة الملاحظة و علاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي للعائلة لمعرفة استراتيجيتهم ازاء الاقامة بالصاحبة و اذا وجدنا أن أكبر نسبة تمثل الفئة التي اقامت نشاطا اقتصاديا في الطابق السفلي لمساكنها بنسبة 52,86% من مجموع 140 مبحوث , كما ان هناك من تكون مساكنهم تامة الانجاز في حين مساكن اخرى ما تزال قيد الانجاز سواء كانت بطابق أرضي او بطوابق متعددة و يتعلق ذلك دائما بالامكانيات المادية للمبحوثين , فمن خلال ما لاحظناه في دراستنا الميدانية وما سجلناه ضمن شبكة الملاحظة دعانا الى استخلاص ان الاسر الوافدة الى الصاحبة اختلفت في اسبابها للانتقال الى هذه الاخيرة فمنها من كان البحث عن سكن من دوافعه القوية , و منها من جاء طالبا لمجالات تتسع للبناء و تمكن من توظيف رأس المال الذي استطاعت ان تكونه , فمن المبحوثين من وجدنا ان رغم كون ابنيهم غير تامة الانجاز و مستواهم المادي متوسط لكن النشاط التجاري يحتل الطابق السفلي للمسكن , اذ يتبين هنا استراتيجية هؤلاء المبحوثين من خلال ذلك اين تعتمد على المدخول الآتي من هذا النشاط لاكمال البناء , كما ان هناك فئة منهم كان هدفها من الانتقال الى الصاحبة هو البحث عن سبل لاستثمار رأس المال من خلال توظيفه باستغلال المجال المخصص لبناء المسكن , و ذلك بانشاء نشاطا اقتصاديا برفقته صناعيا كان أم تجاريا يراد من خلاله ضمان المستوى المعيشي الأرقى لافراد الاسرة .

كما لجأ بعض المبحوثين ذوى المستوى الاقتصادي المتوسط او المنخفض الى ميكانيزمات معينة لكي يتسنى لهم بناء مساكنها , اذ يتعلق ذلك بمساكنهم السابقة للمبحوثين حيث لاحظنا ان المسكن سواء كان ملك او كراء يتبع اصحابه طرق معينة حياله في سبيل شراء ارض للبناء و الشروع في البناء او لاقامة نشاطا اقتصاديا مع المسكن حيث وجدنا ان 52,92% من أصل 65 مبحوث سجلنا ضمن شبكة الملاحظة انهم اقاموا نشاطا اقتصاديا بنفس مساكنهم بالصاحبة كما أنهم كانوا من سكان العمارات وهم جلهم ملاك لهذه البيوت في حين تمثل نسبة 71,42% من اصل 21 مبحوث , الذين لا يوجد مع محل اقامتهم الجديد أي نشاط ملاحظ وهم من السكان

الكرائيين لشقق العمارات , فهؤلاء المبحوثين يقومون ببيع أو براء مساكنهم في سبيل شراء أرض بالصاحبة وإقامة مساكنهم الجديدة عليها , هذه المساكن التي تعتبر في ظاهرها هدفا رئيسيا لهم في حين انها خلفية لتحقيق إستراتيجية معينة , والتي كانت من الاسباب الحقيقية و الكامنة وراء الانتقال الى هذه الضواحي و المتمثلة في استثمار رأس المال وتوظيفه باستغلال الطابق الارضي للمسكن و تخصيصه لنشاط تجاري يراد من خلاله الارتقاء بالمستوى المعيشي للعائلة , ويرتبط هذا بشكل فعلي بالدور الذي يلعبه سن

المبحوثين في ذلك , إذ لاحظنا من خلال المعطيات الاحصائية أن هناك تناسب طردي بين سن المبحوثين ووجود نشاط إقتصادي مع محل إقامتهم , ذلك أنه كلما قل سن المبحوثين كلما قل الاهتمام بانشاء نشاط تجاري , و العكس صحيح أيضا , حيث أن أكبر نسبة ضمن المبحوثين الذين أقاموا نشاطا إقتصاديا ينحصرون ضمن الدين يتجاوز سنهم 55 سنة إذ تمثل نسبة 60,82% من أصل 74 مبحوث الذين حصرنا أعمارهم في الفئة التي تتراوح بين 56 الى 67 سنة , وهذا ما يبين لنا أهمية هذه الفترة العمرية من حياة رب الاسرة في تقريره لمستقبل عائلته , فنقدمه في السن و إقترابه من سن التقاعد أو بعد هذا السن يجعله يحاول بشتى الطرق تأمين مستقبل عائلته , بإقامة النشاط الاقتصادي مع المسكن الجديد , وهم يهدفون بذلك الى إنقاذ أبنائهم من البطالة وتأمين مستقبلهم , إذ أنهم يمارسون نشاطهم الاقتصادي بمعية ابنائهم في تسيير هذا النشاط , إذ توضح المعطيات الاحصائية أن أكبر نسبة وهي 62,16% من أصل 74 مبحوث تمثل هؤلاء الذين يشاركونهم أبناءهم أو يعتمدون عليهم كلية في تسيير نشاطاتهم الاقتصادية .

تأثر وظيفة الأرض و استعمالاتها بالضاحية

تمهيد

- 1- الفئات الاجتماعية الوظيفية
 - 1.1- المهنة الحالية لرب الأسرة
 - 2.1- الوضعية المهنية لرب الأسرة المبحوثة
 - 2- كيفية الاستقرار بالضواحي
 - 3- طبيعة قطعة ارض البناء بالضاحية .
 - 4- دور ضاحية الضاحية بعد الضاحية.
 - 5- ثمن العقار و طبيعة استغلال الأرض بالضاحية .
- الملخص

تمهيد

لكي نتبين ما هي الآثار الناجمة عن حركة التوافد نحو الضواحي ومدى تأثير ذلك وارتباطه باستغلال الاراضي بهذه الضواحي , وفي هذا المبحث اعتمدنا على دراسة الفئات الاجتماعية الوظيفية الموجودة بالضاحية محل دراستنا , وكيفية الاستقرار بها و طبيعة الارض التي تم بناء المساكن عليها , الى جانب التطرق الى ثمن الارض و طبيعة الاحتلال .

1. الفئات الاجتماعية الوظيفية :

اعتمدنا في تصنيفنا لهذه الفئات على المهنة الحالية لرب الاسرة المبحوثة , ووضعيتها المهنية.

1.1. المهنة الحالية لرب الاسرة :

من خلال هذا العنصر نحاول ان نتبين طبيعة المهن التي اصبحت تمارس بالضاحية المدروسة , بعد التوافد و التدفق البشري نحوها و لمعرفة ذلك نطلع على الجدول رقم (20)

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ان هناك نشاطات مختلفة تمارس من طرف ارباب الاسر الوافدة الى الضاحية , واكبر نسبة التي تقدر ب65,72% تمثل 92 مبحوث من المجموع الكلي ممن يمارسون نشاطات اقتصادية سواء كأرباب عمل في المحلات التجارية والورشات الصناعية التي يقيمونها في الطابق الارضي للمسكن, أوفي الاعمال الحرة دون أن يكون لهذا العمل علاقة بالمسكن بمعنى أن هؤلاء يمارسون نشاطاتهم بعيدا عن المسكن , في حين تنخفض النسبة الى 27,85% من المجموع الكلي للعينة لدى الفئة ذات النشاطات المهنية المختلفة المحددة ضمن , عامل موظ إطار , وتمثل أصغر نسبة 6,42% المبحوثين ا لمتقاعدين الذين لايزاولون أي نشاط إقتصادي .

(20)

				2		1			
%		%		%		%			
65,72%	92	42,14%	59	30%	12	47%	47		
		8,57%	15	7,5%	3	12%	12		
		12,85%	18	15%	6	12%	12		
27,85%	39	6,43%	9	7,5%	3	6%	6		
		8,57%	12	10%	4	8%	8		
		12,85%	18	20%	8	10%	10		
64,20%	9	6,42%	9	10%	4	5%	5		
100%	140	100%	140	28,57%	40	71,42%	100		

و تعد التجارة من أكثر هذه النشاطات ممارسة بهاتان الضاحيتان إذ نجد أكثر من منصف عدد مبحوثي عينتنا الأولى , هم أرباب عمل لتجارة حرة المتمثلة في المحلات التجارية و التي يقيمها 49 مبحوث من أصل 100 والتي تمثلهم نسبة 47 % من هذا المجموع , و نجد الورشات الصناعية كنشاط ممارس بالضاحية الاولى بنسبة 12 % و كل من هذه النشاطات تقام في الطابق الأرضي لمساكنهم الجديدة , إضافة إلى الأعمال الحرة الأخرى التي يمارسها 12% من مجموع هذه العينة , و سجلنا ضمن شبكة الملاحظة إنتشار واسع للمحلات التجارية و المتمثلة في محلات لبيع المواد الغذائية و الأدوات المدرسية , و تلك الخاصة ببيع مواد التجميل , و متاجر لبيع الملابس و الأقمشة , محلات حلاقة للرجال و أخرى للنساء , مصور فتوغرافي , مخبزة , إضافة إلى مدرسة لتعليم السياقة , أما الورشات ذات الإستخدامات الصناعية نجد ورشات التلحيم , وأخرى لتصلح الأدوات الكهرومنزلية , ورشة لتحويل البلاستيك , ورشة حدادة و ورشة ميكانيكا إلى غيرها من الورشات , أما الأعمال الحرة فوجدنا أن من أبناء المبحوثين من هو محامي لديه مكتب محماة في الطابق الأرضي للمسكن, و منهم من يقيم عيادة طبية بنفس مسكنه و من الأعمال الحرة أيضا أحصينا من بين هؤلاء بناء , طباخ , موثق , دهان.

في حين تقل هذه الظاهرة بالضاحية الثانية , إذ نجد أن أقل من نصف مجموع العينة فقط الذين يقيمون نشاطات إقتصادية في الطابق الأرضي لمساكنهم تمثلهم نسبة 37,5 % (أنظر الجدول رقم 1), وهذا الاختلاف راجع إلى هدف الوافدين إلى الضواحي , ذلك أن مقصد هؤلاء هو حاجتهم إلى السكن بالدرجة الأولى , و كان إختيارهم لها لإنخفاض مضاربة الأرض بها حيث احصينا نسبة 30% من أصل 40 مبحوث يقطنون الضاحية الثانية ممن يمارسون نشاطات إقتصادية أين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن هناك محلات تجارية تشغل الطابق الارضي لمساكنهم , تليها نسبة 20 % منهم يمارسون نشاط مهني كاطار , وهنا يتضح لنا جليا أن هذه النشاطات الاقتصادية و المهنية ذات الدخل الجيد سمحت لهذه الفئة التفكير في الانتقال الى الضاحية , إذ أن المدخول الآتي من هذه النشاطات ساعد هذه الفئة من إتمام بنائها , حيث إعتمدت للبدأفي البناء على رأس المال الذي كونته قبل الانتقال الى الضاحية خاصة وكما سبق ذكره أن ثمن العقار بهذه الضاحية أقل تكلفة من الضاحية الاولى .

أما الوافدين إلى الضاحية القريبة بلدية بئر توتة , فإن إستقرارهم بها هي خلفية الإستثمار رأس المال المتراكم بتوظيفه في النشاطات الإقتصادية التي يحاولون خلقها ضمن محل إقامتهم , ذلك أن خلق مثل هذه النشاطات بالمدينة لايتسنى لهؤلاء و هذا راجع إلى إنعدام فرصة الحصول على قطعة أرض بالمدينة قصد البناء , إضافة إلى إرتفاع أسعار كراء المحلات بالمدينة , لذلك لجأ هؤلاء للبحث عن هذه الفرص بالضواحي .

فالمدينة مع توسعها نحو ضواحيها و بالتالي خروج الافراد نحو الضواحي , هذا النوع من الهجرة كان له بالغ الأثر على هذه الضواحي فمن جهة ساهم بشكل واضح في إنتشار و جلب بعض الأنشطة الإقتصادية إليها و المتمثلة في المحلات التجارية , و الورشات ذات الإستخدام الصناعي , و من جهة أخرى عمل على إشتداد المنافسة على هذا النوع من النشاط حتى من طرف السكان الأصليين للضاحية خاصة هؤلاء الذين كانوا يملكون أراضي زراعية إذ برز طموح هؤلاء للإرتقاء بالمستوى المعيشي لعائلاتهم بالإتجاه للربح السريع من خلال إستغلال الأراضي الزراعية , واصبح مالكي الاراضي الزراعية يبيعونها لصالح التعمير السكني, و الاستخدامات الاقتصادية الاخرى لإقامة المحلات التجارية أو الورشات الصناعية لارتفاع اسعار هذا النوع من الارض , ولان الدخل الآتي من خلال النشاط الزراعي اصبح لا يكفي لسد متطلبات العائلة , و أصبح مالكي هذه الأراضي يتخلون عنها شيئاً فشيئاً و لا يشتغلون بالعمل الزراعي .

عرفت هذه الظاهرة معظم المناطق الريفية بالضاحية مثلما هو الحال بمنطقة عداش الموجودة في الجهة الشمالية لبلدية بئر التوتة و التي كانت منطقة زراعية بحتة قبل أن تستغل أراضيها لإستخدامات حضرية , الشيء الذي أدى إلى إختفاء النشاط الحقيقي للبلدية ألا و هو النشاط الزراعي هذا النشاط الذي كان سائداً بالبلدية و يمثل الميزة الخاصة بها , باعتبارها كانت منطقة ريفية , وقد كان هذا عامل من العوامل القوية التي اثرت على الاراضي الزراعية وأدى الى إندثارها , الشيء الذي سيتضح لنا من خلال العناصر الموالية .

و الجدير بالذكر هنا أن هؤلاء المبحوثين الذين أقاموا نشاطات إقتصادية مع محل إقامتهم يهتمون بذلك جدياً بعد احالتهم على التقاعد وهذا ما نتبينه من خلال الجدول الموالي .

2.1.الوضعية المهنية لرب الاسرة المبحوثة :

نحاول من خلال هذا العنصر التمييز بين أرباب المشتغلون عن هؤلاء المتقاعدون هذه الفئة الاخيرة التي نتبين وضعيتها في هذا الجدول .

الجدول (21) يبين توزيع أرباب الأسر حسب وضعيتهم المهنية .

الوضعية المهنية	العدد	%
يشتغل	79	56,43 %
متقاعد	9	6,42 %
متقاعد ويزاول نشاطا تجاريا	52	37,14 %
المجموع	140	100 %

يتضح لنا من خلال القراءة الاحصائية للجدول أن أكبر نسبة تمثل الذين يشتغلون و هم يمارسون داخل الضاحية و خارجها نشاطات مهنية أو إقتصادية , كما لاحظنا ذلك في الجدول السابق وتقدر نسبتهم 56,43 % تليها نسبة 37,14 % تمثل هؤلاء الذين باثروا بمزاولة نشاطهم الإقتصادي بعد تقاعدهم من أعمالهم المهنية و إحالتهم على المعاش , و هذا ما يؤكد لنا ما أسلفنا ذكره , ذلك أن أرباب الأسر و خاصة الذين تتعدى أعمارهم 55 سنة يبدؤون في التفكير الجدي في تكوين مستقبل أسرهم بعد هذا السن , فكما نعلم أن المعاش المقدم من طرف الشركات العمومية لعمالها المتقاعدون لا يكفي لسد حتى المتطلبات الضرورية للعائلة , خاصة للعمال البسطاء الذين يتقاضون أجرا زهيدا طول فترة خدمتهم لذلك يفكر معظم هؤلاء في مستقبلهم و مستقبل عائلاتهم بعد التقاعد , لذلك تبدأ عمليات تكوين رأس المال من طرف هؤلاء على مدى الفترة الزمنية التي زاولوا بها نشاطهم المهني تحسبا ليوم تقاعدهم , و يستغل بعد ذلك رأس المال في المحلات التجارية التي تبدأ بسيطة كمحلات لبيع المواد الغذائية ثم يتوسع هذا النشاط إلى

محلات أخرى بمرور الزمن يصبح صاحب المحل يملك محلين أو أكثر مختلفة النشاط أو يتوسع نفس النشاط الممارس , وهذا ما تبيناه من خلال شبكة الملاحظة في مرحلتين زمنيتين الأولى تلك أين قمنا بدراستنا الأولى و نحن بصدد التحضير لشهادة اللسانس و الثانية تدخل ضمن هذه الدراسة , و يتعلق الأمر بأحد المبحوثين الذي أجرينا معه المقابلة في فترة الدراسة الأولى بالضاحية الأولى ببلدية بئر توتة أين كان يملك محل لبيع مواد الغذائية ليتحول في الفترة الأخيرة إلى محل الأجهزة الكهربائية , و هذا ما يبين لنا فعالية رأس المال البسيط الذي يبدأ به أرباب الأسر تجارتهم ثم يتطور فيما بعد إلى تجارة أرقى و أوسع تجلب لهم الأرباح الوفيرة .

2. كيفية الإستقرار بالضواحي :

بعد معرفة طبيعة قطعة الأرض التي إستقر عليها المبحوثين , حاولنا معرفة تحت هذا العنوان كيف تم حصول المبحوثين على هذه الأرض بكلا الضاحيتان , هل كانت كلها عن

طريق الشراء او تمت بطريقة اخرى , وقد تلخصت معظم إجابات المبحوثين في الجدول رقم (22) .

يتضح من خلال هذه المعطيات الاحصائية أن أكبر نسبة تتجه نحو 59,23% من أصل 130 مبحث تمثل الفئة التي إشتريت الأرض التي تقيم عليها أبنيتها , أما بقية المبحوثين إشتروا البناء الذي يقيمون فيه سواء كان البيت تام أو أتموا بناءه بعد شراءه من عند أصحابه , كما إتضح لنا من خلال معطيات هذا الجدول أن هذا التباين له علاقة وطيدة بالحالة المادية للعائلة , إذ أن جل مبحوثي الضاحية الثانية بنوا مساكنهم على أراضي إشتروها بهذه الاخيرة على إختلاف دخلهم .

بالمقارنة نجد مبحوثي الضاحية الاولى موزعين بين من إشتري قطعة ارض بهذه الاخيرة ومنهم من أشتري بناء تام وفئة أخرى إبتاعته تاما من عند أصحابه , إذ تمثل نسبة 100 % المبحوثين الذين إشتروا قطعة ارض بالضاحية الاولى وأقاموا مساكنهم وهم جلهم لايتعدى دخلهم 1600 دج , في حين نج أعلى نسبة ضمن الفئة التي إشتريت مسكن غير تام الانجاز و أتمت إنجازها بالضاحية الاولى وهم الذين يتراوح دخلهم بين

		32000				32000		24000		24000		16000		www.16000
		الضاحية 02		الضاحية 01		الضاحية 02		الضاحية 01		الضاحية 02		الضاحية 01		
%		%		%		%		%		%		%		depuis
59,23%	77	100%	6	37%	18	100%	10	20,83%	5	100%	15	75%	9	téléchargé
16,15%	21			10,20%	5			54,16%	13			25%	3	Document
24,61%	32			53,06%	26			25%	6					
100%	130	4,61%	6	37,69%	49	7,69%	10	18,46%	24	11,53%	15	9,23%	12	4,61%

24000 الى 32000 دج وتمثلهم نسبة 54,16 % ونلاحظ أنه كلما إزداد دخل المبحوثين كلما زاد إهتمامهم بشراء الابنية التامة , إذ نلاحظ أن أكبر نسبة ضمن هذه الفئة الموافقة لـ 53,06 % تمثل المبحوثين الذين يتعدى دخلهم 32000 دج , وهذا في المدة التي أصبح الحصول على أرض للبناء بالضاحية الأولى من المستحيلات , لذلك لجأ هؤلاء إلى شراء المساكن الجاهزة , و أهم ملاحظة هنا ان جل المبحوثين الذين اشتروا البناء سواء كان تام او غير تام هم من سكان الضاحية الاولى بلدية بئر توتة و هذا راجع لسببين : أولهما انعدام المساحات الارضية المخصصة لصالح التعمير الحضري في زمن معين , ثانيهما لوجود هذه الاراضي بلدية تاسلة المرجة و انخفاض سعر مضاربة الاراضي بها و تكاليف لبناء , هذا الاخير الذي يتم على مراحل كما رأينا في العناصر السابقة مع توفر الامكانيات المادية للعائلة تدريجيا الى غاية اتمام البناء وهذا مقارنة مع التكاليف الباهضة لشراء مسكن تام و التي لا تسمح بها إمكانيات ذوي الدخل المرتفع, ذلك ان اسعار المساكن بهذه المنطقة في الآونة الاخيرة بلغت أقصى حد إذ أنها تتعدى 10 مليون دج , وخاصة إذا كان هنائ محلات تجارية تحتل الطابق الارضي للمساكن .

لذلك نجد أن جل المبحوثين ذوي دخل متوسط إشتروا قطعة أرض بقصد البناء عليها سواء من عند خواص بثمان معقول في فترة زمنية لم تكن تعرف الأراضي التابعة للخواص الغلاء الفاحش الذي تعرفه اليوم . أين معظم هؤلاء إستغرقوا وقتا طويلا في إنجاز مساكنهم .

و رغم أن سعر هذا النوع من البنايات العمودية "فيلا" في السنوات الأخيرة عرفت إرتفاعا ملحوظا إلا ان المبحوثين يرفضون تغييره بسكن أحسن أوقطعة أرضية أوسع في بلدية تاسلة المرجة هذا ما يفسر لنا تمسك هؤلاء السكان الوافدين بإستقرارهم ببلدية بئر توتة رغم أن بيعهم لمساكنهم سواء كان تام أو غير تام بوسط بلدية بئر التوتة يخول لهم أن يشتروا مساحة أرضية شاسعة ببلدية تاسلة المرجة أو مسكن أفخم وأوسع, إلا أنهم يرفضون ذلك والشئ الذي يبرهن على درجة الاستقطاب التي ماتزال تمارسها الضاحية القريبة من العاصمة ذلك أن الوافدين إلى الضاحية الأولى التحقوا بهذا المجال الجديد قصد الإستقرار , لكن إختلفوا في طريقة حصولهم على الأرض التي بنوا عليها مساكنهم ولقد كان لهذا علاقة وطيدة بالحالة المادية للعائلة فهناك من سمحت له حالته المادية بشراء قطعة الأرض التي إستقر عليها , في حين ذوي الدخل المنخفض ساعدهم أيضا في الاستقرار بالبلدية حصولهم على الأرض عن طريق وراثتها , سواء عن الاهل , او عن طريق الاقارب بالنسب و هذا ما كان عاملا مهما في جلب السكان اليها من مناطق مختلفة .

الجدول رقم (23) يبين توزيع المصروفين حسب الدخل و طبيعة الارض التي يقومون عليها مساكنهم

المجموع		اكثر من 32000 دج		23000 الي 32000 دج		16000 الي 23000 دج		16000 دج الي 18000		الدخل الاجمالي طبيعة قطعة الارض
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
45%	63	41,81%	23	35%	14	53,57%	15	64,70%	11	تجزئة خاصة للبناء خصصتها البلدية
47,85%	67	58,18%	32	55%	22	25,00%	7	35,29%	6	ارض تابعة للفواص خارج التجزئة
7,15%	10	-	-	10%	4	21,42%	6	-	-	ارض موروثية
100%	140	39,28%	55	28,57%	40	20%	28	12,15%	17	المجموع

3. طبيعة قطعة ارض البناء بالضاحية :

بعد معرفة كيفية استقرار المبحوثين بالضاحيتين يبين هذا العنصر أهمية الحالة المادية في حصول الفئة الوافدة الى الضاحية , على قطعة ارض للبناء باختلاف طبيعتها و بالتالي تأثير طبيعة هذه الارض على التخطيط العمراني وعلى الارض بحد ذاتها , والجدول رقم (23) يوضح ذلك :

الاتجاه العام لهذا الجدول يبين ان اكبر نسبة تمثل الفئة التي تتموقع مساكنها على اراضي كانت تابعة للخواص , سواء اشترى الارض التي بنوا عليها مساكنهم او اشترى البناء , و تقدر نسبتهم ب 47,85 % من مجموع العينة الكلية , في حين تمثل نسبة 45 % هؤلاء الذين تتواجد مساكنهم فوق اراضي تابعة للدولة ضمن التجزئة التي وزعتها الدولة , وتنخفض هذه النسبة كثيرا الى 7,15 % لدى هؤلاء الذين ورثوا الارض التي يقيمون عليها .

اذ يتضح لنا من خلال الجدول ان اكبر نسبة 58,18 % تمثل المبحوثين الذين بنوا مساكنهم فوق اراضي تابع للخواص والمصنفون ضمن المبحوثين ذوي الدخل المرتفع الذي يتعدى 32000 دج , في حين ضمن الفئة الثانية الذين تحصلوا على الارض التي بنوا عليها مساكنهم من التجزئة التي خصصتها البلدية للبناء نجد أعلى نسبة 64,70 % تمثل المبحوثين ذوي الدخل المنخفض الذي يتراوح بين 800 الى 1600 دج .

و نستطيع أن نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هؤلاء الذين اشترى اراضيهم من عند خواص تقل كلما نقص الدخل الاجمالي للعائلة , الشيء الذي يوضح لنا ان العائلات الميسورة كانت السبابة نحو امتلاك المجال بالضاحية و يبرز ذلك من خلال اشكال مختلفة سواء بشراء اراضي و الشروع في البناء عليها او شراء البناء جاهز من عند خواص سواء كان هذا البناء تام او غير تام و تختلف هنا اسعار الارض و الابنية من فترة الى اخرى ذلك انه مع مرور الزمن تزايدت اسعار الارض و الابنية بالضاحية الاولى , كما ان اسعار الابنية الفخمة ذات الطوابق المتعددة يزداد سعرها بكثير عن تلك البسيطة او ذات الطابق الارضي فقط , وكما هو معروف فان الذي يشتري بناء غير تام يقل سعره عن ذلك التام .

و بالمقارنة نجد ذوي الدخل المنخفض الذين بنوا مساكنهم على اراضي تابعة للدولة ضمن الاراضي التي وزعتها البلدية على سكانها , لأن تعذر الحصول على قطعة أرض للبناء بمدينة الجزائر جعل سكانها يتنافسون على امتلاكها في ضواحيها , باستعمال شتى السبل فمنهم من يلجأ الى علاقته مع الادارة , و ذلك في سبيل حصولهم على قطعة ارض من بين الاراضي التي خصصتها البلدية للبناء وهذا لانخفاض ثمن عقارها , و بعد أن استغلت كل الاراضي التابعة للدولة لصالح التعمير السكني سواء تلك الاراضي التي خصصتها للسكن الذاتي في شكل تجزئات و التي وزعت على فترات زمنية متباعدة نوعا ما , او تلك الاراضي التي وطنت عليها السكنات العمودية و التي غطت معظم اراضي الضاحيتين المدروستين , الضاحية و ضاحية الضاحية , لتبدأ موجة جديدة تمثلت في شروع الاشخاص

في بيع اراضيهم سواء تلك الاراضي التي تندرج ضمن التجزئات و التي اعاد اصحابها بيعها بعد الشروع في بناء بيوت في شكلها البسيط أو على شكل فيلا او بعد اتمامه بأثمان باهضة , او تلك الاراضي الزراعية التي بدأت المنافسة على بيعها من طرف اصحابها للقادمين الجدد من أجل الربح السريع , الشيء الذي أدى الى محدوديتها و أصبحت محصورة في مناطق معينة يستطيع المتجول بالضاحية الاولى أن يلاحظها و هي تلك الموجودة في الجهة الجنوبية لهذه الضاحية بعد الخط السريع رقم 1 و الموجودة في اقصى شمالها أي في التجمعات السكنية الثانوية المسماة منطقة عداش و التي كانت جلها عبارة عن اراضي زراعية , في وقتنا الحالي بنيت فوق معظمها المساكن الافقية و الفلات الفخمة , و قد كان هذا من العوامل البارزة في اندثار الاراضي الزراعية بهذه الضواحي شيئا فشيئا , لان أصحابها تخلو عن العمل الزراعي و اتجهوا للبحث عن الربح السريع ببيعها لصالح الاستخدام السكني , او لبناء الورشات ذات الاستخدامات الصناعية , و يتعلق هذا دائما بالارتفاع المستمر لاسعار هذه الاراضي لزيادة الطلب عليها وايضا حسب موقعها .

و قد انطلقت هذه الموجة في الضاحية الاولى لتنتقل بعد ذلك الى ضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة بعد أن تقلصت فرصة إيجاد اراضي لصالح الاستغلال الحضري بالضاحية الاولى وهذا بعد تعميرها اراضي الضاحية الاولى بشكل كلي إضافة الى إرتفاع أسعار الاراضي و الابنية لهذه الاخيرة لذلك غتجهت انظار من تعوزه القدرة المادية على الحصول على أرض بها الى ضاحيتها (أي ضاحية الضاحية) , و هذا ما سيتبين لنا من خلال العنصر الموالي .

4. دور ضاحية الضاحية بعد الضاحية :

جدول (24) يبين توزيع المبحوثين حسب سنة الالتحاق بالضاحيتين .

المجموع		الضاحية الثانية		الضاحية الاولى		منطقة 1 سنة الالتحاق
العدد	%	العدد	%	العدد	%	88-81
45	32,14%	-	-	45	45%	
62	44,28%	29	72,5%	33	33%	96-89
33	23,57%	11	27,5%	22	22%	2003-97
140	100%	40	28,57%	100	71,42%	المجموع

يتضح لنا بعد القراءة الاحصائية لهذا الجدول إرتفاع نسبة الوافدين الى الضواحيات سواء من الضاحية الاولى أو الثانية في خلال السبع السنوات التي تلت سنة 1989 إذ تقدر نسبتهم ب 44,28%, حيث نلاحظ أن أكثر من نصف المبحوثين المستقرين ببلدية تاسلة المرجة بدأوا يتوافدون إلى هذه الضاحية وبكثرة بعد نهاية الثمانينات إذ تمثلهم نسبة 72,5% من اصل 40 مبحث , وهذا مقارنة مع الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة التي عرفت توافدا إليها منذ بداية الثمانينات , إذ يتضح لنا من خلال الجدول أن جل المبحوثين الوافدين في الفترة الممتدة ما بين 1981 و 1988 هؤلاء الذين إتجهوا الى بلدية بئر التوتة تمثلهم نسبة 45% من أصل 100 مبحث, فهؤلاء السكان وفدوا الى هذه الضاحية في هذه الفترة من العاصمة مباشرة بعد التعمير الشامل لهذه الاخيرة , وهذا ما تؤكده لنا الوثائق التاريخية حول بلدية بئر التوتة ذلك أن هذه الاخيرة شهدت منذ منتصف الثمانينات ازديادا واضحا في عدد سكانها* نتيجة التوافد المستمر للسكان من المناطق الاخرى خاصة من عاصمة البلاد .

وبالتوافد المستمر الشيء الذي كان له أثر بارز على إزدياد كثافة شغل المجال بهذه البلدية و بالتالي ارتفاع سعر الاراضي بها نتيجة إزدياد الطلب عليها, كما أن هذا قلص من فرصة إيجاد مساحة أرضية للبناء بهذه البلدية في بداية التسعينيات , وبعد هذه السنوات كان المتوافدون الجدد هم الذين إشتروا المساكن الجاهزة التي باعها أصحابها خاصة السكان الاصليين للبلدية بأثمان باهضة , لذلك ظهر الاهتمام بضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة وضواحي أخرى محيطة بالضاحية الاولى حيث أصبحت تلعب نفس الدور الذي لعبته الضاحية الاولى في بداية بروزها كضاحية ذات أهمية , أين بدأ التوافد إليها من طرف السكان بعد التعمير الشامل لهذه الاخيرة , ويمكن أن نربط هذا بتوفر الاراضي المخصصة للتعمير السكني اضافة الى إنخفاض سعر هذه الاراضي مقارنة مع الارتفاع الفاحش لسعر الابنية بالضاحية الاولى وهذا ما يشرح لنا اتجاه بعض السكان ذوي المستوى المعيشي المتوسط الى هذه الضواحي الجديدة .

* انظر البطاقة المنوغرافية عن بلدية بئر التوتة

فهذه الحركية الاجتماعية المتمثلة في توافد الافراد و غنتقالهم من المركز الى الضاحية و إنتقالهم من منطقة إجتماعية معينة الى اخرى باتباع بعض الميكانيزمات الاقتصادية المتمثلة في إستراتيجية هؤلاء من وراء هذه الحركية , هذه الاخيرة التي نت شأنها إنتاج ضواحي جديدة في كل مرة , ويتحكم في ذلك توفر وندرة الاراضي بها و بالتالي إزدياد سعر هذه الاخيرة نسبتا للدور الذي لعبته في زمن معين , الشيء الذي سننتبينه في العنصر الموالي .

6 ثمن العقار و طبيعة إستغلال الارض بالضاحية :

نحاول أن نتبين من خلال هذا العنصر تغير سعر الارض في السوق الحرة منذ الثمانينيات وهي السنوات التي بدا فيها التوافد نحو كل من الضاحية بلدية بئر التوتة وضواحيها , ويتعلق الامر بالاراضي الموجودة بالتجمعات السكانية المحيطة بها , وضاحيتها بلدية تاسلة المرجة , وقد إعتدنا لتكوين هذا الجدول على إحدى الوكالات العقارية ببلدية بئر التوتة , التي أفادتنا بالمعطيات اللازمة والتي جمعناها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (25) يبين تغير سعر الارض للضاحية بئر التوتة و ضواحيها .

سعر المتر المربع	وسط بلدية بئر توتة	التجمعات الثانوية التابعة لبلدية بئر التوتة	تاسلة المرجة
سنوات 80	5000,00	1000	1000,00
سنوات 90	15000,00	3000	2000,00
سنوات 2000	18000,00	1000,00	5000,00

يتضح لنا من خلال الجدول ان ثمن العقار بوسط الضاحية الاولى بلدية بئر توتة يرتفع مع مرور الزمن ليبلغ اقصاه سنة 2000 مقارنة مع التجمعات الثانوية المحيطة بالبلدية التي يكون ارتفاع سعر الارض بها بشكل محتشم لكن نلاحظ تزايد السعر بعد الثمانينات في الضاحية الجديدة و هي تاسلة المرجة ليصل سنة 2000 نفس سعر الارض بالضاحية القريبة من المركز (بلدية بئر التوتة) سنوات من قبل وهي سنوات الثمانينيات .

هذا ما يوضح لنا ان سعر الارض في تزايد مستمر من سنة الى اخرى نظرا لاختلاف طبيعة ووظيفة الارض بهذه الضاحية حيث وجهت للاستغلال الزراعي اين كانت بلدية

بئر التوتة تستحوذ على نسبة هائلة من الاراضي الزراعية أن معظمها أمتص عن طريق توجيهها للتعمير , حيث ارتفع الطلب على الارض لصالح هذا الاستغلال وازداد بشكل واضح

, و لم يبق اراضي مستغلة للزراعة الا تلك الموجودة بالناحية الجنوبية للبلدية رغم ان جزء منها بدأ يستغل شيئاً فشيئاً لصالح البناء الذاتي , رغم ذلك يبقى هذا الاستغلال محتشماً مقارنة مع الاراضي التي كانت موجودة بالناحية الشمالية التي كانت محيطة بالمركز اين استغلت جلها جراء التوسع الداخلي لهذه الضاحية و اصبح المركز يمتد الى المجالات المحيطة به .

الى جانب ذلك فان سعر الارض يزداد مع مرور الزمن اذا انه يتغير من سنة لآخرى , حسب ازدياد الطلب على الارض " وإذا أدخلنا عامل الزمن , تغيرت الظروف العامة , فكلما مر الزمن إلا و إزدادت المساحة المحتلة من طرف المدينة وتغيرت الظروف المجالية , فالدائرة الخارجية تتوسع شيئاً فشيئاً و النطاق المركزي المفضل يصبح هدفا لتحويلات متضاعفة , إذ من جهة يمتد ومن جهة أخرى يتشعب , ففي المرحلة الاولى التي من الممكن أن تدوم مدة طويلة كما حدث لمعظم المدن الكبرى في العالم ترتفع الاثمان الى حدودها القصوى في الجزء المركزي , وبذلك يكون السبب في طرد الاقل ثراء لفائدة النشاطات الأكثر دخلاً " (2) , الا ان هذا الاختلاف مرتبط بالمجال الذي تتواجد به الارض اذ نلاحظ ان سعر أرض البناء يختلف من الضاحية الثانية (تسالة المرجة) الى الاولى (بئر التوتة) , ذلك أن سعر الارض بهذه الاخيرة اعلى منه في الضاحية الثانية , واذا أخذنا بعين الاعتبار المقارنة بين اسعار الارض في الضاحية الواحدة وهي الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة) , اذ نجد ان اسعار الاراضي بالناحية الشمالية او تلك المحيطة بمركز البلدية تصل الى اقصى حد و يتناقص هذا السعر اذا اتجهنا الى المجالات المحيطة بها نحو جنوب البلدية أو أقصى شمالها خاصة بالنسبة للاراضي التي كانت مستغلة للزراعة و استغلت فيما بعد للبناء , ولا يعني ذلك انخفاض قيمة هذا النوع من الارض ولكن هذا يشرح لنا ان سعر الارض يتعلق بازدياد الطلب عليها و كثافة استغلالها , و يتزايد هذا السعر كلما ابتعدنا عن المركز , اذ اننا نجد ان الاراضي بمدينة الجزائر يبلغ سعرها اقصى حد لازدياد الطلب عليها ثم يتناقص شيئاً فشيئاً اذا إتجهنا خارج المدينة باتجاه الضواحي , ويرتبط هذا التغير في قيمة الارض باختيار الافراد للمجال الذي يزداد الطلب عليه , وهذا الاختيار يكون على اساس عاملين مهمين الاول اقتصادي بالدرجة الاولى و الثاني يتعلق بعوامل اجتماعية وثقافية , ذلك ان تراكم

رأس المال لدى بعض العائلات يفتح لها المجال التفكير في الانتقال الى طبقة اجتماعية ارقى ومن ثم شغل المجال الذي يتناسب مع الوضعية الجديدة للعائلة , تتوفر فيها شروط الراحة و الحياة الفاخرة , رغم ان العامل الاقتصادي هو الذي يرسخ فكرة الانتقال لكن الاختيار يركز على عوامل سوسيو – ثقافية , ذلك ان العائلة التي تملك رأس المال تجسد فكرتها في الانتقال الى احدى الضواحي اين يتم الاختيار بمراعاة المحيط الاجتماعي , وهذا ما تجسده اجابة احد المبحوثين عند سؤاله عن اسباب اختيار بلدية بئر التوتة للاقامة بها بقوله : " بئر التوتة منطقة مليحة et calme و ناسها ملاح قالولي عليها قبل ما ان جيئ , على هذا اخترتها " .

لكن هذا الاختيار طبعاً يتعلق دائماً بالامكانيات المادية المتاحة , ذلك ان ذوي الدخل الذي لايسمح لهم بشراء ارض يصل سعرها الى 100 مليون دينار بمركز الضاحية يضطرون لشراء ارض للبناء بالمنطقة التي يتناسب سعرها مع امكانياتهم المادية . وهذا مايتضح لنا من خلال تصريح احد المبحوثين الذي اشترى ارض للبناء من عند خواص في الناحية الجنوبية لبلدية بئر التوتة سنة 1994 اين اخذ منه البناء وقتاً طويلاً : " اشتريت هذه الارض ب 40 مليون دينار و لو كان لدي اكثر لاخترت ارض بوسط البلدية حتى اقترب من بعض المرافق فنحن هنا في منطقة ينقصها الكثير و نضطر لاقتناء حاجياتنا بقطع مسافة 2 كلم مترجلين قبل ان نصل الى المحلات الموجودة بوسط البلدية" و ما يمكن قوله هنا أن هذا الاختلاف في اسعار الارض اقر التمايز الاجتماعي و الاختلاف الطبقي, ذلك أن ذوي الدخل المتوسط أو الاقل ثراء يبحثون دائماً عن الاراضي ذات الاثمان التي تتناسب وإمكانياتهم المادية , فيلجؤون الى الضواحي الجديدة التي ينخفض بها الطلب على اراضيها وبالتالي يقل سعرها وهذا ما جعل الفئات الاجتماعي تتصف في مجالات معينة حسب إمكانياتهم المادية , فالمركز او الضواحي القديمة تضم الاثرياء وذوي المستوى الاقتصادي المرتفع , ليتجه ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط الى الضواحي الجديدة , مثلما هو الحال بالنسبة لبلدية بئر التوتة و ضواحيها .

المخلص

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن هناك نشاطات مختلفة تمارس من طرف أرباب الأسر الوافدة الى الضاحية و الذين يمثلون القسط الأكبر من المجموع الكلي للعينة بنسبة 65,72 % ممن يمارسون نشاطات اقتصادية كأرباب عمل في المحلات التجارية التي يملكونها أو الأعمال الحرة , في حين تنخفض هذه النسبة الى 27,85 % من المجموع الكلي لدى الفئة ذات النشاطات المهنية المختلفة , كما تختلف هذه النسبة من ضاحية الى أخرى و هذا راجع الى أهداف و مقاصد الوافدين اليها , إذ نجد ان أكثر من نصف مبحوثين الضاحية الأولى يقيمون نشاطات اقتصادية في الطابق الأرضي للمسكن في حين أقل من نصف مبحوثين الضاحية الثانية يحتل الطابق السفلي لمساكنهم نشاطا اقتصاديا , ذلك أن مقصد مبحوثي هذه الضاحية هو حاجاتهم الى السكن بالدرجة الأولى , وكان اختيارهم لهذه الأخيرة نسبتا لانخفاض مضاربة الأرض بها , أما الوافدين الى الضاحية القريبة لبلدية بئر توتة , فان استقرارهم بها هي خلفية لاستثمار رأس المال المتراكم بتوظيفه في النشاطات الاقتصادية التي يحاولون خلقها ضمن محل إقامتهم , و يزداد اهتمامهم بذلك خاصة بعد تقاعدهم إذ وجدنا ضمن عينتنا من المبحوثين الذين باشروا بمزاولة نشاطهم الاقتصادي بالضاحية بعد تقاعدهم إذ تمثلهم نسبة 37,14 % من المجموع الكلي للعينة ذلك أن أرباب الأسر خاصة الذين يقترب سنهم من سن التقاعد يبدؤون في التفكير الجدي في ضمان مستقبل أسرهم بعد هذا السن لهذا تبدأ عملية تكوين رأس المال من طرف هؤلاء طول مدة مزاولة نشاطهم المهني تحسبا ليوم تقاعدهم , ويستغل بعد ذلك رأس المال في إقامة المحلات التجارية أو الورشات الصناعية التي تقام مع محل إقامتهم بالضاحية الجديدة و بالتالي فان هذا النوع من الهجرة المتمثل في خروج الافراد من المدينة نحو الضواحي ساهم بشكل واضح في انتشار و جلب بعض الانشطة الاقتصادية اليها و المتمثلة في المحلات التجارية و الورشات ذات الاستخدام الصناعي و من جهة أخرى عمل على اشتداد المنافسة على هذا النوع من النشاط حتى من طرف السكان الاصليين للضاحية خاصة ممن هم من ملاك الاراضي الزراعية فاصبحوا يبيعونها لصالح التعمير الحضري و قد كان هذا عامل من العوامل القوية التي اثرت على الاراضي الزراعية و أدى ذلك الى اندثارها .

حيث تبين لنا من خلال المعطيات الاحصائية أن من المبحوثين سواء الوافدين الى الضاحية الاولى او الثانية موزعين بين من اشترى الارض التي يقيم عليها مسكنه و بين من اشترى البناء الذي يقيم فيه سواء كان تاما او غير تام و تتجلى النسبة الاكبر لدى الفئة الاولى ب 59,23 % من المجموع الكلي هذا الاخير الذي ينقص منه 10 مبحوثين و هم الذين ورثوا الاراضي التي يقيمون عليها مساكنهم إذ أن هذا التباين له علاقة وطيدة بالحالة المادية للمبحوثين ذلك أن جل مبحوثي الضاحية الثانية بنوا مساكنهم على اراضي اشتمروها بهذه الاخيرة على اختلاف دخلهم بالمقارنة مع مبحوثي الضاحية الاولى موزعين بين من اشترى قطعة ارض بهذه الاخيرة ومن اشترى بناء تاما و فئة اخرى ابتاعته تاما من عند اصحابه واكبر نسبة 100% تمثل المبحوثين الذين اشتمروا قطعة ارض بهذه الضاحية و هم جلهم الذين لا يتعدى دخلهم 1600 دج و يمكن ارجاع هذا التباين الى سببين :

اولهما انعدام المساحات الارضية المخصصة للتعمير الحضري في زمن معين , ثانيهما لوجود هذه الاراضي بالضاحية الثانية و انخفاض سعر مضاربة الاراضي بها . كما تبين لنا أيضا الاهمية الفعالة للحالة المادية للمبحوثين في الحصول على قطعة الارض التي بنوا عليها مساكنهم باختلاف طبيعتها , إذ وجدنا ان أكبر نسبة 47,75 % من المجموع الكلي للعينة تمثل الفئة التي تتوقع مساكنها فوق اراضي كانت تابعة للخواص , سواء اشتمروا الارض التي بنوا عليها مساكنهم او اشتمروا البناء الذي يقيمون فيه حيث ان أكبر نسبة ضمن الفئة الاولى الموافقة لـ 58,18 % تمثل المبحوثين الذين بنوا مساكنهم فوق اراضي تابعة للخواص و المصنفون ضمن فئة المبحوثين ذوي الدخل المرتفع , اما ضمن الفئة التي تحصلوا على الاراضي التي بنوا عليها مساكنهم من التجزئة التي خصصتها البلدية للبناء نجد اعلى نسبة 64,70 % تمثل المبحوثين ذوي الدخل المنخفض و الذي يتراوح بين 800 الى 1600 دج .

نستطيع أن نستنتج انه ينقص الاهتمام بشراء ارض من عند الخواص كلما قل الدخل الاجتماعي للعائلة , الشيء الذي أدى شيئا فشيئا الى اندثار الاراضي الزراعية وقد انطلقت هذه الموجة لتنتقل بعد ذلك الى ضاحية الضاحية بعدما تقلصت فرصة ايجاد اراضي لصالح الاستغلال الحضري بالضاحية الاولى , و هذا بعد تعميرها بشكل كلي إذ اتضح لنا ان موجة التوافد نحو الضاحية الثانية بدأت تتزايد في المدة الزمنية التي تبعت سنة 1989 أي بين 1989 الى 1996 و تمثلهم نسبة 72,5% من اصل 40 مبحث مقارنة مع الضاحية الاولى التي عرفت التوافد اليها منذ بداية الثمانينات , اضافة الى ارتباط هذه الحركية بتوفر و ندرة الاراضي بالضاحية و يتحكم في ذلك أيضا إزدياد سعر الارض نسبتا الى الدور الذي لعبته هذه الاخيرة في زمن محدد , و تبين المعطيات الاحصائية تغير سعر الارض في السوق الحرة منذ الثمانينات و هي السنوات التي بدأ فيها التوافد نحو الضاحية الاولى اذ ان ثمن العقار بها يتزايد مع مرور الزمن ليبلغ اقصاه سنة 2000 و هذا نظرا لاختلاف طبيعة الارض , و حسب ازدياد الطلب عليها , اضافة الى أن السعر يتناقص اذا اتجهنا الى المجالات المحيطة بها , اي انه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة قل

سعرها لذلك يتجه الافراد الى الضواحي , و ايضا بعد ندرة هذه الاخيرة بالضواحي القديمة , الشيء الذي كان له الاثر البالغ على تشكيل ضواحي جديدة في كل مرة .

البناء الاجتماعي و العلاقات السوسيو- مجالية

تمهيد

- 1- اكتساب الأصدقاء ودورها في التماثل الاجتماعي .
 - 2- التعامل بين الجيران كنمط للعلاقات الاجتماعية .
 - 3- الاتصال الاجتماعي كعامل للتآلف .
 - 4- تلبية الدعوات العامة و دورها في التكيف .
 - 5- تكيف ربة البيت مع محيطها الجديد .
 - 6- تردد المبحوثين على المرافق العامة و اهمية في الاحتكاك الاجتماعي
- الملخص

جدول رقم (26) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة إلتحاقهم بهما وعلاقة ذلك بمدى إكتساب الاصدقاء

المجموع		الضاحية الثانية						الضاحية الاولى						المنطقة
		(2003-97)		(96-89)		(88-81)		(2003-97)		(96-89)		(88-81)		سنةالالتحاق بالضاحية الاجابة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	نعم
60,71	85	45,45	5	48,28	14	-	-	59,09	13	69,70	23	66,66	30	لا
39,29	55	54,54	6	51,72	15	-	-	40,90	9	30,30	10	33,33	15	المجموع
100	140	7,68	11	20,72	29	-	-	15,72	22	23,57	33	32,15	45	

إن الحركة الحضرية الاجتماعية التي نحن بصدد دراستها والتي تجمع بين المجال الحضري و الشبه حضري ، لم تحدث تحولات عميقة على الصعيد الديموغرافي و الإقتصادي فحسب كما سبق توضيحه في العناصر السابقة ، بل إنجر عنها تغيرات إجتماعية إرتبطت بشديد الارتباط بالمجال وبالتغيرات الأخرى الحادثة ، ذلك ان الوافدين إلى الضاحية سواء القريبة من مركز مدينة الجزائر أو تلك البعيدة عنه ، في سبيل إندماجهم في محيطهم الجديد فهم يحاولون الإحتكاك مع شرائكهم فيه الذين يشغلون نفس المجال بإتباع سلوكات تعاملية مختلفة ، من بينها إكتساب الأصدقاء ، تبادل الزيارات مع الجيران إلى غيرها من السلوكات التي تساهم في توطيد علاقتهم مع الآخرين ، وسيوضح لنا ذلك من خلال عناصر هذا المبحث.

1. إكتساب الأصدقاء ودورها في التماثل الاجتماعي:

في سبيل التكيف مع المحيط الجديد يحاول السكان الوافدين إلى الضواحي حديثا إكتساب الأصدقاء لكن ذلك يتطلب منهم وقتا ، حيث حاولنا من خلال الجدول رقم (26) إقامة علاقة بين سنة إلحاق المبحوثين بالضاحية الأولى و الثانية ومدى إرتباطه بإكتساب الأصدقاء ، وتبين لنا ذلك من خلال توزيع عينتنا حسب هذين المتغيرين هذا ما يتبين لنا من خلال الجدول الموالي.

يبين الاتجاه العام لهذا الجدول أن أكبر نسبة 60,71 % تمثل المبحوثين الذين يعقدون صداقة بمنطقة سكناهم الجديد ، وتنخفض هذه النسبة كثيرا لدى هؤلاء الذين يرفضون او لم يتسنى لهم عقد علاقات صداقة بحيهم الجديد وتمثلهم نسبة 39,29 % ، في حين تتباين النسب بين الضاحية الأولى والثانية نسبتا الى سنة اللاتحاق بهما .

إذ يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة ضمن الفئة الأولى الموافقة ل 69,80 % هم المبحوثين الذين تمتد مدة أقامتهم بالضاحية الأولى بين 14 سنة الى 17 سنة يعقدون علاقات صداقة بنفس حيهم السكني ، في حين أكبر نسبة ضمن الفئة الثانية الموافقة ل 54,54 % تمثل المبحوثين الذين ليس لديهم أصدقاء بنفس حيهم الجديد والذين إلتحقوا بالضاحية الثانية في مدة تمتد بين سنة الى 7 سنوات إبتداء من سنة إلتحاقهم بهذه الضاحية.

وهذا من الطبيعي بل من الضروري أن يكون لهذه الفئة من المبحوثين في هذه المدة الطويلة لأقامتهم أصدقاء بالحي , ذلك أن مدة 14 سنة يستطيع الفرد خلالها أن يكتسب عوائد محيطه الجديد , ويندمج بتقبله لقيمه و معاييرهِ الموجودة , ويساعد في ذلك تفاعله مع عناصره الفاعلة ألا وهم السكان القدامى للمنطقة , في حين المبحوثين الذين التحقوا حديثا بالمنطقة , أين تتراوح مدة اقامتهم بين السنة و 6 سنوات لم يقيموا علاقات وهنا يتدخل عامل الزمن الذي لديه بالغ الاثر في تكيف السكان مع محيطهم الاجتماعي الجديد , فليست من السهولة بمكان أن يكتسب هؤلاء أصدقاء في هذه المدة القصيرة أذ أن الفرد يحاول دائما التعرف على محيطه الجديد سواء من قريب أو من بعيد ويبدأ بالاحتكاك مع من في الحي قبل أن يمنح ثقته .

بما ان الفرد كائن اجتماعي بالطبع فهو يهرب التفرّد و الوحدة و الإنعزال لذلك يسلك شتى السبل للإندماج وسط محيطه الاجتماعي , و تعدّ عملية السعي لاكتساب أصدقاء بالمحيط الاجتماعي الجديد لهؤلاء الوافدين , من السلوكات الاجتماعية التي تنم عن تقبل هذه الفئة الاجتماعية محيطها الجديد , ذلك أن إكتساب الأصدقاء حتى و إن كانوا من غير الجيران تساهم في توطيد علاقة الفرد مع الآخرين و تساعد على إقامة علاقات اجتماعية حسنة داخل محيطه الاجتماعي الواحد الذي أصبح يسكنه جماعات اجتماعية متميزة من جوانب عدة كما تم طرحها في الفصل السابق, ذلك أن التماثل الثقافي يعمل على المساواة الاجتماعية بين الفئات المتميزة و التي تشغل نفس المجال لأنه من شأنه إقرار عملية التكيف المتبادلة التي من خلالها تقلل الجماعات المختلفة ثقافيا بالتدرّج إختلافاتها إلى الحد الذي لا تصبح معه هذه الإختلافات ذات أهمية اجتماعية أو ملحوظة (1).

و لا يمكن أن نغفل أيضا عن دور السكان الأصليين في عملية التكيف و هذا يظهر من خلال مواقفهم إزاء عقد علاقات صداقة و تسهيل التكيف , ذلك أن معرفة الوافدين الجدد إلى الضاحية باصدقاء قداماء بالمنطقة قبل قدومهم إليها قد يزيد من سرعة التكيف داخل الحي , ذلك أن هؤلاء الأصدقاء قد يعرفونهم بأصدقاء آخرين بحكم تواجدهم الطويل بالمنطقة .

(1). السيد عبد العاطي السيد , وآخرون: علم الاجتماع , دار المعرفة الجامعية الاسكندرية , 1998 , ص 288 .

وهنا تظهر لنا أهمية عاملين لديهما بالغ الاثر على مساعدة المبحوثين على الاندماج ألا وهما عامل الزمن و المسافة أو البعد المجالي , حيث اظهر عامل الزمن تأثيرا واضحا في سرعة التكيف الاجتماعي والثقافي داخل المحيط الجديد وبرز ذلك عند مبحوثين الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة , ذلك أن أقدمية هذه الفئة من الوافدين الجدد بالضاحية ساعدتهم على إبرام علاقات صداقة داخل محيطهم الجديد حيث أن الإختلاط و التعارف بين الأصدقاء يؤدي إلى تشكيل علاقات متينة بين هؤلاء و من ثم تمتد إلى تعارف عائلاتهم فيما بينها , الشيء الذي يساهم في توسيع علاقات العائلات الجديدة الى أبعد من مجالها و حيها الذي تعيش فيه بعيدا عن صلة القرابة و خارج حدود علاقات الجيرة القريبة .

وهذا ما كون قاعدة اساسية وخلفية هامة تساعد هذه العائلات على التعرف على محيطها الجديد و التكيف بسهولة في مدة قصيرة , ومن ثم على تقبل حياتها الجديدة والاندماج بسهولة وسط هذا المحيط , بالمقارنة مع الضاحية الثانية وهي تلك البعيدة عن مركز مدينة الجزائر ورغم أن فئة من المبحوثين طالت مدة إقامتهم بهذه الضاحية إلا أن إندماجهم كان بطيء , وهذا راجع للاختلاف الثقافي والاجتماعي بين السكان الوافدين من مدينة الجزائر و سكان هذه الضاحية البعيدة , وهنا يظهر أثر عامل البعد المجالي فكما لاحظنا من خلال المعطيات أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين الضاحية البعيدة قلت بها سرعة الاندماج وهذا ما سيتأكد لنا من خلال العناصر الموالية .

2.التعامل بين الجيران كنمط للعلاقات الاجتماعية :

نحاول من خلال الجدول المبين أسفله توزيع أفراد العينة حسب متغير سنة الإلتحاق بالضاحية و نوع الجيران الذين يتعاملون معهم ذلك أنه من خلال نوع الجيران الذين تتعامل معهم العائلات الجديدة في حيها الجديد , نستطيع من خلالها أن نحدد نمط العلاقات الاجتماعية التي يسلكونها و إلى أي مدى تساهم هذه العلاقات في تماسك و تآلف أفراد المجتمع الواحد , و الجدول رقم (27) يوضح ذلك :

جدول (27) يبين توزيع المبحوثين حسب سنة إلحاقهم بالضاحية ونوع الجيران الذين يتعاملون معهم .

المجموع		الضاحية 2					الضاحية 1					المنطقة	
		88-81		96-89		88-81	2003-97		96-89		81-88		نوع الجيران
%	عدد	%	عدد	%	عدد	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
16,43	23	-	-	20,68	6		-	-	27,27	9	17,77	18	أقارب
25	35	36,36	4	65,51	19	-	36,36	8	12,12	4	-	-	من نفس المنطقة السابقة
58,57	82	63,63	7	13,79	4	-	63,63	14	60,60	20	82,22	37	بدون تمييز
100	140	7,86	11	20,72	29	-	15,72	22	23,57	33	32,15	45	المجموع

يبين الاتجاه العام أن أكبر نسبة تمثل هؤلاء الذين يتعاملون مع جيرانهم بدون أن يميزوا بين السكان الأصليين وأقاربهم وأصدقائهم والذين تمثلهم نسبة 58,5% , تليها نسبة 25% تمثل المبحوثين الذين يتعاملون مع جيرانهم الذين عرفوهم في منطقة سكناهم السابق وتنخفض هذه النسبة كثيرا لدى الفئة التي تتعامل مع اقاربها فحسب إذ تمثلهم نسبة 16,42% .

و يوضح الجدول أن ضمن الفئة الاولى تظهر أكبر نسبة الموافقة ل 75,55% والتي تمثل الفئة التي تتعامل مع جيرانها بنفس الحي دون أن تميز بعضهم عن الآخر و التي طالت مدة إقامتها بالضاحية الاولى و التي تتراوح بين 22 الى 15 سنة , وتمثل نسبة 65,51% أكبر نسبة ضمن الفئة الثانية وهم المبحوثين الذين يتعاملون فقط مع جيرانهم الذين كانوا يعرفونهم في السابق قبل الالتحاق بالضاحية الاولى , والذين تربطهم بهم علاقات وطيدة وقديمة , حيث إمتدت مدة إقامتهم بالضاحية من 7 الى 14 سنة , تليها نسبة 24,24% من أصل 45 ضمن الفئة الثالثة التي تضم المبحوثين الذين يتعاملون مع جيرانهم الذين هم أقاربهم فحسب , و الذين تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الاولى بين 15 الى 22 سنة و هذا لأن فئة منها ممن يتجنبون المخالطة كما أدلى به المبحوثين .

وهنا يقل أثر عامل الزمن , وتظهر فعالية العامل السوسيو مجالي , ذلك أن تغيير الفرد لمكان إقامته فهو يغير بذلك محيطه الإجتماعي الذي ألفه , و يجد نفسه و سط محيط جديد , لذلك يحاول الإتصال و القيام بسلوكات تعاملية تساعده في التكيف مع هذا المحيط.

الفرق بين الضاحية الاولى و الثانية يتمثل هنا في سرعة ربط علاقات إجتماعية بالمحيط الجديد , ذلك أن الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة) , كان إنتقال سكانها إلى البلدية على أساس إختياري , فهذه الفئة لم تتوافد نحو هذه الضاحية إلا بعد تكوين معرفة مسبقة عن الضاحية التي ستكون منطقة سكناهم الجديدة أما الضاحية الثانية فلم يكن توجهها إلى هذه المنطقة على أساس إختياري قد يكون في ظاهره كذلك لأنه لم تجبرهم قوانين رسمية و لا ظروف قهرية للتوجه إلى هذه المنطقة و لكن يمكن إعتبار أن توجههم كان إجباري بفعل ظروفهم المعيشية و إمكانياتهم الإقتصادية التي أجبرتهم على إختيار هذه المنطقة التي تتناسب مع مستواهم الإقتصادي من حيث سعر الأرض و تكاليف البناء .

رغم أن عملية الاندماج و التكيف لا تكون سريعة في الضاحية الاولى لأنه يتعلق الأمر دائما بمحيط إجتماعي و بمدى تقبل الطرف الآخر وهم السكان الأصليين لهذه الضاحية أثناء التفاعل الإجتماعي المتبادل لان هذا الاخير " يشير الى سلسلة من المؤثرات و

الاستجابات و التي ينتج عنها أن الاطراف الداخلة في التفاعل سوف تكون عند نهاية الأمر مغايرة لما كانت عليه في السابق و قد يحدث التفاعل بين الأفراد المجتمع أو بين الجماعات , بحيث تكون هناك إستجابة لكل الاطراف و بالتالي محركا أو دافعا للإستجابات و تصرف الطرف الآخر"(2)

لذلك فإننا نعتبر أن العاملين الرئيسيين هنا ألا وهما عامل الزمن و البعد المجالي, لديهما بالغ التأثير في التفاعل الإجتماعي داخل الحي , و تسريع عملية التكيف , هما بين منطقة الإنطلاق و هو مركز المدينة و منطقة الإستقبال و هي الضاحية .

تظهر فعالية العامل الأول في الوقت الذي يستغرقه السكان الجدد في التآلف مع الآخرين كما سبق توضيحه , ففي الفترات الأولى التي تستقر فيها هذه العائلات بهذا المحيط الجديد تتعامل فقط مع من تعرفهم , ذلك أن حداثة تواجد الساكن الجديد بمحيطة لم تسمح له بالتعرف على شركائه الجدد , لذلك فهو يتعامل إلا مع أقربائه الذين يتواجدون معه في نفس الحي , أو مع جيرانه من نفس منطقة إقامته السابقة , لكن بمرور الوقت يحاول التكيف مع جيرانه الجدد من خلال تعامله معهم دون أن يميزهم عن باقي الجيران , هذا ما يسهل عملية إندماجه داخل محيطه الجديد .

و عدم الإندماج تفسره لنا بعض السلوكات الإجتماعية المنتهجة من طرف هذه الفئة في الفترة الزمنية الأولى التي يستقرون بها بالضاحية , فقد سمحت لنا الملاحظة المباشرة بالمنطقة لمعايشتنا الأحداث تمييز الاختلافات الحادثة على طول فترة إقامة هذه الفئة بالضاحية الأولى (بلدية بئر توتة) , وإتضح لنا ذلك من خلال التسمية التي كانت تطلق على بعض الأحياء التي يسكن بها بعض الوافدين إذ كان يقال "كارتي ولاد القبة" و"كارتي ولاد بلكور" إشارة إلى تلك التجزئات التي يوجد بها العدد الأكبر من السكان الوافدين من حي القبة أو حي بلكور , وكان ذلك نتيجة التكتلات التي يشكلها هؤلاء السكان فيما بينهم , و ما يؤكد لنا ذلك , هو المشاجرات و المشاحنات التي كانت تحدث من حين لآخر بين الفئة الوافدة و السكان الأصليين للمنطقة و كانت معظم هذه المشاجرات ناتجة عن رفض السكان الجدد أن يخترق حيهم أشخاص غرباء عنهم لايسكنون بالحي وهم في الغالب السكان الأصليين للبلدية الذين تعودوا أن يمرروا من المكان سواء قبل أن يكون المجال المبني أو قبل أن يتم تعمير البنايات و هذا ما أثار سخط السكان الأصليين الذين يقطنون خارج الحي و ما زاد في شحنة الفئة الوافدة .

(2). محبوب عطية الفاندي , مبادئ علم الاجتماع و المجتمع الريفي , منشورات عمر المختار , البيضاء 1996 , ص28

و هذا ما جعل المشاجرات تذهب إلى أبعد الحدود دعت في بعض الأحيان إلى تدخل الشرطة , وهذا مايفسر لنا العزلة و عدم الاندماج أو بالأحرى رفض الاندماج للفئة الجديدة الوافدة , و الجدير بالذكر هنا هو أن معظم المشاجرات تحدث بين الفئة الشبانية التي ماتزال متعلقة بمحيطها الاجتماعي السابق الشيء الذي يوضح عدم اندماجها , ثم مافناً هذا النوع من العلاقات الإجتماعية أن يتغير إلى الأحسن , ذلك أن التجزئة يتقاسمها السكان الأصليون للبلدية و سكان الجدد , و قد ساهم الإحتكاك المتواصل بين هاتين الفئتين الإجتماعيتين تبني نمط واحد للعيش " ولاشك أن الانتقال و التمايز عموماً لم يكن سهلاً على حد تعبير إيتزيوني فلا يتم دون تمزيق النماذج القديمة , وغالباً ما يكون مصحوباً بالارتدادات العنيفة و التفكك , وعندما يتطلب من النظام الجديد أن يجد طريقاً لربط الوحدات المتميزة من جديد من أجل إعادة التماسك الناتج عن التغيير ... أي أن التمايز يعني تفكك الوحدات القديمة وتفتيت وظائفها ثم إعادة تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات و إرتباطات بينها لعبور صورة التفكك ... " (3)

و على خلاف ذلك فإن الضاحية الثانية الى مرحلة التماسك التي وصلت اليها الضاحية الاولى بل بقي الاندماج بها صعب رغم طول فترة سكن هؤلاء الوافدين بمنطقة تاسلة المرجة , و هذا يرجع أيضاً لعاملين هو الإنعزال الذي يعيشونه نتيجة التموضع الهندسي لسكناتهم المتبعثرة والبعيد بعضها عن الآخر مجالياً , إضافة إلى التباين الثقافي بين السكان الأصليين لهذه المنطقة (تاسلة المرجة) والسكان الجدد , ذلك أن بعد المنطقة عن المركز أبرز هذا التباين , ويرجع ذلك الى أصل سكان المنطقة فحسب ما أدلى لنا به أحد السكان المتقدم في السن أن المنطقة عمرت منذ القديم من طرف سكان أتون من ولاد منديل , الشلف و المدية , وهذا ما يفسر لنا الاختلاف و التباين بين السكان الأصليين و السكان الوافدين إلى المنطقة الذين شكلوا تكتلات فيما بينهم و رفضوا الاندماج وسط السكان الآخرين, ويظهر هنا دور السكان الاصليين للمنطقة الذين لم يساعدوا السكان الجدد على الاندماج .

(3). محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق , دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , الطبعة الثانية, الاردن 1996 ص 183.

جدول رقم(28) يبين توزيع المبحوثين حسب سنة الالتحاق بالضاحية ومدى تبادل الزيارات

المجموع		الضاحية الثانية						الضاحية الاولى						المنطقة
		2003-97		96-89		88-81		2003-97		96-89		81-81		سنة الالتحاق الاجابة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
65,72	92	18,18	2	27,58	8	-	-	40,90	9	84,84	28	100	45	نعم
34,28	48	81,81	9	72,41	21	-	-	59,09	13	15,15	5	-	-	لا
140	140	7,86	11	20,72	29	-	-	15,72	22	23,57	33	32,15	45	المجموع

3. الاتصال الاجتماعي كعامل للتآلف :

في هذا العنصر جعلنا من تبادل الزيارات كمؤشر لمعرفة مدى الاتصال الاجتماعي بين السكان الجدد الوافدين الى كل من الضاحيتين والسكان الاصليين الى هذه الاخيرة وللتوصل الى معرفة ذلك نطلع على الجدول رقم (28):

بعد تفريع البيانات تبين ان الغالبية من المبحوثين يتزاورون فيما بينهم اذ يبين الاتجاه العام للجدول ان اكير نسبة 65,72 % تمثل المبحوثين بكلتا الضاحيتين الذين يتبادلون الزيارات , في حين تتخفص هذه النسبة الى 34,28 % لدى هؤلاء الذين يمتنعون عن تبادل الزيارات .

ذلك أن جل المبحوثين القاطنين بالضاحية الاولى والذين قضاوا أطول مدة باقامتهم بها التي تراوحت بين 15 الى 22 سنة و هم من الفئة التي وفدت الى البلدية بين سنتي 1981 و 1988, يتبادلون الزيارات مع جيرانهم في الحي وتتناقص هذه النسبة تدريجيا مع تناقص فترة اقامة المبحوثين حيث نجد في نفس الفئة نسبة 84,84 % تمثل المبحوثين القاطنين بالضاحية الاولى والذين إمتدت إقامتهم بين 7 الى 14 سنة , في حين اكير نسبة ضمن الفئة الثانية الموافقة ل 81,81 % تمثل المبحوثين الذين يابون أن يتبادلون الزيارات و الذين تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الثانية بين 6 الى بضعة اشهر , وتتناقص هذه النسبة تدريجيا لدى مبحوثي هذه الضاحية كلما طالت مدة إقامتهم بها , وأصغر نسبة ضمن نفس الفئة الذين يتبادلون الزيارات وهي 18,18 % تمثل المبحوثين اثنين من بين سكان الضاحية الثانية حديثي الاقامة بهذه البلدية والذين تتراوح مدة اقامتهم من 6 سنوات الى بضع شهور.

ويتضح من خلال المؤشران القاران واللدان لهما دخل مباشر في تحديد حجم التغير الاجتماعي الا و هما مؤشر الزمن و البعد المجالي , اذ يتضح لنا بعد قرائتنا الاحصائيات علاقة المؤشر الاول الذي له بالغ التأثير على مبحوثي الضاحية الاولى و يقل هذا التأثير لدى مبحوثي الضاحية الثانية اين يشكل البعد المجالي دورا فعالا . فمن خلال المعطيات الاحصائية نستطيع أن نستخلص أن العائلات التي طالت مدة إقامتها بالضاحية سمحت لها هذه المدة من التعارف فيما بينها و مع جيرانها الجدد , هذا ما ساعدها على تكوين علاقات إجتماعية جيدة مع من يحيطون بها و وتتجلى هذه العلاقة في تبادل الزيارات , هذه الاخيرة التي تعمل على زيادة الإحتكاك بين الجيران.

و معرفة مدى تبادل الزيارات بين الجيران يساعد على معرفة مدى تألف و تماسك أفراد المجتمع الواحد , ذلك أن تبادل الزيارات المستمرة تساعد في عملية الإتصال الإجتماعي و تسمح ببروز العلاقات الجيدة , و بعد مها تسوء العلاقات و تتدهور, فهي من الأنشطة الإجتماعية التي تساعد على تدعيم الروابط و توطيدها و تؤدي إلى زيادة التقارب بين أفراد المجتمع الواحد و إنقاص الهوة بينهم .

فبالإضافة الى العاملين السابق ذكرهما فان تكيف و تلاؤم الوافدين الجدد الى هذه الضواحي يخضع الى مجموعة من العوامل الاخرى من بينها موقع السكنات و تموضعها , إذ أن السكنات بالضاحية الاولى تتواجد ضمن تجزئات تظهر السكنات بها متراس بعضها مع بعض و متسلسلة و أخرى تقابلها يفصل بينها طريق صغير , و على طول هذا الطريق نلاحظ نفس الشكل من تموضع هذه السكنات التي يميزها عن بعضها البعض شكلها الهندسي و هذا ما ساعد سكان هذه البيوت في التعرف على بعضهم , وبما أن المرأة وربة البيت هي الاولى من افراد العائلة التي يهتمها التعرف على جيرانها , ويساعدها في ذلك قرب مساكن الجيران حيث يتسنى لها مراقبتهم و التعرف عليهم من بعيد لتعرف عددهم و سلوكهم قبل أن تحاول التعرف عليهم عن قرب , خاصة إذا كانت ربة البيت من الماكثات بهذا الاخير , التي تحاول شغل أوقات فراغها بشتى السبل من بينها تبادل الزيارات مع جيرانها , ويمتد هذا التعارف بين الجارات الى تعارف العائلات فيما بينها , وفي إجابة لها إحدى المبحوثات تقول : " تعارفي مع جارتي المقابلة بدأ عن طريق إلقاء السلام عندما نلتقي عند باب مدخل البيت أو من خلال نوافذ و شرفات البيت ثم إمتد ذلك الى تبادل الزيارات التي توطدت أكثر في شهر رمضان الذي أصبح لديه نكهة خاصة هنا بالبلدية ... " .

بالمقارنة فإن وجود السكنات المتبعثرة و غير المتقاربة بالضاحية الثانية عرقل عملية تعارف هؤلاء وبالتالي قلل من إتصالهم الاجتماعي و من ثم تكيفهم , إذ لاحظنا أن هؤلاء السكان لايتعاملون إلا مع من سبق التعرف عليهم في محيطهم الاجتماعي السابق أو الجيران القريبين جدا , كما أن نقص المرافق و التجهيزات اللازمة بهذه الضاحية يفرض على هؤلاء السكان الوافدين و حتى السكان الاصليين من إقتناء حاجياتهم بالتنقل يوميا الى العاصمة أو البلديات القريبة , وهذا ما قلل من فرص إلتقاء هؤلاء السكان فيما بينهم وبالتالي فرصة الاحتكاك و التكيف .

كما يزداد التألف بين الجيران خاصة إذا كانت الزيارات ليست تلقائية بل مرفوقة بدعوات عامة كدعوات العرس مثلا , و هذا ما سنلاحظه من خلال العنصر الموالي .

جدول رقم (29) يبين توزيع المبحوثين حسب سنة إلتحاقهم باحدى الضاحيتين ومدى تلبيةهم دعوة العرس .

المجموع		الضاحية 2						الضاحية 1						المنطقة
		-97 2003		96-89		88-81		2003-96		96-89		1988-1981		سنة الالتحاق الاجابة
%	عدد	%	عدد	%	عدد			%	عدد	%	عدد	%	عدد	
75,72	106	-	-	55,18	16	-	-	72,72	16	87,87	29	100	45	نعم
71,43	34	10 0	11	44,82	13	-	-	27,27	6	12,12	4	-	-	لا
24,28	140	7,8 5	11	20,71	29	-	-	15,71	22	23,57	33		45	المجموع

4. تلبية الدعوات العامة ودورها في التكيف:

دائما في سبيل معرفة مدى تكيف السكان الجدد الوافدين الى الضواحي أقمنا علاقة بين سنة الالتحاق باحدى الضاحيتين وبين مدى تلبية الدعوات العامة واخذنا دعوة العرس كمثال على ذلك وهذا ما سيتضح لنا من خلال الجدول رقم (29)

يبين لنا الجدول ان معظم اجابات المبحوثين تتجه نحو تلبية دعوة العرس والتي تمثلها نسبة 75,72 % مقابل نسبة قليلة ترفض مثل هذه الدعوات تمثلها نسبة 24,28% و هذا التباين في الاراء مرتبط بمكان تواجد المبحوثين و مدة استقرارهم بمنطقة سكنهم الجديدة , ذلك ان مبحوثي الضاحية الاولى و الذين طالت مدة اقامتهم بالبلدية والتي تتراوح بين 15 و 22 سنة حيث أن جلهم يلبون دعوة العرس التي تقدم لهم من طرف جيرانهم في نفس الحي او اصدقائهم خارج هذا الحي و تتناقص هذه النسبة تدريجيا كلما نقصت مدة إقامة المبحوثين بالضاحية , وتمثل نسبة 44,82 % المبحوثين المصنفين ضمن الفئة الثانية والذين لا يعيرون إهتماما لتلبية الدعوات العامة حيث تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الثانية بين 7 الى 14 سنة .

و تعتبر تلبية دعوة العرس من طرف المبحوثين في حيهم الجديد من المؤشرات التي توضح لنا مدى اندماج هذه الفئة الوافدة بمنطقة سكنهم الجديدة , ذلك ان تلبية الدعوات و تبادل الزيارات المستمرة و الحضور في المناسبات الكبرى مثل حفل الزفاف, تساعد على التقارب بين العائلات فيما بينها , اذ ان مثل هذه الدعوات لا تقدم الا للمقربين , لذلك يحاول من خلال تقديمها للسكان الوافدين حديثا سواء كانت الدعوة من طرف السكان الاصليين او هؤلاء الذين سبقوهم ببضع سنوات , تكون للتقرب اكثر منهم و الاستجابة لحضورها من طرف هؤلاء ينم عن تلاحم العائلات فيما بينها , و من خلال هذه المناسبات يتم احتكاك و تفاعل الافراد فيما بينهم و يساعدهم ذلك في تبادل الافكار والثقافات و الخبرات الحياتية " وقد يكون التبادل الثقافي إراديا أو لا إراديا , ويحدث النوع الارادي عندما يكون أعضاء الجماعة على اتصال بجماعة أخرى وتقبل بعض من خصائصها ومميزاتها ومبادئها وقيمها دون استخدام أي نوع من القهر أو الالزام , ويحدث هذا الموقف عندما لا تكون أي من الجماعتين أعلى من الاخرى " (4) .

وهذا من شأنه أن يقلل من التمايز بين الجماعتين ويقر التماثل الثقافي و الاجتماعي بينهما و بالتالي فان هذه السلوكات الاجتماعية تؤدي الى تماسك أفراد المجتمع الواحد , و بما ان المرأة هي المعنية الاولى خاصة في مثل هذه المناسبات .اذ نجدها هي السبابة الى توجيه دعوة العرس الى السكان الجدد حبا في التعرف اليهم ,او تلبي دعواتهم دون تردد قصد التعرف عليهم .

و اهم ملاحظة نجد وجوب ذكرها هنا , هي ان سكان الضاحية الثانية يتبادلون الزيارات و يلبون الدعوات لحفلات الزفاف فيما بينهم بعيدا عن السكان الاصليين للبلدية , الا من طرف اصدقائهم و هذا الاحساس بالغربة للسكان الوافدين الى هذه البلدية و كبر هوة الاختلاف و التمايز رغم ان بعضهم ممن طالت مدة اقامتهم بالبلدية , راجع الى البعد المجالي بين هذه الضاحية و مركز المدينة كما اسلفنا الذكر .

جدول رقم (30) يبين توزيع المبحوثات حسب سنة الالتحاق بالضاحية وطريقة إقتنائها لحاجياتها

مجموع		الضاحية 2						الضاحية 1						المنطقة
														سنة التحاق ضاحية
		03-97		96-89		88-81		03-97		96-89		88-81		ربة البيت
%	عدد	%	عد	%	عد			%	عدد	%	عدد	%	عد	
32,25	46	27,27	3	62,06	18	-	-	36,36	8	27,27	9	17,77	8	وحدها
67,14	94	72,72	8	37,93	11	-	-	63,63	14	72,72	24	82,22	37	مع جارتها
	140		11		29			15,71	22	23,57	33	32,14	45	المجموع

5. تكيف ربة البيت مع محيطها الجديد :

نحاول أن نعرف من خلال هذا العنصر مدى تكيف الساكنة الجديدة مع شركائها في المجال و خاصة جارتها القريبات , لمعرفة مدى تقبلها لمحيطها الجديد , وهذا مانستشفه من خلال الجدول رقم (30).

يبين الإتجاه العام للجدول أن معظم المبحوثات ينتقلن برفقة جاراتهن اللواتي أصبحن يعرفهن في حينهن الجديد و تمثلهم نسبة 67,14 % و تنخفض هذه النسبة عند اللواتي يقمن باقتناء حاجتهن بمفردهن تمثلهم نسبة 32,85 % .

و تبين لنا من خلال الجدول أن 82,22 % من أصل 45 مبحوثة و هم ربات البيوت اللواتي ترافقهن جاراتهن الجدد عند القيام بقضاء أغراضهن و لوازمنهن من الضاحية الأولى و اللواتي قضين و عائلتهن مدة 22 سنة الى 15 سنة ببلدية بئر التوتة و تقل هذه النسبة تدريجيا مع تناقص مدة اقامة المبحوثات بالضاحية , عكس الامر نجده بضاحية الضاحية بلدية تسالة المرجة , أين نجد ضمن الفئة الثانية أن أكبر عدد من المبحوثات يخرجن لوحدهن اذ تمثل نسبة 62,06 % من أصل 29 مبحوثة لا يترافقن مع جارتهم رغم طول مدة أقامتتهن بهذه الضاحية والتي تتراوح بين 14 و 7 سنوات .

وهذا راجع الى تواجد المرافق العامة اللازمة بالضاحية الاولى كالمستوصفات و المستشفى و المدارس و المحلات التجارية اضافة الى سوق كبير بوسط البلدية , وهو سوق متنوع يحتوي على كل المستلزمات التي يحتاجها سكان البلدية من سوق الخضار الى أثاث البيت , وهذا ما جعل السوق مقصد جميع سكان البلدية سواء الاصليين منهم أو حديثي الالتحاق بها , ويتوافد حتى سكان البلديات الاخرى , فكما هو معروف فان تواجد السوق بأي منطقة هذا ما يعمل على توسع المنطقة وازدياد حجمها , ولأن أي سوق بمنطقة تسود به سلوكات تعاملية معينة سواء بين التاجر و الزبون أو بين المتجولون في السوق أنفسهم , فهذا من العوامل التي تجعل أفراد المجتمع الواحد يصبحون متماثلين ثقافيا باكتسابهم سلوكات اجتماعية جديدة , لذلك فان تردد المبحوثة مع جارتها على مثل هذه الاماكن سمح لها التعرف على ساكنات أخريات بالضاحية , الشيء الذي أكسبها سلوكات جديدة تتماشى ومحيطها الاجتماعي الجديد , وساعدها على التلاؤم مع جيرانها , فالعلاقات الجيدة بين الجارات تسهل عملية اندماج الساكنات حديثا , وتبعث فيهن روح التضامن و الالتحام خاصة في الظروف الطارئة و عند الضرورة .

وقد سهل عملية تكيف الساكنة الجديدة في حيها الجديد بهذه البلدية , عدم وجود فارق كبير بينها وبين السكان الاصليين من جوانب عديدة , فكما أسلفنا الذكر باعتبار الضاحية الاولى قريبة جغرافيا من العاصمة , فحركة الافراد و الهجرة اليومية , والدائمة بين هذه الضاحية و مركز مدينة الجزائر منذ زمن بعيد الى يومنا هذا ساهم في تبادل الثقافات و انتشارها بين كل من سكان البلدية و المدينة , وأدى الى تماثل نمط المعيشي بها .

فالمرأة الحضرية وربة البيت التي كانت تعيش بالمدينة تعودت على ممارسة بعض السلوكات الحضرية بها , وبقدومها الى هذه الضاحية حملت معها بعض القيم و العادات الاجتماعية , من بينها خروجها لقضاء أغراض بيتها ومصالح عائلتها بنفسها , ولكنها لم تغير هذا السلوك بعد التحاقها بمنطقة سكنها الجديد , بل بقيت تقوم بنفس نشاطاتها و سلوكاتها الاجتماعية السابقة .

فمن جهة خروج ربة البيت و الساكنة الجديدة الى محيطها الاجتماعي الجديد , هذا يكون لديها حفزا و خلفية تساعد على التعرف على مجتمعها الجديد و اكتشافه و بالتالي هذا يعينها على تكوين معرفة جيدة حوله و تستطيع أن تحدد من خلال ذلك السلوك التعاملي الذي تنتهجه اتجاه هذا المحيط الجديد .

بالمقارنة نجد أن المبحوثات الساكنات بضاحية الضاحية تسالة المرجة لايرافقهن جارتهم خاصة الساكنات الاصليات للقيام بمصالحهن , وهذا راجع أولا لقلة المحلات التجارية بالبلدية : "لا تتوفر البلدية على المحلات التجارية اللازمة , وان وجدت فهي لا تحتوي على كل ما نحتاجه لذلك نضطر للانتقال الى المدينة , وأوصي زوجي الذي يعمل بين بين عكنون أن يحضر ما نحتاجه في المساء " و هذا ما قالته احدى المبحوثات الساكنة بالبلدية منذ 8 سنوات .

وترجع قلة الاحتكاك و الاتصال بين الساكنات الجددات و تلك الاصليات للمنطقة الى تباعد السكنات عن بعضها البعض و التي لا تعطي المجال للالتقاء الدائم بين ربات البيوت الاخريات و يتعلق الامر في اغلب الاحيان باللواتي كوّن معرفة مسبقة معهنّ في منطقة اقامتهن السابقة او قريباتهن , وهذا ما يوضح لنا فعالية الدور الذي تلعبه المرأة في اسرتها , ذلك ان تكيفها او عدم تكيفها مع محيطها الجديد يؤثر على تكيف كل افراد الاسرة .

الجدول رقم (31) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب سنة الالتحاق بالضاحية ومدى ترددهم على المقاهي وقاعات الشاي .

المنطقة		الضاحية الاولى						الضاحية الثانية						مجموع	
نسبة الالتحاق	ق	88-81		96-89		2003-97		88-81		96-89		2003-97		الاجابة	نعم
		%		%		%		%		%		%			
55,72	78	36,36	4	34,03	9	-	-	45,45	10	60,60	20	77,77	35	لا	المجموع
44,28	62	63,63	7	68,96	20	-	-	54,54	12	39,39	13	22,22	10	لا	المجموع
100	140	11	11		29	-	-		22		33		45	لا	المجموع

6 . تردد المبحوثين على المرافق العامة وأهميتها في الاحتكاك الاجتماعي :

يبين الاتجاه العام للجدول رقم(31) أن أكبر نسبة وهي 55,72 % تمثل المبحوثين الذين يترددون على المرافق العامة بمنطقة سكناهم الجديدة , في حين 44,28 % منهم لا يروقه ذلك .

تبين لنا من خلال قراءة المعطيات الإحصائية للجدول ان نسبة 77,77 % من أصل 45 مبحث تمثل مبحثي الضاحية الاولى ممن طالت مدة اقامتهم بالضاحية الاولى التي تمتد بين 22 سنة الى 15 سنة يترددون على المقاهي وقاعات الشاي بهذه الضاحية , و تنخفض هذه النسبة عند حديثي الالتحاق بها اين نجد 45,45 % من أصل 22 مبحث ممن يترددون على هذه الاماكن , و ذلك مقارنة مع مبحثي الضاحية الثانية اين نجد ضمن الفئة الثانية أن أكبر نسبة وهي 68,96 % من اصل 29 مبحث لا يعيرون اهتماما لمثل هذه السلوكات وهم ممن امتدت مدة اقامتهم بالضاحية الثانية بين 14 و 7 سنوات .

و هذا الاختلاف الذي لاحظناه في السلوكات الاجتماعية بين الضاحيتين شئ طبيعي ذلك ان هؤلاء المبحوثين الذين عاشوا ربع قرن من الزمن تقريبا بالضاحية الاولى , اصبحوا مندمجين داخل هذا الوسط الاجتماعي و نشأ في هذه الفترة من بينهم جيل جديد يبلغ اكبرهم 22 سنة ترعرعوا وسط السكان الاصليين الذين يمضون معهم معظم وقتهم في المدرسة و الشارع و قاعات الرياضة و قاعات الانترنت و حتى قاعات الشاي و المقاهي , هذه الاخيرة التي تعد من الاماكن المحترمة ببلدية يعرف السكان بعضهم بعضا التي يلتقي فيها ارباب الأسر و حتى الشباب , و التي تحفز للعائلات كرامتها بعد تبادل الزيارات داخل البيوت هذا السلوك الأخير من السلوكات الاجتماعية التي تلجأ إليها في معظم الأحيان ربات البيوت لعدم وجود أماكن عائلية أخرى مخصصة للقاءات النساء و الفتيات كالنوادي و الحدائق العمومية , التي أصبحت وجهة فئة معينة من المجتمع و تعرف سلوكات معينة تجعل من العائلات تنقادي أن تطأها و حتى تتحدث عنها , لهذا نجد ارباب الأسر يلتقون مع جيرانهم و أصدقائهم في المقاهي و قاعات الشاي يتبادلون الأفكار و الآراء , و التردد المستمر على الأماكن يساعد السكان

الملتحقين حديثا التعرف على مقر سكناهم الجديد من خلال اللقاءات التي تجمعهم مع أصدقائهم بهذه المنطقة , هؤلاء الذين يعرفونهم بدورهم على الآخرين خاصة على السكان الأصليين للمنطقة الشيء الذي يسمح للجدد بالاندماج بسرعة في محيطهم الاجتماعي الجديد.

أما سكان الضاحية الثانية نجد معظم المبحوثين لا يترددون على مثل هذه الأماكن بمنطقة سكناهم الجديد ذلك أنهم كما سبق ذكره يشكلون كتلات و يرفضون التعامل مع السكان الأصليين , نتيجة إحساسهم بالإختلاف الثقافي و التباين الاجتماعي بينهم و بين سكان المنطقة , وهذه الهوة بين هؤلاء السكان راجعة إلى أن المنطقة بعيدة جغرافيا عن مدينة الجزائر نقطة الإنطلاق السكان الجدد , و الشيء الذي جعل المنطقتين تتباعدان ثقافيا و اجتماعيا , فكما سبق ذكره فإن معظم سكان تسالة المرجة أصل توأجدهم بمنطقة اولاد منديل و هي منطقة ريفية بحتة في الأصل , لذلك وجد السكان الجدد الملتحقين بهذه الضاحية وحتى هؤلاء الذين طالت مدة إقامتهم بها صعوبة في الاندماج و التلاحم .

كما أن للمواضيع المتداولة بين الجيران دور فعال في الاحتكاك الاجتماعي , سواء داخل قاعات الشاي و المرافق العامة الأخرى الشيء الذي يتضح لنا في العنصر الموالي .

7. المواضيع المتداولة بين السكان :

أردنا من خلال هذا العنصر معرفة الأهمية التي يعطيها المبحوثين للمواضيع المتداولة فيما بينهم في معظم الأحيان و رتبنا الإجابة كما يلي :

الجدول (32) يبين توزيع مبحوثين صاحبتين حسب المواضيع المتداولة فيما بينهم .

المواضيع	العدد	%
مواضيع عامة (اقتصادية, سياسية, اجتماعية, ثقافية)	14	17,95
أمور تهم دراسة الأولاد	22	28,21
الأفراح, التعازي	17	21,80
مواضيع تتعلق بالحي	25	32,05
المجموع	78	100

عدد المبحوثين 78 وهو عدد الذين يترددون على المرافق العامة .

من خلال المواضيع المتداولة بين الأسر المبحوثة في أوقات التي تجمعهم آخر المساء أو في نهاية الأسبوع في الأماكن القريبة من حيهم كقاعات الشاي و المقاهي , و حاولنا معرفة درجة الصلة و التماسك بترتيب هذه المواضيع حسب أهميتها إذ نجد 32,05% من أصل 78 مبحث و هي أكبر نسبة ممن يتناولون مختلف المواضيع التي لها علاقة بكل شؤون الحي كنظافة الحي و المساحات الخضراء المحيطة بالمنزل ومساحات لعب الأولاد تليها نسبة 28,21 % من المبحوثين الذين يتناولون أطراف الحديث حول الامور التي تهم دراسة الابناء فحسب ما أدلى به أحد المبحوثين بقوله " عندما تكون هناك أمور متعلقة بالحي كمنع رمي النفايات في أي مكان أو تغيير صندوق النفايات الذي وضعت البلدية أو رفع شكوى إلى البلدية عن الإنارة مثلا , نلتقي يوم الجمعة أو في المساء لبحث الموضوع لأن الأمر يتعلق بكل السكان الموجودين في المنطقة و ليس متعلق بي فحسب " و تعد هذه من أهم الأمور التي تشغال بال السكان في أغلب الأحيان , فهي تجمع بين جميع السكان سواء كانوا حديثي التواجد بالمنطقة أو هؤلاء الذين أصبحوا يعتبروا من القدماء , و سواء كانوا على علاقات ودية مع بعضهم البعض أو يفرقهم سوء التعامل .

فإن مثل هذه المواضيع من شأنها تحسين العلاقات بين السكان من خلال زيادة إحتكاكهم مع بعضهم البعض , كما انها تكون في مناسبات معينة كالتى سبق ذكرها , لكن التعامل المستمر في مثل هذه المواضيع و اللقاءات الدائمة يجر إلى مواضيع أخرى أعمق الشيء الذي زاد من توطيد العلاقات بين السكان الأصليين للضاحية و السكان الوافدين إليها خاصة الملتحقين حديثا الذين إستطاعوا من خلال هذه اللقاءات التعارف فيما بينهم , وقد ساعد في ذلك التوضع الهندسي للمساكن ذلك ان مبحوثي الضاحية الاولى يقطنون داخل تجزئات كل تجزئة مكونة من مجموعة من المساكن تدور حول فضاء موحد تصب فيه كل ابواب المساكن , ليكون هذا الفضاء كمساحة يلعب بها الاطفال و يلتقي بها ارباب الاسر في المساء , كما ان بعض التجزئات الاخرى جاءت في شكل سكنات متسلسلة و يقابل بعضها بعضا يفصل بينها طريق صغير خاص لمرور السيارات , و هذا التوضع ساعد سكان هذه الضاحية على الاتصال و التفاعل فيما بينهم , عكس مبحوثي الضاحية الثانية الذين يقطنون بمساكن مبعثرة يبعد بعضها عن البعض .

الملخص

بما أن السكان الوافدين ال الضاحيتان وسكانها الاصليين أصبحوا يشغلون نفس المجال فمن الطبيعي أن يتعاملوا فيما بينهم ويحتك بعضهم البعض الآخر , وذلك من خلال سلوكات تعاملية متعددة كتبادل الزيارات وتلبية الدعوات العامة الى غيرها من العلاقات الاجتماعية التي ساهمت في الاتصال الاجتماعي بين السكان الاصليين للضاحيتين والوافدين إليها , فدراستنا لهذه السلوكات الاجتماعية ساعدت على معرفة مدى تآلف و تماسك أفراد المجتمع الواحد , كما توصلنا الى أن هذا أحدث تغيرات إجتماعية بكل منهما , رغم أن حجم هذا التغير يختلف من من ضاحية الى أخرى .

ذلك أنه يخضع الى عاملين مهمين :

أولهما هو عامل الزمن , ثانيهما يتعلق بالبعد المجالي , حيث أظهر العامل الاول تأثيرا واضحا في سرعة التكيف و التفاعل الاجتماعي الذي ظهر بشكل بارز بالضاحية الاولى إذ إستنتجنا من خلال تحليل المعطيات الاحصائية المتحصل عليها أنه كلما طالت مدة إقامة المبحوثين الوافدين الى بلدية بئر التوتة الضاحية القريبة من العاصمة , كلما ساهم الاتصال الاجتماعي بين شاغلي نفس المجال من بروز التكيف وبالتالي من التقليل من التباعد الثقافي بين هؤلاء و إذا من إنقاص الهوة بينهم , هذه المدة التي بلغت كحد أقصى بالنسبة لهؤلاء بين 22 سنة الى 15 سنة , بالمقارنة بالنسبة للضاحية الثانية بقي بها الاندماج صعب وبطيئ رغم طول الفترة الزمنية التي أقام بها هؤلاء المبحوثين بالضاحية الثانية و المحددة بهذه الاخيرة كحد أقصى بين 14 و 7 سنوات , هذه المدة التي لايمكن التقليل من دورها في إقرار التكيف والتآلف بين أفراد المجتمع الواحد , وهذا راجع الى ذلك التباين الثقافي والاجتماعي بين كل من السكان الاصليين وهؤلاء الوافدين الى الضاحية الثانية , ذلك السكان الاصليين للمنطقة يرجع أصل تواجدهم الى منطقة أولاد منديل وهي منطقة فلاحية وبعيدة عن مركز التحضر مدينة الجزائر , وهنا تظهر أثر العامل الثاني وهو البعد المجالي , أين تبين المعطيات أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين الضاحية البعيدة قلت بها سرعة الاندماج .

كما أننا لاحظنا تدخل عامل آخر لا يقل اهمية عن العاملين الآخرين , الا وهو التوزيع الهندسي لمساكن الوافدين الى كل من الضاحيتين , ذلك أن التقارب بين مساكن هؤلاء الوافدين الى الضاحية الاولى سرع من عملية تعارف الجيران فيما بينهم في حين أن السكنات المتبعثرة والمتباعدة لسكان الضاحية الثانية قلص من فرصة الاحتكاك الاجتماعي بين السكان الذين يشغلون نفس المجال .

الاستنتاج العام

ومن خلال ما تبين لنا إبان هذه الدراسة , وما إتضح بعد تحليل المعطيات الاحصائية اللازمة التي جمعناها أثناء البحث الميداني لدراستنا توصلنا الى النتائج التالية :

نظرا لما تعرفه مدينة الجزائر اليوم من تأزم نتيجة لازدياد حجم سكانها و إكتضاضهم و ما نتج عن ذلك من مشاكل راحت فئة من سكانها تبحث عن متنفس لها ونتيجة لعوامل متعددة إختارت هذه الفئة من لاسكان الانتقال الى للاقامة بالضاحيتين المدروستين حيث تباينت أهدافهم و إختلفت مقاصدهم , وهذا تبعا لمستواهم الاقتصادي وظروفهم الاجتماعية

كما إستقطبت أنظار هؤلاء للانتقال الى الضواحي بعض الميزات , إذ يتعلق الامر بالبعد المجالي وتوفر المساحات الارضية المخصصة للبناء التي أصبحت تفتقدها المدينة , ويختلف تأثير هذين العاملين من ضاحية الى أخرى ذلك أن السكان الوافدين الى ضاحية المدينة , إستقطبت أنظارهم إليها قربها المجالي من (مدينة الجزائر) , فهم يضمنون بذلك إزدواجية مكان الحياة حيث يستفيدون بقربهم من المنشآت القاعدية و التجهيزات الكبرى الكائنة مقراتها بمركز المدينة ويستقرون بالضاحية القريبة التي تتوفر على المساحات الماتحة للبناء , ومقارنة مع الضاحية البعيدة وهي ضاحية الضاحية فإن معظم الوافدين جلبهم إليها توفر المساحات الارضية المخصصة للبناء فحسب , حيث لجأ هؤلاء الى هذه الضاحية بعد ندرة هذا النوع من المساحات الارضية بالضاحية الاولى إضافة الى إرتفع سعرها بهذه الاخيرة مقارنة مع تلك بضاحية الضاحية .

وكحوصلة شاملة لتحليل هذه المعطيات الاحصائية إستطعنا أن نميز بين أربع فئات من المبحوثين :

- الفئة الاولى : التي يمكن أن نميزها من خلال إنتقال المبحوثين المباشر و غير المباشر الى الضاحية , إذ أن هناك فئة معتبرة من الوافدين الى الضاحيتان المدروستان لم تنتقل من مناطقهم الاصلية سواء من الريف المجاور أو المدن الداخلية للبلاد نحو هذه الضواحي حيث إستقروا في فترة معينة بمدينة الجزائر و بأحيائها المختلفة خاصة الشعبية منها والذين يمكن تسميتهم بالحضرين الجدد , في حين أن هناك فئة أخرى وتمثل الاقلية من المبحوثين إنتقلت مباشرة من مدينة الجزائر الى

الضاحية وهم السكان الاصليين للعاصمة (العاصميون) أو السكان الحضريين , وهنا يتبين لنا أيضا أن عاصمة البلاد لعبت دور منطقة عبور بالنسبة للحضريين الجدد نظرا لعوامل الجذب السوسيو – إقتصادية التي مارستها المدينة على الريفيين .

- الفئة الثانية و هي التي تعبر من خلال إنتقالها لبناء المساكن الفاخرة عن حالتها المادية المرتفعة ومستواها الاجتماعي و بحثا عن الهدوء الذي تتمتع به الضواحي .

- الفئة الثالثة هي تلك التي تعبر من خلال إنتقالها ليس لحاجتها للسكن بل ربطت هذا الانتقال باستراتيجية معينة لها علاقة وطيدة بإمكانياتها المادية , فلم يكن السكن ذلك المشكل الذي يورقها بل أستخدم كخلفية لاستثمار رأس المال المتراكم لدى هذه الفئة , من خلال إقامة نشاط إقتصادي في الطابق الارضي للمسكن , فهذا الحراك الاجتماعي جاء نتيجة رغبة حقيقية لهذه الفئة الانتماء الطبقي الى بناء طبقي يتناسب مع مستواها المعيشي الجديد والانتقال من طبقة سوسيو – إقتصادية الى طبقة أرقى أين يتضح أن الدافع لانتقال هذه الفئة مرتبط بميكانيزمات إقتصادية .

- الفئة الرابعة و هي التي أثبتت عن رغبتها في الانتقال الى الضاحية بقصد إيجاد سكن يتناسب وحجم العائلة وهروبا من ضيق شقق العمارات , حيث يتدخل في هذه الحركية الاجتماعية بعض دورات الحياة كميلاد أطفال أو زواج الابناء فيزداد حجم العائلة أين تظهر حاجة العائلة لإيجاد سكن يتسع للحجم الكبير للعائلة , إذ أن حركية هذه الاخيرة هي حركية سكنية بالدرجة الاولى .

وهذا التباين بين هذه الفئات يمكن إرجاعه الى إختلاف مقاصدهم و تعدد ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية , والجدير بالملاحظة هنا أن نفس هذه الفئات نجدها في كل من الضاحيتين لكننا لاحظنا أن في كل منهما تغلب فئة على أخرى , ذلك أن في بلدية بئر التوتة الضاحية القريبة من العاصمة تظهر الفئة الثانية بشكل بارز في حين الاعظمية من المبحوثين القاطنين بالضاحية الثانية بلدية تاسلة المرجة يتحدون في الفئة الثالثة .

وبما أن الضاحية أو ضاحية الضاحية أصبحت منطقة إستقطاب لسكان المدينة , الشيء الذي أحدث تغيرات عديدة بالضاحية , حيث برز بها اللاتجانس و التمايز الاجتماعي في المراحل الاولى لتوافد هؤلاء السكان , ثم ما يفتئ يتلاشى شيئا فشيئا الى أن يصل المجتمع الجديد (الضاحية) الى التماثل الاجتماعي و الثقافي , رغم أن هذا التغيير و

الاقتراب من التجانس و التماثل يختلف على مستوى كل من الضاحية و ضاحية الضاحية , ذلك أنه يخضع الى عاملين مهمين أولهما عامل الزمن ثانيهما يتعلق بالبعد المجالي , وبما أن السكان الوافدين الى الضاحيتان وسكانها الاصليين يشغلون نفس المجال الشيء الذي ساعد على إحتكاك بعضهم البعض الآخر , لذلك نلاحظ تأثير الهامل الاول تأثيرا واضحا في سرعة التكيف و التفاعل الاجتماعي بالضاحية القريبة حيث توصلنا الى نتيجة مفادها أنه كلما طالت مدة إقامة الوافدين بالضاحية كلما ساهم الاتصال الاجتماعي بين شاغلي المجال في بروز التكيف و بالتالي في التقليل من التباعد الثقافي بين هؤلاء , مقارنة مع ضاحية الضاحية أين بقي بها الاندماج صعب رغم طول الفترة الزمنية التي أقام بها الوافدين الجدد و المحددة كحد أقصى بين 14 الى 7 سنوات وهنا يظهر أثر العامل الثاني و هو البعد المجالي , أين لاحظنا من خلال المعطيات الاحصائية أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين ضاحية الضاحية أو الضاحية البعيدة عن المركز الحضري قلت بها سرعة الاندماج وحجم التغيير .

الخاتمة

مثلما كان الحال في المدن الكبرى وعواصم مختلفة من العالم فان العاصمة الجزائرية مدينة الجزائر , عرفت تغيرات عديدة على جميع الاصعدة , تجلت خاصة في بنيتها الاقتصادية و في مظهرها الحضري , هذا الاخير الذي يبرز من خلال علاقاتها مع ضواحيها المجاورة , حيث كانت هذه العلاقة قائمة دائما رغم تباينها من مرحلة الى أخرى , ففي الفترة ما قبل الاستقلال كانت العلاقة بينهما على اساس إستهلاكي و مصالح مشتركة , ذلك ان الريف كان يشكل مصدر تمويل المدينة بالمواد الغذائية , حتى بعد الاستقلال بقي الريف يغذي المدينة بالهجرات الدائمة , نتيجة للجذب الاقتصادي الذي مارسته المدينة على الريف .

وجراء الهجرات الدائمة هذا ما تمخض عنه نمو الكثافة السكانية بعاصمة البلاد وبالتالي إزدياد حجمها الشيء الذي أدى الى تشبعها , ومن ثم عدم قدرتها على استيعاب العدد الهائل من سكانها الذي بقي في تزايد مستمر , هذا ما فصح لها المجال وفرض عليها التوسع باتجاه التخوم المحيطة بها وهي الضواحي الريفية المجاورة التي تحملت وإستقبلت في الفترة التي تبعت الاستقلال لفائض السكاني لمدينة الجزائر , هذه الضواحي التي أستغلت مجمل أراضيها , والتي وجهت نحو التعمير الحضري , وبعد تعميرها الشامل يمتد توسع المدينة الى ضواحي مجاورة للأولى , وهذا ما ساهم في خلق في كل مرة ضواحي جديدة و باستمرار.

واذا اردنا ان نقيم مقارنة بين الحركية ريف – مدينة مع الحركية العكسية مركز – ضاحية نجد ان الهدف من الاولى مخالف للثانية رغم أنه وليد عنها , أي أن الحركية الثانية نتيجة حتمية للأولى إذ ان المهاجرون الريفيين كانوا يطمحون الى ايجاد مأوى كتمهيد لضرورة ايجاد عمل أي ان السكن مرتبط آليا بحركية مهنية , والهدف مهني اكثر منه سكني, بينما مغادرة المدينة من طرف الحضريين مرتبط بحراك اجتماعي , يخضع لعوامل تختلف عن الاولى وهي متعلقة باستراتيجيات معينة متعلقة بميكانيزمات إقتصادية اهمها تراكم راس المال , فالهدف من هذا الحراك هو سكني دون ربطه بايجاد عمل بل ان العمل يتم خلقه عن طريق إستثمار رأس المال المتوفرو إستغلاله لإقامة نشاط إقتصادي , هذا الاخير الذي تستعمله العائلات كوسيلة للارتقاء بمستواها المعيشي وفي سبيل ذلك تتبع ميكانيزمات معينة.

ويمكن القول هنا ان الريف عاد يلعب دوره من جديد , وبالعودة الى نظرية دوركايم حول تقسيم العمل وفصل مكان السكن عن مكان العمل , نجد أن الضواحي الجديدة أعادت العلاقة القديمة التي كانت سائدة بالريف و هو ذلك الترابط بين مقر السكن الذي يضم مقر العمل و النشاط الممارس من طرف كل أفراد العائلة .



الكتب المتعلقة بالتغير الاجتماعي:

باللغة العربية :

- 1- أبو طاحون عدلي: المفاهيم و النظريات و الأنماط الإستراتيجية في التغير الاجتماعي , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , 1998 .
- 2- خضير إدريس : التغير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1973 .
- 3- الخولي سناء : التغير الاجتماعي والتحديث , دار المعرفة الجامعية الاسكندرية , 1993 .
- 4- الدقس محمد: التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق , دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , الطبعة الثانية الأردن , 1996 .
- 5- عمر الجولاني فادية: التغير الاجتماعي , مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير , مؤسسة شباب الجامعة , مصر , 1993 .

باللغة الفرنسية :

- 6- Boutefnouchet Mestfa : Système social et changement social en Algérie ; Opu ; Alger ; date non citée.

الكتب المتعلقة بعلم الاجتماع الريفي و الحضري :

باللغة العربية :

- 7- أبو عياش عبد الله: أزمة المدينة العربية , وكالة المطبوعات الجامعية , الكويت 1980 .
- 8- التجاني بشير : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2000 .
- 9- السيد حنفي عوض : إنسان المدينة بين الزمان و المكان , مطبعة خضر ميامي , 1998-1999 .
- 10- عمر الجولاني فادية , علم الاجتماع الحضري , مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية , 1994 .
- 11- مجموعة من المؤلفين : تطور العلاقات بين المدن و البوادي في المغرب العربي , منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية , الرباط 1988 .
- 12- عطية الفائدي محجوب: مبادئ علم الاجتماع و المجتمع الريفي , منشورات المختار البيضاء , 1996 .

13- Benatia Farouk : Alger agrégat ou cité ; imprimée par le complexe graphique ; Alger ; 1980.

14- Castel manuel : La question urbaine ; nouvelle édition française Maspero ; paris ; 1977.

15-Claude Chaline : Les villes du monde arabe ; Rance Quercy, 1996.

16- Safar Zitoun Madani : Stratégies patrimoniales ; et urbanisation ; Alger 1962 -1992 ,édition Nathan ; 1996.

17- Sidi Boubeker :L'habitat en Algérie ; stratégies d'acteur et logique industrielles ; Opu ; 1986 .

18-Teraki Bouhrara Zannad : Tunis ; une ville et son double ; maison tunisienne de l'édition ; Tunis ,1995.

19-Ulf Hannerz :Explorer la ville ; élément d'anthropologie urbain ; les - éditions de minuit ; paris ; 1980 .

20- Weber Max : La ville ; aubein montaigne ; Paris ,1982 .

الكتب المتعلقة بالجغرافية الحضرية :

باللغة العربية :

- 21- بوجو قارني جاكليين: الجغرافية الحضرية , ترجمة : حلمي عبد القادر OPU الجزائر, 1987.
22- سيد غلاب محمد: جغرافية الحضري, دار الكتب الجامعة , الطبعة الأولى , القاهرة 1976.

23- علي خطاب سعيد: المناطق المختلفة عمرانيا و تطويرها و الإسكان العاشوائي , دارالكتب العلمية للنشر و التوزيع مصر, 1993 .

24- مارسيا لادو: تخطيط المدن الأبعاد البيئية و الإنسانية , ترجمة إناس عفت , الدار الدولية للنشر و التوزيع , مصر . 1997

25- عاطف غيث محمد: درسات في التنمية و التخطيط الإجتماعي , دار النهضة العربية بيروت . 1986

بالغة الفرنسية :

26-Benatia Farouk : L'appropriation de l'espace à Alger après 1962 ; société nationale d'édition et de diffusion ;Alger ; 1978.

27 – Labor pier : L'espace urbain dans le monde ; Serris géographique 2eme ;Nathan ; 1994 .

28- Marlain Pierre : Les villes nouvelles ; presses universitaires de France , Paris ; 1972.

29-W.A.Andrews : Environnement urbain ; vivante limite ; Paris ; 1980.

كتب متعلقة بعلم الاجتماع الثقافي :

30- السويدي محمد : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية , 1969 .

31- السويدي محمد : محاضرات في الثقافة و المجتمع , ديوان المطبوعات الجامعية 1985.

32- السيد عبد العاطي السيد و آخرون : علم الاجتماع , دار المعرفة الجامعية الإسكندرية . 1998

33- مغربي عبد الغني: الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون , ترجمة , محمد شريف بن دالي حسين , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر 1986 .

الكتب المتعلقة بعلم الاقتصاد :

باللغة العربية :

34 - بهلول حسن : القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر , الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر , 1976 .

باللغة الفرنسية :

35-Safir Naji : Essai d'analyse sociologique ; emploi ; industrialisation et développement ; Opu ; 1985

كتب المنهجية

باللغة العربية :

36-إحسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي , دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت 1986 .

37- الساعاتي حسن : تصميم البحوث الإجتماعية , نسق منهج جديد , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت 1992 .

باللغة الفرنسية :

38- Aktouf Omar : Méthode des sciences sociales et approche qualitative des organisation, presses de l'université du Québec ; 1992.

39- Anger Maurice : Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines ;édition Casbah ; Alger ; 1997.

40- Blanchet Alain : L es techniques d'enquête en sciences sociales ; bordas ; paris ; 1987 .

41- Grawitz Madeleine : Méthodes des sciences sociales , huitième édition,Daloz ;Paris 1990 .

الدراسات غير المنشورة :

باللغة العربية :

42- بلخيتير بديع الزمان : " أزمة الإسكان و المبادرات الفردية و الأسرية , دراسة حالة في حي شعبي "ديار الكاف بالعاصمة" , رسالة لنيل شهادة ماجستير , جامعة الجزائر , معهد علم الاجتماع 1998 - 1999 .

باللغة الفرنسية :

43- Asmani L'Akhdar : «Gestion spaciale et instrument d'urbanisation ; essai d'analyse du processus d'urbanisation dans le milieu periphèrique ; ouest d'alger le cas de la commun de draria » ; en vue de l'optention d'un magistere en sociologie rural-urbaine Université d'alger juin 1992.

44- Brachet jacqueline : « Essai d' analyse du nouveau système de relation ville-compagne en France » memoire de D.E.S Université de gronoble 1979.

الوثائق الرسمية

باللغة العربية :

45- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , أمر رقم 97-15 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 , الموافق ل31 يونيو 1997 , يحدد القانون الأساسي الخاص بمحافظة الجزائر الكبرى , الجريدة الرسمية , العدد 38 الصادر بتاريخ 28 محرم 1418 .
46- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة " محافظة الجزائر الكبرى " التاريخ غير مذكور .

47- الديوان الوطني للإحصائيات .

48- منوغرافية بلدية تسالة المرجة إحصائيات سنة 2001.

باللغة الفرنسية :

49 - A .R.C.A.D étude du P.D.A.U de la commune de Birtouta ; phase 1 ; Octobre 1992.

المجلات و الجرائد

باللغة العربية :

- 50- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية : محافظة الجزائر الكبرى , الجزائر العاصمة قرن 21 , المشروع الحضري الكبير للعاصمة , الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار 1998ANEP .
- 51- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية , العدد 4 , 1993 .
- 52- الملتقى الوطني حول الإسكان بجامعة تونس 4 و 5 ديسمبر 1998 , في نشرة جمعية جغرافية و تهيئة القطرية العدد 6 سبتمبر 1999 .
- 53- حقائق مدينة الجزائر , العدد 10 , جوان 1983 .
- 54- جريدة الخبر , العدد 2989 , الاربعاء 11 اكتوبر 2000 .
- 55- جريدة الجزيرة , العدد 34 , من 22 إلى 28 فبراير , 2003 .

باللغة الفرنسية:

56- Cahiers géographique de l'ouest, spécial séminaire, développement et aménagement du territoire en Algérie évaluation des actions N° 5,6,8,9 juin 1980.

57- Cahiers de l'aménagement ; publication de l'unité aménagement territoriale ; Opu ; Alger 1988.

58- Equipe de recherche associée ; urbanisation, réseau urbain régionalisation au Maghreb travaux de la table ronde sur l'urbanisation du Maghreb ; Université François Rabelais, 1977, 1978.

59 - Insaniate revue algérienne d'anthropologie et science sociales N° 13 ; janvier – avril 2001.

60– Les cahiers d'urbama (aménagement régional et aménagement urbaine en Egypte) centre ; d'étude et de recherche l'urbanisation du monde arabe ; unité associée C.N.R.S Université de tours 1995.

61- Revue construire : Les données réglementaires de l'acte de bâtir, séminaire : les éléments non structuraux dans la construction parasismique dans les bâtiment N° 25 ; 1987.

62- Revue d'économie régional et urbaine ; le concours du centre national de recherche scientifique ; N° 1, 2000.

بيانات شخصية لرب الأسرة

1. السن :
2. مكان الازدياد :
3. الأصل الجغرافي :
4. المستوى التعليمي : لا يقرأ و لا يكتب ☐ يقرأ او يكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
5. النشاط المهني :
6. إذا كان يشتغل ماهي مهته ؟ :
7. إذا كانت مهنتك تجارة أو حرفة أو مستمرة فلاحية مع من تمارس هذه المهنة ؟
الأبناء ☐ الاخوة ☐ آخرون ☐ من هم ؟ :

بيانات خاصة بالدخل:

8. هل يسكن معك كل أفراد أسرتك ؟ ☐ نعم ☐ لا
9. الذين يسكنون معك هل هم :
ي درسون ☐ يعملون ☐
10. الذين يعملون في أي قطاع ؟ :
11. هل هناك من بين أفراد الأسرة من يساهم في الدخل ؟ ☐ نعم ☐ لا
12. إذا كان نعم فكم عددهم ؟ :
13. هل ترى أن الدخل الإجمالي للعائلة يكفي لسد متطلبات العائلة ؟ ☐ نعم ☐ لا
14. ما هو بالتقريب الدخل الإجمالي للعائلة في الشهر ؟ أقل من : 8.000 دج ☐ من 8.000 الى 16.000 دج ☐
من 16.000 الى 24.000 دج ☐ من 24.000 الى 32.000 دج ☐ أكثر من 32.000 دج ☐

بيانات حول تغيير مكان الإقامة السابق

15. هل غيرت مكان حملك السابق : ☐ نعم ☐ لا
16. في حالة نعم لماذا ؟ :
17. أين كنت تعمل سابقا (المكان فقط) :
18. ما هو مكان الإقامة :
19. ما سبب تغيير مكان الإقامة السابق ؟ :
20. لماذا اخترتم الانتقال إلى هذه المنطقة ؟ :
21. في أي سنة سكنتم بهذه المنطقة ؟ :
22. ما نوع السكن الذي سكنتم به سابقا ؟ دار حرب ☐ شقة بعمارة ☐ فيلا ☐ فري ☐
23. ما هي الصفة القانونية لسكنكم السابق ؟ ملك ☐ كراء ☐
24. ماذا بشأن سكنكم السابق الآن هل قمتم ؟ بكراء ☐ ببيع ☐
25. كيف يتم انتقالك بين صملك و بيتك ؟ هل بواسطة : سيارة خاصة ☐ حافلة ☐ قطار ☐
26. إذا كنت تستقل سيارة خاصة في تنقلك فهل تحبها ؟ قضية فخامة ☐ من الضروريات ☐

مس 27: لماذا؟

مس 28: إذا كنت تستقل الحافلة فكم تستقل من حافلة من بيتك إلى عملك؟

مس 29: كم تقضي من الوقت في الطريق؟

مس 30: هل تجد صعوبة في الوصول إلى العمل؟

☐ لا

☐ نعم

مس 31: في كلا الحالتين لماذا؟

أسئلة تدور حول تصور المبحوث للمدينة

مس 32: ما هو الفرق بين مكان أقامتك السابق والحالي؟

مس 33: كيف كنت ترى المدينة سابقا؟

مس 34: ماذا تعني بالنسبة إليك الآن {كيف تراها الآن}؟

مس 35: هل هناك فرق بين المدينة العاصمة في الماضي وحاليا؟

مس 36: كيف تتصور المدينة التي تتمنى أن تعيش فيها؟

مس 37: هل ترى أن هذا التصور يمكن أن يتحقق؟

☐ لا

☐ نعم

مس 38: في كلي الحالتين لماذا؟

مس 39: ما رأيك في تسالة المرجة أو يوفاريك كم منطقة للسكن؟

مس 40: إذا حصل وأن وجدت بإحدى هاتين المنطقتين قطعة أرض أوسع البناء فهل تغيره بمسكنك هنا؟

☐ لا

☐ نعم

مس 41: في كلا الحالتين لماذا؟

كيفية الإستقرار بالمنطقة الجديدة

البناء بأرض فارغة (دود ترخيد)

مس 42: كيف تم استقراركم بهذه المنطقة؟

☐ البناء بأرض موروثة

☐ من طريق: الرجوع إلى المسكن العائلي

استئجار بيت ☐ شراء بناء غير تام فأنتمتم ببناءه ☐ شراء قطعة أرض والبناء عليها

كيف هي طبيعة قطعة أرض البناء: أرض موروثة تجزئة خاصة بالبناء خصصتها البلدية

☐ أرض تابعة للخواص خارجة من التجزئة

مس 43: إذا كانت قطعة الأرض قد تم شراؤها؛ في أي سنة تم (ذلك)؟

مس 44: كم هو سعر الأرض التي اشتريتموها؟

ما هي مساحتها؟

مس 45: أي سنة شرعتم في البناء؟

مس 46: في أي سنة PI فعلياً في *A&A?

بيانات خاصة بالعلاقات الاجتماعية:

مس 47: كيف كانت علاقاتكم مع جيرانكم في منطقة سكناكم السابق؟

☐ متدهورة

☐ متوسطة

☐ ودية

☐ نعم ☐ لا

مس 48: هل لديكم أقارب بمنطقة سكناكم الجديدة؟

☐ نعم ☐ لا

مس 49: هل لديكم أصدقاء بهذه المنطقة؟

- 52: من هم الجيران الذين تتعاملون معهم أكثر؟ من نفس المنطقة السابقة ☐ الأقارب ☐ بدون تمييز ☐
- 53: هل تبادلون الزيارات مع جيرانكم في منطقة سكناكم الجديدة؟ نعم ☐ لا ☐
- 54: إذا كان نعم؛ هل تزورون؟ الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ آخرون؛ من هم؟
- 55: هل تلبون دعوة لحضور حفل عرس بهذه المنطقة؟ نعم ☐ لا ☐
- 56: هل غيرتم مكان دراسة أبنائكم إلى مدارس هذه المنطقة؟ نعم ☐ لا ☐
- 57: الذين لم يغيروا مكان دراستهم كيف يتم انتقالهم؟ يوميا ☐ أسبوعيا ☐
- 58: أين يقون في حالة عدم نقلهم يوميا؟
- 59: هل تجدون اختلاف بين منطقة سكناكم السابق وهنا؟ نعم ☐ لا ☐
- 60: بالنسبة للأبناء أي المنطقتين يفضلون؟ منطقة سكناهم السابق ☐ هذه المنطقة ☐
- 61: هل تقبل الأبناء الوضع الجديد؟ نعم ☐ لا ☐
- 62: أين يقضي الأبناء أوقات فراغهم بعد العودة من المدرسة؟
- 63: أين يقضون عطلة نهاية الأسبوع؟
- 64: أين يقضون عطلة وسط السنة؟
- 65: أين يقضون العطلة الصيفية؟
- 66: هل تلامت الزوجة مع جيرانكم الجدد؟ نعم ☐ لا ☐
- 67: هل تبادل الزوجة الزيارات؟ نعم ☐ لا ☐
- 68: من هم الجارات اللواتي تتعامل معهن؟ من نفس المنطقة السابقة ☐ مع السكان الأصليين ☐ بدون تمييز ☐
- 69: هل تخرج الزوجة لقضاء لوازم البيت من هذه المنطقة؟ نعم ☐ لا ☐
- 70: إذا كان نعم فهل تخرج؟ بمفردها ☐ مع جاراتها في حيها الجديد ☐
- 71: كم عدد العائلات التي تتعاملون معهم دائما وبصفة ودية (بالتقريب)؟ - الأصليين - الجدد
- 72: أين يقضي الأب أوقات الفراغ بعد العودة من العمل؟
- 73: هل تترددون على المقاهي أو قاعات الشاي بالبلدية؟ نعم ☐ لا ☐
- 74: إذا كان لا إلى أين تذهبون؟
- 75: هل تعودت أن تجتمع مع جيرانك بالقرب من منزلك في الحي؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐
- 76: من هم الجيران الذين تجتمع إليهم. الأقارب ☐ من نفس المنطقة السابقة ☐ السكان الأصليين ☐ بدون تمييز ☐
- 77: اذكر بعض المواضيع المتداولة بينكم في معظم الأحيان؟

ملحظة (خاصة بالباحث)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية

استمارة مقابلة

رقم الاستمارة

تاريخ ملأ الاستمارة

شبكة الملاحظات

نوع البناء	طابق أرضي	أكثر من طابق
فيلا بيت صودي		
بيت قضي (دار عرب)		
قـبـاء	تمام	غير تمام
	مسكون	غير مسكون
حديقة بالبيت	توجد	لا توجد
نشاط إقتصادي	يوجد	لا يوجد
مع البناء		
نوع النشاط		

ملاحظة: معلومات الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا للأغراض العلمية.